لا إله إلا الله محمد رسول الله

السياسة الخارجية السعودية

الأهداف والأساليب

نهاد الغادري

A
327.538
Gh 411s

السياسة الخارجية السعودية

الأهداف والأساليب

جامعة الملك فيصل
عمادة شئون المكتبات
قسم التبادل والاهداء
KING FAISAL UNIVERSITY
Deanship Of Library Affairs
Gifts & Exchange Department

B. U. C. LIBRARY
- 9 AUG 1985
RECEIVED

نهاد الغادري

المقدمة

السياسة الخارجية في تعريفها المبسط هي علاقة دولة ما بالدول الأخرى، وهي تعكس، افتراضاً، المصالح الوطنية للدولة وتوضع لتحقيقها.

وتعرّف موسوعة الـ «أنسيكلوبيديا أونيفرساليس» السياسة الخارجية بأنها مجمل المبادىء والأهداف الأساسية والاتجاهات العامة التي تحدد سلوك دولة ما خارج حدودها». أمّا الديبلوماسية «فدورها هو تنفيذ برنامج الحكومة في مجال السياسة الخارجية وتطبيقه بشكل منهجي ويومي، وذلك بواسطة المفاوضات أو، على الأقل، المداولات».

فالسياسة الخارجية بهذا المعنى هي المبادىء والأهداف والاتجاهات في علاقات الدولة بالآخرين خارج حدودها، والديبلوماسية هي وسيلتها التنفيذية. ولأن السياسة الخارجية تعبير عن المصالح الوطنية للدولة، فهي اذن الوجه الآخر والمتمم للسياسة الداخلية، وتعكسان معاً بهذا الشكل أو ذاك نظام الحكم وأهدافه . وكما تختلف نظم الحكم وتتعدد، فان السياسة الخارجية تختلف هي الأخرى باختلاف النظم وتتوزع مدارس ومناهج.

على اننا نستطيع أن نحدد للسياسة الخارجية، والديبلوماسية وسيلتها، ثلاث مدارس أساسية تعكس ثلاثة أشكال من النظم هي الأكثر شيوعاً والأعظم نفوذاً على مسرح الأحداث وفي العلاقات الدولية اليوم. هذه المدارس هي:

- مدرسة النظم الشمولية.
- مدرسة النظم الديموقراطية.
- مدرسة النظم الكلاسيكية، أي التقليدية أو المحافظة.

تتميز مدرسة النظم الشمولية بأنها تعكس سلطة مطلقة لا تقبل المناقشة، وايديولوجية مغلقة لا تقبل المراجعة. وهي تمارس سياسة خارجية تبريرية، بمعنى أنها تعتبر الوسيلة مبررة بالغاية. أي أن التنفيذ يتسع لمختلف الأشكال والأساليب: أخلاقية كانت أم لا، ما دام يخدم الغرض الأساسي. ولا تخضع مثل هذه السياسة لأية مناقشة داخلية واسعة، أو تضع في اعتبارها وجهات نظر أخرى، لأنها تعكس نظاماً شمولياً

يمارس سياسته الداخلية على النحو ذاته، وتنحصر السلطة فيه في الحاكم وحده، ومن حوله نفر محدود، وطبقة من الحكام الموظفين. هذه المدرسة يمثلها في أعلى أشكالها وأشدها وضوحاً الاتحاد السوفياتي بما هو النظام الشمولي الأعظم من بين كل الأنظمة المماثلة، سواء تلك التي تدور في فلكه، أو تلك التي تشابهه وتتمثل به، وان هي اختلفت عنه قليلاً أو كثيراً في ايديولوجيته.

في الجانب المقابل، وربما النقيض، تقف مدرسة مختلفة هي مدرسة النظم الديموقراطية. وتتميز هذه المدرسة بأنها تمثل سلطة منتخبة، مراقبة وعلنية. أي انها تمثل سلطة مضطرة لأن تأخذ في اعتبارها وهي تمارس سياستها الخارجية، اتجاهات الرأي العام والمعارضة ووسائل الاعلام والقوى السياسية المتعددة ، وأن تعلن الكثير من اهدافها، وإن هي ظلت تحتفظ بقدر من السرية في وسائلها تفرضها طبيعة المصالح الوطنية وحاجاتها الخارجية. هذه السياسة لا تخلو بالطبع من التبريرية أيضاً. أي من استخدام وسائل شتى لتحقيق أهداف وطنية قد تختلف أو تتناقض مع مصالح وطنية لشعوب أخرى. وهي تخضع في صياغتها لمجموعة من الضغوط الداخلية، والمصالح الاقتصادية التي كثيراً ما تفرض عليها أهدافها ووسائلها الخاصة لتحقيق مصالحها الخاصة. هذه المدرسة يمثلها في أعلى أشكالها الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، والنظم الغربية بشكل عام. وهي خليط من الاضطرار والاختيار، ومن المبادىء والمصالح، وتتغيّر أساليبها وربما أهدافها، باستمرار، وتتبادل فيما بينها الأدوار، وتنهض بما يشبه المسئولية المشتركة والجبهة المشتركة في التعامل مع، عالمين ولغرضين، وبأسلوبين مختلفين:

ـ مع الاتحاد السوفياتي: المركز القطبي للشيوعية الدولية، وتتخذ منه موقف المناهض والمتحدي لايديولوجيته وتطلعاته الخارجية وطموحه التوسعي.

ـ ومع العالم الثالث الذي كان لأمس قريب مجموعة من المستعمرات فرضت ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية استقلالها. ويشكل هذا العالم بدوله المستقلة أو نصف المستقلة المطمع المشترك لقطبي العالم: أمريكا والاتحاد السوفياتي، وأرض الصراع

والتسويات والاستغلال. وتتسم سياسة القطبين الدوليين من هذا العالم بالنفاق والابتزاز، وإن تعارضت الأهداف بينهما والأساليب بما هما متناقضان في العقيدة والمنهج.

الى جانب هاتين المدرستين في السياسة الخارجية، توجد مدرسة ثالثة قد لا يكون لها تأثيرهما، الا أنها تنهض بدور مؤثّر هي المدرسة التقليدية، أي المدرسة التي تحاول تحقيق مصالحها الوطنية بأكبر قدر من الهدوء، وضبط النفس، والاتصال، والصمت، ومحاولة تمرير هذه المصالح عبر أدغال العلاقات الخارجية الكبرى، وبما يحفظ لها أكبر قدر ممكن من الاستقلال والحرية، ويخرجها من دائرة الاستقطاب دون أن يفقدها ذلك حقها في أن يكون لها موقفها الايديولوجي الخاص ونظرتها الخاصة... وبالتالي فهو يقترب بها من هذا المركز الدولي أو ذاك ويجعل سياستها الخارجية أقرب الى هذه المجموعة أو تلك باختيارها ثم باضطرارها، وربما بهما معاً.

نقول تقليدية أو محافظة بسبب من أن نشأة الدولة وتطورها وعقيدتها تشكل بمجموعها عناصر مترابطة ومتصلة ومستمرة. وفي موضوع دراستنا اليوم فان الدولة السعودية هي دولة ذات بعدين:

فهي دولة اسلامية، ويحدد الاسلام قواعد سلوكها.

وهي دولة تاريخية وليست حديثة النشأة، بمعنى أن عمرها قد تجاوز، وفي مراحلها الثلاث، قرنين ونصف القرن ـ ١٧٢٦ـ١٩٨٤ـ فهي اذن دولة ذات تقاليد راسخة، وما تزال هذه التقاليد مرعية في حياتها ، وتوجه الى حد كبير سياستها.

على ان هنالك نقطة حول النظام السعودي يحسن توضيحها هنا، وذلك أن الصلة تظل وثيقة في كل النظم ما بين سياسة الدولة ونشأتها وبين مذهبها الاجتماعي.

من الواضح أن النظام السعودي هو نظام ملكي في الشكل، الا انه لا ينتسب الى أي مذهب اجتماعي مما هو سائد في عالمنا المعاصر، فله مذهبه الخاص. وانتسابه الخاص، وقوانينه الخاصة. انه أشبه ما يكون بما تحدث عنه ابن خلدون في مقدمته: «ان الاجتماع الانساني ضروري. والدولة تقوم بالعصبية والرياسة. وان البشر لا يمكن حياتهم

ووجودهم الا باجتماعهم وتعاونهم على تحصيل قوتهم وضروراتهم. واذا اجتمعوا دعت الضرورة الى المعاملة واقتضاء الحاجات. وان الطبيعة البشرية قد فطرت على الظلم والعدوان، فيحاول كل أن يعتدي على أخيه وأن ينتزع ما في يده، فيقع التنازع المفضي الى المقاتلة والهرج وسفك الدماء. ولهذا استحال بقاء الجماعة فوضى دون حاكم يدفع بعضهم عن بعض، واحتاجوا من أجل ذلك الى الوازع، وهو واحد منهم يكون له الغلبة والسلطان واليد القاهرة، حتى لا يصل أحد الى غيره بعدوان، وهذا هو معنى الملك»[1].

وربما صح أن نطلق على النظام السعودي ما سبق أن أشار اليه جان جاك روسو - ROUSSEAU - في كتابه العقد الاجتماعي - CONTRAT SOCIAL - من انه إنتظام المجتمع في شكل ميثاق اجتماعي خلاصته أن يضع كل فرد في النطاق المشترك شخصه وسلطته تحت اشراف الادارة العليا للارادة العامة - VOLONTÉ GÉNÉRALE - وهذا النطاق المشترك يتخذ شكل هيئة أدبية مشتركة أو هيئة عامة. وفي هذه الهيئة يتمثل السلطان أو السلطة. وكل مواطن هو عضو مشترك في هذه السلطة، وهو أيضاً عضو في الدولة ورعية للسلطة، التي يعتبر منذ البداية عنصراً مكوّناً لها. ومن خواص هذه السلطة أنه لا يمكن التصرف فيها ولا يمكن قسمتها... الخ».

غير أن ما تجب ملاحظته والتأكيد عليه هو أن هذا العقد الاجتماعي في النظام السعودي هو عقد ديني. بمعنى أن الارادة العامة التي هي الشعب فوضت الادارة العليا التي هي السلطة بالحكم بقواعد الاسلام وبما أفرزته تجربة الدولة الاسلامية عبر تاريخها الطويل من قوانين ونظم.

هنا تكتسب كلمة تقليدي التي وصفنا بها السياسة السعودية، بعدها التاريخي وتغدو جزءاً من تراث لا سبيل الى نقضه لأن الحاكم فيه مأمور من الجماعة الاسلامية ومنفذ لارادتها في أن تحكم بشريعة الاسلام. قد يتطور هذا التراث وقد يتم تحديثه، الا أنه يظل اسلامي الجذر، وبالتالي فهو اسلامي الفروع.

(١) مقدمة ابن خلدون - طبعة بولاق. ص ٣٤ - ٣٦

الى هذه المدرسة الكلاسيكية تنتمي السياسة الخارجية السعودية التي نحاول أن نستعرض أدوارها التاريخية ونستقرىء أهدافها فيما يلي من البحث. وهي تتميز في خطوطها العامة بثلاث نقاط أساسية يحسن أن نختصرها، ايجازاً، قبل أن ننتقل الى موضوعاتها بالتفصيل:

أولاً - انها سياسة تعتمد الصمت في الاتصال وعلاقاتها، ولا تعلن عن أهدافها الا قليلاً، ربما لأنها تخشى أن تنحرف بها الاعلانية عن أغراضها وتخضع بالتالي لاعتبارات لا تتصل بتصوّرها الخاص والمستقل لمصالحها الوطنية.

ثانياً - انها سياسة تعتمد على ضبط النفس فلا تستفزها سياسة معادية لها مهما غالت في عدائها لتخرجها من دائرة تحرّكها، وبالتالي أهدافها الى دوائر أخرى، فتفرض عليها ما لا تريد.

ثالثاً - انها سياسة لا ضغوط داخلية عليها، لأنها في هدوئها وسريتها تستطيع دوماً أن تمارس وبقدر أكبر من الحرية نشاطها الخارجي، دون أن تضطر الى الخضوع لمؤثرات الصراع والتنافس - كما هو الحال في النظم الديموقراطية - وما قد يفرضه ذلك من الاضطرار الى التبديل والتغيير في الأهداف والوسائل، ومن فقدان الاستمرارية والتواصل في سياستها.

وليس يعني ذلك بالبداهة أن الحاكم السعودي لا يأخذ بعين الاعتبار اتجاهات الرأي العام ومشاعر الناس وحاجاتهم وردود فعلهم. فذلك يتم عبر قنوات الاتصال اليومية بين نظام الحكم ومواطنيه. الّا أن السعودية - مجتمعاً ونظاماً - تختلف اختلافاً أساسياً وجذرياً عن المجتمعات الغربية والشرقية، أي المجتمعين: الغربي الديموقراطي، والشيوعي الشمولي. فهي مجتمع أُسَري وأبوي وديني. مجتمع تختلف عقيدته وبالتالي نظامه كما تختلف أشكال علاقاته وأساليبه وممارساته، وهو يتحسس اتجاهات الرأي العام عبر وسائل متعددة ومختلفة، تسمح بها طبيعة النظام والعلاقات الاجتماعية السائدة. انه نظام آخر ومجتمع آخر نخطىء اذا أخذناه بمقاييس من خارجه، وبالتالي فان سياسته الخارجية تختلف أهدافاً وأساليب عن الأنظمة الأخرى، وان هي ظلّت

ملتزمة بالمبدأ الأساسي الذي حددناه لكل سياسة خارجية: أي تحقيق المصالح الوطنية. غير أن مفهوم المصالح الوطنية يختلف ما بين مجتمع ومجتمع، ودولة ودولة. وفي موضوع دراستنا اليوم فان المصالح الوطنية للمملكة تتصل وتترابط بحلقات ودوائر هي التي تبرز خصوصيتها وتبرر هذه الدراسة المستقلة عنها، وهو ما سيجيء تفصيلاً في موضعه منها.

ولا بد من ملاحظة أساسية. فلقد أسلفنا أن السياسة الخارجية السعودية تقليدية، وقلنا أنها صامتة وهادئة وغير اعلانية، وهذا ما يجعل دراستها وملاحقتها واستعراض تاريخها ودراسة أهدافها ووسائلها مادة صعبة للكتابة. فالوثائق والتصريحات والأساليب كلها تظل بعيدة عن متناول البحث والدراسة. ثم أن السياسة الخارجية السعودية وقد أصبحت مركز استقطاب اقليمي تزداد أهميتها وبالتالي الحاجة إلى دراستها. غير أن الكتابة عنها ستصطدم بالاضافة الى ندرة الوثائق والمعلومات وتَوَزّعها، بأنها المحاولة الأولى لدراستها. فليس في المكتبة العربية ولا الغربية فيما نعرف أية دراسة مستقلة للسياسة الخارجية السعودية أو محاولة لجمع وثائقها ومعلوماتها. وقد اضطرنا ذلك الى التردد على كل مراكز البحث وأرشيف الأحداث في أكثر من بلد، وبقدر ما أسعفنا الوقت، لتجميع هذه المعلومات ووثائقها، وبالتالي الاستعانة بها في عرض السياسة الخارجية السعودية واعداد هذا الكتاب عنها.

مهمة قد تكون صعبة، الا أنها ضرورية أيضاً، فليس مقبولاً من وجهة النظر العلمية أن يكون للسعودية هذا الدور النشيط دولياً واسلامياً وعربياً، ثم أن لا يجد القارىء العربي أو الأجنبي مصدراً أميناً يرجع اليه عنها. مرجعاً لا تكتبه أقلام معادية غرضها تشويه التاريخ وربما تزويره - وما أكثرها - ولا أقلام انشائية لا يهمها أن تغوص في الدراسة والتحليل بقدر ما يهمها أن تستعطي، وما أكثرها هي الأخرى.

من هنا وضعنا لأنفسنا هدفاً محدداً هو أن نقدّم للقارىء دراسة موضوعية أمينة وموثقة عن السياسة الخارجية السعودية في كل مراحلها وعهودها، وبكل أوجه نشاطها، وبقدر ما أتاحت لنا المراجع والمصادر وهي محدودة كما سبق القول.

وثمة ملاحظة أخرى أساسية أيضاً: لقد كان أمامنا أكثر من أسلوب للدراسة.

فامّا أن ندرس السياسة الخارجية السعودية من ضمن النظام الدولي الشامل، أي نظام الاستقطاب الثنائي ما بين أمريكا والاتحاد السوفياتي.

وأما أن ندرسها من ضمن النظام الاقليمي، أي ما تعارف المؤرخون على تسميته بالشرق الأوسط، وهو تعبير غامض المعالم جغرافياً وربما تجاوزه الوضع الدولي الراهن أيضاً.

وأمّا أن ندرسها مستقلة، دون أن نُسقط صلاتها وروابطها بالنظامين الآخرين: أي الاقليمي والدولي.

ولأن دراسة السياسة الخارجية السعودية من ضمن النظام الدولي الشامل، أو من ضمن النظام الاقليمي سيضطرنا الى استعراض أوسع لهذين النظامين لكي نفهم من خلاله السياسة الخارجية السعودية، وسيبتعد ذلك بنا بالتالي كثيراً أو قليلاً عن موضوعنا المحدد، فقد آثرنا أن نستعرضها كسياسة دولة مستقلة، وأن نذهب من نقطة المركز التي هي المملكة الى دوائرها الأوسع وروابطها الاقليمية والدولية.

ولقد وجدنا أنفسنا مضطرين الى الأخذ بهذا الأسلوب من البحث لسببين:

أولاً، لأن هدفنا هو دراسة السياسة الخارجية السعودية وليس النظام الاقليمي أو الدولي الذي تنتمي اليه.

وثانياً، لأننا في موضوع السياسة الخارجية السعودية نواجه حالة فريدة ومختلفة تماماً، ولها خصوصيتها.

فمن الناحية الاقليمية هي جزء من العالم العربي وفي الوسط من مشرقه ومغربه أي من طرفيه الآسيوي والأفريقي. فهي اذن عربية، دون أن ننسى أن قبائلها ولـ[illegible]مي التي أعطت ذلك العالم هويته القومية، أي العربية.

ومن الناحية الايديولوجية هي مركز العالم الاسلامي. فمنها انطلق الاسلام، وفي أرضها تَنَزّل الوحي، واليها، الى مكة المكرّمة والمدينة المنوَرة يحج المسلمون من كل أرض، فهي اذن اسلامية.

واذا كان أي بلد اسلامي يستطيع أن يرفض العروبة : ايران مثلاً، أو تركيا، أو

باكستان، أو أفغانستان، الخ...

واذا كان أي بلد عربي يستطيع أن يؤكد على العامل القومي ـ أي العروبة أولاً ـ ليقفز فوق مشكلة الأقليات الدينية أو يزيل مخاوفها... فان السعودية لا تستطيع الّا أن تكون عربية واسلامية في وقت واحد وبقدر واحد، وبالمطلق من المفهوم القومي للعروبة وتاريخها وجغرافيتها، والمطلق من العقيدة الاسلامية وتاريخها وجغرافيتها.

ازدواج في الهوية السياسية؟ ربما. الّا أنه ازدواج محتوم مفروض بحكم التاريخ والجغرافيا، وبالجذور الممتدة أربعة عشر قرناً. ويحسن هنا أن نستذكر أن السعودية هي البلد العربي الوحيد الذي لا تستوطنه أقلية دينية، فهو مجتمع اسلامي موحد. ولقد نستطيع بشيء من التجاوز أن نقارنه بالفاتيكان. فكما لا يتسع الفاتيكان لغير الكثلكة، كذلك لا تتسع السعودية لغير الاسلام. طبعاً لا يمنع ذلك ولم يمنع من أن تنفتح السعودية اسلامياً على الطوائف والمذاهب المتعددة، كما لا يمنع ذلك ولم يمنع من أن تنفتح دينياً على الأديان الأخرى وتتحاور معها، بل وتوجِد فيما بينها جميعاً أرضاً مشتركة لمواجهة الالحاد وما تشكله قواه المادية من مخاطر تهدد الايمان في كل أشكاله.

الّا أن كل ذلك لا يبدل من ثنائية السعودية شيئاً، فهي تظل اسلامية أولاً، وعربية أولاً. ولفهم سياستها الخارجية في اطاريها الاقليمي والدولي لا بد من التأكيد دوماً على هاتين الحقيقتين واعتبارهما صيغة واحدة لمجتمع واحد، ووجهين لعملة واحدة. فلا دراسة السياسة الخارجية السعودية عربياً وبمعزل عن اسلاميتها، ولا دراستها اسلامياً وبمعزل عن عروبتها أمر ممكن في الحالين. فالاسلام والعروبة ـ أي الايديولوجية والقومية ـ هما وضع دائم مستمر في حياتها، وهما معاً، وبتلاحم عضوي، يصوغان مصالحها الوطنية ويحددان سياستها وروابطها.

من هنا، وبهذا التحديد، تتشكل أمامنا دوائر السياسة الخارجية السعودية الثلاث، وهي:

السياسة الخارجية ـ عربياً.

السياسة الخارجية ـ اسلامياً.

السياسة الخارجية ـ دولياً.

وبهذه الصيغة للبحث نستطيع أن نفهم السياسة الخارجية السعودية على نحو أفضل وأوضح.

محاولة لا نزعم أننا حققنا فيها كل ما نريد، ربما لأنها الأولى، ولأن ذلك كل ما أسعفتنا به مصادر البحث المتاحة.

نهاد الغادري

السياسة الخارجية السعودية

عن الجغرافيا والتاريخ

جغرافية المملكة العربية السعودية: المساحة. السكان. الصحراء والبوادي والسباخ. رُقع الحياة المتناثرة في الواحات. أثر الجغرافيا في تكييف الحياة الاقتصادية والسياسية. مجتمعات صغيرة متنقلة متطابقة مع مصادر الحياة. الوطن ـ الرزق.

تاريخ المملكة: آل سعـود. امارة الدرعية. الشيخ محمد بن عبد الوهاب يحمل لواء دعوة التصحيح والاصلاح. محمد بن سعود يتبنى دعوة الاصلاح الديني ويقيم دولته على أساسها. الحملة المصرية ـ التركية ونهاية الدولة السعودية الأولى. الدولة السعودية الثانية والصراع الطويل ضد الأتراك والفتن. نهاية الدولة السعودية الثانية. الدولة السعودية الثالثة: عبد العزيز وفتح الرياض. المسيرة الكبرى لتوحيد شبه الجزيرة العربية. عبد العزيز سلطان نجد والحجاز وملحقاتها. الحدود الأخيرة للدولة. عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية. الدولة السعودية تنشأ في مراحلها الثلاث من خلال تحدي العامل الجغرافي، وعبر صراع طويل، وبارادة ذاتية: الدولة السعودية تستمر خارج النفوذ الأجنبي وفي ظل شعور دائم بالاستقلال. الدولة السعودية اسلامية ـ عربية وتستمد شرعيتها من عاملي: النصر والاسلام. الدولة السعودية تستمر بالارادة المشتركة لمجتمعها.

لا نستطيع أن نقدّم عرضاً أميناً لنظام ما وسياسته الخارجية أو الداخلية، في هذا البلد أو ذاك، بمنأى عن عنصرين متلازمين وفاعلين هما: الجغرافيا والتاريخ. ففي واقع كل بلد وسلطته ونظامه شيء من جغرافية البلد التي تتكيّف معها الحياة الاقتصادية والسياسية وفق شروطها الحاسمة - أي الجغرافية - وشيء من تاريخ البلد الذي هو صراع الانسان مع الأرض، والذي يشكّل خلفية الأحداث ويلقي عليها بظله، ويرفدها، وكثيراً ما يفسرها. ثم أن هذا الصراع هو الذي يمنح في النهاية كل شعب هويته وخصائصه.

من هنا، ونحن نكتب عن السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، وجب أن نبدأ من جغرافية المملكة وبعض تاريخها، قبل أن نبلغ حاضرها وسياستها الخارجية التي هي غاية كتابنا.

عن الجغرافيا:

يذهب البعض من دعاة المذهب الجغرافي في تفسير الأحداث والتاريخ الى حد الاعتقاد بأن الحقائق الجغرافية هي التي صنعت وتصنع التاريخ، وحددت وتحدد اتجاهات السياسة. ويغالي البعض في تفسير الأحداث الى الحد الذي يعتقد فيه أن قصة التاريخ الانساني هي قصة الصراع والعلاقة ما بين مادة التاريخ التي هي الانسان، وبين الأرض التي هي الجغرافيا.

ولئن كان في تفسير التاريخ والأحداث على هذا النحو شيء من التضخيم والغلو، فان ما هو مؤكد أن للحقائق الجغرافية دورها وأثرها في تشكيل الواقع الحياتي لمجتمع ما، وبالتالي سياسة هذا الواقع، وفي نمو الدول والحضارات فيما بعد وانهيارها.

تمتد شبه الجزيرة العربية ما بين البحر الأحمر غرباً، والخليج العربي شرقاً، والمحيط الهندي جنوباً، الى حدود مبهمة مع الأردن والعراق شمالاً. وهي أقرب الى أن تكون جزيرة بالمصطلح العلمي منها الى شبه جزيرة. فمن جهاتها الثلاث يحدّها الماء، والى

الشمال يحدها بحر الرمال.

تبلغ مساحتها بمجموعها ثلاثة ملايين كيلومتر مربع - ٣٠٠٠٠٠٠ كلم٢- تحتل منها المملكة العربية السعودية - موضع بحثنا - أربعة أخماسها تقريباً، أي مليونين ومائتين وخمسين ألف كيلومتر مربع - ٢٢٥٠٠٠٠ كلم٢.

تضم المملكة أربع وحدات جغرافية متكاملة: نجد في القلب من الجزيرة العربية وهي التي ظلت مستعصية على كل أشكال الاستعمار والنفوذ الأجنبي عبر تاريخها الطويل، والحجاز ألى الغرب ما بين نجد والبحر الأحمر وهو قبلة الاسلام ومركزه الروحي، ففيه تقع مكّة المكرّمة والكعبة الشريفة، وفيه تقع المدينة المنوّرة ومسجد الرسول محمد عليه السلام ومثواه، والاحساء الى الشرق على الخليج وهي المنطقة الغنية بالبترول، وعسير الى الجنوب على تخوم اليمن الغنية بجمال طبيعتها.

وتضم هذه الوحدات الجغرافية الأربع، والمتكاملة فوق أنها موحدة سياسياً، تسع مناطق جيولوجية مختلفة، وهي تتراوح ما بين شواطىء قليلة العمق تمتد من حدود المملكة مع الكويت الى حدودها مع الامارات، وسباخ - أراض ملحية - وسهول رملية، الى شريط الدهناء الصحراوي الضيّق حيث ينمو فيه بعض النبات ويصلح للرعي، الى سهول صخرية أخرى تمتد من صحراء النفوذ الكبرى في الشمال والربع الخالي في الجنوب، الى جبال الغرب والنجد الأوسط، ثم جبال الجنوب التي تفصل السعودية عن اليمنين واقليم ظفار في عمان.

وعلى اتساع هذه الأرض القارية المساحة وتنوّعها الجيولوجي، والتي تزيد مساحتها ثلاث مرات على مساحة فرنسا مثلاً، فهي قاحلة، قليلة الأمطار في معظمها، وتفصل فيما بينها رُقَعُ الحياة المتناثرة في بواديها، ولا يجمع بينها سوى مركزية السلطة ومركزية الولاء الديني، والارادة المشتركة في البقاء والاستقرار.

وهي قليلة السكّان نسبياً، اذ لا يزيد عدد سكانها على سبعة ملايين نسمة. وتتركز الحياة فيها في مُدَيْنات متناثرات كانت إلى أمد قريب مجرّد قرى، بما في ذلك الرياض. وقد اتسعت هذه المدينات الصغيرات بعاملي: الهجرة من الداخل بحكم أن المدينة تشكل عادة

وفي كل مجتمع مركز جذب، والمشاريع الكبرى التي جلبت اليد العاملة الأجنبية الوافدة من الخارج.

وبسبب فقدان المياه وطابع الحياة المتميّز بالغدران والآبار ومسايل المياه المتناثرة أيضاً والمحدودة، فقد نشأت في الجزيرة العربية، وبخاصة في القلب منها، مجتمعات متطابقة مع مصادر الحياة وبحجمها. أي مجتمعات صغيرة متنقلة مع مصادر الحياة الأولى: الماء والمرعى. لا وطن لها غير الرزق، ولا شيء يجمعها سوى عصبية الحياة المهددة والمشتركة، والدفاع عن النفس من أجل البقاء.

وقد حال هذا الوضع الجغرافي المفتت دون نشوء الدولة بالمعنى الشامل لها. ولعل هذا ما يفسر لنا بوضوح الهجرات التاريخية الدائمة من الجزيرة العربية الى ما جوارها، وفقدان شعور المواطنة حيث الوطن فعلاً رزق متنقل لا أرض ثابتة.

وهنالك استثناء محدود. فعلى شواطىء الجزيرة نشأت حياة مستقرة نوعاً ما، وان هي ظلّت محدودة ودون مستوى اقامة الدولة الثابتة والمتطورة. وكذلك الحال في المناطق الجبلية الممطرة نسبياً وهي الممتدة من عسير الى اليمن.

هذه الخلفية الجغرافية تفسّر لنا الكثير وتحدد التطوّر المقبل، وستظل تلقي بظلها على الحياة حتى اكتشاف النفط حيث حقق النظام السعودي أفضل ما أنجز نظام عربي حين نجح في تثبيت فكرة الوطن ومعناه، وأحال الحياة الى نظام شامل موحد، خاضع لقواعد محددة وقوانين وأنظمة تتجاوز القبيلة، والعائلة، والوطن ـ الرزق ، الى المواطنية المشتركة ، والأرض ـ الوطن.

عن التاريخ:

آل سعود من قبيلة عنزة، وهي من كبريات قبائل العرب. وهم من فخذ المصاليخ من هذه القبيلة، وما يزال يقطن هذا الفخذ في سورية بالقرب من مدينة حمص. وبهذا المعنى فلآل سعود جذورهم الممتدة من الجزيرة العربية الى بوادي الشام والعراق.

يبدأ تاريخ آل سعود عام ١٧٢٠م حين آلت امارة الدرعية ـ وهي قرية صغيرة تبعد عشرين كيلومتراً من الرياض عاصمة المملكة اليوم ـ حين آلت الامارة الى سعود بن محمد بن مقرن، الذي ورثها عن ابن عمه زيد بن مرخان. وما لبث سعود أن قُتل ليتولاها من بعده محمد بن سعود عام ١٧٢٦م وبه يبدأ تاريخ الأسرة الحقيقي.

ولم تكن امارة الدرعية سوى واحدة من مشيخات قبلية متناثرة هنا وهناك من شبه الجزيرة، مستقلة بهذه القطعة من الأرض وتلك الواحة، تدافع عن مصدر حياتها الوحيد: الماء والمرعى. وكانت العلاقة ما بين هذه المشيخات القبلية علاقات غزو متبادل وصراع من أجل البقاء. فمن مشيخة آل خالد في الحسا، الى مشيخة آل الحجيلان في القصيم، الى مشيخة آل المعمّر في العُيَيْنَة، الى مشيخة آل هزال في نجران، الى مشيخة ابن دواس في الرياض... الى... الى عدد وافر من هذه المشيخات التي كان مجرّد بقائها يعني انتصارها.

في مشيخة العيينة حيث كان يحكم آل معمّر، ولد الشيخ محمّد بن عبد الوهاب عام ١٧٠٣ م، وهو الذي سيقترن اسمه فيما بعد باسم محمد بن سعود، ليؤسسا معاً وبشراكة الدين والسلطة الدولة السعودية الأولى.

ولد الشيخ محمّد لأب كان قاضياً لعبدالله بن معمّر هو الشيخ عبد الوهاب بن سليمان. وعنه وعن جده الشيخ سليمان، وكان من المعدودين في رجال الفقه، ورث محمّد تقاليد الأسرة واهتمامها الديني وتواصل ثقافتها الاسلامية وتقواها. وقد استقر مقامه في حريملة بعد أن طَرَدَ محمد بن خرفش ـ حفيد عبدالله بن معمّر ـ والدَه الشيخ عبد الوهاب من منصب القضاء عام ١٧٢٦م فهجر الشيخ عبد الوهاب العيينة الى حريملة وفيها توفي.

بوفاة الشيخ عبد الوهاب عام ١٧٤٠ م انطلق ابنه محمّد بن عبد الوهاب صاحب الدعوة التي عرفت خطأ باسمه: الوهابية، وقد نضجت في داخله أسباب حركته الاصلاحية... انطلق يدعو الى العودة بالاسلام الى ينابيعه الأولى وصفائه الأول، والى نبذ البدع التي أُلصقت به جهلاً وغدت جزءاً منه وليست منه. وكان الاسلام قد استحال في

واقع السلوك اليومي لسكان الجزيرة العربية البدو لما يشبه الخرافات، وغابت أهدافه وقواعده السامية لتحل محلها دخائل لا صلة لها به ولا جذر لها منه. وقد لبّى دعوة الشيخ محمد الى الاصلاح فريق، وخالفه فريق، وآذاه فريق ثالث، فغادر حريملة الى العيينة مقر أبيه من قبل، وكان الحكم قد آل فيها الى عثمان بن محمّد بن معمّر، فأحسن هذا استقبال الشيخ وزوّجه أخته، وأفسح له في الدعوة الى الاصلاح الديني.

أثارت الدعوة مخاوف مشيخة آل خالد في الاحساء، بما هي بدأت تنتشر وتزيد من نفوذ مشيخة العيينة، فهددوا عثمان بن معمّر الذي كان أضعف من أن يواجه قوة آل خالد، وطلبوا اليه أن يحكم على الشيخ بالموت بدعوى خروجه على الاسلام. الاّ أن عثمان آثر اسلوباً آخر، فقد طلب الى الشيخ أن يغادر العيينة الى حيث يختار وأوعز الى مرافق له أن يقتله في الطريق... اختار الشيخ محمد مدينة الدرعية وشيخها محمد بن سعود لما بلغه من صدقه ورجولته. ولم تطاوع المرافق نفسه أن يقتل رجلاً في تقوى الشيخ وصلاحه. وفي الدرعية استقر الشيخ محمّد بن عبد الوهاب واستقرت دعوته، وتلقاه محمّد بن سعود حاكمها بالتكريم. وفي عام ١٧٤٥م وكانت دعوة الشيخ الاصلاحية قد لقيت من ابن سعود هوى، وربما استشعر انه بدعوة الاصلاح الديني يستطيع أن يمد سلطانه الى أبعد من حدود الدرعية وما حولها وأن يوحد من حوله وحولها نجداً وما جاورها، فتعاهدا معاً على نشر الدعوة والقتال في سبيل العودة بالاسلام الى سوائه ورفض ما تراكم عليه من أضاليل.

بتبني آل سعود لدعوة الاصلاح الديني وشيخها محمّد بن عبد الوهاب بدأت قصة الأسرة السعودية التي ما لبثت أن تجاوزت حدودها الصغيرة لتنهض بدور تاريخي لم يسبق لأسرة عربية حاكمة أن نهضت به.

كان التنافس حاداً في تلك المرحلة ما بين أربع مشيخات: الدرعية وحاكمها محمّد بن سعود، والاحساء وحكّامها آل خالد، والعُيَيْنة وحاكمها ابن معمّر، والرياض وحاكمها ابن دواس. وقد استمر الصراع ما بين ابن سعود في البدء وابن دواس في الرياض المجاورة للدرعية، واستمر من عام ١٧٤٧م الى عام ١٧٧٣م توفي خلالها محمّد بن سعود ـ عام

١٧٦٥م ـ ليخلفه ابنه عبد العزيز. وظل الشيخ محمّد بن عبد الوهاب في ظل آل سعود يقاتل بأنصاره ودعوته، مرة ضد حلفاء، وأخرى ضد موالين، وثالثة ضد مرتدين.. ولم يكن ذلك خارج المألوف مما تفرض الصحراء على مجتمعاتها القبلية المتناثرة. فمن طبيعة تلك الحياة التمرد على كل أشكال النظام، ورفض كل ما يفرض السلطة المركزية الواحدة عليها.

في عام ١٧٧٦م نجح عبد العزيز بن محمّد بن سعود في ضم اقليمين جديدين الى سلطة الدعوة هما: السدير والوشم، ثم توالت الفتوحات تحت راية الاسلام في عهد عبد العزيز وابنه سعود، وتم اخضاع الاحساء وامتد حكم آل سعود الى العراق فكربلاء، ثم الحجاز حيث دخل آل سعود مكة للمرة الأولى حاكمين. ولكن الشيخ محمّد بن عبد الوهاب لم يشهد أخريات تلك المرحلة، فقد وافته المنية في عام ١٧٩١م، مخلفاً وراءه نواة قوة صلبة، حافزها الدين، وعقيدتها أنها تقاتل في سبيل الله والاسلام، وأن مثواها الجنة.

الحملة المصرية ـ التركية، ونهاية الدولة السعودية الأولى:

قرر الأتراك في بداية القرن التاسع عشر ـ ١٨١١م ـ وكانوا يمثلون سلطة الخلافة الاسلامية استرجاع الحجاز من حكم آل سعود لمكانته الدينية وصلة ذلك بشرعية حكمهم وموقعه منه، فأوكلوا هذه المهمة الى محمّد علي باشا والي مصر، وربما ظن الخليفة العثماني أنه بذلك يحقق غرضين: استنزاف محمّد علي باشا واضعافه، وانهاء قوة آل سعود الفتية النامية في الجزيرة العربية والمهدِّدة مصالح السلطان. أمّا محمّد علي باشا فقد رأى فيها فرصته لتحقيق غرضين أيضاً، مختلفين: ضرب قوة نامية على مقربة منه تهدد طموحاته، وتخدير الخليفة العثماني بالتظاهر بتنفيذ أوامره والخضوع له وكسب المزيد من الوقت لبناء قوّته الذاتية.

وانتهز محمّد علي باشا فرصة أن سعود بن عبد العزيز منع الحج المصري بسبب

مظاهر كانت ترافقه عادة وتخالف الدين، كالطبل والزمر وما شابه... فأرسل محمّد علي الى الحجاز جيشاً من أربعة عشر ألف مقاتل تركي ومغربي بقيادة ابنه طوسون، ونجحت الحملة في نهاية الأمر في اخراج آل سعود من المدينة المنوّرة، ثم من مكّة المكرّمة، واستعاد محمّد علي الحجاز للعثمانيين.

ومن الحجاز توجهت الحملة الى نجد بقيادة ابراهيم باشا هذه المرة - بعد أن كان طوسون قد توفي - واحتل ابراهيم باشا الوشم، ثم ضرمة، ثم الدرعية معقل آل سعود، ودمّرها. وكان ذلك على عهد عبدالله الذي أرسل الى استانبول وأعدم فيها.

الدولة السعودية الثانية:

في عام ١٨٢٠م عاد مشاري بن سعود، وهو ابن عم لعبدالله آخر حكّام الدولة السعودية الأولى، بعد أن فر من حرّاسه خلال نقله الى منفاه في مصر.. عاد الى القصيم ليقيم فيه حكماً تظاهر فيه بالولاء لمحمّد بن معمّر، الا أن هذا لم يطمئن له فأنهى حكمه بمعونة الأتراك. غير أن تركي بن عبدالله بن محمّد نجح في الزحف على الدرعية ببقايا قوات موالية لآل سعود واستردها، ومنها توجه الى ضرمة وألقى القبض على آل معمّر، الا أنه أخفق هو أيضاً في الاستمرار حاكماً، فقد نجحت حملة تركية جديدة في انهاء حكمه، ليغيب حكم آل سعود عن تلك المواقع من الجزيرة العربية الى عام ١٨٢٤م حيث قام تركي بمحاولته الجريئة لتحرير نجد، وحالفه التوفيق فتراجع الأتراك الى الحجاز. وظل تركي - وهو يعتبر مؤسس المرحلة الثانية من حكم آل سعود في شبه الجزيرة - ظل يحكم الى عام ١٨٣٤م حيث اغتاله خصومه، فآل الحكم من بعده الى ابنه فيصل بن تركي الذي ثأر لمقتل أبيه واستعاد حكم الرياض. غير أن حكم فيصل لم يدم سوى أربعة أعوام ونصف العام، فقد تمكّن المصريون والأتراك في حملة جديدة من احتلال نجد، واعتقل فيصل وأرسل الى مصر... ولكنه تمكّن من الفرار من محبسه وعاد في عام ١٨٤٣م متخفياً لينزل في جبل شمر ضيفاً على صديق قديم، وتمكّن فيصل من استرجاع سلطانه على نجد،

واستمر حاكماً الى عام ١٧٦٥م.

بعد وفاة فيصل مر حكم آل سعود بمرحلة اضطراب وفتن متصلة. فقد تولى الحكم من بعده ابنه عبدالله، الاّ أن شقيقه سعود تمكّن منه واستولى على السلطة حرباً وغدراً وأسر أخاه. غير أن أهل الرياض ما لبثوا أن طردوه وعادت قوات أخيه عبدالله لتطارده، واستمرت الحرب سجالاً ما بين الأخوين، ثم دخلها عبد الرحمن بن فيصل وهو الأصغر سناً، وترددت مواقفه بين مساعدة عبدالله ومساندة سعود، والعمل لنفسه مستقلاً... ويكفي لندرك مبلغ اضطراب أحوال الدولة السعودية في تلك المرحلة أن نعرف أن السلطة ما بين عام ١٨٦٥م وعام ١٨٧٦م قد تداولها وفي أحد عشر عاماً فقط: كل من عبدالله الثاني بن فيصل، وسعود الثالث بن فيصل، وعبدالله بن تركي، وعبد الرحمن بن فيصل، وأبناء سعود الثالث بن فيصل.

وقد أغرى هذا الصراع المستمر والاضطراب في السلطة رجل قبيلة شمر القوي وشيخها المطاع محمد بن رشيد، فتدخل ليحسم الصراع لمصلحته، فيهجر نجد الى قطر آخر حكّام آل سعود لمرحلة الدولة الثانية وهو: عبد الرحمن بن فيصل. ومن قطر توجه الامام عبدالرحمن الى الكويت ليستقر فيها ترافقه أسرته وفيها ولده عبد العزيز الذي قدّر له فيما بعد أن يسترد حكم أبيه، وأن يبلغ أبعد أحلام الأسرة ويحقق أوسع مطامحها.

الدولة السعودية الثالثة:

نشأ عبد العزيز في الكويت، وفي عام ١٩٠١م وكانت قد نضجت في ضميره فكرة العودة والثأر واسترداد السلطة، توجه الى الرياض في أربعين مقاتلاً من صحبه، وأيده في الطريق الى الرياض بعض البدو والتحق به فريق منهم. ونجح عبد العزيز في مغامرة أشبه بالاسطورة في دخول مدينة الرياض خلسة في الخامس عشر من شهر كانون الثاني - يناير - من عام ١٩٠٢م، ليصرع حاكمها عبد العزيز بن متعب بن الرشيد واسمه عجلان.. ومن الرياض التي فُتحت له اندفع عبد العزيز يقاتل في كل اتجاه، ويوسع حكمه وسلطانه، بل ويوحّد تلك الأجزاء المبعثرة والممزقة والمتصارعة من شبه الجزيرة. بدأ

بنجد فاستعادها من ابن الرشيد ومعه الأتراك المساندين له، وتمكن عبد العزيز من خصمه في معركة فاصلة عام ١٩٠٦م وسوّى خلافه مع خليفته متعب بأن أقر لجبل شمر بحكم ذاتي.

ومن نجد توجه عبد العزيز وقد واتته الفرصة عام ١٩١٣م ليحرر إقليم الاحساء من حكم الأتراك، وليصل حدوده الصحراوية في نجد بالبحر على الخليج. ولم يدر عبد العزيز أنه بتحريره هذه المنطقة الجغرافية من شبه الجزيرة أنما يضع يده على كنوز النفط التي ستتحكم فيما بعد بحياة المنطقة وتقرر الكثير من مصائرها، وتحدد معها وضدها سياسات الدول وصراع القوى، وتوجه الى حد كبير سياسة الدولة الخارجية.

ولم يلبث الصراع أن استعر ما بين عبد العزيز من نحو والشريف حسين شريف مكّة من نحو آخر. وكان شريف مكّة يعيش حلمه العربي الكبير منخدعاً بالوعد البريطاني الذي لن يتحقق. ونجح الشريف حسين في اثارة الخلاف ما بين امامة عسير وحكّامها الأدارسة وبين عبد العزيز، ولم يُجْدِ حلم عبد العزيز نفعاً فاندفعت قواته بقيادة ابنه فيصل لتضم هذه المنطقة أيضاً الى مملكته الوليدة، ولتشكل فيما بعد جزءاً من أوسع وحدة عربية مستمرة أمكن لحاكم عربي أن يحققها خلال هذا القرن.

ولم يطل عام ١٩٢٤م حتى كانت العلاقات قد بلغت ذروتها من الخلاف ما بين عبد العزيز والشريف حسين. فقد منع شريف مكّة أهل نجد من أداء فريضة الحج بسبب من اتجاههم الاسلامي المتشدد، وقد أثار ذلك مخاوف عبد العزيز المشروعة، كما أثار أهل نجد الأشداء والمقاتلين، مما اضطر عبد العزيز الى اتخاذ قراره بدخول الحجاز. ولم يشأ أن يتخذ هذا القرار منفرداً، فقد دعا علماء نجد وشيوخ قبائلها وقيادات الأخوان الى اقتراح ما يرون، واجتمعوا برئاسة والده الامام عبد الرحمن فاتخذوا قراراً بالاجماع بالزحف الى الحجاز وأداء فريضة الحج ولو أدى ذلك الى الاصطدام بقوات الشريف حسين، بل وتحرير الحجاز.

ولم يكن ينقص أنصار عبد العزيز وقواته ذلك الحافز الذي يصنع الدول وهو القتال انتصاراً لما اعتقدوا أنه حق. وأقر عبد العزيز المبدأ الا انه احتفظ لنفسه بالتوقيت. ولم

ينقض على موسم الحج لذلك العام سوى بعض الوقت حتى قرر أن قد آن أوان التنفيذ، ومهّد لذلك بقوات من الأخوان أرسلها الى حدود العراق والأردن ليشغلهما عن مساعدة الحجاز، واندفعت قواته الى الطائف لتدخلها بقتال عنيف دامٍ أفزع قوّات الشريف حسين في مكّة مما حملها على التسليم ليدخلها عبد العزيز بغير قتال، وقطع عبد العزيز عهداً لأهل الحجاز في أن يتركهم أحراراً في اختيار الحكم والحاكم.

وتجمعت قوات الشريف حسين في جدّه، وتنازل الشريف عن الحكم لابنه السلطان علي، الاّ أن ذلك لم ينقذ شيئاً مما حسمته المعارك الأولى، فقد انتهى أمر جدّه الى الاستسلام، وهكذا أصبح الحجاز في حوزة عبد العزيز وسلطته.

أوفى عبد العزيز بوعده للحجازيين، ودعا الى مؤتمر اسلامي للتذاكر في شأن حكم الحجاز، وكان اتجاه عبد العزيز الى اقامة حكم يجعل بيت الله بعيداً عن صراعات السياسة وشهواتها، ففي مكة والمدينة يلتقي المؤمنون على المشترك من ايمانهم مهما اختلفت مذاهبهم واجتهاداتهم، وتتجمع قلوبهم وتسمو على كل خلاف، وهي ليست المكان الذي تنتقل اليه صراعاتهم السياسية أو شهوات نفوسهم أو تطلعات حكّامهم.

تقاعس العالم الاسلامي عن تلبية نداء عبد العزيز وتداول أهل الحجاز في وضعهم الجديد، ولمسوا من عبد العزيز وقد رأوه حاكماً عن قرب صورة مغايرة لما شاع وما ارتسم في اذهانهم عنه، فهو عادل على شدته، صالح على تشدده، تقيّ يخشى الله ويعرف كيف يرتفع بالحلم فوق الحقد، وبالعفو فوق الثأر والضغينة. وخشي أهل الحجاز من مغبة حكم لا يعرفون حدوده ولا عناصره ومن كل فجاج الأرض، وربما من أناس، وان كانوا مسلمين، الاّ أنهم يجهلون كل شيء عن الحجاز وأهله وتاريخه وأحوال الناس وحاجاتهم، واتخذ أهل الحل والعقد فيهم ووجهاء القوم الذين هم ممثلو الشعب بالمعنى الحديث قراراً بمبايعة عبد العزيز بديلاً من أي حكم آخر، فهو حاكم عربي مسلم، شجاع عادل، شديد في اقامة حكم الاسلام، رحيم في معاملة الناس، فتوجهوا اليه في ٢٥ جمادى الثانية ١٣٤٤ الموافق ١٠ كانون الثاني - يناير - ١٩٢٦، وبايعوه ملكاً على الحجاز. وحين تردد عبد العزيز في قبول البيعة قالوا له: ألم تترك لنا الخيار؟ أليس من حقنا أن نختار حكمنا

وحاكمنا؟ وتقدّم ممثل لأعيان الحجاز ليعلن صيغة البيعة وفيها:

«نبايعك على أن تكون ملكاً على الحجاز، على كتاب الله وسنة رسوله صلّى الله وعليه وسلّم، وما عليه الصحابة رضوان الله عليهم والسلف الصالح والأئمة الأربعة رحمهم الله... الخ».

أي أن بيعة عبد العزيز في الحجاز، ملكاً، بالرغم من النصر، وكما هي بيعته في كل أجزاء مملكته الأخرى وبالرغم من النصر أيضاً، تجيء مشروطة باتباع كتاب الله وسنة رسوله، أي انها بيعة اسلامية يشترط فيها المجتمع على الحاكم أن يكون الاسلام شريعة حكمه، وسيكون هذا الشرط دوماً ملزماً للحاكم والمحكوم. بمعنى آخر: انه عقد الحكم الذي سيظل يميّز المملكة العربية السعودية، مجتمعاً ونظاماً، عن كل بلد آخر، ويجعلها مختلفة الى حد أكثر أو أقل عن المجتمعات الأخرى، وهو ما سيحدد- فيما بعد - أهداف سياستها الخارجية ويضبط سلوكها.

بعد أن بايع الحجاز عبد العزيز ملكاً أصبح اسم عبد العزيز الرسمي: ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها. وقد ظلت هذه تسمية عبد العزيز الى عام ١٩٣٢م حيث صدر مرسوم ملكي في ٢٣ أيلول - سبتمبر - من ذلك العام يستبدل الأسماء الجغرافية لهذه المواقع: الحجاز، نجد، الاحساء، عسير، باسم المملكة العربية السعودية، ولتستقر المملكة في حدودها تلك بعد أن أيقن عبد العزيز أن لا شيء أبعد أو أكثر يستطيع تحقيقه في تلك الظروف، فلقد أدرك بحسّه الفطري المرهف أن تطلعه لتوحيد ما هو أكثر من شبه الجزيرة العربية سيجعله يواجه الامبراطورية البريطانية مباشرة، وكانت في أوج سلطانها وقوتها واحتلالها سواحل الجزيرة العربية على الخليج.

كان عبد العزيز طموحاً ورجلاً، الاّ أن طموحه كان مقيداً بعقله، ومحدوداً بظروفه وامكاناته، وهو على أي حال قد حقق ما لم يحقق حاكم عربي في القرن العشرين.

* * *

من هذا العرض شديد الاختصار لجغرافية المملكة العربية السعودية، وتاريخ أسرتها الحاكمة، نصل الى أربع نتائج واضحة:

أولاً - إن المملكة العربية السعودية قد نشأت كدولة من خلال تحدي العامل الجغرافي. واذا كانت موارد النفط فيما بعد نشوئها قد غدت العامل المسعف فيما بلغته المملكة من نفوذ وما تمارسه من سياسة خارجية واضحة الأثر، فان هذا العامل قد جاء لاحقاً لا سابقاً، ثم أن نظام الحكم كان من القدرة والرؤية بحيث استطاع أن يستغل هذا العامل، أي موارد النفط، في التركيز على بناء دولة موحدة، ومستقبل مستقل متعدد الموارد تستمر به الحياة المشتركة للمجتمع، وبالتالي الدولة.

ثانياً - إن الأسرة قد بلغت السلطة والحكم واستمرت به قبل النفط، وعبر صراع طويل متصل تميّز بالاستقلالية منذ القرن الثامن عشر وفي مراحلها الثلاث. لقد كانت وبشكل مستمر ذاتية القرار لم تفرضها ولم تسعفها قوة أجنبية، فهي إذن في التقدير التاريخي كانت خارج النفوذ الأجنبي ونمت في ظل شعور دائم بالاستقلال.

ثالثاً - انها كانت اسلامية وعربية في وقت واحد وأن شرعيتها قد استمدتها من عاملي: النصر والاسلام.

رابعاً - إن عبد العزيز قد وحّد أجزاء مملكته بالأسلوب الوحيد الذي يحقق الوحدة وهو القتال من أجلها وفرضها بالقوة، ثم بالرضى. أي أن وحدة مملكة عبد العزيز قد بدأت كما هي كل الوحدات التاريخية لكل مجتمع بشري بالقتال والنصر، ثم هي انتهت الى اقامة حكم يتصف بالعدل ويكتسب شرعية استمراره بالرضى العام، أي بموافقة المجموعة البشرية على ما تم وارتياحها لنتائجه، ثم نمو ارادتها المشتركة في المحافظة عليه.

تلك هي العناصر الأساسية التي نستخلصها من ذلك العرض المختصر لجغرافيتها وتاريخها، وسيكون ذلك ضرورياً لفهم الكثير من جوانب سياستها الخارجية موضوع كتابنا اليوم ، وذلك أن الخلفية التاريخية والجغرافية لكل بلد تستمر في سياسته ووجوده، وان هي اتخذت أشكالاً مختلفة ما بين مرحلة ومرحلة، تفرضها طبيعة الظروف وطبيعة التطوّر.

السياسة الخارجية السعودية

عربياً

عبد العزيز والثورة العربية. مؤتمر الكويت. عبد العزيز يحث العرب على تأييد الثورة. عبد العزيز يواجه خصومه ويحدد سياسته العربية: الثورة عند عبد العزيز هي الاستقلال ورفض الوصاية والانتداب. عبد العزيز يتطلع الى الاتحاد العربي. حرب اليمن. السعودية والعراق. عبد العزيز والقضية الفلسطينية. لقاء روزفلت وعبد العزيز. وعود روزفلت المنسية. الجامعة العربية. فلسطين من جديد. فيصل ينتقد الموقف الأمريكي في الأمم المتحدة. معاهدة الدفاع المشترك. وفاة عبد العزيز ورياح التغيير. السعودية ومصر. الموقف السعودي من حرب السويس. الوحدة السورية ـ المصرية تقلب الأوضاع. قضية البريمي. التغيير والمواجهة. المراحل الثلاث للسياسة السعودية العربية على عهد فيصل. المرحلة الأولى: الصمود والتحدي. وحدة الصف لا وحدة الهدف. القضية العربية. البدائل السعودية. المرحلة الثانية: ما بعد الهزيمة. السعودية تقف الى جانب مصر. منظمة التحرير والعمل الفلسطيني. المرحلة الثالثة: حرب رمضان ـ تشرين ١٩٧٣ ـ استخدام سلاح النفط يقلب المعادلات. التحذيرات السعودية المسبقة. السعودية تتجاوز في استخدام النفط قرارات مؤتمر الكويت. النفط يفضح الحضارة. زيادة الأسعار. الفصام الأمريكي الأوروبي في مجال الطاقة. السعودية تؤكد في موقفها من الحرب مصداقية سياستها العربية.

مرحلة خالد ـ فهد. الاستمرار والتطوير. السياسة السعودية والحرب الأهلية اللبنانية. القضية الفلسطينية. الخلافات العربيـة. العمل الفدائي. فهد يحدد سياسة المملكة ويضع شروط السلام وقواعده. السعودية تعارض اتفاقات كمب ديفيد. استقلالية السياسة السعودية. قمة بغداد ومقاطعة مصر. مشروع فهد للسلام العادل. انشقاق فتح

والقتال ونداء فهد. فهد اطفائي الحرائق العربية. الموقف السعودي الصعب في الأزمة اللبنانية وأطرافها الثلاثة: سورية، لبنان، فلسطين. الشرعية الفلسطينية لا تلغي لبنان. الشرعية اللبنانية لا تلغي فلسطين. المساعدة لسورية تصبّ في مجرى الصراع الرئيسي ضد اسرائيل. السعودية والخليج والتجربة الجديدة. فهد يعالج مشكلات الحدود ويضع أسس العلاقات ما بين السعودية ودول الخليج. خلفية النظام الاقليمي الجديد. مجلس تعاون الخليج خطوة الممكن في اتجاه الاتحاد. الوحدات الجغرافية الأربع للعالم العربي. أهداف النظام الاقليمي وتنظيمه. الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام. اجابة على الأسئلة المحلية والاقليمية والعربية. لماذا؟ والى أين؟ معادلة التنمية والأمن في النظام الخليجي.

عبد العزيز والثورة العربية:

من فتح الرياض عام ١٩٠٢ م الى اعلان الثورة العربية عام ١٩١٦م ـ ١٥ حزيران ـ لم تكن لعبد العزيز، وبالتالي نظامه الوليد، أيّة ممارسة لسياسة خارجية عربية واضحة الأثر. فقد كان الى ذلك الحين يقاتل يميناً ويساراً وفي كل اتجاه لاقرار الأمن المضطرب أو توحيد جزء جديد مما تمكّنه قوته وظروفه أن يوحّد تحت حكمه المركزي الطموح.

ولم يكن العالم العربي قد خرج بعد من ظل الخلافة العثمانية. كان جزءاً منها. وكان عبد العزيز وحده الذي تمرّد عليها واستخلص من سلطانها الأجزاء التي حرّرها الى ذلك الحين، وبخاصة اقليم الاحساء حيث ظل الحكم العثماني لهذا الاقليم مباشراً. فكان بذلك الثائر العربي الأول على الخلافة في شكلها المهيض الذي انتهت اليه، والحاكم العربي الأول المستقل عن سلطة العثمانيين المتهاوية.

في ١٥ حزيران من عام ١٩١٦م أعلن الشريف حسين، شريف مكة، بدوره الثورة على الخلافة العثمانية، وكان قد مهد لذلك باتصالات مع رجال سوريا والعراق. وتطلع الشريف حسين الى تحقيق حلم استقلال العرب الذي كان حلمهم المشترك بعد أن عانوا كثيراً من ظلم العثمانيين ومن حملة التتريك، ومن استغلال الحجاز كمركز ديني لاضفاء الشرعية على حكمهم الطويل. لم تكن الخلافة العثمانية خطأ كلها، ولم تكن مؤسسة الخلافة الاسلامية خروجاً على الاسلام من حيث المبدأ، وانما كانت العنصرية التركية والمظالم التي ارتكبها الولاة باسم السلطان أو بأمره، أي باسم مؤسسة الخلافة، هو ما أثار العرب في كل أرض وجعلهم يستجيبون لنداء الثورة والاستقلال. وقد أدرك الانكليز هذه الحقائق فشجعوا على الثورة العربية ضد الخلافة لتحقيق هدفين متكاملين:

١ ـ تدمير مؤسسة الخلافة الاسلامية التي تشكل الى ذلك الحين دولة عظمى وامبراطورية متسعة الأرجاء، الّا أنها وفي الوقت ذاته مريضة متخلفة تُغري الأقوياء الجدد بتقاسمها.

٢ ـ فصل العرب عن تركيا في الحرب العالمية الأولى التي تحالفت فيها الامبراطورية العثمانية مع المانيا.

ليس المهم الآن استعراض أحداث الثورة العربية بصوابها المبدئي وأخطائها التكتيكية. وانما المهم أن نسجل موقف عبد العزيز الذي لم يكن قد حقق بعد أكثر من وحدة نجد والاحساء التي استخلصها من حكم الترك، واضطر الخليفة العثماني محمّد الخامس الى الاعتراف به عام ١٩١٤ والياً على نجد مستقلاً بها.

لم تكد الثورة العربية تعلن في ١٥ حزيران من عام ١٩١٦م حتى بادر عبد العزيز الى الاتصال بأمراء العرب وشيوخهم في شبه الجزيرة لتأييدها. وأثمرت اتصالاته مؤتمراً انعقد في الكويت في تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ من ذلك العام حضره كل من عبد العزيز والشيخ جابر أمير الكويت، والشيخ خزعل شيخ المحمرة، وما يقارب ١٥٠ شخصاً من وجوه وأعيان شبه الجزيرة بينهم عدد من شيوخ القبائل. وكان لموقف عبد العزيز أثره الحاسم فيما صدر عن المجتمعين من تأييد غير مشروط للثورة. ويروي جورج أنطونيوس، مؤرخ «يقظة العرب» هذا الحدث يقول: «... وأمّا في جزيرة العرب فقد كان لأنباء الثورة أثر عميق... كذلك فان سائر الحكّام في الجزيرة رحبوا بالثورة وعبّروا عن تأييدهم لها في مهرجان عقدوه في العشرين من شهر تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ بالكويت. وكان فيمن حضر الاجتماع ابن سعود، وأمير الكويت، وشيخ المحمرة، وما يزيد على مائة وخمسين شخصاً فيهم عدد من صغار الشيوخ الأقوياء. وألقى ابن سعود في المجتمعين خطاباً بليغاً لخص فيه الموقف، فأثار حماساً منقطع النظير. وفي ذلك الخطاب حث العرب على أن ينضووا تحت راية الثورة وأن لا يوفروا جهداً في أن يعضدوا القضية. وسرت أخبار الاجتماع وكلمات ابن سعود المثيرة في جنبات الجزيرة سريان النار العارمة، وكان نَقَلَةُ الأخبار يسردون عبارات كاملة من خطابه، وليس ذلك بغريب على النقلة أهل الحفظ والرواية في الجزيرة العربية ...[(١)]».

في اعتقادنا أن مؤتمر الكويت وخطبة عبد العزيز وتأييده الثورة كان أوّل ممارسة علنية وصريحة حدد فيها عبد العزيز موقفه العربي الواضح الهدف وهو الاستقلال.

(١) «يقظة العرب» الطبعة الأولى ١٩٦٢ ـ دار العلم للملايين. ترجمة الدكتور ناصر الدين الأسد والدكتور احسان عباس. تقديم الدكتور نبيه أمين فارس ـ ص ٣٠٢ – ٣٠٣.

وبالرغم من معرفة عبد العزيز أن الشريف حسين هو الذي أعلن الثورة فقد أيّده فيها وناصره، ولم تدفعه شهوة السلطة ولا الحسد الى موقف مختلف، وهذا التأييد سينفي عن عبد العزيز، فيما بعد، شبهات تاريخية كثيرة حول خلافه مع الشريف حسين ومعاركه معه تلك التي أدت الى تحرير الحجاز.

لم ير عبد العزيز في الثورة العربية الاّ صورة الاستقلال، وكان في ذلك منسجماً مع نفسه. فلقد سبق عبد العزيز الشريف حسين الى ذلك في عام ١٩١٣م حين حرر اقليم الاحساء من سلطة الأتراك ومن جندهم. أي أن ثورة عبد العزيز سبقت ثورة الشريف حسين بثلاثة أعوام، الاّ انه حقق الثورة عملياً بدلاً من الدعوة اليها، ولم يدفعه النصر في الاحساء الى الغرور ولا هو أضاع به توازنه السياسي. فعبد العزيز يظل في كل مراحل حياته من أولئك الذين يقودهم حسهم الفطري الى معرفة ما يستطيعون وما لا يستطيعون وبالتالي ما يريدون وما لا يريدون. انه واحد ممن يجيدون فن التعامل مع الممكن، وفن انتهاز الفرص السانحة لتغيير هذا الممكن. أي انه كان مزيجاً من الحاكم المستقر والثائر الرافض. ولكل حال عنده وقتها وظروفها وأسلوب مواجهتها.

كان اذن مؤتمر الكويت، وتأييده الثورة العربية، الممارسة الأولى لسياسة خارجية حددت موقفه العربي. ولأن الثورة كانت تهدف الى استقلال العرب فقد كان موقف عبد العزيز اذن دعم الاستقلال العربي وتجميع القوى العربية من حول هذا الهدف المحدد.

على أن الأمور سارت على غير ما اشتهى عبد العزيز وأراد، بل على غير ما اشتهى أحرار العرب جميعاً. فقد سقطت الثورة العربية ضحية خداع الانكليز، وكان تأييدهم للثورة وتحريضهم على اعلانها ووعودهم السخية مجرد مصيدة لفصل العالم العربي عن الخلافة الاسلامية ثم اقتسامه مع الفرنسيين في معاهدة سايكس بيكو عام ١٩١٦[(١)].

(١) تم عقد اتفاقية سايكس ـ بيكو على شكل مذكرات ديبلوماسية تبادلتها حكومات كل من انكلترا وفرنسا وروسيا لتقاسم الامبراطورية العثمانية في ايار ١٩١٦، مما يكشف عن أن الوعود الانكليزية للشريف حسين كانت مجرد خديعة استدرج فيها العرب لتحقيق اغراض اقتسامهم. وقد عرفت هذه الاتفاقية بهذا الاسم نسبة الى مُهندسيْها : مارك سايكس الانكليزي والخبير في شئون الشرق، وجورج بيكو الفرنسي والقنصل السابق في بيروت. وقد انسحبت روسيا بعد الثورة الشيوعية من هذه الاتفاقية واذاعتها، ولم تكن تشتمل على أية حصة لها في البلاد العربية التي تم اقتسامها ما بين انكلترا وفرنسا ووفق نصوصها.

بعد ثلاثة أعوام فقط من اعلان عبد العزيز تأييده الثورة العربية نشب الخلاف فيما بينه وبين الشريف حسين، وانتهى الى فتح الحجاز وتوحيده بأجزاء مملكته الأخرى. ولئن لم يكن غرض كتابنا استعراض تلك المرحلة التاريخية بتفاصيلها وجزئياتها، وهي مرحلة يستطيع من يشاء أن يرجع الى ما كتب فيها وعنها وهو كثير، الا ان ما يعنينا في مرحلة الخلاف وقبل دخول عبد العزيز الحجاز هو أن عبد العزيز قد أوعز لابنه فيصل بأن يذيع بيانين يرد فيهما على الحملة المعادية له عربياً، ويوضح بعض حقائق سياسته ونظرته الى قضية الوحدة وما يعتقد انه السبيل الأمثل لتحقيقها، بل وتصوره لشكلها الممكن، والى قضية الاستقلال الذي هو أساسي للوحدة وشرطها. [١].

من قراءة هذين البيانين يتضح لنا:

أولاً ـ ان موقف عبد العزيز قد تعرض لحملة تشهير وتحوير خارجيين بهدف عزله عربياً.

ثانياً ـ انه كتب الى أمراء الجزيرة العربية وبينهم ملك الحجاز يدعوهم الى بناء الوحدة. وقد استخدم كلمة بناء على التحديد مما يؤكد أن عبد العزيز كان يعتقد أن الوحدة تبنى بناء وبالارادة المشتركة ولا تصدر بقرار فوقي من حاكم واحد.

ثالثاً ـ انه كتب الى ملك الحجاز، أي الشريف حسين، بما يوحي باستعداده للتصافح والتسامح والرغبة في الاتحاد. أي أن شكل الوحدة الذي كان يراه عبد العزيز هو اتحادي ـ فيديرالي أو كونفدرالي ـ وليس اندماجياً.

ثم ما يلبث عبد العزيز أن يذهب في البيان الثاني الذي أذاعه فيصل، الى أبعد من بيانه الأول. فهو يوضح كيف أنه عرض المساعدة في الوصول الى هدف استقلال العالم العربي ووضع حد لمطامع الأجنبي وتدخله، الّا أن من عرض عليه ذلك «أبى الّا أن ينفرد بهذا العمل الخطير ويأخذ على عاتقه مسئوليته الكبرى، ليحوز وحده على فخر تحرير بلاد العرب». ودعا عبد العزيز في بيانه الله أن «يُنجح استقلال العرب أياً كان المحرر والمنقذ».

(١) راجع نص البيانين في كتاب: فيصل، للدكتور منير العجلاني، طبعة ١٩٦٨.

اذن فقد نأى عبد العزيز بنفسه عن التزاحم والخصومة على ما اعتقده موقفاً مبدئياً وهدفاً واضحاً صريحاً لا خلاف عليه، أي الاستقلال العربي، وأيّد ذلك.

ثم ينتقل عبد العزيز في بيانه الثاني الى النتائج فيقول: «ما كاد السيف يوضع في غمده ـ ويقصد الثورة العربية ـ حتى رأينا الاستقلال والتحرير وصاية وانتداباً، وشباب العرب وأحرارهم يقادون الى السجون ويُجلون عن بلادهم ويُمنعون من الاقامة في ديارهم...» وتساءل عبد العزيز: «هل الاستقلال أن يصبح العرب غرباء في بلادهم ومرافق الحياة في يد غيرهم؟» وتابع يقول:«ولولا أن احتلال الحجاز يجرح شعور المسلمين لرأينا الانتداب وقد ضرب عليه...».

هنا يبدأ عبد العزيز هجومه ويكشف ما انتهى اليه الانفراد وخطأ التقدير. فلقد انتهت الحرب العالمية الأولى بتنفيذ اتفاقية سايكس ـ بيكو التي ظلت سراً على العرب الى كشف وثائقها وتنفيذها، بالرغم من أن الوعود الانكليزية للشريف حسين قد سبقتها.وبدلاً من وعود التحرير والوحدة التي أغدقتها الامبراطورية البريطانية ليثور الحسين بالعرب على الخلافة العثمانية، ويفصل الجسم العربي عن سلطتها المركزية في استانبول، انتهى الأمر الى أن مزّق الانكليز والفرنسيون المنطقة الى دويلات هشة التركيب، وأقاموا كيانات مصطنعة وحدوداً غامضة المعالم مصطنعة، هي الأخرى، وضربوا عرض الحائط بكل ما كتبه ماكماهون ممثل الامبراطورية ونائب الملك في مصر الى الشريف حسين وما وعد به خلال الحرب.

ويمضي عبد العزيز في شرح موقفه أي سياسته الخارجية العربية، يقول: «ظننا أن القوم بعد هذه الكوارث يفيقون من نومهم ويثوبون الى رشدهم فيعتصمون بحبل الله المتين ويستعينون باخوانهم لانقاذ البلاد العربية وتحريرها من كل مغتصب، ولكن القوم ما زالوا في طغيانهم يلهون، ما حرّك شعورهم احتلال بلاد العرب، وما آلم نفوسهم ما يعانيه اخوانهم العرب، ولكن استولى عليهم الهلع وفقدوا الراحة حينما رأوا جارتهم «نجد» قوية مستقلة لم تنفذ اليها مطامع المستعمرين فقاموا يناوئونها ويكدّرون صفو راحتها، فهل هذا هو التحرير؟ وهل

تعد هذه الأعمال من وسائل الاستقلال؟»

«**ان نجداً تمد يدها لكل من يريد خير العرب ويسعى لاستقلال العرب وتساعد كل من ينهض لتحرير العرب واتحاد العرب**».

«**ان نجداً ترحب بكل عربي أبي وتعد أرضها وطناً لكل عربي سوري أو عراقي أو حجازي أو مصري**».

«**ان نجداً لا تطمع في امتلاك أرض خارجة عن حدودها الطبيعية ولكنها لا تقبل ألاّ أن تستقل بلاد العرب كلها استقلالاً صحيحاً لا يكون لغير ابنائها سلطان عليها...**».

من هذا النص يتضح أن عبد العزيز كان يعتز باستقلاله وأن «نجده» لم يحكمها أجنبي وقد تأبّت على أي شكل من أشكاله. وهو يضع قواعد أخرى لسياسته العربية متممة لتمسكه بالاستقلال، فهو يمد يد نجد لكل من يريد خير العرب واستقلالهم وتحريرهم واتحادهم. وهو يرحب بكل عربي أبيّ، أي رافض للاستعمار، في أرض نجد ويعدها وطناً لهم. كذلك هو يؤكد على أن لا مطامع له خارج حدوده، وأن الاستقلال المنشود الذي يتطلع اليه عبد العزيز ويؤمن به هو الاستقلال الذي لا يكون فيه لغير أبناء البلاد سلطان عليها.

الاستقلال والاتحاد ورفض التدخل:

ببساطة متناهية يحدد عبد العزيز سياسته العربية في نقطتين:

الاستقلال، ويأخذ على رجال الثورة العربية انخداعهم بالوعود الانكليزية الذي أدى الى الاحتلال والتجزئة.

والاتحاد الذي هو محصلة ارادة مشتركة وتعاون وتشاور وصفاء نية.

وسنرى فيما بعد أن السياسة الخارجية السعودية وعلى اختلاف عهودها ومراحلها وملوكها لم تخرج على هاتين النقطتين الأساسيتين، وان هي واجهت ظروفاً مختلفة

وبوسائل مختلفة.

اذن فقد تحددت سياسة عبد العزيز العربية ما بين عام ١٩١٦م أي مؤتمر الكويت، وعام ١٩٢٤م، بما سبق عرضه، وكانت خطوطها العريضة تصب في النقاط الرئيسية الثلاث التالية:

- **تأييد الثورة العربية وصولاً الى الاستقلال.**
- **تأييد الاتحاد العربي وسبيله التعاون والتشاور.**
- **رفض التدخل في الشئون الداخلية والتحريض على تقويض الحكومات الذاتية التي أفرزتها ارادات شعوب المناطق الجغرافية المختلفة، لأن الوحدة العربية في تصوّره كانت أقرب الى فكرة الاتحاد في احدى صورتيه الفيدرالية أو الكونفدرالية - وربما هو كان أقرب الى الثانية أي الكونفدرالية منه الى الأولى - وهي فكرة تبنيها الارادة المشتركة، وليس التدخل العاجز الذي يورث الضغائن والعداوات، وبالطبع فان مثل هذا الاتحاد يُشترط له الاستقلال.**

وحين نظر عبد العزيز الى ما حوله لم يجد من نتائج الثورة العربية ووعود الانكليز سوى كيانات ممزقة منتدب عليها، وارادة أجنبية تحكمها، ما عدا «نجد» التي حافظت على استقلالها عبر كل تاريخها، والحجاز الذي ظل خارج النفوذ الأجنبي بسبب موقعه من الاسلام ومقدساته، ولحرص الانكليز على تجنب المساس بمشاعر المسلمين.

تحددت أسس السياسة العربية لعبد العزيز اذن في تأييد الثورة العربية ورفض النتائج التي انتهت اليها، وفي الاصرار على الاستقلال.

بعد فتح الحجاز، واستقرار الدولة السعودية في حدودها الأخيرة، ثم اطلاق التسمية الجديدة عليها: المملكة العربية السعودية، اتجه عبد العزيز الى معالجة أوضاع بلاده الداخلية وانصرف اليها، ولم يكن أمامه من سياسة عربية خارجية يمارسها سوى تأييد أحرار العرب في الاستقلال بعد أن أصبحت البلاد العربية كلها - ما عدا مملكة عبد العزيز - أسيرة الانتداب والوصاية والمعاهدات التي تقيّدها. وقد التزم عبد العزيز بوعده للعرب في أن تظل بلاده ملجأ لكل عربي وملاذاً لكل حر، وأحاط نفسه بمجموعة من

المستشارين العرب الذين خدموا باخلاص مملكته الفتية وأحسوا فيها ـ على فقرها يومذاك ـ بنسمات الحرية.

ما زلنا في مرحلة الثلاثينات، وهي المرحلة التي اتخذت فيها المملكة شكلها القانوني الجديد بتسميتها وحدودها وأقاليمها. وقد كان على عبد العزيز أن يعالج في هذه المرحلة مشكلة العلاقة المتوترة الدائمة مع كل من امارة شرقي الأردن التي وليّ عليها الأمير عبدالله بن الشريف حسين، والعراق الذي انتقل اليه الملك فيصل من سورية بعد احتلال الفرنسيين لها ليصبح ملكاً هاشمياً آخر على حدود عبد العزيز الأخرى. وقد ظلت الهواجس والمخاوف ما بين المملكة وهذين البلدين الى أن محتهما من ذاكرة التاريخ تلك الأحداث الكبرى التي شهدتها المنطقة فيما بعد.

على أن عبد العزيز واجه في مرحلة الثلاثينات ثلاثة أحداث كبيرة كان عليه أن يتخذ فيهما موقفاً يوضح فيه من جديد أبعاد سياسته الخارجية عربياً، سواء في أهدافها أو أسلوب معالجتها هذه الأحداث هي: حرب اليمن، والعلاقة المتوترة مع العراق على حدوده، وقضية فلسطين.

حرب اليمن:

ففي عام ١٩٣٤م حدث في منطقة عسير تمرد محدود بقيادة الادريسي استغله الامام يحيى امام اليمن ليندفع بقواته فيحتل أجزاء من أراضي عسير ويصل الى نجران، وهي مناطق كانت قد انضوت تحت الراية السعودية وان ظل لها حكمها الذاتي. وكان عبد العزيز يواجه في هذا الوضع حالتين: تمرداً داخلياً، وعدواناً خارجياً. فسيّر جيشاً هزم الادريسي المتمرد الذي لجأ الى اليمن فاستتب الأمر من هذا الجانب الداخلي، ولكن عبد العزيز تريّث في مباشرة القتال مع الامام يحيى وآثر عليه المفاوضة على حل سلمي يحفظ بينهما حقوق الجوار والأخوّة. غير أن الامام يحيى ماطل كسباً للوقت فلم يرفض ولم يقبل، وأبقى الأمور معلقة حتى ضاق عبد العزيز ذرعاً فوجه جيشاً بقيادة ابنه سعود ولي

عهده وأنجده بقوات بقيادة أخيه محمد توجهت من نجد، ثم وجه عبد العزيز قوة أخرى بقيادة ابنه فيصل اندفعت حتى مدينة الحديدة فاحتلتها. وكان الامام يحيى يعتبر الحديدة أرضاً يمنية اقتطعها الانكليز ومنحوها للأدارسة.

وخشي زعماء العرب من مغبة هذه الحرب ما بين بلدين عربيين فناشدوا عبد العزيز التوقف عن اجتياح اليمن، فاستجاب مشترطاً تسليم المتمردين والتخلي عن نجران. ولم يجد الامام يحيى بداً من الاستجابة لشروط عبد العزيز التي جاءت دون انتصاره وأقل مما كان يستطيع أن يفرض. ثم تمت مفاوضات الصلح في الطائف ما بين الوفد السعودي برئاسة الأمير خالد ـ الملك خالد فيما بعد ـ والوفد اليمني برئاسة عبدالله بن الوزير، ووقعت الاتفاقية في ٦ صفر ١٣٥٣هـ ـ ٢٠ ايار ١٩٣٤م ـ ونصت على استبدال حالة الحرب ما بين القطرين الشقيقين بحالة سلام دائم وصداقة وطيدة وأخوّة اسلامية عربية دائمة، واعتراف كل منهما بالآخر وباستقلاله، وبأن عسير تهامة وعسير السراة هي جزء من المملكة العربية السعودية وكذلك بلاد نجران وبلاد يام. وقد عبرت المعاهدة عن الرغبة في أن يكون البلدان عضواً واحداً أمام الملمات المفاجئة وبنياناً متراصاً للمحافظة على سلامة الجزيرة العربية. وتعهد البلدان بحل جميع المنازعات والاختلافات التي قد تقع بينهما بروح الود والصداقة. ونصت المادة السادسة عشرة من الاتفاق الذي يجسد على نحو أمين وصادق مشاعر الملك عبد العزيز وسياسته العربية: «يعلن الفريقان المتعاقدان اللذان تجمعهما روابط الأخوة الاسلامية والعربية أن أمتهما أمة واحدة وأنهما لا يريدان بأحد شراً، ويعملان جهدهما لترقية شئون أمتهما في ظل الطمأنينة والسكون وأن يبذلا وسعهما في سائر المواقف لما فيه الخير لبلديهما وأمتهما غير قاصدين بهذا أية عداوة على أية أمة»[١].

وهكذا سوي النزاع السعودي ـ اليمني، وأكد عبد العزيز في استجابته لما ناشده زعماء العرب أن يجنح للسلم في نزاعه، أنه في سياسته العربية أقرب الى تغليب روح الأخوّة والأخذ بعين الاعتبار مصالح ووجود الآخرين. ولقد أتاحت له هذه الواقعة، ومن

(١) تاريخ اليمن للشيخ عبد الواسع بن يحيي الواسعي. مطبوعات القاهرة ١٩٤٧.

خلال الوساطة، أن يعقد مع العديد من الزعامات العربية في الشرق صداقات كان لها أثرها المفيد في تاريخ المملكة كما في تاريخ البلدان الأخرى، وانعكست ايجاباً على المصالح المشتركة. ولسوف نجد أن هذا الأساس في سياسة المملكة السعودية ـ أي تغليب روح الأخوة ومن موقع القوة لا الضعف لحل المشكلات ـ قد أصبح واحداً من ثوابت سياستها العربية فيما بعد وبخاصة في مرحلتين حاسمتين من تاريخها : مرحلة فيصل، ومرحلة فهد.

السعودية والعراق:

بعد اليمن، واجه عبد العزيز وضعاً متوتراً لعلاقته بالعراق. وكان لهذا التوتر جذوره التاريخية والنفسية. الا أن عبد العزيز نجح في تحديد هذه العلاقة وفي تهدئة الوضع ما بين بلاده وبين العراق، وانتهت المفاوضات الى معاهدة اطلق عليها: «معاهدة الأخوة العربية والتحالف ما بين العربية السعودية والعراق» وقد عقدت هذه المعاهدة في الثاني من شهر نيسان من عام ١٩٣٦، وتضمنت مقدمة تؤكد على ثنائية السياسة السعودية، أي قوميتها واسلامها، وهما عنصران مترابطان، وسيجيء الحديث عن ذلك في مواضع اخرى لتوضيح الترابط العضوي ما بين قومية المملكة التي هي هويتها، وبين اسلامها الذي هو ايديولوجيتها أي عقيدتها.

جاء في مقدمة المعاهدة: بناء على الروابط الاسلامية والوحدة القومية التي تجمعهما ـ أي العراق والسعودية ـ وبغية المحافظة على سلامة بلادهما وبناء على ما تقتضيه الحاجة الماسة للتعاون فيما بينهما والتفاهم في الشئون التي تهم مصلحة مملكتيهما، فقد اتفقا على عقد معاهدة اخوة عربية وتحالف...».

واحتوت المعاهدة نصوصاً تطلعت الى الوحدة الكبرى، وكانت التعبير عن حلم طالما جال في خاطر عبد العزيز، ويكشف ذلك عن أن سياسة عبد العزيز العربية وحدوية التوجه وأن هي لم تحدد شكلها في صيغة ثابتة، ربما لأن عبد العزيز لم يكن يؤمن

باستيراد الصيغ الخارجية، وكان موضوع الوحدة العربية مرتبطاً في ذهنه وضميره بالدولة الاسلامية وصِيَغها التاريخية.

وقد نصت بعض مواد المعاهدة مع العراق: السادسة والسابعة والثامنة، على ما يؤكد هذا التوجه الوحدوي في سياسة عبد العزيز.

تقول المادة السادسة: «نظراً للاخوة الاسلامية والوحدة العربية التي تربط المملكة اليمانية بالفريقين المتعاقدين الساميين فانهما يسعيان لطلب انضمام حكومة اليمن الى هذه المعاهدة ويجوز لأية دولة عربية أخرى مستقلة أن تطلب الانضمام الى هذه المعاهدة.».

ونصت المادة السابعة على «أن يتعاون الفريقان المتعاقدان الساميان على توحيد الثقافة الاسلامية العربية والأساليب العسكرية في بلادهما بتبادل بعثات علمية وعسكرية للاطلاع على الأساليب المتبعة في المملكتين، وتوحيد ما يمكن توحيده منها وللاستفادة من المعاهد العلمية والعسكرية والتدريب فيها. أما عدد أفراد كل بعثة فيحدد بالمذاكرة بين الفريقين المتعاقدين الساميين من وقت لآخر.»

ونصت المادة الثامنة على أنه «يجوز أن يقوم الممثلون الديبلوماسيون والقنصليون لكل من الفريقين الساميين بتمثيل مصالح الفريق المتعاقد السامي الآخر، عندما يطلب ذلك، في البلاد الأجنبية التي ليس فيها ممثلون لذلك الفريق، وليس في هذا ما يمس بأية صورة من الصور بحرية ذلك الفريق في تعيين ممثلين مستقلين له اذا أراد ذلك.»

ونصت المادة الثانية عشرة على «تعهد الفريقين بعقد اتفاقات أخرى في موضوعات الاقامة وجوازات السفر والمرور والشئون الاقتصادية والمالية والجمركية وطرق المواصلات والمراسلات... الخ.»

وقد وقع المعاهدة كل من نوري السعيد عن العراق، والشيخ يوسف ياسين عن المملكة العربية السعودية[1]».

(١) تاريخ الوزارات العراقية ـ السيد عبد الرزاق الحسني. مطبوعات صيدا ١٩٤٠

تكشف هذه المعاهدة بمجملها وبخاصة موادها التي سبقت الاشارة اليها عن تطلع عبد العزيز الى انشاء ما يمكن تسميته بتجمع عربي، يوجه سياسته تحالف مشترك، قاعدته الاخوة العربية والاخوة الاسلامية، وترابط المصالح.

عبد العزيز وقضية فلسطين:

خارج اطار الجزيرة العربية الجغرافي وجوارها، كانت هنالك قضية عربية تتفاعل وتستفحل خطراً وتُلقي في أرض المنطقة العربية كلها بذرة الاضطراب المقبل. ففي عام ١٩٢٠م أقرت عصبة الأمم الانتداب البريطاني على فلسطين والذي كان جزءاً من اتفاق سايكس ـ بيكو كما سبق القول. ومع الانتداب البريطاني بدأ تنفيذ وعد بلفور وفتحت السلطة المنتدبة باب الهجرة اليهودية الى فلسطين واستيطانها. وكان على شعب فلسطين أن يواجه سياسة تهويد بلاده بالاضراب والمظاهرات والرفض ثم بالثورة. ومن منتصف الثلاثينات بدأت القضية الفلسطينية تتخذ بعداً عربياً واسلامياً أشمل. ولم تفلح السياسة البريطانية في ترويض الشعب الفلسطيني على قبول التهويد، ولا وعد بلفور، ولا محاولات تقنين الهجرة ثم تحديدها. وبقطع النظر الآن عن جوانب الخطأ والصواب في تلك الأحداث، فان ما يعنينا من البحث هو السياسة الخارجية السعودية عربياً، والقضية الفلسطينية تظل على اختلاف مراحلها محك اختبار لمدى الالتزام القومي، وبالتالي عروبة السياسة الخارجية لهذا البلد أو ذاك أو تخليه عنها.

دعت الحكومة البريطانية، وقد بدأت نذر الحرب العالمية الثانية تلوح في أفق الوضع الدولي بنمو القوة الألمانية النازية وطموحها، الى مؤتمر ينعقد في لندن ويحضره ممثلو خمس دول عربية هي: مصر، السعودية، العراق، اليمن، شرقي الأردن وممثلون لعرب فلسطين، وممثلون آخرون للتنظيمات اليهودية. وقد افتتح المؤتمر في ٧ شباط ـ فبراير ـ من عام ١٩٣٩م في قصر سان جيمس، وكان الانكليز يجتمعون في الصباح بمندوبي الدول العربية والفلسطينيين للتداول وسماع وجهات نظرهم، وبعد الظهر بمندوبي المنظمات

اليهودية للغرض نفسه، فقد رفض ممثلو العرب أن يجتمعوا الى طاولة واحدة بمن اعتبروهم معتدين ولا حقوق لهم في فلسطين.

وقدمت الحكومة البريطانية أساساً جديداً لتسوية دائمة للقضية الفلسطينية فرفضه العرب واليهود معاً. ليس المهم الآن طبعاً تفاصيل ما دار في المؤتمر ولا اتجاه المناقشات ولا جوانب الخطأ والصواب في رفض التسوية الجديدة التي عرضتها الحكومة البريطانية، فذلك كله يدخل في بحث القضية الفلسطينية بتاريخها الطويل الطويل، وبأحداثها التي شغلت وتشغل العالم بأسره، بل وتهدده. وانما المهم هو موقف المملكة العربية السعودية الذي عرضه يومذاك وزير خارجيتها الأمير فيصل بن عبد العزيز ـ الملك فيما بعد ـ وحدد فيه سياستها منها، تلك التي تشكل وستظل جانباً رئيسياً من سياستها العربية.

من مراجعة النصوص نجد أن المملكة قد حددت سياستها في مؤتمر لندن، في خمس نقاط أساسية:

أولاً ـ أكّد فيصل باسم المملكة على الجانب الديني في موضوع فلسطين وصلة هذه القضية بالمسلمين جميعاً في مشارق الأرض ومغاربها. ففلسطين كانت وما زالت وستظل في ضمير المملكة، شعباً ونظاماً، قضية اسلامية كما هي قضية عربية. قالت هذا عام ١٩٣٩م، وما تزال الى اليوم ملتزمة بهذا الموقف دون أن تُسقط عروبة فلسطين الوجه الاسلامي لها في القدس ومسجدها الأقصى ثالث الحرمين الشريفين.

ثانياً ـ وضعت المملكة جانباً كل ما اتصل بالخلاف السعودي ـ الهاشمي، وبأسبابه ونتائجه، واعتبرت المخابرات القائمة ما بين الانكليز والملك حسين في الحجاز مُلزمة للحكومة البريطانية كما هي ملزمة للمملكة العربية السعودية التي أصبح الحجاز جزءاً منها، وقد كانت تلك المخابرات واضحة وصريحة في تأكيدها على عروبة فلسطين. ودعت المملكة العربية السعودية الحكومة البريطانية الى الوفاء بهذه العهود واحترامها، ما دامت قد تمت في مرحلة كان فيها الحجاز ناطقاً باسم العالم العربي. هنا يتجاوز عبد العزيز الخلاف ويقفز فوقه ليتبنى المطلب الهاشمي نفسه، ما دام هذا

المطلب - ومهما تكن الظروف التي رافقته وأعقبته - يخدم القضية العربية بوجه عام، والقضية الفلسطينية بوجه خاص.

ثالثاً - لم تعتبر المملكة وعد بلفور قانونياً ولا ملزماً للعرب لثلاثة أسباب: أوّلها انه أعطي بعد الوعود المعطاة للعرب فهي الأساس وهو مخالف لها. وثانيها لأنه أعطي بغير علم العرب ولا رضاهم. وثالثها لأنه مخالف لمباديء عصبة الأمم وللمادة ٢٢ منها التي اعترفت باستقلال الجماعات المنسلخة عن الامبراطورية العثمانية وفلسطين منها.

رابعاً - اعتبرت المملكة أن الأخذ بدعوى اليهود التاريخية في فلسطين سيثير مشاكل دولية كبرى اذا ما تم اقرار مبدأ عودة الجماعات الى أرض استوطنتها من قبل لمرحلة في تاريخها. فلا شعب يبقى مكانه، ولا شعب يستطيع أن يحتفظ بأرضه ووطنه الا القليل.

خامساً - اعتبرت المملكة العربية السعودية، وهي تعرض وجهة نظرها وموقفها المبدئي، انها ليست وصية على القضية الفلسطينية ولا هي الناطقة باسمها. انها تقول رأيها بقدر ما هي القضية الفلسطينية قضية قومية ودينية، أي قضية العرب والمسلمين. ومهما يكن رأي العالم العربي فيجب أن يصب في القضية الفلسطينية من خلال الرأي الفلسطيني، لا من خلال الاستقلال في الرأي والوصاية على القضية.

تلك كانت النقاط الخمس التي حددها الأمير فيصل باسم المملكة في موضوع القضية الفلسطينية، وسنجد في سياق العرض التاريخي لسياسة المملكة العربية في هذا الموضوع أن تلك النقاط ظلت ثوابت في السياسة السعودية عربياً، لم تحد عنها ولم تتنكر لها.

بعد مؤتمر لندن دخلت السياسة العربية للمملكة، والبلدان الأخرى، مرحلة انتظار، فقد أعقب ذلك الحرب العالمية الثانية، واقتصرت العلاقات العربية على المساهمة بهذا القدر أو ذاك في تشجيع الثورات المحلية ضد الاستعمار وفي تأييد حركات التحرر الوطني وبخاصة في المشرق العربي. وكان عبد العزيز يمدّها سراً بما استطاع أو جهراً بالدعم والمساندة بغير تردد. وفي ظل سياسته هذه كان ينشأ أولاده الذين سيتولون الحكم من بعده بالتعاقب، ويتعلمون في مدرسته، كما في مجتمعهم وتاريخه، السياسة العربية للمملكة بمبادئها وأساليبها، بثوابتها وهوامشها المسعفة.

لقاء روزفلت وعبد العزيز:

وقبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أثقالها كان روزفلت الرئيس الأمريكي يتطلع، وهو عائد من مؤتمر اقتسام عالم ما بعد الحرب في يالطا - عام ١٩٤٥ -، الى الاجتماع بالملك العربي الذي أنشأ دولته وصمدت في ظروف بالغة الدقة والمصاعب ونجح في تجنيبها كل المخاطر، وفوق ذلك وقبل كل ذلك نأى بها عن أي ارتباط تَبَعي لأية دولة أجنبية. وسنورد في الفصل الخاص بالسياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية دولياً، شيئاً عن هذا الاجتماع، الاّ أن ما يعنينا منه في هذا الفصل هو ما أوضح عبد العزيز للرئيس الأمريكي من سياسته العربية.

كانت السعودية الى ما قبل لقاء روزفلت بعبد العزيز قد اتخذت موقف الحياد خلال الحرب العالمية الثانية. وتم لقاء عبد العزيز بروزفلت على ظهر الطرّاد الحربي «كوينسي» على مسافة وسط ما بين بور سعيد والسويس في مياه البحيرة المرّة. وحين سأل روزفلت عبد العزيز رأيه في مستقبل المنطقة رد قائلاً: أن الحرب العالمية الأولى قد حررت البلاد العربية من النير العثماني، ولكن معظمها وقع تحت الوصاية الأجنبية، وما يتوقعه هو أن تلغي الحرب العالمية الثانية نظام الانتدابات وتعيد الى البلاد العربية استقلالها. وتابع عبد العزيز يقول: انه يعتقد انها يجب أن تجتمع في اتحاد للشعوب يرتبط بعضها ببعض بروابط الايمان المشترك.

لم يعترض روزفلت، ولكنه انتقل الى مشكلة فلسطين وطرح فكرة جلاء الانكليز عنها بشرطين:

١ - أن يوافق العرب على انشاء وطن قومي يهودي سبق به الوعد.

٢ - أن يوافق العرب أيضاً على زيادة حجم الهجرة اليهودية خلال الأعوام التالية من الحرب.

وانتفض عبد العزيز أمام روزفلت ورفض بشكل حاسم فكرة اتساع الهجرة اليهودية وقال أن العكس هو الصحيح، والمسألة تتلخص في ايقافها اذا كان الهدف هو إنهاء الصراع في فلسطين... فالهجرة هي سبب للنزاع وليست نتيجة له.

ولم ينجح روزفلت في اقناع الملك عبد العزيز بتبديل موقفه من قضية فلسطين، وقال معلقاً على نتيجة المقابلة: «بين كل الرجال الذين قابلتهم في حياتي لم التقِ واحداً حصلت منه أقل مما حصلت عليه من هذا الملك العربي ذي الارادة الحديدية[1]».

وارضاء لعبد العزيز، وربما تأثراً بموقفه الصلب، كتب روزفلت له فيما بعد يؤكد أن الحكومة الأمريكية لن تبت في أمر يتعلق بقضية فلسطين ومستقبلها وشعبها دون استشارة العرب وبرضاهم.

غير أن موت روزفلت السريع ألغى عهده الشخصي لعبد العزيز. ولسنا نزعم انه لو بقي حياً لتبدلت الأمور من الأقصى الى الأقصى، ففي حياة الدول الكبرى ومواقفها عناصر مؤثرة مستقلة عن شخص الحاكم تخضع لها وتوجهها، وقلما يستطيع الحاكم أن يبدل سياستها بنقيضها لمجرد وعد. فالوعود تتحقق بقدر ما تعبّر عن مصالح الدولة وقواها المؤثرة في صناعة قرارها، وتُلغى بقدر ما تفرض ذلك مصالحها أيضاً. على أننا نستطيع التقدير أن روزفلت لو ظل حياً لكانت الأمور أقل سوءاً ولكان لوعده لعبد العزيز أثر ايجابي في السياسة الأمريكية ولانعكس ذلك على النتائج بعيدة المدى وميزان القوى في المنطقة[2].

مهما يكن الأمر فان ما يعنينا من الواقعة هو موقف عبد العزيز وسياسته العربية. فهو قد ظل في لقائه بروزفلت على ثوابت هذه السياسة: الاستقلال، الاتحاد، ورفض الهجرة اليهودية، والتأكيد على هوية فلسطين العربية. أي بقائها بلداً عربياً ضمن المجموعة العربية التي حلم عبد العزيز باستقلالها واتحادها. ولم يجامل عبد العزيز في موقفه روزفلت بالرغم من أن روزفلت كان يمثل الدولة الخارجة من الحرب الكونية الثانية وهي الأقوى والأعظم والأقدر على تحقيق ما تريد.

---

(١) كتاب «فيصل» لبنوا ميشان، ص ٦٤ ـ ٦٧، ترجمة رمضان لاوند، بيروت عن دار أسود للنشر.

(٢) من مفارقات السياسة الأمريكية وطرائفها أن وعودها للعرب تظل كلمات ويمكن نسيانها أو تجاوزها، في حين أن أي وعد لاسرائيل يرد على لسان رئيس أمريكي أو مرشح للرئاسة يغدو قيداً على سياستها، وتتمسك به كما لو كان حبلاً على عنقها لا فكاك لها منه.

الجامعة العربية:

ما أن انتهت الحرب الكونية حتى كانت الثورة في المشرق العربي وبخاصة سوريا ولبنان تحدّد وتبلغ اهدافها في التحرر والاستقلال، ولقيت الثورة في جميع مراحلها من عبد العزيز التأييد الذي ألزم به نفسه وسياسة بلاده.

وتململت مصر تتطلع بقيادة الوفد الى الغاء معاهدة ١٩٣٦ مع انكلترا والتحرر بالتالي من النفوذ البريطاني بالرغم من أن تلك المعاهدة كانت قد أقرّت لمصر باستقلالها الداخلي والخارجي.

ورأى الفرنسيون أن لا مناص لهم من الجلاء عن سورية ولبنان، فالثورة تتسع ولا تخمدها القوة، وفرنسا في الداخل أضعف من أن تواجه أعباء حرب بعيدة وأكلافها المرهقة، فاضطرت الى التسليم باستقلال البلدين.

واتجه العالم العربي من خلال النتائج التي أفرزتها الحرب وانتهت اليها، واستشعاره بالقدرة على تحقيق روابط أوثق فيما بين أقطاره، اتجه الى اقامة مؤسسة تجمعه وتساعد على الوصول به الى ما كان يصبو اليه من وحدة أو اتحاد. والتقت القيادات العربية على فكرة انشاء جامعة لهم تمثّل الحد الأدنى من طموح العالم العربي الى الاتحاد.

ولدت الجامعة العربية في القاهرة في ٢٢ آذار من عام ١٩٤٥م بعد مخاض عسير. ووقع على ميثاقها سبع دول عربية مستقلة هي: مصر، السعودية، العراق، سورية، لبنان، الأردن، اليمن. وقد سبق مولدها تعدد الآراء في جمع الشمل العربي. ولمرحلة ما قبل توقيع الميثاق تردد الملك عبد العزيز، فقد خشي من أن يكون وراء هذا الاتجاه مشروع إقليمي لتحقيق أحد مشروعي سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب، وهو اتجاه ساد لمرحلة تاريخية معيّنة وعارضته السعودية بما استشعرت من مخاطره عليها ومن تأييد الانكليز له. ولم يكن عبد العزيز يطمئن كثيراً اليهم ـ أي الانكليز ـ بسبب أن نفوذهم ووجودهم يحيط ببلاده من كل حدودها: من العراق والأردن، وعلى سواحل الخليج واماراته المتاخمة. الاّ أن الصيغة التي تم الاتفاق عليها في ميثاق الجامعة أزالت المخاوف والشكوك وانطلقت الجامعة تمارس بناء علاقات عربية أفضل وصولاً لما هو

أبعد من ميثاقها. غير أن الظروف التي سادت العالم العربي فيما بعد، وقيام اسرائيل، والهجمة الخارجية على المنطقة، وتكاثر المؤامرات، وتعدد الاجتهاد، وتعاقب الثورات والانقلابات... كل ذلك جعل الجامعة العربية تتعثر في تحقيق أهدافها، وإن هي ظلّت، شكلاً على الأقل وإلى اليوم، المؤسسة الوحيدة التي يجتمع من خلالها العرب.

على أي حال، ساهمت المملكة في انشاء الجامعة، ثم في سياستها. وعبّرت، منفردة، ومن خلالها، عن مواقفها من جميع المشكلات والقضايا الرئيسية التي واجهها العالم العربي، الاّ أن نجاح الجامعة أو اخفاقها في تحقيق أي هدف مشترك لم يكن مرهوناً بهذه المؤسسة، التي ظلت هامشية في اتخاذ المقررات، وذلك بسبب من تعارض السياسات الاقليمية واختلاف اتجاهاتها وروابطها، ثم بسبب ما طرأ على العالم العربي من تطوّر أدّى الى تفجير أشكال من الصراع الداخلي والخارجي لم يعد بمقدور الجامعة العربية أن تحتويها ولا أن تنظمها في إطار المصلحة القومية المشتركة، وألقى هذا العبء على مؤتمرات القمة العربية التي تمت في إطار الجامعة، الا أنها أخفقت هي الأخرى، وإن هي ظلت ضرورة للمحافظة على الحدود الدنيا للعلاقات ولإيقاف ما يمكن من تدهورها ، وهو ما سيرد الحديث عنه بإيجاز في سياق البحث.

فلسطين .. من جديد:

وكان على عبد العزيز أن يواجه في أخريات أيّامه مشروع اقامة دولة اسرائيل، وأن يتخذ قرارين يوضحان أبعاد سياسته واستمراريتها في الموضوع الفلسطيني.

فحين أحالت انكلترا قضية فلسطين على الأمم المتحدة ألّفت المنظمة الدولية لجنة خاصة انتهت الى توصيات ومقترحات أبرزها توصية بتقسيم فلسطين الى دولتين: عربية ويهودية، ووضع القدس تحت وصاية دولية.

أوفد عبد العزيز ولده فيصل، وزير الخارجية، ليمثل المملكة في اجتماعات الأمم المتحدة وليوضح وجهة نظرها ويحدد سياستها وفي ١٦ أيلول - سبتمبر - من عام ١٩٤٧م افتتحت الهيئة العامة للأمم المتحدة دورتها العادية الثانية، وتكلم رئيس الوفد الأمريكي مارشال مؤيداً

التوصية بتقسيم فلسطين. غير أن فيصل بن عبد العزيز سارع لتحديد موقف بلاده بالرد على رئيس الوفد الأميركي منتقداً وكان مما قاله: ما كان منتظراً من السيد مارشال أن يسارع الى تأييد التقرير المذكور قبل أن تبدي اللجنة السياسية للأمم المتحدة رأيها فيه ثم ترفعه الى الجمعية العمومية. واذا كان القصد من ذلك هو التأثير على اعضاء الجمعية العمومية مقدماً تمهيداً لحملها على الموافقة فذلك لا ينطبق على روح العدالة المؤملة في اعضاء هذه الجمعية الأممية.». وتابع محرضاً أعضاء الجمعية على رفض التوصية قائلاً: «إن لدى أعضاء هذه الجمعية ضمائر حية لا تسمح لهم بأن يتأثروا بمجرد أقوال لا تتفق وروح الحق والانصاف ودون تمحيص ودراسة.»

على أن الجمعية العامة بدأت تتجه تحت ضغوط الدولتين العظميين: أمريكا والاتحاد السوفياتي وتأثيرهما على الأعضاء، الى قبول التوصية بتقسيم فلسطين. ووقف المندوب السوفياتي مؤكداً هذا الموقف بقوله: إن دافع اليهود لطلب تشكيل دولة خاصة بهم هو ما قاسوه من آلام في أوروبا، وان اجتماع العرب واليهود في دولة واحدة صار أمراً مستحيلاً بعد حوادث العنف، واذا تمكنت الجمعية العامة، في هذه الدورة، من اتخاذ قرار بتشكيل دولة يهودية ودولة عربية تكون قد خطت بعملها هذا خطوة جبارة نحو ايجاد حل للقضية الفلسطينية بمجموعها.

واستمر الضغط الأمريكي - السوفياتي المشترك وراء الكواليس، فيما اتجه الأمير فيصل لمواجهة الضغوط مع بقية الممثلين العرب بالشرح والتحذير من مغبة التقسيم. وقال مستنكراً الموقف الأمريكي وموضحاً الحل الذي تقترحه المملكة العربية السعودية لقضية فلسطين: «**إن الحل الوحيد هو في إعلان فلسطين دولة مستقلة وتشكيل حكومة ديموقراطية فيها**». وتابع: «**هنالك أمر لا سبيل الى تفسيره أو فهمه، ذلك هو تدخل حكومة الولايات المتحدة في مسألة فلسطين وتأييدها الصهيونيين. كما لا يمكن فهم الصمت الذي تلوذ به ازاء اعتداء الصهيونيين وأساليبهم الارهابية. فاذا كانت البواعث الانسانية هي التي تدفع الولايات المتحدة الى هذه السياسة فلم لا تفتح أبوابها للاجئين البؤساء، وهي أغنى وأوسع رحاباً من فلسطين التي اكتظت بأولئك المعتدين الغرباء**»؟

وانتقل فيصل خطوة أبعد في تحديد موقف بلاده وانتقاد الموقف الأمريكي، قال متسائلاً: ماذا سيكون موقف حكومة الولايات المتحدة وشعبها اذا جاء برلمان إحدى الدول الأجنبية وأقر قانوناً يفتح الأبواب أمام هجرة اليهود إلى أمريكا، لاجئين وغير لاجئين، لا لشيء الاّ لأن الولايات المتحدة رحبة وفي إمكانها أن تستوعب الملايين؟ آلا تنهض الحكومة الأمريكية والشعب الأمريكي في هذه الحالة وتنددان بمثل هذا التدخل؟ وما خطب ميثاق الأطلنطي، وميثاق الأمم المتحدة؟ إن المداد الذي كتبت به موادهما لم يجف بعد. إننا نرى مندوبَ الولايات المتحدة يحاول إثارة العالم كله من أجل المسألة اليونانية، فما ظنه بفلسطين؟ هل نسي مبادىء الميثاق أم أنه ينكر تلك المبادىء؟».

كان موقف المملكة على لسان فيصل بن عبد العزيز واضحاً، واستمراراً لنظرتها الى القضية الفلسطينية، وتوكيداً لثوابتها فيها، أي لما هو مبدئي وأساسي ولا تبدله الظروف المتغيّرة.

وفي التاسع والعشرين من شهر نوفمبر من ذلك العام صوتت الجمعية العامة على مشروع التقسيم ففاز بأكثرية ٣٣ صوتاً ضد ١٣ صوتاً واستنكاف عشرة أعضاء عن التصويت وغياب عضو واحد. وكانت السعودية مع الباكستان والهند وايران وتركيا وأفغانستان واليونان وكوبا ـ كوبا ما قبل كاسترو ـ ومصر واليمن وسورية والعراق ولبنان، هي الدول التي صوّتت ضد قرار التقسيم. وصدمت نتيجة التصويت المملكة العربية السعودية فوقف فيصل ممثلها ووزير خارجيتها ورئيس وفدها يقول بحرقة: «**كنا نرجو أن ترفع الأمم المتحدة المقاييس الأدبية وأن تكون سنداً للعدالة وتحافظ على السلم والأمن. نعم كنا نرجو أن توجد قاعدة سليمة لتفاهم متبادل. غير ان القرار الذي اتخذ اليوم بدد هذه الآمال وقضى على الميثاق. واننا لنعلم أن بعض الدول الكبرى كان يضغط على مختلف المندوبين... لهذه الأسباب فالمملكة العربية السعودية تسجّل الحقيقة التالية وهي أنها غير مقيّدة بهذا القرار وتحتفظ لنفسها بكامل الحق في أن تتصرف حرة مختارة وبالطريقة التي تراها مناسبة**».

واضح أن فيصل بن عبد العزيز قد حدد في موقفه، وفيما أعلن واستنكر أو دافع، أو اقترح، موقف عبد العزيز المؤسس ونظام حكمه من القضية الفلسطينية، كما عبّر عن قناعة مشتركة

أفرزتها عقيدة المملكة وروابطها وجذورها، أي انتماؤها. وقد جاء ذلك كله متمماً واستمراراً لمبادىء أساسية يفرضها ذلك الانتماء بكل أبعاده القومية والدينية، أي بهويته وايديولوجيته معاً.

وحين أخفقت الأمم المتحدة في أن تجد حلاً عادلاً لقضية فلسطين وأصدرت قرار التقسيم واجه العرب خياراً وحيداً هو استخدام القوة. وقد واجهوه ولم يستعدوا له، فقد كان استقلالهم وليداً، وامكاناتهم محدودة، والعالم كله لأسباب شتى متفقاً عليهم... فاقترح عبد العزيز أن يواجه العرب الصهيونية بأساليبها، وأن يحاربوها بمتطوعين وفدائيين وأن تمد الدول العربية كل ذلك وعلى نحو دائم ومستمر الى أن تنتصر ارادة شعب فلسطين. غير أن العالم العربي آثر أن يخوض الحرب سافرة ضد التقسيم، وكان ما كان من أمر الحرب والهدنتين، الأولى والثانية، والتواطؤ والجهل واغراق عناصر الارهاب الصهيوني وقواه بالأسلحة والعتاد من القوتين الأعظم، وانتهت الحرب الى ما نعلم، وقامت اسرائيل على أوسع من رقعة الأرض التي أقرّتها لها الأمم المتحدة.

على أي حال، لم يتردد عبد العزيز في اتباع الأكثرية والمشاركة، فأرسل قواته مع الجيوش العربية، وهو غير مؤمن بجدوى ذلك، فقد ظل على رأيه الذي أمدته به تجربته الطويلة في القتال، وهو أن إشغال العدو وإنهاكه بقتال غير نظامي ومستمر طويل النفس والمدى، وبتأييد عربي دائم غير معلن هو الذي يبدّل النتائج ويحقق الهدف القومي.

معاهدة الدفاع العربي المشترك:

في منتصف عام ١٩٥٠ ـ حزيران ـ كانت فكرة توثيق التعاون العربي عسكرياً، على ضوء المخاطر التي بدأت تضع بذورها الأولى في ولادة اسرائيل، قد نضجت وانتهت الى توقيع معاهدة الدفاع العربي المشترك، وقد شاركت المملكة في التوقيع على المعاهدة متجاوزة بذلك حدودها الإقليمية في التزامها القومي. ويعتقد البعض أن توقيع معاهدة الدفاع المشترك قد جاء من الجانب السعودي لمواجهة المشروعات القديمة التي أطلّت مع بداية الخمسينات لاستيعاب سورية ودمجها في أحد مشروعين انكليزيين: سورية الكبرى أو الهلال الخصيب.

الاّ أننا نميل الى الاعتقاد بأن ذلك لم يكن وحده الدافع الى توقيع المعاهدة. صحيح أن عبد العزيز كان ما يزال يتخوّف من نمو المملكتين الهاشميتين على حدوده بما هما مرتبطتان بمعاهدات مع انكلترا، الاّ أن عمق انتمائه العربي كان دوماً محرّك سياسته الأوّل وموّجه سلوكه وسياسته الخارجية. ذلك في الجوهر والمبادىء. ولقد يكون صحيحاً أن يقال أن عبد العزيز كان يتوجس خيفة من كل ما يعزز الوجود الأجنبي ويوسع دائرة النفوذ البريطاني بشكل خاص على حدوده، وذلك ما شاركه فيه الكثير من رجالات العرب وبخاصة قادة سورية، الذين كانوا يتطلعون الى وحدة عربية أوسع ومتحررة من كل نفوذ أجنبي أو معاهدة ارتباط مع هذه الدولة الكبرى أو تلك.

ومهما يكن من أمر حقائق تلك المرحلة فمن الثابت أن عبد العزيز قد ظل يتناوبه شعوران متوازيان:

- **الحرص على توسيع علاقاته العربية وتحالفاته المتحررة.**
- **والخوف من توسع النفوذ البريطاني على حدوده المجاورة جميعاً، وهو خوف مشروع ومفهوم في ذلك التاريخ.**

في هذا الإطار نستطيع أن نفهم السياسة الخارجية السعودية عربياً منذ منتصف الأربعينات أي نهاية الحرب العالمية الثانية، والى أواخر الخمسينات. حيث كان موضوع استيعاب سورية انكليزياً هو نقطة الخلاف ما بين تيارين عربيين مختلفي النظرة والاجتهاد والتقدير. وكانت السعودية تلتقي مع التيار المناهض لاستيعاب سورية ويضم مصر وسورية والسعودية.

وفاة عبد العزيز ورياح التغيير:

حين توفي الملك عبد العزيز في التاسع من شهر تشرين الثاني - نوفمبر - من عام ١٩٥٣م في مدينة الطائف كان شيء ما قد تبدل في العالم العربي وأطلت عليه رياح جديدة ستقتلعه من أرضه وتأخذه بعيداً بعيداً، وتنتزع منه تحت وهج الكلمات وألَق الشعارات كل ما هو حقيقي

وصادق.

فسورية كانت قد شهدت الى ذلك الحين أربعة انقلابات عسكرية متناقضة في اتجاهاتها السياسية (١) وتدور كلها في أحد محورين سبق الحديث عنهما وهما: دمجها أو رفض دمجها بمشروعين انكليزيين للوحدة مع الأردن أو العراق. ومصر هي الأخرى شهدت انقلابها الكبير أو ثورتها... ودخلت المنطقة العربية كلها مرحلة مختلفة كان على السياسة الخارجية السعودية أن تتعامل مع متغيّراتها، وأن تستمر في الوقت نفسه متمسكة بثوابتها العربية ومبادئها التي حددها لها مؤسسها. ويجب أن لا ننسى في أية مرحلة من ذلك التاريخ، وما بعده، أن عبد العزيز ظل الى وفاته الملك الوالد المطاع، كما هو يظل بعد وفاته المثل والقدوة والمعلم.

كيف واجهت السعودية هذه المتغيّرات؟

تولى كل من الملك سعود الذي ولي الملك بعد عبد العزيز، والأمير فيصل ولي عهده، اقامة جسور العلاقات الجديدة مع كل من سورية ومصر من منطلق أن ما حدث في البلدين أو قد يحدث شأن داخلي. فتولى فيصل أمر العلاقات مع مصر، والملك سعود أمر العلاقات مع سورية، ونجحت السياسة السعودية عربياً في اقامة محوّر ثلاثي ما بينها وبين مصر وسورية استهدف التأكيد على استمرارية السياسة السعودية في المحافظة على استقلالية المنطقة والتصدي للمشاريع الانكليزية بشكل خاص والأجنبية بشكل عام. وقد واجه هذا المحور الثلاثي معركتين عربيتين خاضهما بنجاح وحقق فيهما نصراً واضحاً كان له أثره البعيد في حياة المنطقة. ولقد حددت نتائج هاتين المعركتين اتجاهات الأحداث السياسية فيها، وبدلت الكثير من حياتها، وصاغت ما يمكن تسميته بتيار التحرر القومي.

(١) انقلاب حسني الزعيم الذي أطاح بالرئيس شكري القوتلي في عام ١٩٤٩م وكان معادياً للهاشميين. ثم انقلاب سامي الحناوي في العام نفسه - ١٩٤٩م - الذي أطاح بحسني الزعيم وأعدمه وكان قريباً من مشروع انكليزي لدمج سورية بالعراق أو اقامة عرش جديد للأمير عبد الله الوصي يومذاك على عرش بغداد قبل أن يبلغ فيصل الثاني سن الرشد ليلي الملك. ثم انقلاب أديب الشيشكلي الأول - ١٩٥٠ م - وكان معادياً للمشروع واكتفى بانقلابه الأول بالاطاحة بحكومة حزب الشعب ولكنه أبقى على الحياة الدستورية. ثم انقلاب الشيشكلي الثاني الذي استولى فيه على السلطة كاملة حتى أطيح به في شباط - فبراير - من عام ١٩٥٤م بانقلاب خامس جديد أعاد السلطة المدنية الى سورية.

كانت المعركة الأولى هي مواجهة ما اطلق عليه تسمية حلف بغداد، واسمه الحقيقي الحلف المركزي أو الـ CENTO . وقد ضم كلاً من انكلترا وتركيا وايران والباكستان والعراق. وشاركت أمريكا في لجنته العسكرية بعضوية كاملة. أعلن الحلف في عام ١٩٥٥ ومقرّه أنقره، وقد استهدف لمرحلة طويلة وبمختلف وسائل الضغط ضم سورية اليه. الاّ أن التحالف المصري ـ السعودي ـ السوري، نجح في الوقوف في وجه هذا الهدف، وبالتالي رد الهجمة الغربية الكبرى عن منطقة وليدة الاستقلال ومتمسكة بالحرية.

وكانت المعركة الثانية مواجهة العدوان الانكليزي ـ الفرنسي ـ الاسرائيلي المشترك على مصر في أعقاب تأميم القناة، وهو ما سمي بحرب السويس. وقد نجح التحالف الثلاثي في تأمين غطاء سياسي لمصر، وتولت السعودية مساعدتها مادياً وسياسياً بحيث أمكن لقيادة الرئيس عبد الناصر أن تبني أسطورتها التاريخية بتحرير أرضها وقناتها، وامتلاك قدرة تأثير كبرى في المنطقة.

سنقف قليلاً عند حرب السويس لأنها شكّلت مفترقاً تاريخياً في حياة المنطقة كلها. فلقد حقق الرئيس عبد الناصر نصراً سياسياً في مواجهة العدوان الثلاثي بعد أن هُزم عسكرياً. وكان للسعودية وسورية دور متكامل كحليفين ثابتين لمصر في تحقيق هذا النصر. ولم يقتصر موقف السعودية الذي جاء تعبيراً عملياً عن سياستها الخارجية عربياً على الناحية السياسية والدعم المعنوي، بل تعداه الى المساعدة المادية على نطاق واسع. وقطعت السعودية البترول والعلاقات مع كل من فرنسا وانكلترا، وأعلنت التعبئة العامة لقواتها، وافتتحت مكاتب للتطوّع والتدريب العسكري شارك فيها الأمراء وعلى رأسهم فهد بن عبد العزيز يومذاك. وكان منظراً فريداً أن نرى أمراء آل سعود يتدربون يومياً على القتال العسكري المنظّم ليقفوا الى جانب مصر. وكان مما عرضته المملكة على الرئيس عبد الناصر أن يجيء اليها اذا ما نجح العدوان في احتلال مصر لينظم من أرضها حملة عسكرية تضع فيها كل امكاناتها تحت تصرّفه وبقيادته لاستعادة السلطة الوطنية على أرض مصر وتحريرها[1]. وأوعزت المملكة الى سفاراتها في

(١) روى لي هذه الواقعة المشير عبد الحكيم عامر، وأكدها الرئيس عبد الناصر. وحين سألت الملك فيصل رحمه الله عنها صمت قليلاً ثم اجاب: لقد قمنا بواجبنا.

الخارج بأن تسدد نفقات السفارات المصرية كلها بعد أن لم تعد مصر قادرة مادياً وبسبب العدوان على تحويل نفقات سفاراتها بالعملة الصعبة.

ويحسن هنا أن نشير الى أن موقف المملكة كان متفقاً مع معاهدة الدفاع المشترك فيما بينها وبين مصر التي وقعها في تشرين الأول ـ اوكتوبر ـ من عام ١٩٥٥م كل من الأمير فيصل والرئيس جمال عبد الناصر. وكان في مواد هذه المعاهدة أن تحل الدولتان جميع منازعاتهما بالطرق السلمية، وأن تعتبر كل اعتداء على إحداهما اعتداء على الأخرى وتبادران معاً الى رد العدوان، وأن تضع قواتهما العسكرية تحت قيادة مشتركة يشرف عليها مجلس حربي ومجلس أعلى، وأن تكون مدتها خمس سنوات وتتجدد تلقائياً. وقد اختير يومها المشير عبد الحكيم عامر قائداً عاماً للقوات المشتركة السعودية ـ المصرية[1].

واضح اذن أن موقف المملكة الى جانب مصر في مواجهة العدوان كان صريحاً وحاسماً، وأميناً لمعاهدة الدفاع المشترك بينهما، ومؤكداً التزام السعودية العربي.

على أن محور السعودية ـ مصر ـ سورية ما لبث أن انهار لسببين:

أولاً، الخلاف حول مبدأ ايزنهاور، وربما رأى فيه الملك سعود وسيلة لمواجهة خطر الشيوعية الدولية، وقد أكدت الأحداث فيما بعد أنه خطر حقيقي، دون أن يُلغي ذلك حقائق أخرى وهي أن اسرائيل خطر حقيقي أيضاً وأكبر، وأن السياسة الأمريكية في تأييدها لاسرائيل إنما تشكل تهديداً آخر مختلفاً للمنطقة وخطراً على مصالحها الوطنية.

ويجب أن لا نسقط في أية دراسة للسياسة الخارجية السعودية عربياً واسلامياً أو دولياً أن موقفها من الشيوعية ونظرتها اليها تنبع من ذاتها ومن التزامها الاسلامي. فالسعودية ومن موقف مستقل ترفض الشيوعية وتعتبرها كايديولوجية الغاء للاسلام وخطراً على تراثها وتاريخها وعقيدتها. ولئن كان ذلك هو أيضاً موقف غربي فليس يعني ذلك بالضرورة أن موقف السعودية من الشيوعية هو ارتباط بهذا الموقف وتبعية، وليس له استقلاليته. ويحسن أن نوضح أننا لا نناقش هنا صحة المواقف أو خطأها، وانما نحن نحاول أن نستعرضها بأمانة

(١) انضمت اليمن الى المعاهدة وأعيدت صياغتها في شهر نيسان من عام ١٩٥٦م. وكانت مصر قد وقعت معاهدة مماثلة مع سورية.

التاريخ ولفهم الحقائق مجردة دون أن يكون الغرض دفاعاً عنها ولا اتهاماً لها. على أي حال سيرد ذلك بتفصيل أوفى في استعراضنا لسياسة المملكة الخارجية اسلامياً ودولياً.

ثانياً، ما أن انتهت معركة قناة السويس بالنصر، وتأكدت زعامة الرئيس عبد الناصر العربية من خلال ذلك وبالتأييد السعودي، حتى أدارت قيادة الرئيس عبد الناصر ظهرها للسعودية واتخذت منهجاً مختلفاً اعتبرته السعودية خروجاً على ثوابت سياستها العربية والدولية.

خارجياً، أخذ الرئيس عبد الناصر يوثق صلاته بالاتحاد السوفياتي بكل ما سيعنيه ذلك من تدويل مشكلات المنطقة واخضاعها لعوامل الصراع بين القوتين الأعظم وموازين القوى بينهما، وما يؤدي اليه من دعم التيار الشيوعي الداخلي، وما يثيره كل ذلك من مخاوف مشروعة.

عربياً، بدأت أجهزة الرئيس عبد الناصر تتجه الى التدخل في الشئون الداخلية للأقطار الأخرى وتعمل على قلب الأنظمة، وتخرج على سياسة التحالف الثلاثي، بل وعلى سياسة الجامعة العربية ومواثيقها، وتنهج سبيل السيطرة.

هكذا وجدت السعودية نفسها تواجه وضعاً عربياً محيطاً بها ويتهددها كما هو يتهدد الآخرين، ولن يحقق أي هدف قومي سواء في مواجهة العدو المشترك أم في توحيد العالم العربي.

الوحدة السورية ـ المصرية تقلب الأوضاع:

في شباط ـ فبراير ـ من عام ١٩٥٨م أقيمت الوحدة المصرية ـ السورية ، وكان قيامها أشبه بانقلاب في الوضع العربي كله، وقد تداخل في قيام الوحدة عاملان متناقضان:

فمن نحو كانت الوحدة تعبيراً عن الضمير العام. لقد تعب العالم العربي من التمزق والتشتت وتعدد وحداته السياسية المصطنعة وكان يتطلع الى الوحدة أو الاتحاد بحنين تاريخي عميق.

ومن نحو آخر كانت الوحدة من جانبها السوري خياراً بديلاً من الحرب الأهلية ما بين

تيارات سياسية وعسكرية متصارعة، ومن جانبها المصري تطلعاً طموحاً في ظل ظروف سيطرت فيها زعامة الرئيس الراحل عبد الناصر على الشارع العربي، واستخدمت لذلك أجهزة الاعلام وشبكات نشيطة منظمة عاملة لحسابها في كل بلد عربي، ومن خلف مؤسساته الشرعية القائمة. وكان ذلك ـ فيما نعتقد ـ خطأ تاريخياً فادحاً دفع العرب ثمنه غالياً فيما بعد. وبقدر ما ظلت الوحدة هدفاً غالياً، فقد جاءت الوسائل اليها دونها ، بل وأخطأت طريقها.

قضية البريمي؟

وقبل أن نمضي الى مرحلة الصراع والمواجهة ما بين خطي السعودية ومصر السياسيين في الستينات، والى مرحلة الهزيمة الكبرى في حزيران من عام ١٩٦٧م تلك التي حددت أبعاداً جديدة للسياسة الخارجية السعودية وبلورت تصوّراً مقابلاً لسياسة الرئيس عبد الناصر استقطب من حوله تياراً عربياً واسعاً... قبل ذلك لا بد من استعراض سريع لمشكلة جانبية واجهتها السعودية على أراضيها واتخذت في بدايتها بعداً دولياً في سياستها الخارجية ثم حلت فيما بعد في اطار عربي، فهي مشكلة ذات بعدين في سياستها: دولي وعربي، وقد عالجتها السعودية بأسلوبين مختلفين وفي مرحلتين متباعدتين تاريخياً، وأكدت في الحالتين ثوابت سياستها الدولية والعربية. تلك هي مشكلة البريمي.

تقع واحة البريمي ما بين المملكة العربية السعودية وامارتي أبو ظبي ومسقط. وقد بدأت أزمتها مبكرة، وتتصل بالصراع الانكليزي ـ الأمريكي القديم للسيطرة على مناطق البترول.

فحين منح الملك عبد العزيز في عام ١٩٣٣م امتياز التنقيب عن البترول للشركات الأمريكية مستبعداً الشركات الانكليزية، بسبب من التواجد الانكليزي العسكري على حدوده في الخليج وما يثيره ذلك من مخاوف التدخل، كان الامتياز يشمل أراضي المنطقة الشرقية من المملكة وتمتد من حدودها الشرقية الى الحافة الغربية من الدهناء، ومن الحدود الشمالية للمملكة الى منتهى حدودها الجنوبية. وقد أرادت أمريكا أن تعرف نقاط هذه الحدود ما بين المملكة وجاراتها الى الشرق والجنوب، أي عمان، ومسقط، وأبو ظبي، وقطر ـ وكانت انكلترا تمثل هذه

المناطق بحكم احتلالها الفعلي لها ـ فتقدمت انكلترا بما أسمته الخط الأزرق لهذه الحدود، وزعمت أن هذا الخط هو الذي تضمنته الاتفاقات المعقودة ما بين انكلترا وتركيا قبل الحرب العالمية الأولى بشأن الحدود ما بين نجد والبلاد المجاورة. وثارت ثائرة الملك عبد العزيز، فالمنطقة المتنازع عليها جزء من أراضي المملكة منذ أيام الدولة السعودية الأولى والى اليوم، لا يختلف على ذلك اثنان. ثم أن تركيا لم تكن تملك الحق في تحديد حدود نجد لأن نجداً لم تكن من ممتلكاتها، ولأن منطقة الاحساء قد حررها عبد العزيز من الأتراك بالقوة ولم يعد للأتراك الحق في رسم أية حدود.

كان واضحاً أن القضية ليست في اتفاقات الحدود التي أسقطتها نتائج الحرب، والتي لم تكن الحكومة العثمانية تملك حق الاتفاق عليها ولا تحديدها، وانما هي قضية النزاع على مناطق البترول فيما بين الشركات الأمريكية والانكليزية. وقد سارعت انكلترا، لتضع السعودية أمام الأمر الواقع، الى منح شركاتها امتياز التنقيب عن البترول في تلك المناطق.

واستمر الخلاف صامتاً يتفاعل الى أن كان عام ١٩٥٠م حين اقترحت الحكومة السعودية أن يكون تعيين الحدود على أساس الحاق أراضي كل عشيرة بالبلاد التي تخضع لها. وعلى هذه القاعدة السليمة رسمت المملكة خطاً للحدود ما بينها وبين قطر ثم ما بينها وبين أبو ظبي. ورفضت انكلترا الاقتراح.

وفي عام ١٩٥١م دعت انكلترا السعودية الى مناقشة أمر حدودها البحرية مع الكويت والبحرين، وقد انتهز الأمير فيصل ـ وزير الخارجية يومذاك ـ الفرصة ليدعو انكلترا الى تسوية مشاكل الحدود المتنازع عليها كلها في مؤتمر يعقده زعماء البلاد المعنية، وأن تمتنع شركات البترول عن الدخول الى هذه المناطق ريثما تتوضح حدودها في اتفاقات نهائية.

وانعقد المؤتمر في الدمام في أواخر شهر كانون الثاني ـ يناير ـ من عام ١٩٥٢م، وحضره السير روبرت هاي ممثلاً انكلترا . وحين أعلن حاكم قطر في المؤتمر أنه يعتبر الملك عبد العزيز بمنزلة الوالد ويرضى منه بأن يرسم حدوده معه كيف يشاء، ثارت ثائرة المندوب البريطاني وقال إنه وحده، لا الشيوخ، الذي يمثل مصالح المناطق المتنازع عليها.

وظل الخلاف السعودي ـ البريطاني حول الحدود يتطوّر الى عام ١٩٥٥م، حين قامت

انكلترا باحتلال واحة البريمي عسكرياً واعتقال قوة الأمن السعودية، وألحقت هذه الواحة الغنية بالبترول بامارتي مسقط وأبو ظبي.

واضح أن النزاع حول البريمي كان ما بين المملكة وانكلترا، أي انه يقع في دائرة السياسة الخارجية للمملكة دولياً، وقد كان تشدد المملكة في رفض أية تسوية لا تقر بواقع أن هذه المناطق هي مناطق سعودية تاريخياً يعكس سياستها الخارجية الدولية المستقلة. وسنرى في مرحلة متقدمة من البحث كيف أن هذا التصلب السعودي قد تبدل تماماً بعد استقلال الخليج وانسحاب انكلترا وانتقال المشكلة من دائرة سياستها الخارجية الدولية الى دائرة سياستها الخارجية العربية، وهو ما سيرد عنه الحديث في موضعه التاريخي من البحث.

التغيير... والمواجهة:

دخلت المملكة العربية السعودية مرحلة الستينات وهي تواجه أوضاعاً جديدة ومختلفة. فلقد تبدل كل شيء من حولها وتبدلت معه علاقاتها العربية وموقعها من هذه الأوضاع. فسياسة الرئيس عبد الناصر أصبحت تستهدفها مباشرة وترمي بثقلها عليها. وثورة العراق أنهت بنتائجها مرحلة القلق من مشاريع سياسية تجاوزتها الأحداث وغدت من الماضي. بل هي بدّلت الاتجاه التقليدي لسياستها العربية واضطرتها الى أن تلوّذ بما يشبه العزلة، باستثناء ما طرأ من تحسن ملموس في علاقاتها بالأردن. فالملك حسين أصبح هو الآخر مستهدفاً ووحيداً ومطموعاً بضفته الغربية من اسرائيل وبضفته الشرقية من بعض العرب!!

وأخذت شعارات الوحدة العربية بعداً اجتماعياً حين طرحت شعار الاشتراكية بكل ما يفرضه ذلك الشعار من انقسام على المستويين الوطني والقومي. وتحوّلت تجربة الوحدة من هدف وحلم الى شبح يقلق الأوضاع العربية ويمزق العلاقات التاريخية ويحوّل اتجاهات الصراع.

الاّ أن الوحدة السورية ـ المصرية ما لبثت أن انتهت الى الانفصال. قامت في ٢٠ شباط ـ فبراير ـ من عام ١٩٥٨ وانفصمت في ٢٨ ايلول ـ سبتمبر ـ من عام ١٩٦١م. وكان انفصامها

بعوامل ذاتية أولاً وأشبه بزلزال قومي. فالوحدة جاءت شبه إرادية، من جانبها السوري على الأقل، إلّا انها تحوّلت الى القهر والقسر، وجاء انفصامها إرادياً أيضاً. كانت محاولة لتجاوز الممكن في غير الظروف الممكنة فأزالها الممكن، أي الواقع.

وانشغل الرأي العام العربي عموماً والسياسات الخارجية لكل بلد عربي بمواجهة النتائج التي ترتبت على نهاية تجربة الوحدة وبالتالي ما اصاب سياسة الرئيس عبد الناصر منها، بعد أن كانت بلغت بها أوج قوتها وزخمها. الّا أنه لم يمض عام على انفصال سورية، ولم يكد الرأي العام يفيق من نتائجه العربية حتى جاءت ثورة اليمن وفي ذكرى الانفصال الأولى، أي في ٢٨ أيلول ـ سبتمبر ـ من عام ١٩٦٢م لتضع العالم العربي أمام أمر واقع جديد يفرض عليه مواجهة جديدة.

الى ثورة اليمن كانت السياسة السعودية تعاني من آثار الخلاف الداخلي ما بين الأخوين سعود وفيصل ، وهو خلاف لم يمس قط ثوابت السياسة الخارجية ولا تراث عبد العزيز، بل اقتصر على أسلوب الحكم وشئونه الداخلية وعناصره. وهو موضوع آخر على أي حال.

كذلك، كانت المملكة تعاني من عزلة عربية فرضتها على نفسها باختيارها بقدر ما فرضتها عليها الظروف باضطرارها. غير أن ثورة اليمن والتدخل المصري العسكري السريع الأبعد هدفاً من الثورة، أيقظ في السعودية احساساً عاماً بالخطر وانتهى الأمر داخلياً الى تولية الأمير فيصل ولي العهد ملكاً في تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ من عام ١٩٦٤م.

وكان على فيصل أن يستسلم أو يواجه التحدي، واختار مع شعبه المواجهة. ولأن لفيصل أسلوبه الخاص المميّز فقد اختار أن يواجه السياسة المصرية بأسلوبين:

ـ بالصبر وضبط النفس من نحو...

ـ وبالرفض العنيد لمبدأ التدخل في الشئون الداخلية، وهو من ثوابت السياسة العربية للمملكة وأسسها، من نحو آخر.

ولم يتوانَ فيصل عن تقديم العون لليمنيين الذين رفضوا التغيير، لا بما هو تغيير فذلك شأن داخلي، بل بما هو اقترن بالتدخل الخارجي المصري المسلح. أي إن تأييد الملكيين في اليمن، سعودياً، كان لموقفهم من رفض التدخل المصري، ولمخاوف سعودية مشروعة من أن يقوم

بجوارها نظام معاد تستخدمه القوى الخارجية لتحقيق ما هو أبعد. أمّا شكل النظام في اليمن وتسميته وشئونه وكل ما يتصل بممارسته سلطته الوطنية على أرضه فذلك ما تعتبره السعودية أمراً داخلياً محضاً.

* * *

منذ تولى فيصل المُلك في تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ من عام ١٩٦٤م والى أن استشهد في ٢٥ آذار ـ مارس ـ من عام ١٩٧٥م يمكن أن نتوقف عند بعض الأحداث العربية الكبرى لنرى موقفه منها ولتتوضح من خلال ذلك معالم سياسة المملكة عربياً، وهل هي ظلت وفية لثوابتها القديمة أم تبدلت، وما هو الجديد فيها وكيف تعاملت مع هذه الأحداث. ويجب أن لا يغيب عن أذهاننا ونحن نستعرض تلك المرحلة ومواقف الفيصل منها ملاحظة أساسية وهي أن فيصل بن عبد العزيز ظل وزير خارجية المملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٣٠م والى عام ١٩٧٥، أي انه عاصرها منفذاً، أو آمراً مستقلاً بها في عهودها الثلاثة: عهد عبد العزيز، وعهد سعود، وعهده. وقد أتاح له ذلك التاريخ الطويل من ممارسة العمل السياسي خبرة شخصية وأسلوباً خاصاً به، كما أتاح له علاقات خارجية واسعة في الدوائر الثلاث لسياسة المملكة الخارجية: العربية والاسلامية والدولية.

جاء فيصل الى الحكم رئيساً لمجلس الوزراء، ثم ملكاً، في أعقاب ثورة اليمن. ومنذ ذلك التاريخ، أي توليه السلطة، والى استشهاده عام ١٩٧٥م يمكن أن نقسم سياسة المملكة الى ثلاثة مراحل:

ـ المرحلة الأولى: من ثورة اليمن والى حزيران من عام ١٩٦٧م، أي تاريخ الهزيمة ـ الكارثة.

ـ المرحلة الثانية: من الهزيمة والى وفاة الرئيس عبد الناصر.

ـ المرحلة الثالثة: من وفاة الرئيس عبد الناصر الى استشهاد فيصل، مروراً بحرب رمضان ـ تشرين ١٩٧٣م.

المرحلة الأولى - ١٩٦٤ - ١٩٦٧:

في هذه المرحلة يمكن أن نحدد سياسة الفيصل، أي سياسة المملكة العربية السعودية، بأربعة عناوين كبرى:

أولاً: الصمود ومواجهة التحدي.

ثانياً: تصحيح شعار المواجهة مع اسرائيل من وحدة الهدف الى وحدة الموقف.

ثالثاً: الدعوة الى التضامن الاسلامي رديفاً للتضامن العربي - رديفاً وليس بديلاً عنه.

رابعاً: بناء القوة العسكرية السعودية لتحقيق هدفين متكاملين: الدفاع عن النفس والمشاركة في أية معركة عربية تفرضها ظروف الصراع العربي - الاسرائيلي.

الصمود ومواجهة التحدي:

كانت ثورة اليمن بالتدخل المصري المسلح فيها تحدياً مباشراً للسعودية ونظامها، وقد استهدف التدخل ليس مساندة شعب اليمن بل الانطلاق من أرضها الى جوارها والوصول الى منابع البترول: الحلم الذي راود ويراود خيال المغامرين. أي إن التدخل المصري المسلح في اليمن كان من نحو تهديداً للسعودية وبقائها، ومن نحو آخر خروجاً على مبدأ أساسي من مبادىء سياستها العربية وهو عدم التدخل في شئون الآخرين ورفضه تحت أي شعار ولأي هدف.

ولم يكن أمام المملكة العربية السعودية سوى الصمود ومواجهة هذا التحدي، فلا خيار أمام البقاء. ولئن كان مؤلماً ما حدث وصعباً وهدراً للقوة العربية، الّا أنه حدث على أي حال، وأصبح العدوان أمراً واقعاً والتهديد عملاً يومياً تمارسه السياسة المصرية آنذاك في شكلين من أشكال الهجوم: عسكرياً مسلحاً عبر الحدود ولطالما اجتازتها القوات المصرية وطيرانها لتضرب في أطراف المملكة وجوانبها وتقتل النساء والأطفال والمدنيين. وسياسياً في هجوم ضار لم يتوقف عبر الاذاعة والتلفزيون وفي الصحافة المستملكة وفي خطب الرئيس عبد الناصر بكل ما كانت تحمل من تأثير ساحر على الجماهير.

وكان على فيصل بن عبد العزيز أن يواجه هذا الاستفزاز اليومي السياسي والمسلح بضبط النفس لئلا يعطيه فرصة أن ينطلق أبعد، وأن يصمد في الوقت نفسه عند مبادىء سياسة المملكة العربية الموروثة: فيدعو الى ترك شئون اليمن لليمنيين سواء انتصر هذا الفريق أم ذاك، والى خروج الجيش المصري ليستعد لمعركة كان يراها فيصل قادمة لا بد مع اسرائيل. ثم أخيراً أن يؤكد على بناء العلاقات العربية والعودة بها الى الحدود الدنيا التي كانت عليها على الأقل. وقد حددت المملكة سياستها في هذا الاتجاه بالتمسك بوحدة الصف العربي في مواجهة شعار الرئيس عبد الناصر: وحدة الهدف.

كان معنى وحدة الهدف تقسيم العالم العربي الى فريقين وقوتين متصارعتين وتستنزف كل طاقاته في حرب سياسية، أو سياسية عسكرية، ولن تخدم في نهاية المطاف، ومن حيث لا يريد أطرافها، سوى اسرائيل وحدها. لم تكن وحدة الهدف المطلوبة وحدة قومية في مواجهة العدو المشترك، والا لكانت بغير تردد أملاً ومطلباً. بل هي كانت وحدة اجتماعية ذات محتوى تقسيمي بطبيعتها. فالاشتراكية والتقدمية والتحالف مع الشيوعية الدولية وما الى ذلك من شعارات وأساليب سادت تلك المرحلة، كانت تعني في تطبيقها الواقعي تدمير الوحدة الوطنية في كل بلد، ثم تدمير العلاقات العربية بين فريقين يختلفان في النظرة الى هذه الأمور اختلافاً لا نهاية له، ولا أمل يرجى بحسمه.

وكان معنى وحدة الصف وهو ما طرحته السعودية شعاراً بديلاً من وحدة الهدف هو أن التضامن العربي وحده الذي يواجه العدو المشترك، وأن مخاطر هذه المواجهة وأبعادها تفترض أن نضع جانباً خلافاتنا الاجتماعية حول أهداف السلطة الداخلية وممارساتها. فحين يكون بيتك مهدداً بالنار أو بالتداعي، يستبق انقاذ البيت أيّ حديث آخر حول لون الحيطان وتنسيق الأثاث، وهل يكون اللون أحمر أم أبيض، والأثاث بهذا الشكل أو ذاك من أشكال التنسيق والتذويق. لنطفىء النار أولاً، ولنعمل على تثبيت أركانه وبنيانه، ثم نختلف ما شاء لنا الاختلاف على الألوان والأشكال وتوزيع الغرف.

ولقد رأت المملكة أن وحدة الصف تعني اجتماع الحكام العرب لتحديد نقاط الالتقاء فيما بينهم والتأكيد عليها وترك ما سوى ذلك من خلافات للزمن والمستقبل واتجاهات التطوّر

الطبيعي التي تفرزها الارادة الذاتية للشعب ولا تُستورد من الخارج أو تُفرض عليه من أعلى بقرار. أي أن وحدة الصف كانت تعني في السياسة الخارجية السعودية ـ عربياً ، مؤتمراً أو أكثر بديلاً من الصراع المسلح والتهديد والاندفاع في مغامرات لا تبررها سوى شهوة السلطة والحكم الفرديين.

الى جانب الصمود ووحدة الهدف طرحت المملكة شعار التضامن الاسلامي رديفاً لشعار التضامن العربي. رديفاً وليس نقضاً له ولا نقيضاً، وهو ما سنفصل عنه الحديث في الفصل الخاص بسياسة المملكة الخارجية اسلامياً.

ولأن السياسة الخارجية لأي بلد، وبخاصة حين تواجه تهديداً يبلغ حد التدخل المسلح والعدوان، لا تكتمل اذا لم تبنِ قوتها الذاتية المسلحة، فقد اتجهت المملكة الى تحديث جيشها، وأعطى الملك فيصل أخاه الأمير سلطان بن عبد العزيز الضوء الأخضر للبدء في تنفيذ هذا الهدف. ويجب أن لا ننسى هنا أن السياسة الخارجية لأي بلد ليست الديبلوماسية وحدها. فالديبلوماسية هي إحدى وسائل التنفيذ، والقوة المسلحة هي شكل آخر من أشكال السياسة الخارجية وأداة من أدوات تنفيذها. وما دامت الديبلوماسية في نهاية المطاف حواراً بين مصالح مختلفة متعارضة أو متناقضة، وليست مباراة بلاغية على موائد المفاوضات، فلا بد لهذا الحوار من قوة تحميه. وبقدر ما يجسد الحوار الديبلوماسي القوة المسلحة فانه يحقق أغراضه ويبدو منطقياً، أو على الأقل ممكناً وواقعياً[١].

لم ينجح التهديد ولا الضغط العسكري والسياسي في حرب اليمن وعلى امتداد الساحة العربية، في أن يزحزح الفيصل ولا سياسته الخارجية عن منطلقاتها.

فالصمود العنيد الى حد الرفض المطلق كان يعني عنده بقاء مملكة عبدالعزيز، تلك التي شادها على مدى نصف قرن من القتال والبناء وارساء قواعدها حتى استقرت على ما هي عليه.

ووحدة الصف الى حد النقيض المطلق لوحدة الهدف، كانت تعني عنده البديل الوحيد لمواجهة الخطر المشترك، أي أنها كانت تعني عند فيصل البقاء القومي.

---

(١) أفردنا لموضوع بناء القوة العسكرية فصلاً خاصاً لأهميته وصلته بسياسة المملكة الخارجية وأهدافها.

وبناء القوة العسكرية كانت تعني عنده حماية سياسته الخارجية وجعلها أكثر قدرة على الفعل ورد الفعل.

ودعوة التضامن الاسلامي باصرار ثابت كانت تعني عنده لجم التيارات الغربية والايديولوجيات المستوردة، والعودة الى الجذور الراسخة في حياة المنطقة وضمير شعوبها، فضلاً عن أنها رديف قوة وليست بديلاً منها.

كانت السياسة الخارجية السعودية عربياً نقيضاً لسياسة الرئيس عبد الناصر في تلك المرحلة وتصوّراً مستقلاً، وقد استقطبت من حولها تياراً عريضاً يؤيد سياستها العربية. وللمرة الأولى في تاريخها غدت المملكة مركز ثقل مستقل بدلاً من أن تكون حليفاً أو هامشاً في مواجهة الأحداث، أي انها صارت مركز محور مقابل. وبذلك تخرج المملكة من مرحلة التحالف والمشاركة الثنائية والثلاثية الى مرحلة القيادة. ولئن تم ذلك بفعل الأحداث وتطوّرها وليس بسبق التصميم والتخطيط، فان المملكة نجحت على عهد الفيصل في تأكيد زعامتها لخطين في سياستها الخارجية واتجاهين:

- **التضامن العربي.**
- **التضامن الاسلامي.**

وكما اجتازت مرحلة الصمود ومواجهة التحدي بنجاح، كذلك اجتازت امتحان القيادة العربية والاسلامية بنجاح أيضاً، ولعبت شخصية الملك فيصل وأسلوبه الهادىء، وقدرته الهائلة على ضبط النفس، ثم التفاف أخوانه وشعبه من حوله، دوراً أساسياً في اجتياز تلك المرحلة، وفي توكيد ذاتها والانتقال من دور الى دور، ومن التأثير الجانبي في الأحداث أو الشاهد عليها الى التأثير المباشر والفاعل فيها.

لم تنجح محاولات المملكة في تغليب شعار وحدة الصف على شعار وحدة الهدف... أي التضامن العربي في مواجهة الانقسام والتشرذم والصراع على الكلمات. وكان على العالم العربي بشقيه أن ينتظر هزيمة حزيران في عام١٩٦٧، تلك التي جاءت مزيجاً من عناصر تضافرت كلها على «انجاز» الهزيمة.

كانت عناصر الهزيمة داخلية، وعربية، وخارجية.

ففي الداخل أخفقت سياسة الرئيس عبد الناصر ـ كما اتضح فيما بعد ـ في بناء القوة العسكرية الذاتية، واتضح أن ما استلب من الشعب من أجل بناء قوته كان بلا مقابل، ووهماً جنى منه الهزيمة. وكان مردُّ اخفاقها الى فقدان القيادة القدرة على التمييز بين ما هو استراتيجي وما هو تكتيكي، وعجزها عن تحديد سلم الأولويات ما بين أوجه الصراع الاجتماعي والوطني والقومي، وتشتتها الداخلي، وولعها بالشعارات بديلاً من الفعل وبمردودها في الهواء بدلاً من نتائجها على الأرض.

وعربياً أخفقت في تحقيق الوحدة أو الاتحاد، وحين قامت الوحدة جزئياً مع سورية وارادية الى حد ما، أخفقت في المحافظة عليها.

وخارجياً انتقلت من سياسة اللاانحياز الى ما يشبه الانحياز، وأفسحت في المجال للنفوذ السوفياتي أن يستدرج صراعاً دولياً أكبر من قدرة المنطقة على مواجهته.

القضية العربية؟

وهنا لا بد من وقفة قصيرة نحدد بها ما نعني بالقضية العربية التي تتردد دوماً في هذا الفصل من البحث، فبهذه الكلمة السحرية تتحدد السياسة العربية لكل بلد وتتوضح صورتها. الاّ أن كثرة استخدامها يعدل غموضها، ولضرورة البحث وتحديد ما نعنيه بالسياسة الخارجية السعودية ـ عربياً وبوصفها البديل المقابل للسياسات الأخرى ـ كما فرض ذلك مسار الأحداث ـ وجب أن نحدد الكلمة وأن نُخرجها من ضبابيتها الى وضوحها، ومن تجريدها المطلق الى معناها المحدد.

فما هي هذه القضية العربية؟

مذ ثار عبد العزيز من نجد وحرّر الاحساء من حكم الأتراك في عام ١٩١٣م، الى الثورة العربية الكبرى التي فصلت العالم العربي عن الامبراطورية العثمانية، الى معاهدة سايكس ـ بيكو واقتسام المناطق العربية ما بين الانكليز والفرنسيين، ثم وعد بلفور... تحددت القضية العربية قومياً في ثلاثة موضوعات متداخلة:

التحرير، فلسطين، الوحدة.

وقد انتهت ثورات المشرق العربي بعد الحرب الكونية الثانية الى تحريره واستقلاله. كذلك انتهت ثورات المغرب العربي الى التحرير والاستقلال. ولم تكد الخمسينات تقترب من نهايتها الاّ وكان العالم العربي كله ـ تقريباً ـ قد تحرّر من كل قيود الاستعمار والمعاهدات: في المغرب، والمشرق، وسواحل الخليج من الجزيرة العربية. اذن، فقضية التحرير قد حسمتها الثورات الوطنية والظروف الدولية المواتية، وانتهت الى ما استهدفته من اقامة السلطة الوطنية المستقلة.

بقي من القضية العربية عالقاً موضوعان: الوحدة، وفلسطين. اذن، فالقضية العربية والسياسة الخارجية عربياً لكل بلد تتحدد في هذين الموضوعين حصراً وقصراً، ولكل منهما أوجه مختلفة واجتهاد متقارب أو متباعد، بحيث يصعب أن نجد موقفاً موحداً سلوكياً من موضوع فلسطين أو تصوّراً مشتركاً لموضوع الوحدة. ويظلان معاً الموضوعين الأكثر إثارة للجدل، الاّ أنهما وبالقدر نفسه يستقطبان من حولهما مشاعر الجماهير العربية من وراء حدودها الجغرافية وأنظمتها، وينتظمانها فيما يبلغ حد الإرادة المشتركة. بمعنى آخر إنهما موضوع الاختلاف والاتفاق في وقت واحد. الاتفاق على الهدف والاختلاف على الوسائل. وربما كان موضوع الوحدة العربية أكثر اثارة للجدل وتختلف حوله القيادات وتتضارب المصالح، كما تختلف التيارات والمذاهب السياسية هنا وهناك، ويشمل الاختلاف شكل الوحدة وحدودها.

وبسبب من أن سياسة الرئيس عبد الناصر قد انفردت وفرضت بسلطانها وأساليبها المختلفة تصوّرها لهاتين القضيتين، فقد استسلم الرأي العام العربي لمرحلة لها، وانساق وراءها، وخيّل اليه أنه محقق بقيادة عبد الناصر هدفي الوحدة وتحرير فلسطين.

على أن أوّل تجربة للوحدة انتهت كما رأينا في ٢٨ أيلول من عام ١٩٦١م مخلّفة وراءها نوعاً من الانكسار الداخلي والشك في امكان تحقيقها في المقبل القريب.

ثم جاءت حرب ١٩٦٧م الخاطفة ونتيجتها الكارثة لتُسقط موضوع تحرير فلسطين، ولتضع العرب جميعاً أمام هزيمة بحجم تغيير المفاهيم والجغرافيا. فالهزائم العسكرية تاريخياً لا بد من أن تخلّف وراءها تغييراً يعكس حجمها. تغييراً في السياسة وفي الحدود وفي المقاييس. اذن، أسقطت الهزيمة هدف تحرير فلسطين لأجل غير محدود.

وكانت الوحدة نفسها من قبل قد وضعت هدف تحرير فلسطين جانباً وثانياً بما هي تقدمت عليه، وما فرضت على العرب من معارك داخلية، وما أثارت من مخاوف ونزعات اقليمية. أي ان طرح شعار الوحدة المبكر وما رافقها من تحديات في ظل الخطر الاسرائيلي جعل تحرير فلسطين هدفاً مؤجلاً. ثم جاءت الاشتراكية في ظل الوحدة فأسهمت في التعجيل بنهايتها إن لم تكن هي السبب الرئيسي في نهايتها. فقد أثارت التجربة الاشتراكية تحت علم الوحدة، في داخل مجتمعها ومن حوله، مخاوف مشروعة وصراعاً طبقياً استنزف القوى. وتبين للرأي العام العربي في لحظة ذهول تاريخي أن ربط الأهداف الثلاثة: الوحدة والاشتراكية وتحرير فلسطين ليس أكثر من عبث فكري استمتع به بعض العرب طويلاً، حتى أسقطته التجربة. ثم جاءت الأحداث لتؤكد أن التحرير هدف مقدس يوحد الأمة ويتقدم الوحدة ذاتها لأنه خطر جاثم، بل هو كان كفيلاً بتوحيدها فيما بعد. وأن الوحدة العربية أيضاً هدف مقدس يوحد الأمة ويتقدم الاشتراكية بل ينفصل عنها تماماً. أما الاشتراكية فهدف اجتماعي يقسم الأمة ويمزق كيانها الداخلي ووحدتها العضوية ويثير فيها صراعاً يصعب أن يُحسم في جيل أو أكثر، وبالتالي فهو يستبعد هدف تحرير فلسطين، كما هو يستبعد هدف الوحدة.

ولو شئنا تحديد ذلك العبث الفكري بأوضح لقلنا انه كان ثورة لفظية. ولأن الثورة اللفظية لا تملك - عادة - رؤية شاملة تقودها، فهي تعمل على تصدير نفسها بدلاً من بناء داخلها، أي أنها تعمل على نقل مشكلاتها الى الخارج لتحقيق هدفين سلبيين:

أوّلاً، الهاء شعبها عن المطالبة بتحقيق الوعود التي أغدقها ثوّار الكلمات عليه وعجزهم عن الوفاء بها.

وثانياً، إشغال الآخرين في الخارج - وبخاصة الجوار - وفرض ظروف صعبة عليهم تحشرهم في زاوية الدفاع عن النفس. وتشعر الثورة اللفظية أنها بتصدير نفسها تقوّض كل النماذج التي قد تحرّك شعور النقمة الداخلية.

في مواجهة هذا العبث الفكري والسياسي كان ينمو التصوّر المقابل الذي طرحته السعودية للعمل العربي.

فما دامت الظروف التاريخية والدولية، والأوضاع الداخلية لكل بلد عربي واختلافها ما بين

بلد وبلد، تجعل الوحدة أمراً عسيراً ان لم نقل مستحيلاً، فلا بد اذن من حد أدنى للتضامن العربي يشكّل البديل ويمنع الانهيار.

وما دام تحرير فلسطين تحريراً كاملاً وعسكرياً في ظل الظروف الدولية المحيطة بالمنطقة والتقاء كل أطراف النزاع الدولي وفرقائه على نقطة مشتركة وهي بقاء وسلامة اسرائيل.. ما دام التحرير عسيراً أيضاً، وبسبب من أن عامل الزمن على المدى الطويل هو لحسابنا، اذا نحن نجحنا في الافادة منه في عملية البناء الذاتي واكتساب مقوّمات القوة فالنصر، فلا بد اذن من عملية ثنائية:

أ - تشجيع العمل الفلسطيني المستقل وامداده وتقويته لمشاغلة اسرائيل أطول ما يستطيع مع تجنّب الاصطدام المباشر واستخدام القوى السياسية والاقتصادية عناصر مسعفة لمنع الصدام.

ب - تقوية العلاقات العربية والارتقاء بها الى مستوى المواجهة تدريجياً، ووضع نقاط الالتقاء أساساً للعلاقات وتجنّب نقاط الخلاف والاختلاف بوصفها تعبيراً عن الأوضاع الوطنية الداخلية لكل بلد، ومحصلة تطوّره الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وعلاقاته الخارجية.

اذن، في مقابل سياسة الوحدة وتحرير فلسطين، التي هزمت في التجربتين: في ٢٨ أيلول ١٩٦١ وفي ٥ حزيران ١٩٦٧م، كانت السعودية تطرح بدائل ممكنة وتصوّراً لسياسة عربية مشتركة في موضوعي فلسطين والوحدة يبدأ بخطوات محدودة على الأرض وثابتة، ولا يقفز في فراغ سحيق مجهول.

بمعنى أكثر تحديداً، كانت السياسة السعودية الخارجية تضع الممكن في مقابل اللاممكن، وببداهة فطرية قادتها اليها التجربة والممارسة اليومية وتاريخها الطويل. ولم تضع ذلك فرْضاً على الآخرين، ولم تشترطه أساساً وحيداً، بل هي اعتبرته تصوّراً قابلاً للمناقشة والتعديل والتطوير، واعتبرت دوماً أن إطار البحث لتحديد السياسة الخارجية العربية المشتركة هو مؤتمرات القمّة والجامعة العربية، وليس الصحافة وأدوات الاعلام أو العمل السرّي المعادي لهذا النظام أوذاك، لهذا الحاكم أوذاك. كانت السياسة السعودية سياسة عملية. وبالرغم من

ثوابتها المبدئية المستمرة والمتصلة الحلقات، فلم تتمسك بغير عناوينها الرئيسية:

أ ـ التضامن العربي، واشتقاقاً منه عدم التدخل في الشئون الداخلية لأن من شروط التضامن الثقة المتبادلة.

ب ـ العمل على تحرير فلسطين جدياً ومشتركاً، وتطويع عامل الزمن لحساب هذا الهدف، ويتم ذلك ببناء القوة الذاتية داخلياً وخارجياً، وطنياً وقومياً.

ج ـ اخراج القضايا المشتركة من دائرة المنازعات والتأثيرات الخارجية، والتأكيد عليها ومحاولة توسيع دائرتها تدريجياً وصولاً الى رابطة أقوى وتماثل في الأوضاع يجعل الاتحاد العربي ممكناً.

المرحلة الثانية ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠م:

جاءت هزيمة حزيران ١٩٦٧م نتيجة حتمية لمقدماتها التي أشرنا اليها، وبرهاناً ثانياً بعد انفصام الوحدة على قصور الرؤية السياسية واخفاق الأساليب في بلوغ الأهداف. أي على خطأ الثورة على الممكن في غير الظروف المواتية، وبالتالي خطأ التوقيت في الأهداف والأساليب معاً.

لقد اختُرع شعار وحدة الهدف بديلاً من الوحدة التي أنهتها التجربة. وحل هذا الشعار محل هدف تحرير فلسطين واعتبر سابقاً له ومقدماً عليه. أي إنه نقل المعركة من حدودها مع اسرائيل الى حدودها مع كل بلد عربي. فلما جاءت الهزيمة كان لا بد من أن يسقط معها شعارها، أي وحدة الهدف، ليعود العالم العربي ـ ولكن تحت وطأة الهزيمة ـ الى شعار وحدة الصف. ولقد كان ممكناً لوحدة الصف أن تجنّب العالم العربي تلك النتيجة المحزنة، الاّ أن ما وقع كان قد وقع، ولم يعد مجدياً البكاء على ما فات، ولا بد من مواجهة أكثر جدية هذه المرة للواقع الجديد.

وقد جاء مؤتمر الخرطوم ما بين ٢٩ آب و٢ أيلول من عام ١٩٦٧ م ليكرّس صواب التقدير السعودي للموقف، وبالتالي صواب سياستها الخارجية عربياً. فقد أكدت قمة الخرطوم على

مفهوم وحدة الصف بكل ما يفترضه ذلك من وضع الخلافات جانباً، والالتزام بالمشترك من المواقف، وعدم التدخل في الشئون الداخلية، وترك موضوع الوحدة أو الاتحاد، عبر التكامل، للزمن والتخطيط معاً.

انعقد مؤتمر الخرطوم تحت ظل الهزيمة. وكان حرياً بالسياسة السعودية لو انساقت وراء العاطفة أن تنفض يدها من النتائج، ولها عذرها المشروع. الاّ أنها آثرت الالتزام بما سبق لها وأعلنت وطالبت من وحدة الصف. أي أنها عادت الى ثوابتها. ففي مؤتمر الخرطوم تقرر مبدأ المساعدة العربية وقاد فيصل بن عبد العزيز باسم المملكة القمة العربية الى الالتزام بهذا المبدأ وكان صوته حاسماً في الاستجابة. وقد حققت القمة هدفين رئيسيين:

أ ـ قدرة دول المواجهة على الصمود واعادة بناء القوة العسكرية، أي تجاوز الاستسلام.

ب ـ تسوية مشكلة اليمن ما بين مصر والسعودية بخروج القوات المصرية من اليمن، وترك شئونها لشعبها يقرر مصيره ونظامه ويختار من يشاء وما يشاء لحكمه.

وقد مهّد مؤتمر الخرطوم لمرحلة استمرت حتى عام ١٩٧٠م ـ أي عام وفاة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ـ واتسمت بالهدوء في العلاقات العربية والانصراف الى ترميم ما تهدّم منها واستعادة الثقة المفقودة.

ومنذ ذلك التاريخ، أي مؤتمر الخرطوم، ستتصدر المساعدات السعودية واجهة سياستها الخارجية وتتممها، وسيتطوّر هذا الدور مع الزمن من فيصل الى خالد الى فهد، لتكون له أبعاده العربية والاسلامية والدولية، وليكون رمزاً للمسئولية في السياسة الخارجية وأحد أبرز مساهماتها المجدية، وهو ما سنفرد له فصلاً خاصاً لأهميته.

بالعودة الى وحدة الصف العربي، أي الخط السياسي السعودي الذي أكدته الهزيمة وصححت به ومعه اتجاه الأحداث، انتقل العالم العربي الى مرحلة التضامن، وغدا مركز السعودية مختلفاً. فقد انتقلت من دور الدفاع عن النفس ومواجهة مخاطر التمزّق، الى دور المشاركة في القرار السياسي والقيادة السياسية. وتمثلت تلك المرحلة بالتعاون المصري ـ السعودي، وباستعادة العلاقات التاريخية بين البلدين، وبتغيير جدّي في السياسة المصرية وموقف الرئيس عبد الناصر. وتحقق قدر من الاستقرار في العلاقات العربية أمكن به رفض

الاستسلام أمام اسرائيل، بالرغم من أن الهزيمة العسكرية كان يمكن أن تعكس استسلاماً سياسياً بحجمها. اذن، فقد أكدت سياسة التضامن ـ أي وحدة الصف ـ فاعليتها وقدرتها وصوابيتها.

منظمة التحرير ـ العمل الفدائي:

شهدت مرحلتا التوتر، ثم صفاء العلاقات السعودية المصرية ـ أي مرحلة وحدة الهدف، ثم مرحلة وحدة الصف ـ انشاء منظمة التحرير الفلسطينية وولادة العمل الفدائي الفلسطيني.

ففي أخريات عام ١٩٦٤م أقر مؤتمر القمّة العربي الثاني المنعقد في الاسكندرية ما بين الخامس والحادي عشر من شهر أيلول (سبتمبر) وبمبادرة مصرية، انشاء منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة أحمد الشقيري. وقد مثّل السعودية في ذلك المؤتمر الأمير فيصل بن عبد العزيز ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء. ورصد المؤتمر للمنظمة مخصصات مالية تعينها على اقامة مؤسساتها الخاصة وجيشها الخاص.

وقد تداخلت في انشاء المنظمة وترئيس الشقيري عوامل كثيرة عجيبة ومتناقضة، أبرزها مماحكة السعودية في شخص الشقيري. فقد كان أحمد الشقيري رئيساً للوفد السعودي الى الأمم المتحدة. وحين اشتعلت الحرب اليمنية الثلاثية الأبعاد: الأهلية، والمصرية ـ اليمنية، والمصرية ـ السعودية، انحاز الشقيري الى جانب التدخل المصري في اليمن، واستقاله الرئيس عبد الناصر من منصبه فأعفاه فيصل، وغادر الشقيري الى القاهرة لينضوي تحت لواء سياستها في الصراع العربي ـ العربي.

لم يأبه فيصل لكل ذلك. فمن أساليب السياسة السعودية أن تتجاوز العوامل والعناصر الشخصية وتتجاهلها، ومن ثوابتها أن المسئولية الأولى في كل عمل استقلالي لكل جزء من العالم العربي هي وطنية أوّلاً، أي لأبنائه، وأن دور العرب الآخرين هو الدعم والمساندة بكل الوسائل الممكنة. وهي سياسة سليمة في خطها الأساسي لأنها تسمح بهوامش في الكفاح الوطني طويلة النفس قادرة على أن تستمر وتستنزف العدو، فلا تُلقي بكل أثقال العرب في

معركة قصيرة لينتهي كل شيء بعدها خطفاً ولتسقط المنطقة في الفراغ.

ولقد كان ذلك رأي عبد العزيز في حرب فلسطين. كانت قناعته أن من الأفضل للعرب أن يساندوا عملاً فدائياً مستمراً، وقتالاً شعبياً فلسطينياً ضد الصهيونية، طويل المدى والنفس، وأن يمدوه بالمساعدة ويحتضنوه مالياً وسياسياً وجغرافياً. أي أن يقدموا له العون المالي، والدعم السياسي، والعمق الجغرافي للحركة.

لم يأبه فيصل كما أسلفنا لما تقدّم من أسباب انشاء منظمة التحرير، وكانت مفاجأة المؤتمر موافقته على المبدأ والشكل في وقت معاً، أي على المنظمة ورئاسة الشقيري لها، حتى لبلغ من تأثر الشقيري بذلك التسامح أن حاول تقبيل يد الأمير فيصل فلم يمكنه فيصل من ذلك واكتفى بالقول إن ذلك واجب قومي وديني وما سوى ذلك لا قيمة له.

بعد مؤتمر القمة في الاسكندرية اندفع العمل الفلسطيني مزوداً بالدعم العربي في اقامة مؤسساته وشخصيته المستقلة نسبياً. الّا أن الشقيري ـ رحمه الله ـ وقع في أخطاء سياسية قاده اليها الأسلوب الذي ساد تلك المرحلة التاريخية في تغليب المواقف الدعائية على العمل الصامت الجاد، وكانت السعودية تُحذّر في تلك المرحلة من مغبة هذا الخط السياسي وتنصح بتغليب أسلوب الصمت ـ أسلوبها المفضل ـ في العمل، لا سيّما وأن تحرير فلسطين لا يتم بالاذاعة ولا يتحقق بالخطب، بل هو يقتضي السير خطوة خطوة على طريق طويلة شاقة غاصة بالمعاطب وعظيمة التضحيات، لا القفز في الهواء وتجاوز الحقائق الأساسية بل نسيانها.

الى جانب منظمة التحرير ذات الصبغة السياسية المحض، كانت عناصر فلسطينية محدودة تتحرّك بصمت لتأسيس عمل جاد، وقد انتظمت تلك العناصر في منظمة سرية أطلقت على نفسها تسمية «فتح»... والتقى مؤسسوها بالملك فيصل سراً في جنيف فعرضوا عليه سياستهم وأهدافهم، فلقوا منه مباركة وتأييداً، وكانت النصيحة الوحيدة التي قدّمها لهم هي أن يعملوا في السر وبصمت وجدية، وأن يضعوا لأنفسهم أهدافاً وطنية واضحة خارج العبث الفكري الذي ساد تلك المرحلة، وأن يسلكوا الى تحقيق أهدافهم أساليب في مستوى نبلها وصدقها، أي أن لا ينزلوا بالأسلوب عن مستوى الهدف. وكان ذلك كلّه يعكس السياسة السعودية نفسها في تعاملها مع نفسها والآخرين.

وقد نجحت منظمة «فتح» في انطلاقتها الأولى في تجسيد ارادة الشعب الفلسطيني على نحو أفضل مما جسدته منظمة التحرير. ولئلا يتشتت العمل الفلسطيني بتأثير النتائج التي أفرزتها حرب حزيران (يونيو) والهزيمة، فقد تقدمت «فتح» لتنتزع عبر المجلس الوطني الفلسطيني الخامس المنعقد في القاهرة في شباط ـ فبراير ـ من عام ١٩٦٩م، السيطرة على المنظمة، وتنحّى الشقيري عن رئاسة المنظمة ليغدو ياسر عرفات ـ أبو عمّار ـ رئيساً جديداً. وباركت السعودية النتائج من جديد مؤملة الخير فيما حققه العمل الفلسطيني، الى ذلك الحين، من استقلالية وتنظيم، وقدرة على تجاوز الخلافات العربية والتركيز على الهدف الأكبر: تحرير الأرض. ونجحت منظمة التحرير ـ فيما بعد ـ بقيادة «فتح» وعرفات ومشاركة المنظمات الأخرى التي نشأت، أو أُنشئت، على هامش التنظيم الرئيسي ولأهداف اختلفت في الشكل أو في الأساس ـ وذلك موضوع آخر ـ نجحت في أن تنتزع من مؤتمر القمة العربي السابع المنعقد في الرباط في تشرين الأول ـ اوكتوبر ـ من عام ١٩٧٤م قراراً سياسياً بوصفها الممثل الشرعي والوحيد لشعب فلسطين وقضيته المركزية: أي التحرير واقامة السلطة الوطنية المستقلة على أرضه. وشاركت السعودية في هذا القرار من المنطلقات الأولى لسياستها ـ وبغض النظر عما لابس تلك المرحلة الطويلة من أخطاء وممارسات خرجت على الهدف أو سقطت بالأسلوب ، وهو ما قد نفرد له دراسة خاصة مستقلة تقيّم العمل الفدائي وتنظيماته في مختلف مراحل صعوده وهبوطه، انتصاراته وهزائمه.

واستمر الوضع العربي في المرحلة الثانية ـ أي من عام ١٩٦٧م وبعد مؤتمر الخرطوم الذي سبقت الاشارة اليه وأكد على أن وحدة الصف العربي أي ما نادت به المملكة أسلوباً سياسياً للتعامل مع الأحداث المتفجّرة في المنطقة، هو البديل من شعار وحدة الهدف الذي قسم العالم العربي ومزّقه وفتت قواه وأوصل الأمة بكل تاريخها وتراثها وقواها البشرية والسياسية والاقتصادية الى أنكر هزيمة عرفها العرب منذ قرون... استمر الوضع العربي في المرحلة الثانية هذه الى مؤتمر الرباط ما بين ٢١ و٢٣ كانون الأول ـ ديسمبر ـ من عام ١٩٦٩م.

ثم عادت سياسة التضامن ووحدة الصف لتؤكد قدرتها وفاعليتها من جديد في أحداث الأردن المفجعة، تلك التي واجهت فيها وحدة الصف اختباراً آخر صعباً. فحين اشتعلت

المعارك ما بين العمل الفدائي الفلسطيني بشرعيته الثورية وأخطائه، والسلطة الأردنية بشرعيتها الدستورية ومخاوفها المشروعة، سارعت القاهرة ومن منطلق وحدة الصف، أي السياسة التي طرحتها السعودية بديلاً، الى الدعوة الى مؤتمر قمة عربية سريعة غير رسمية لمواجهة النتائج وحصر مضارها القومية، واستطاع المؤتمر الذي انعقد ما بين ٢١ و٢٧ أيلول ـ سبتمبر ـ من عام ١٩٧٠م أن يضع حداً لهذه الحرب العربية ـ العربية ، وأن يطوّق نتائجها، ونهضت المملكة بمسئوليتها في ذلك المؤتمر وكان لها حضورها الفاعل في التهدئة وانقاذ ما يمكن... الّا أن القدر ما لبث أن عاجل الرئيس المصري في ٢٨ أيلول ـ سبتمبر ـ بالموت، ليتولى السلطة من بعده أنور السادات.

تبدّل الحاكم المصري ولم تتبدل السياسة تجاهه. فلقد استقرت سياسة التضامن العربي وكان من الصعب تجاوزها بعد أن غدت البديل الوحيد الممكن. ثم إن العالم العربي جنى من ثمارها الكثير، واسترد أنفاسه، وازداد بها قوة ولم يضعف، واستشعر من خلالها القدرة على تجاوز الواقع التعيس الذي آلت اليه أوضاعه. وكان هذا التضامن أحد أبرز العوامل التي حققت النصر فيما بعد في حرب رمضان ـ تشرين الأول ـ اوكتوبر ـ ١٩٧٣ ـ وجعل استخدام سلاح النفط ممكناً في ظله وكان مستحيلاً في ظل الخلاف والصراع. بل إن سياسة التضامن العربي طرحت ولأول مرة في تاريخ العرب الحديث إمكان أن تهزم اسرائيل، وألغت أسطورة التفوّق والقوة العسكرية التي لا تقهر.

شهدت تلك المرحلة تسوية مشكلة اليمن داخلياً واختار شعبها نظامه، فأقرّت المملكة ذلك واعترفت به، وكان معنى ذلك أن التسميات والشعارات هي آخر ما يحدد سياسة المملكة واتجاهها أو يرسم أهدافها. وما دام شعب اليمن قد اختار نظامه فالمملكة تعترف به. من جديد تؤكد السياسة السعودية واحداً من ثوابتها العربية القديمة ـ الجديدة ـ المستمرة، وهي التعامل مع كل بلد عربي من منطلقين متكاملين:

ـ عدم التدخل في الشئون الداخلية، فلكل بلد ظروفه وارادته الوطنية.

ـ احترام ارادة الشعب في تقرير حكمه واختيار حاكمه، لا فرق في ذلك بين أن يكون نظامه جمهورياً أم ملكياً، فالتسميات لا تعني شيئاً في العالم الثالث ولا تبدّل الحقائق.

وكم من نظام ملكي هو أكثر جمهورية بمعنى التعبير عن إرادة الشعب واحترامها من نظام جمهوري، وكم من نظام جمهوري هو أشد عتيّاً من نظام ملكي مطلق، والعكس في الحالين صحيح أيضاً، وتظل العبرة في جوهر الحكم لا في تسميته، وفي أساليبه وقواعده وممارسته السلطة، لا في شعاراته وألفاظه وادعائه.

المرحلة الثالثة ١٩٧٣ - ١٩٧٥:

وصل العرب الى حرب رمضان - ٦ تشرين الأول - اوكتوبر - ١٩٧٣ - في ظل وحدة الصف التي أكدتها الأحداث وزاد من رسوخها أن القيادتين السعودية والمصرية التزمتا بها ولم تخرجا عليها. فلما وقعت الحرب كان العرب في أفضل شكل للعلاقات فيما بينهم منذ زمن طويل. فلا شتائم، ولا اتهامات، ولا ردح، ولا رجعية، ولا تقدمية، ولا مؤامرات، ولا اذاعات تصرخ، ولا تدخل في الشئون الداخلية... ولا ... ولا... الى آخر القائمة. كل ذلك غاب عن مسرح الأحداث وحقق العرب بواقعهم الجديد ، أي بوحدة الصف التي فرضت في لحظة المواجهة وحدةَ الهدف، ما لم يحققوا في كل تاريخهم الحديث من نصر عسكري وسياسي واقتصادي. بل هم انتصروا أوّلاً على أنفسهم وعادوا أمّة جديرة بأن يحترمها الآخرون.

استخدام سلاح النفط:

قبل حرب تشرين الأول - أوكتوبر -، بل وقبل حرب حزيران - يونيو - كان الحديث لا ينقطع عربياً عن وجوب استخدام البترول سلاحاً في مواجهة اسرائيل والغرب. وكان رأي السياسة السعودية أن البترول سلاح رديف وليس سلاحاً بديلاً، وأن لاستخدامه شرطين يتمم أحدهما الآخر:

أولاً، وحدة الموقف العربي، أي وحدة الصف، ووضع الخلافات المذهبية جانباً.

ثانياً، صمود القوة العربية المقاتلة في وجه اسرائيل زمناً كافياً لاستخدام البترول كقوة

ضغط لاحقة ومؤثرة.

وقد تحقق هذان الشرطان في حرب تشرين، فلم تتراجع السعودية عما التزمت به. وخاضت المعركة الى جانب مصر وسورية بكل ما تملك من امكانات توفرت لها في ذلك الحين:

خاضتها عسكرياً،

وخاضتها بترولياً،

وخاضتها مالياً،

وخاضتها سياسياً.

أي إنها ألقت بكل أثقالها وعلاقاتها دفعة واحدة، مؤكدة بذلك أن اشتراطها وحدة الصف للمشاركة، واشتراطها الصمود لاستخدام أسلحتها، لم تكن معاذير تغطي سياسة مختلفة ولا نفاقاً سياسياً تتهرّب به من مواجهة خطرة تعرف نتائجها وتخشاها. كان موقفاً تعنيه. ولئن كانت أحداث تلك الحرب قد بَعُدت زمناً وأزالها من الأذهان ما أعقبها وما شهد العالم العربي من انهيار، فمن المفيد - ونحن نؤرخ للسياسة السعودية - أن نستعرض بعض ما فعلت لنستجلي حقائقها.

لم تمض على الحرب أيّامها الأولى حتى أذاع الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران، والرجل الذي أوكل اليه الملك فيصل، ثم الملك خالد، ثم الملك فهد، مهمة بناء القوة العسكرية - وهي الرديف الخلفي للسياسة الخارجية - بياناً رسمياً أعلن فيه المشاركة السعودية الفعلية في جبهات القتال، وقال: « **ان القوات السعودية ظلّت تشارك منذ عام ١٩٦٧م في خط المواجهة الأردني مع اسرائيل، وقد حدد لها قطاع خاص وظلّت وما تزال على أهبة الاستعداد للمشاركة في تحرير الأرض المحتلة**».

وتابع يقول: «وبعد استطلاع رأي الأشقاء أمر جلالة الملك فيصل بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة بوضع القوات العربية السعودية في أقصى درجات الاستعداد للمشاركة في معركة تحرير الأمة العربية الكبرى».

« وايماناً من جلالته بأن القوات المسلحة العربية السعودية يجب أن تشارك في جميع جبهات القتال أمر جلالته بدعم الجمهورية السورية وذلك بتحريك قوات أخرى

لأداء الواجب المقدّس في المعركة القائمة هناك ليمتزج الدم العربي السعودي مع الدماء العربية دفاعاً عن الشرف والكرامة واسترداد الأرض وتحرير المقدسات الاسلامية. وقد بدأت هذه القوات في الوصول فعلاً الى أرض المعركة في الجبهة السورية، والى جانب المشاركة الفعلية في القتال فان المملكة العربية السعودية تضع امكاناتها وطاقاتها كافة لخدمة المعركة».

ولقد كان لمشاركة المملكة الأثر الحاسم في المعركة، بل المنقذ. فهي قد ألقت بثقل متعدد الجوانب والقوة:

ثقل ما تمثله المملكة من الاسلام وهي أرضه الأولى ومقره الروحي.

وثقل ما تمثله قيادتها السياسية من اعتدال وعلاقات غربية، وهي عناصر تفرض للمملكة ووجهة نظرها وزناً دولياً محرّكاً وفاعلاً.

وأخيراً، ثقل ما يمثل البترول من أثر على الحضارة وخطر على اقتصاد العالم في حال انقطاعه، وهو ما سنعود الى الاشارة اليه ببعض التفاصيل.

ولعل أصدق ما يوصف به موقف المملكة ما أعلنه الرئيس أنور السادات باسم مصر من أن **«فيصل هو بطل العبور وسيحتل الصفحات الأولى من تاريخ جهاد العرب وتحوّلهم من الجمود الى الحركة ومن الانتظار الى الهجوم، وهو صاحب الفضل الأول في معركة الزيت، وهو الذي تقدّم الصفوف وأصر على استعمال هذا السلاح الخطير، وفتح خزائن بلاده لمصر لتأخذ منها ما تشاء على معركة العبور. بل لقد أصدر أمره الى ثلاثة من أكبر بنوك العالم بأن من حق مصر أن تسحب ما تشاء وبلا حدود من أموال للمعركة».**

يتضح من كل هذا أن مشاركة المملكة في الحرب جاءت كاملة، وقد أثبتت مصداقيتها العربية حين توفر للمشاركة شرطاها الأساسيان وهما:

- وحدة الصف وتأجيل الخلاف على أثاث البيت وألوانه الى ما بعد حمايته من السقوط وبقائه.
- والصمود العسكري بما يفسح المجال لاستخدام الأسلحة الأخرى السياسية والاقتصادية.

استخدام النفط يقلب المعادلات:

سنتحدث عن استخدام النفط في حرب تشرين بشيء من التفصيل الضروري للبحث. فلقد كان استخدام النفط منعطفاً حاداً في تاريخ المنطقة والعالم. وكانت له آثاره البعيدة في حماية الجبهة العسكرية من الانهيار، وقد تجاوزت به المملكة خط الأمان في سياستها الخارجية وأبعد مما قدّر أكثر المراقبين تفاؤلاً، في قدرتها وإرادتها معاً، على المشاركة الجادة في صراع البقاء.

لم يأتِ استخدام النفط سلاحاً سياسياً في أعقاب حرب تشرين، مفاجئاً لأمريكا والغرب. فقد سبقه تاريخ طويل من الاتصالات السياسية والمذكّرات والأحاديث، ومن توضيح الصورة المقبلة للمنطقة وعناصر الانفجار فيها، وقرب الانفجار وأثر ذلك على النفط.

وقد تعددت مصادر التحذير والتذكير: من الملك فيصل الى أجهزته الرسمية في وزارتي الخارجية والنفط. وكان الغرض من ذلك استنفاد كل امكانات الجهد الديبلوماسي والعلاقات الشخصية قبل اللجوء الى قطع النفط وتخفيض انتاجه.

وفي أواخر شهر آب من عام ١٩٧٣ نقلت شركة «إن.ب.سي» التلفزيونية على مئات محطاتها حديثاً للملك فيصل سجّل فيه بوضوح استحالة مواصلة امداد أمريكا بالنفط اذا ما استمرت أمريكا في تأييدها غير المحدود لاسرائيل. وبعد اسبوع نشرت مجلة «نيوزويك» حديثاً أفضى به الملك الى مندوبها طالب فيه السياسة الأمريكية أن تمتنع عن انتهاج سياسة متحيّزة في النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وتقديم مساعدات غير محدودة لاسرائيل تزيد في غطرستها ورفضها الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. واعتبر أمريكا مسئولة عن تصحيح هذا الوضع، وأوضح أنه ما لم تستجب أمريكا لهذا «فسيكون معنى ذلك فقدان أحد الشروط الأساسية لزيادة انتاج المملكة من النفط. وسننظر الى الموضوع من ناحية مصلحتنا الذاتية فقط. وبما أن الأسعار سترتفع حتماً، فان مصلحتنا تملي علينا خفض الانتاج».

وكانت شركتان أمريكيتان تنتميان الى مجموعة «أرامكو» هما: «موبيل» و«ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا» قد شنتا في الولايات المتحدة حملة واسعة النطاق لاقناع الحكومة الأمريكية بجدية التحذيرات السعودية وضرورة تبديل السياسة التي تمارسها واشنطن في الشرق الأوسط.

ولم تكن هذه التحذيرات المسبقة هي كل ما بلغ مسامع الحكومة الأمريكية والغرب. فقد كان الحديث عن استخدام النفط والتلويح به، وتهديد منشآته وخطوطه ، هو طابع اليأس والعجز للمرحلة الممتدة ما بين حزيران ـ يونيو ـ ١٩٦٧م وتشرين الأول ـ اوكتوبر ـ ١٩٧٣م. اليأس من أمريكا والحل السلمي الموعود، والعجز عن الرضى بالواقع وقبول احتلال الأرض وانتهاك الشرف القومي. وكانت أمريكا ترى ذلك بوضوح وتعرفه عبر أجهزتها جميعاً.

فماذا كانت نتيجة كل ذلك؟ وبأي قدر من المسئولية واجهت السياسة الأمريكية مخاطر الانفجار؟

بالصمت والتجاهل، وبشيء من الوهم أدخلته اسرائيل في عقل السياسة الأمريكية، وهو أن المزيد من دعم اسرائيل سيعني ـ بالاضافة الى القيم والمثل! ـ حماية المصالح الغربية.

وبسبب طبيعة الحياة الأمريكية ونظامها ونفوذ المؤسسات الصهيونية وعناصرها المزدوجة الولاء، فقد انتقلت السياسة الأمريكية خطوة بعد خطوة الى اتجاه الاستقطاب حتى بلغت درجة غدت فيها اسرائيل قوة أمريكا الضاربة في المنطقة، وهو ما عبّرت عنه فيما بعد باتفاق التعاون الاستراتيجي ـ ١٩٨٣م ـ والذي تصح تسميته باتفاق التلاحم الاستراتيجي وتطابق الأهداف المعادية للمنطقة وشعوبها وتراثها وتاريخها.

وربما نجحت الصهيونية أيضاً عبر عناصرها المتسللة داخل النظام والمؤسسات أن توهم السياسة الأمريكية بأن كل ما تسمعه عن قرب استخدام النفط سلاحاً سياسياً ليس أكثر من ضجيج اعلامي لارضاء الرأي العام. وأوجدت الصهيونية انطباعاً بأن لا صلة ما بين النفط والسياسة، وأن موضوع النفط موضوع اقتصادي في حين أن أزمة الشرق الأوسط هي قضية سياسية. وذهبت الى حد التأكيد بأن العرب لن يتحركوا، ولن يحاربوا، ولن يتفقوا، ولن يستخدموا النفط سلاحاً سياسياً، ولن يفعلوا شيئاً على الاطلاق، وإن كانوا سيتحدثون طويلاً عن كل هذا.

ثم جاءت الحرب خلافاً لكل هذا التزوير. ونتيجة محتومة لمقدماتها. فلقد كان ما سبق تشرين تمهيداً واضحاً للحرب وما بعدها، ولاستخدام سلاح النفط الذي قلب المعادلات وغيّر العلاقات وبدل الكثير من شئون السياسة وشجونها.

فمن غياب سياسة الرئيس عبد الناصر كأسلوب عن مسرح الأحداث...

الى التضامن العربي الذي تقدّم على الصراع الاجتماعي وشعاراته المرهقة...

الى التضامن الاسلامي الذي رفعت السعودية رايته...

الى اخفاق الجهد الدولي في الوصول الى حل...

الى نمو القوى العربية الذاتية في ظل الوفاق ووحدة الصف، وتراجع دعوات الثورة والانقلاب وما سواها مما هدر طويلاً جهوداً كان يمكن أن تثمر في المواجهة العربية ـ الاسرائيلية.

ونضيف الى هذه العوامل عاملاً آخر ليس أقل اهمية، وهو أن النفط لم يبلغ مرحلته تلك ويغدو استخدامه سلاحاً سياسياً فعالاً أمراً ممكناً، الاّ بعد أن تطوّر دوره فأصبح مصدر الطاقة الأول في الدول الصناعية من نحو، وتحوّلت أمريكا الى دولة مستوردة بعض حاجتها من النفط بسبب نقص مخزونها الطبيعي منه، من نحو آخر.

وكلنا نذكر تجربة عام ١٩٦٧ حين انقطع النفط عن أوروبا فلم تأبه كثيراً بسبب أن مصادر النفط الأخرى في العالم كانت كافية لتزويدها بحاجتها أو بمعظم حاجتها منه. غير أن التطوّر الصناعي المستمر والمذهل، بالاضافة الى نقص المخزون العالمي للنفط وعجز المصادر الأخرى عن تلبية حاجات أوروبا وأمريكا منه، جعل استخدام النفط سلاحاً فعالاً ومثمراً.

وهنالك نقطة تتصل بعوامل استخدام النفط لم يتح لها أن تتوضح جيداً، وهي نقطة كانت السعودية تصر عليها وتعتبرها منطلقاً لاستخدامه. فاذا كان العالم العربي جاداً في خوض المعركة، ومستكملاً الحد الأدنى من شروط الصمود وزج موارده وقواه في الصدام مع اسرائيل من أجل تحرير الأرض، فان استخدام النفط يغدو امراً بدهياً وجزءاً متمماً لهذه الارادة، لا يحتاج الى دعوة ولا توجيه. أما أن يكون الحث على استخدام النفط سلاحاً في المعركة، بديلاً من الحشد والتعبئة، وبديلاً من القتال والتضحيات، وبديلاً من الجدية، وبديلاً من استخدام الموارد الأخرى، ودعوة شيوعية لخدمة أغراض التوسع والتسلل السوفياتيين، فان ذلك عبث لا طائل وراءه، وخفة في العمل السياسي تكشف ضحالة الفكر وقصور النظر والجهل المطبق بحقائق السياسة

السعودية، بل وبأولويات العمل القومي وموجباته.

في الكويت اجتمع وزراء النفط العرب في ١٧ تشرين الأول ـ اوكتوبر ـ وكان جيشا مصر وسورية قد نجحا لأول مرة في تاريخ الحروب العربية الاسرائيلية في فرض معطيات جديدة. كان المناخ مؤاتياً عربياً لاستخدام سلاح النفط، وكان واضحاً أن سياسة المملكة قد جعلت من اتخاذ القرار ممكناً. فالسعودية تظل نفطياً البلد الأول انتاجاً واحتياطاً، وهي التي تمسك بالزمام.

في مؤتمر الكويت تقرر تخفيض الانتاج بنسبة أقلها ٥٪ تتصاعد تدريجياً كل شهر. واعتبر انتاج شهر أيلول القاعدة التي يتم التخفيض قياساً إليها. ولكن قرار المساعدات الأمريكية الكبير في اليوم التالي ـ ١٨ تشرين الأول ـ اوكتوبر ـ لاسرائيل، وبخاصة الأسلحة المتطورة التي بدّلت اتجاه الحرب، رفع نسبة الحظر خلال ايام الى ٢٢٪ وفرض على المملكة ودول النفط الأخرى اتخاذ قرارها بحظر تصدير النفط الى أمريكا، ثم بحظر تصديره فيما بعد الى هولندا التي اتخذت موقفاً أكثر غلواً من أي بلد آخر في تأييد اسرائيل، فجابت شوارعها المظاهرات المعادية للعرب، وشارك في الحملة مسئولون كان يفترض فيهم تقدير مصالح بلادهم أكثر من رعاية مشاعرهم وارتباطاتهم.

ومن مراجعة الاحصاءات الرسمية يتضح أن أمريكا قد خسرت ١٢،٥٪ من استهلاكها الاجمالي، ويتشكل هذا الرقم من مستورداتها اليومية من البلاد العربية ـ ومعظمها من السعودية ـ البالغة ١ ٤٠٠ ٠٠٠ برميل يومياً ومن مستورداتها من هولندا وايطاليا المشتقة من خامات مكررة والمستوردة أصلاً من البلاد العربية، والبالغة ٦٠٠ ٠٠٠ برميل يومياً.

أمّا هولندا فخسرت ما يوازي ٧٠٪ من مجموع استيرادها، وقد استدركت ، فيما بعد، بعضه من بلدان أخرى، الاّ أن الحظر أصاب اقتصادها وألحق بها أضراراً لن يستطيع تأييدها لاسرائيل تعويضها مستقبلاً.

وبالنسبة للسعودية فقد بلغ الخفض ما نسبته ٢٦،٧٥٪ وهو أعلى نِسَب الخفض العربية بعد حرب تشرين ـ اوكتوبر ـ، اذ هبط انتاجها من ثمانية ملايين وستمائة ألف برميل يومياً الى ستة ملايين وثلاثمائة ألف برميل يومياً. وهذا التخفيض يوازي من حيث الحجم ما يزيد قليلاً

على مجموع الخفض العربي للانتاج في كل من الكويت والعراق وأبو ظبي وقطر وليبيا والجزائر ودبي وعمان، الذي بلغ فيها جميعاً مليونين ومئة واثنين وأربعين ألف برميل، في حين أن الخفض السعودي بلغ مليونين وثلاثمائة ألف برميل. أي أن نسبة الخفض السعودي الى مجموع الخفض العربي قد تجاوز ٥٢٪.

والجدول التالي يبيّن: انتاج شهر أيلول لكل بلد عربي قبل الخفض، وانتاجه بعد الخفض، والنسبة المئوية من مجموع الخفض العربي.

البلد	انتاج شهر أيلول ألف برميل يومياً	الانتاج بعد الخفض ألف برميل يومياً	النسبة المئوية للخفض من الانتاج العربي لكل بلد
السعودية	٨٦٠٠	٦٣٠٠	٥٢٪
الكويت	٣٥٠٠	٢٦٠٠	٢٠٪
العراق	٢١٠٠	١٩٠٠	٤،٥٪
أبو ظبي	١٤٠٠	١٢٢٠	٤٪
قطر	٥٨٢	٤٢٠	٣،٥٪
ليبيا	٢٣٠٠	٢٠٠٠	٦،٧٪
الجزائر	١٠٥٠	٩٠٠	٣،٣٪
دبي وعمان	١٠٥٠	٨٠٠	٥،٦٪

مجموع الانتاج العربي في أيلول ـ سبتمبر ـ: ٢٠ ٥٨٢ ٠٠٠
مجموع الخفض العربي بعد حرب تشرين ـ اوكتوبر ـ: ٤ ٤٤٢ ٠٠٠

من هذا الجدول تتضح حقائق أساسية وهي أن خفض المملكة العربية السعودية قد تجاوز البلدان العربية جميعاً، وكل بلد بالنسب التالية:

فقد تجاوز العراق مثلاً بأحد عشر ضعفاً ونصف الضعف، أي ١١٥٠٪.

وتجاوز ليبيا بأكثر من سبعة أضعاف ونصف الضعف، أي ٧٦٦٪.

وتجاوز الجزائر بأكثر من خمسة عشر ضعفاً، أي ١٥٣٣٪.

وتجاوز أبو ظبي بأكثر من اثني عشر ضعفاً ونصف الضعف، أي ١٢٧٧٪.

وتجاوز قطر بأكثر من أربعة عشر ضعفاً، أي ١٤١٩٪.

وتجاوز دبي وعمان بأكثر من تسعة أضعاف، أي ٩٢٠٪.

وكما رأينا فان مجموع الخفض العربي في جميع البلدان العربية ظل أقل من الخفض السعودي وحده الذي تجاوزها جميعاً وحقق الثقل الأكبر في عملية استخدام النفط سلاحاً سياسياً، وكان له الأثر الأول على النطاقين: الأوروبي ـ الياباني، والأمريكي[١].

النفط يفضح الحضارة:

كان استخدام النفط سلاحاً سياسياً خلال حرب تشرين ـ اوكتوبر ـ وبعدها بداية انعطاف حاسمة وهامة في تاريخ المنطقة، بل في تاريخ العالم. فقد جاء استخدام النفط ليكشف أبعاداً لم يتح لها أن تتضح تماماً قبل ذلك. وسيظل الحديث طويلاً في كل مكان عن آثار استخدام النفط، ما دام النفط مصدر الطاقة الأول، وما دام طابع الحضارة القائمة هو الانتاج والمزيد منه، وبالتالي فان النفط يكتسب أهميته من ارتباط الحضارة به.

ولقد يكون أخطر ما كشفه استخدام النفط هو ضعف الحضارة القائمة وهزالها. فاذا كان استمرار الحضارة مرهوناً بالطاقة، والنفط هو مصدرها الأول، وهو في النهاية محدود بمخزون الأرض منه.. فما الذي يعنيه ذلك؟

انه يعني أن عمر الحضارة القائمة هو عمر النفط. وفي أفضل الحالات فالنفط يمكن أن يغطي حاجات الحضارة سبعين عاماً قادمة على أبعد تقدير. هذا اذا أمكن تحديد حجم النمو الصناعي وبالتالي تحديد حجم استهلاك الطاقة المخزونة عند حدودها الحالية. واذن فالحضارة التي نعيشها هي حضارة محكوم عليها بالاضمحلال والتلاشي.

قد يقال: ولكن الجهود العلمية منصبة على ايجاد مصدر آخر للطاقة، والانسان بما حقق من منجزات معجزات ليس بعيداً عن اكتشاف مثل هذا المصدر.

حسناً. ولكن ما لم يكتشف العالم هذا المصدر الجديد للطاقة فالحضارة القائمة تبقى

(١) ليس الغرض من هذا العرض المفاضلة، فلقد أدت البلدان العربية جميعاً يومذاك واجبها القومي.

مهددة في أفضل حالاتها.

طبعاً نحن هنا نتجاوز الموضوع الأساسي للبحث. ولكن أليس هذا ما كشفته أبحاث أزمة الطاقة من خلال استخدام النفط سلاحاً سياسياً في حرب تشرين ـ اوكتوبر ـ؟

زيادة الأسعار:

على هامش استخدام النفط حدث شيء آخر متصل به وهو زيادة الأسعار بنسب مختلفة. فقد أدى الذعر من فقدان هذا المصدر الأساسي للطاقة الى الاقبال على شراء النفط من كل حدب، واستطاع البعض أن يبيعه بأعلى كثيراً من الأسعار المعلنة له. واكتشف العرب، وجميع مصدّري النفط، أن العالم يحصل على هذه المادة بأسعار متدنية تتيح للدول الصناعية مزيداً من الأرباح والرفاه.

وعلى الرغم من أن زيادة الأسعار من حيث المبدأ تعتبر أمراً صحيحاً وسليماً، بل وضرورياً، فقد وقفت المملكة وحدها ضد الزيادات الكبرى التي طرأت على الأسعار ونادت باستقرارها. وكان للمملكة في سياستها النفطية هذه دافعان:

- الأول تبرئة استخدام النفط للغرض القومي النبيل من كل هدف تجاري. فليس صحيحاً أن العرب استخدموا النفط سلاحاً في حرب تشرين ـ اوكتوبر ـ ليحصلوا على أسعار أعلى. وليس صحيحاً أن النفط هنا في هذا الموقف مجرّد سلعة تجارية. لقد استخدم العرب النفط لتذكير العالم بما لحق بهم من ظلم في قضية فلسطين. وعلى وجه الحصر والقصر. ويجب أن يظل الموضوع قائماً لا تلحق به شائبة ولا تجرح طهره القومي روح التجارة وأهدافها المادية.

- والثاني هو أن رفع الأسعار المستمر والحاجة المتزايدة الى النفط سيفرض على اقتصاديات العالم أوضاعاً مضطربة، وسينتهي الى تركيز كثيف للنقد المتداول في منطقة وحيدة من العالم. وسيعكس هذا بدوره علينا بحكم الارتباط الوثيق ما بين اقتصاد البلدان النامية واقتصاد البلدان الصناعية. ان التصرف المسئول وحده هو الذي أملى على المملكة موقفها ذاك، وهو الذي جعلها تتمسك بمبدأ تثبيت الأسعار، وبخفضها قليلاً عما وصلت اليه في أعقاب حرب تشرين ـ اوكتوبر ـ.

الفصام الأوروبي - الأمريكي:

فرض استخدام النفط أوضاعاً عالمية جديدة اقتصادية وسياسية، بل واجتماعية. وترتبت عليه نتائج بعيدة المدى، وستزداد عمقاً مع الزمن.

ولعل أخطر ما أدى اليه هو الفصام الأوروبي - الأمريكي. فمن خلال النفط والحاجة اليه وقف بعض دول أوروبا على الحياد، وبعضها الآخر أقرب الينا، والبعض الثالث معنا. وقد تجلّى ذلك أوضح ما يكون في مواقف المجموعة الأوروبية في السوق المشتركة حين تبنت وثيقة تؤكد تبنيها الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وجلاء اسرائيل عن الأرض المحتلة وضمان حقوق الشعب الفلسطيني الذي ظل منسياً طوال ربع قرن.

وذهب بعض الدول الأوروبية الى أبعد من هذا حين طلبت انكلترا أن لا تستخدم أمريكا قواعدها العسكرية فيها لنقل السلاح الى اسرائيل، وأوقفت المانيا الغربية شحنه منها بالفعل. أما اسبانيا وفرنسا فوقفتا أقرب كثيراً الى العرب حين منعتا الطائرات الأمريكية المحمّلة سلاحاً من المرور في أجوائهما الى اسرائيل. وشذت عن أوروبا البرتغال وهولندا وحدهما، وقد دفعتا ثمن موقفهما.

ولم يكن دافع أوروبا الى هذا الموقف المعتدل، المحايد أو المؤيد، مجرّد الشعور بما لحق العرب من ظلم تاريخي أسهمت هي في بعضه. وانما كان دافعها الى ذلك المصلحة، وربما خالط الموقف الفرنسي شيء من القيم تميّز بها الضمير الفرنسي الذي أيقظه دوغول.

فأوروبا كانت تعتقد - وهي على حق - أن أية عملية عسكرية ضد مصادر ومؤسسات النفط ستؤدي الى حرمانها من النفط فترة لا تقل عن العام، فضلاً عن أن المستقبل سيظل مجهولاً ولن تحصل دوماً على حاجاتها النفطية بشكل منظم مما يؤثر على اقتصادها ويتهدده بالاضطراب والعجز عن المنافسة.

وقد أثبتت التجربة لأوروبا أن أمريكا ليست أفضل من العرب كتاجر نفط. وحين حلّت محل العرب عام ١٩٦٧م في تزويدها بالنفط فرضت الأسعار المرتفعة التي شاءتها. ثم إن أمريكا هي نفسها غدت مستوردة للنفط ولم يعد لديها فائض تزوّد به الآخرين. واذا كانت أمريكا مستقبلاً

ستزوّد أوروبا بنفط الشرق الأوسط فلماذا تأخذه أوروبا عبر أمريكا ولا تأخذه من المنطقة، ولماذا تتعامل مع العرب بالواسطة وليس مباشرة.

أسئلة طرحها استخدام النفط واختارت فيها أوروبا ما هو أقرب الى مصالحها وأنفع وأكثر استقراراً.

على أن خلف ذلك كله ما هو أهم وأخطر. فالتنافس الاقتصادي بين أوروبا وأمريكا أصبح الآن العامل الحاسم في العلاقات الأوروبية - الأمريكية. وأمريكا تشعر بأن الاقتصاد الأوروبي يهددها في عقر دارها وفي أسواقها ويفرض على اقتصادها تقلصاً وعجزاً تبدو معه أوروبا - اقتصادياً - وكأنها الخصم الأول مع اليابان. وكذلك أوروبا فانها تشعر أن الاقتصاد الأمريكي ينافسها وأن عليها أن تصمد لتحافظ على ما بلغته من رفاه، وعلى مستويات تطوّرها. وتعتقد أوروبا أن سيطرة أمريكا على بترول الشرق الأوسط سيطرة تامة، عسكرية أو سياسية، هو أمر يتهددها أولاً اذ يفرض عليها التبعية المطلقة ويجعلها عاجزة عن الحركة المستقلة: سياسياً واقتصادياً.

بمعنى آخر، ان استقلال أوروبا منوط بتعاملها المباشر مع البلدان العربية للحصول على النفط، وبايجاد قواعد جديدة للتعامل أساسها الاحترام وعدم التدخل ورعاية المشاعر والمصالح العربية.

وقد تجلّى الفصام الأوروبي - الأمريكي في موقفين اثنين:

الأول حين هلعت أوروبا من استنفار أمريكا لقواتها النووية في ٢٥ تشرين الأول - اوكتوبر - من عام ١٩٧٣م بغير أن تبلغها مسبقاً أو تنسق معها موقفاً وبالرغم من أن بعض هذه القوات موجود في أوروبا، وأن أي انهيار في الموقف الدولي والعلاقات يمكن أن يؤدي الى حرب ثالثة ستدفع أوروبا ثمنها أولاً وأغلى.

والثاني حين دعت أمريكا الى مؤتمر الطاقة في واشنطن في ١١ شباط - فبراير - من عام ١٩٧٤م وحضره ثلاث عشرة دولة كبيرة مستهلكة للنفط هي أمريكا ودول أوروبا واليابان. ففي ذلك المؤتمر اتضح أن السياسة الأمريكية حاولت أن تجر معها الدول الأوروبية الى موقف المواجهة من دول النفط. وفي خطاب الافتتاح الذي ألقاه كيسنجر دعا الى «عمل دولي متفق

عليه» وقال «انه يمكن السيطرة على تأثير التحدي اذا عملنا معاً ولا يمكن معالجته اذا لم نعمل».

وكان كيسنجر قد اعتبر أن وضع الطاقة يطرح قضايا اقتصادية وسياسية خطيرة بالنسبة لجميع الدول، وأن الحلول المنعزلة هي أمر مستحيل. وقال: «ان الدول المجتمعة تواجه تحدياً لم يسبق له مثيل لازدهارها ولبنيان التعاون الدولي الذي تم تشييده بجهد كبير طوال الجيل الماضي، وأن تأثير أزمة الطاقة يمتد الى جميع العالم ويثير قضايا جوهرية بالنسبة للدول النامية والى امكانات النمو الاقتصادي لجميع الدول، وكذلك الآمال بحدوث استقرار عالمي».

وفي نهاية كلمته قدّم كيسينجر مشروعه ذا النقاط السبع المتضمن ما سمّاه سبع مناطق من الاستقصاء التعاوني وتشمل:

١ ـ الصيانة.

٢ ـ مصادر الطاقة البديلة.

٣ ـ الأبحاث والتطوير.

٤ ـ اقتسام الطاقة.

٥ ـ التعاون المالي الدولي.

٦ ـ الدول الأقل نمواً.

٧ ـ العلاقات بين الدول المستهلكة والدول المنتجة.

وعلى الرغم من أن كيسينجر قد شدد في كلمته على موضوعات التعاون بين الدول المستهلكة والدول المنتجة ، ونفى أن يكون الهدف من هذا المؤتمر المجابهة، فقد كان واضحاً أن غرض المؤتمر هو ايجاد سياسة مشتركة للدول المستهلكة تحد من حرية الدول المنتجة في كل ما يتصل بشئون الطاقة بيعاً وتسويقاً وانتاجاً وتحديداً للأسعار والضرائب... الخ. بمعنى آخر، فرض شكل من أشكال الوصاية الدولية على انتاج الطاقة.

ولقد تأكد هذا المعنى بالأجواء التي أحاطت المؤتمر وسبقته، وهي أجواء لم تخل من التحدي والتهديد ووصف السياسة العربية بالابتزاز.

خلال المؤتمر قادت فرنسا ممثلة بميشيل جوبير وزير خارجيتها حملة المعارضة للموقف

الأمريكي متأثرة بموقفها الثابت من المشكلة المطروحة وهي أن أي بحث في موضوعات الطاقة يجب أن يكون مع الدول المنتجة صاحبة العلاقة، وأن لا تُواجه بموقف موحد ومشترك هدفه الوحيد فرض الحلول وحملها على الاستسلام لها.

وفي نهاية المؤتمر صدر بيان مشترك جاء دون ما تطلعت اليه السياسة الأمريكية. فقد تجنّبت الدول الأوروبية جميعاً واليابان الموافقة على سياسة مشتركة ذات طابع استفزازي، لا سيّما وأن الحديث كان يتسع باستمرار عن ضرورة احتلال منابع البترول لتوفير الطاقة بشكل مستمر للعالم الصناعي. وكان معنى انزلاق أوروبا في مثل هذه السياسة أن تتهدد جدياً مواردها النفطية. فالدول المنتجة ردت على التهديد بالاحتلال بلغم آبار البترول استعداداً في أية لحظة لنسفها جميعاً. وكان معنى ذلك أن أوروبا لن تحصل قبل عام كامل على البترول، مما يعني دمار اقتصادها وانهيار مجتمعاتها. ثم أن أية قوة لن تضمن التدفق المنتظم للبترول، فالعالم العربي سيجد نفسه مضطراً في مثل هذه المواجهة الى شن حرب عصابات لا تنتهي ضد الاحتلال، بكل ما يعنيه ذلك من تهديد دائم للانتاج والتسويق.

ومن أجل ماذا يواجه العالم كل هذه المخاطر؟

من أجل أن لا تفرض أمريكا على اسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة... أي من أجل أن لا تلزمها بالانصياع الى قرار مجلس الأمن الذي ساهمت هي في اتخاذه.

رهان خاسر على مصير الحضارة وأوروبا من أجل اسرائيل... لا من أجل بقائها بل من أجل توسعها. ومن أجل عصبية دينية ضيقة ينكرونها على الاسلام ويمجدونها في اليهودية، يأخذونها على العرب ويدعمونها في اسرائيل.

ولم يكن قد جف حبر البيان بعد حتى وافقت دول السوق الأوروبية المشتركة على اجراء مباحثات مباشرة مع دول النفط العربية المنتجة وأوكلت الى والترشيل وزير خارجية ألمانيا الغربية يومذاك أمر القيام بالاجراءات اللازمة للتمهيد لمؤتمر أوروبي ـ عربي مشترك، وقد أغضب هذا السياسة الأمريكية ودفعها الى اتهام أوروبا من جديد بالانعزالية والاستقلالية، وبتشجيع السياسات الثنائية المدمّرة. وهددت أمريكا بسحب قواتها من أوروبا كما هددت بتخريب النظام النقدي الغربي من أساسه. واعتبرت السياسة الأمريكية قرار التفاوض

الأوروبي ـ العربي، خرقاً فاضحاً لبيان واشنطن الذي يفترض تنسيقاً أوروبياً ـ أمريكياً في كل ما يتعلق بشئون الطاقة، لا تنسيقاً أوروبياً ـ عربياً كما انتهى اليه وزراء خارجية السوق الأوروبية المشتركة في بروكسل، فيما بعد. وعبّر كيسينجر عن تضيّق أمريكا من هذه السياسة بقوله: «إن المشكلة الكبرى التي تواجهها الولايات المتحدة في سياستها الخارجية لا تكمن في محاولة تنظيم منافستها مع اعدائها، وانما في اقناع حلفائها بأن ما يمكن كسبه من التعاون مع الولايات المتحدة أكبر من ذلك الذي يكسب عبر تأكيد الذات».

وردت أوروبا على الحملة الأمريكية بهدوء، مؤكدة ان اتصالات مسبقة سرية تمّت مع أمريكا التي أيّدت الخطوة الأوروبية وأبدت تفهماً لها، واعتبرتها خطوة طبيعية تقوم بها في إطار سيادتها ومصالحها.

ما الذي يمكن استنتاجه من هذا التناقض؟

شيء واحد، وهو أن استخدام النفط قد بدّل الموازين وقلب المعادلات وفرض اضطراباً في العلاقات والسياسات والأساليب لم يعرفها حدث من قبل. فالكلمات شيء والأفعال شيء. وما هو مقبول اليوم يرفض غداً. وما هو حلال هنا حرام هناك. وما هو في مصلحة الغرب أمريكياً هو ضد الغرب أوروبياً، والعكس أيضاً. أي أن الغرب لم يعد وحدة متكاملة. تمزّقت المصالح وتضاربت، وتناقضت الأهداف والوسائل، وفرض استخدام النفط حقائق جديدة وموازين جديدة.

باستخدام سلاح النفط، وقد توفرت شروط استخدامه، أكدت المملكة السعودية مصداقية سياستها العربية، ودخلت مرحلة جديدة من تأكيد الذات والخروج من ردود الفعل والتعامل الحذر مع الأحداث والسياسات الأخرى، الى التأثير والفعل والمشاركة، بل والثقة بالنفس وبثقة الآخرين بها. وقد استمرت تفاعلات تلك المرحلة ونتائجها تعصف بالمنطقة وتتقاذفها وتمتحنها الى أن سقط الملك فيصل بن عبد العزيز شهيداً في الخامس والعشرين من شهر آذار ـ مارس ـ من عام ١٩٧٥م، وبذلك تنطوي حقبة من تاريخ المملكة العربية السعودية غنية بأحداثها، غنية بأمثولاتها، غنية بنتائجها.

هل بدّل غياب فيصل من ثوابت سياسة المملكة عربياً؟

خلال ساعات قليلة من سقوط الملك الشهيد كان نظام الحكم السعودي يتجاوز مأساته العائلية ليؤكد قدرته على الاستمرار تحت مختلف الظروف، وقدرته على النهوض بمسئولياته الداخلية والخارجية.

أصبح الأمير خالد ولي العهد ملكاً، والأمير فهد ولياً للعهد. وظل الأمير فهد الرئيس الفعلي لمجلس الوزراء وان كانت تسميته هي: نائب الرئيس. فالملك هو رئيس مجلس الوزراء، الّا أنه قليلاً ما يرأس اجتماعه العادي، وتقتصر رئاسته للمجلس على الاجتماعات التي يعالج فيها مشكلات ذات أهمية خاصة، سواء أكانت داخلية أم خارجية.

وقبل أن نمضي في استعراض سياسة المملكة عربياً في المراحل اللاحقة لغياب فيصل، لا بد من الاشارة الى ثلاث نقاط هامة:

أولاً، لقد قفزنا في مرحلة فيصل فوق موضوع دعوة التضامن الاسلامي، تلك التي جددها فيصل وأحيا قديمها، وسنعود اليها في فصلها الخاص بها لنستعرضها متكاملة وفي شتى مراحلها.

ثانياً، قفزنا أيضاً في تلك المرحلة فوق موضوع السياسة الخليجية التي تقع في دائرة سياسة المملكة عربياً، الّا أنها تتميّز بأهمية خاصة. وقد آثرنا أن نفرد لها فصلاً ملحقاً بالسياسة العربية لنتابع أحداثها بشيء من الترابط والتواصل: من مرحلة فيصل، الى مرحلة خالد، الى مرحلة فهد. أي من نُويّاتها الأولى الى ما انتهت اليه في شكلها الأخير من تعاون تجاوز التضامن الى ما يشبه الاتحاد.

ثالثاً، سبقت الاشارة الى موضوع المساعدات العربية، الّا أنها وبسبب اتساعها ودورها الفاعل، فقد آثرنا أن نستعرضها ببعض التفصيل في قسم خاص يتبع فصلي السياسة الخارجية للمملكة عربياً واسلامياً، وبذلك نحدد البعد المشترك لموضوع المساعدات.

مرحلة خالد ـ فهد:

في أخريات مرحلة فيصل كان الأمير فهد قد بدأ يمارس سلطة أوضح بحكم اتساع مسئوليات المملكة، وان هو ظل الملك فيصل محتفظاً بالقرار السياسي. كان الأمير فهد يرأس

جلسات مجلس الوزراء ويوسع من دائرة علاقاته العربية والاسلامية والدولية بما يحفظ للدولة استمراريتها تحت مختلف الظروف، ويضع رجال السلطة القادمة في صورة الأحداث، بل في مسئولية الممارسة.

ثم جاء الملك خالد ملكاً، وفهد ولياً للعهد ونائباً لرئيس مجلس الوزراء. وبالرغم من ثنائية تلك المرحلة، الاّ أننا نستطيع أن نلمس بوضوح أكبر دور الأمير فهد في رسم السياسة الخارجية للدولة وممارسة شئونها. ولم يشكل ذلك ازدواجاً في السلطة، فقد ظل الملك خالد رمزاً للدولة ورمزاً لوحدة الأسرة، الاّ أنه وبما توفر للأمير فهد من خبرة وعلاقات وقدرة على العمل فقد أوكل اليه المسئولية. وظل للملك خالد ذلك الاعتبار الخاص الذي يجعله الأب الروحي لمجتمعه وللأسرة. طبعاً لم يقتصر دور الملك خالد على «الرمز»، فقد كان له دوره في توجيه شئون الدولة والاشراف عليها ومتابعة كل ما يتصل بعلاقاتها. وكان له اهتمامه الخاص بالشئون الداخلية وبالعلاقات اليومية مع الناس. تلك التي تشكل في النظام السعودي احدى أفضل قنوات الاتصال بالمجتمع ومشكلاته.

ولأن التاريخ يؤكد حقيقة ثابتة وهي أن الحاضر لا يكرر الماضي، ولا المستقبل يكرر الحاضر، وانما قد يتشابه الحاضر مع الماضي، كما قد يتشابه المستقبل مع الحاضر، فان السياسة الخارجية السعودية في مرحلة فهد ولياً للعهد، ثم ملكاً، تشكّل استمراراً لمرحلة فيصل تتشابه معها وان هي لا تكررها.

ولو شئنا تعبيراً أدق لقلنا أن ثوابت السياسة الخارجية للمملكة استمرت الاّ أن أسلوبها اختلف، فلكل طريقته وظروفه.

لقد تعامل الملك فيصل ـ رحمه الله ـ مع ظروف تاريخية في الستينات مختلفة عما هي في الخمسينات والأربعينات، وبالتالي فقد تبدّلت أساليبه وظلت المنطلقات الأساسية ثابتة. كذلك فان فهد ولي العهد، ثم الملك، وجد نفسه يتعامل مع ظروف ومستجدات تاريخية مختلفة منذ منتصف السبعينات والى اليوم ـ منتصف عام ١٩٨٤م ـ وبالتالي فان الأساليب تختلف باختلاف الظروف والمستجدات، وتبقى القواعد والأسس الأولى.

بمعنى آخر: الاستمرارية والتطوّر. الاستمرارية في الأهداف الرئيسية والتطوّر في الوسائل.

وتمثّل الأهداف ثوابت السياسة السعودية، أمّا الوسائل فتمثّل الأسلوب الشخصي للحاكم الذي قد يتشابه مع حاكم قبله ولكنه لا يتكرر، تماماً كما هي الأحداث. ثم أن التجربة والخبرة والظروف كثيراً ما تبتكر وسائلها الخاصة أو تفرضها.

ومن مراقبة سياسة المملكة الخارجية على مدى نصف قرن، أي منذ انشاء وزارة الخارجية في عام ١٩٣٠م، نجد أن السياسة السعودية قد اتصفت، وفي دوائرها الثلاث، بهاتين الصفتين: الاستمرارية التي صاغت نوعاً من المنهجية، والتطوير الذي تابع الظروف المستجدة وأسهمت في صياغته الأحداث من حول المملكة وخصوصية الحاكم.

موضوعنا في هذا الفصل من الكتاب هو السياسة العربية فقط، ولذلك سنتوقف عند ثلاثة أحداث واجهتها السعودية وحددت فيها مواقف واضحة كان لها أثرها الظاهر. هذه الأحداث هي:

١ ـ الحرب الأهلية اللبنانية. ونستطيع أن نقول أنها حرب أهلية، وعربية، ودولية في وقت معاً.

٢ ـ القضية الفلسطينية التي تظل النقطة المشتركة وان اختلفت أساليب مواجهتها أو التعامل مع أحداثها وأشخاصها.

٣ ـ الخلافات داخل العالم العربي وهي ما سنطلق عليه مرحلة الحرائق العربية.

الحرب الأهلية اللبنانية:

بدأت الحرب الأهلية اللبنانية في النصف الأول من عام ١٩٧٥م. ولن نستطيع أن نحدد لها تاريخاً ثابتاً لأنها بدأت بأحداث متفرقة ثم تطوّرت بالفعل ورد الفعل لتشمل الأطراف اللبنانية كلها: مسلمين ومسيحيين، يساريين ويمينيين. واستقوى طرف لبناني على آخر بالقوة الفلسطينية التي نمت وغدت شبه مستقلة، ومن خلال هذه الحرب تدخلت أطراف عربية شتّى، ثم أطراف دولية متعددة حتى غدت حرباً بحجم المنطقة كلّها ومشكلاتها ورواسبها التاريخية.

تجمّعت أسباب الحرب الحقيقية أوّلاً في الصراع الداخلي، وفي قصور النظام السياسي يومذاك عن استيعاب ما استجد من أحداث وقوى. فقد تجمّد النظام السياسي عند صيغة عام ١٩٤٣م التي ابتكرها رياض الصلح وبشارة الخوري زعيما طائفتي السنة والموارنة في لبنان، وهي صيغة افترضت داخلياً أن تكون رئاسة الجمهورية للموارنة لازالة مخاوفهم، ورئاسة الوزارة للسنة ليكونوا شركاء في الوطن الواحد. وخارجياً أن يتلبنن طرفا المجتمع الاسلامي والمسيحي، فلا يعود المسيحي يتطلع الى فرنسا ـ والأجنبي بشكل عام ـ كحامية لوجوده، ولا يتطلع المسلم الى سورية أولاً والعرب ثانياً للاندماج بهم أو للاستقواء على الطرف الآخر.

ودخل العمل الفلسطيني سبباً وطرفاً في الصراع. ومعه الاتجاهات العربية المختلفة التي تقف معه أو ضده أو بين بين. واتسعت الحرب لتتخذ شكلاً مأساوياً، ولتتدخل عبرها القوى الدولية أيضاً، ولتتجمع فيها كل العناصر التي تجعل منها حرباً مستحيلة الحسم، مستحيلة النصر لأي فريق. أي حرباً طويلة تستنزف كل أطرافها.

في البداية، تابعت المملكة السعودية أحداث الحرب بقلق، وعبّر كل من الملك خالد والأمير فهد بن عبد العزيز عن ذلك بأكثر من دعوة الى فرقاء النزاع ليضعوا مصلحة لبنان وقضية فلسطين فوق كل خلاف، وأن لا يتوسلوا ذلك لتحقيق مصالح شخصية أو آنية أو انتصار عابر لا معنى له.

وقد تبلورت السياسة السعودية في لبنان من خلال المنهج الخاص للأمير ـ فالملك ـ فهد في أربع نقاط:

١ ـ التأكيد المستمر على وحدة لبنان وشرعيته: الجغرافية أي حدوده الوطنية، والدستورية أي سلطته الوطنية.

٢ ـ رفض الخطأ في الممارسة والعلاقة ما بين العمل الفدائي والسلطة الشرعية، مع التأكيد على أن قضية فلسطين تظل أكبر ولا يبدل من حقائقها الثابتة شيء، تماماً مثلما هو بقاء لبنان ضرورة للعالم العربي ولقضية فلسطين نفسها.

٣ ـ التحذير المبكّر من أبعاد هذه الحرب وما ينشره استمرارها من وباء يتجاوز حدود لبنان الى ما هو أوسع، ولا يخدم في نهاية المطاف سوى اسرائيل

ومطامعها التوسعية.

٤ ـ المساعدة الدائمة حيث أمكن ذلك: بالجهد الديبلوماسي للتقريب بين مختلف اطراف النزاع واطفاء حريق هذه الحرب، أو ببذل المال لاغاثة من أصابتهم وتصيبهم بويلها وشظاها.

وقد جسّدت المملكة سياستها هذه أوّلاً في الدعوة الى مؤتمر قمّة عربي مصغّر في الرياض ما بين السادس عشر والثامن عشر من شهر تشرين الأول ـ اوكتوبر ـ من عام ١٩٧٦م عالجت فيه مشكلة العلاقة المتوترة ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وسورية، والمشكلة اللبنانية بجوانبها. وقد حددت سياستها في تلك المرحلة بما أكّده الأمير فهد بن عبد العزيز ـ ولي العهد يومذاك ـ من أن سورية ومنظمة التحرير ولبنان ضرورات ثلاث لقضية فلسطين، ولا سبيل الى تحقيق أي تقدم في مواجهة الخطر المشترك بغير الوفاق وتلاحم القوى، وأن الأذى الذي يصيب أياً من هذه الأطراف يصيبها جميعاً ولا يقتصر ضررها على جانب دون آخر ولا فريق دون فريق. وقد نجحت القمة المصغرة في ايجاد صيغة صمدت نسبياً في مواجهة التفجير وحالت على الأقل دون تقسيم لبنان وتفتيته.

ومن هذا المنطلق أقدمت المملكة على المشاركة في قوات الردع العربية بأمل أن تسهم في منح الشرعية اللبنانية القدرة على مواجهة أسباب الحريق الداخلية والخارجية، والتزمت بالمساهمة في تمويل قوات الردع وحافظت على هذا الالتزام بالرغم من انسحاب قواتها منها [1].

على مدى سبع سنوات من الحرب ـ ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢ ـ لم تترك الديبلوماسية السعودية فرصة الا وانتهزتها لايقاف نزيف هذه الحرب اللامعنى لها. وكان علي الشاعر سفيرها في بيروت، وبتوجيه مباشر من الملك خالد والأمير فهد، ثم الملك فهد، يعمل بدأب لا يعرف الملل على اطفاء حريقها.

وقد ظلت الحرب تتفاعل في المنطقة وتتسع دوائرها حتى حزيران ـ يونيو ـ من عام ١٩٨٢م حيث اجتاحت اسرائيل لبنان بذريعة أمن الجليل. ولم تتوقف اسرائيل بالطبع عند ما زعمت

---

(١): انسحبت القوة السعودية من لبنان في ٢٠/٣/١٩٧٩.

من حدود أمنها المزعوم بل تجاوزته الى الجنوب اللبناني كله، ومنه الى بيروت فالجبل، وكان واضحاً أن الاحتلال الاسرائيلي للبنان قد جاء نتيجة للحرب الأهلية، فقد أمدته تلك الحرب بمقدماته وذرائعه، وهو ما كانت السياسة السعودية تحذر منه وتخشاه ولا تستطيع أن تقدم فيه غير النصح.

كان احتلال لبنان امتحاناً عربياً سقط فيه كل من كان يستطيع أن يمنع الاحتلال ولم يفعل. وألقت السعودية بثقلها السياسي والاقتصادي لتجنيب لبنان ما هو أكثر، وحققت بعض النجاح ولم تحقق النجاح كله، لأن من شروط ذلك أن يلتقي العرب وأن يعودوا الى وحدة الصف، وهو ما افتقدوه وما سنتحدث عنه فيما بعد.

وكان غرض اسرائيل الظاهر من احتلال لبنان هو انهاء منظمة التحرير، الّا أن اهدافاً أخرى كانت وراء الاحتلال أيضاً أوّلها وأهمّها: انهاء دور لبنان كوسيط اقتصادي وسياسي، وتوسيع رقعة الحريق الطائفي وامداد هذا الحريق بحطبه. وحين اشتعلت الحرب ما بين الجبل والكتائب سارعت السعودية ـ وقد أدركت خطورة هذه الحرب الجديدة في ظل الاحتلال الاسرائيلي ـ الى بذل جهود مكثفة لوقف ما أفرعت الحرب الطويلة من حرب أخرى جديدة ـ قديمة.

نتوقف قليلاً عند هذه المرحلة، لأن السياسة السعودية تجاوزت حدود المحاولة والنصح والتحذير، الى دور أكثر فاعلية. إلى ما يشبه دور الحكَم. وألقت من جديد بثقلها ـ عربياً هذه المرة ـ لتوقف الحرب ولتصل الى هدنة يلتقط فيها المتقاتلون أنفاسهم ويعود للكلمة والحوار دورهما المطلوب.

في البداية كان على الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي ـ وهو أحد أولاد الملك الراحل فيصل به عبد العزيز ـ أن يقود وبتوجيه من الملك خالد والأمير ـ فالملك ـ فهد الجهود الديبلوماسية الأولى ما بين أطراف الصراع وعناصره، وأن يعمل على تقريب وجهات النظر والتحذير من مغبة استمرار الصراع على كل أطرافه، بل المنطقة. وقد كان لسعود الفيصل أسلوبه الهادىء طويل النفس ـ ويشبه الى حد كبير أسلوب الملك الراحل فيصل ـ في معالجة الأزمة وادارة الحوار. كان ينقل رسائل الملك

خالد والأمير ـ فالملك ـ فهد، ويطرح البدائل ويشارك في صياغة الحلول الممكنة لوقف نزيف الجرح اللبناني وهو جرح عربي مهما حاول، هذا الفريق أو ذاك الخروج من دمه، أو القفز فوق تاريخه وجغرافيته.

بعد ذلك، وخلال شهري أيلول ـ سبتمبر ـ وتشرين الأول ـ اوكتوبر ـ من ذلك العام ، أي ١٩٨٣م كان الأمير بندر بن سلطان الذي سلّطت الأضواء عليه كديبلوماسي ماهر يتصف بالصدق والذكاء ـ وهو ابن الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران ـ كان يقوم برحلاته المتواصلة المكثفة ما بين دمشق وبيروت والرياض في محاولة لا تهدأ ولا تتوقف ولا تيأس ـ بل ولا تقبل الفشل ـ لوقف اطلاق النار وتحقيق قدر من الهدوء يتيح للمتصارعين فرصة بدء الحوار.

كانت رحلات بندر بن سلطان أشبه بالمهمة المستحيلة. ففي أدغال الحرب الأهلية وحين تتشابك عناصرها الداخلية والخارجية وتتعدد أطرافها وتتوزع أدوارها، يغدو العمل الديبلوماسي البديل الوحيد من اليأس ويواجه المستحيل بالممكن. وهذه النقطة ستتأكد في مرحلتي: خالد ـ فهد، ثم فهد، على نحو لم يسبق للسياسة السعودية أن واجهته أو اختبرت قدرتها فيه. وقد كان ذلك مخاض الأحداث ودليلها، وهو الذي جعل السياسة السعودية تؤكد على الممكن في كل ما يتصل بسياستها الخارجية وفي دوائرها الثلاث. فمن خلال التجربة والممارسة اكتشفت السياسة السعودية أن هنالك مستحيلات تفرضها ظروف المرحلة التاريخية المتعلقة بالمنطقة وبالقضية العربية. كذلك فان القواسم المشتركة ما بين بلدان المنطقة وشعوبها تفرز ممكنات تستطيع اذا ما تعززت بالارادة أن تبدّل تلك الظروف وأن تجعل ما هو مستحيل اليوم ممكن غداً.

لم ييأس الملك فهد ـ وكان قد ولي الأمر بعد وفاة الملك خالد[1] ـ من امكان الوصول الى وقف للحرب والدمار في لبنان. وتابع بجهد موصول ومذهل مهمة مبعوثه الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية. فالأمير بندر، وساندهما بالاتصال الشخصي ليحقق تلك الخطوة الأولى الضرورية

(١) توفي الملك خالد رحمه الله في ١٤/٦/١٩٨٢.

للوصول الى حل. وقد كانت مهمة الأميرين النبيلة الهدف والجهود السعودية المكثفة والمصرّة على انقاذ ما يمكن، العناوين الرئيسية للصحافة العربية والأجنبية طوال شهرين. وفي نهاية الأمر أمكن التوصل الى وقف ثابت لاطلاق النار والاتفاق على مؤتمر وطني للحوار يضم ممثلي القوى اللبنانية المتصارعة والمختلفة والفاعلة على مسرح الأحداث.

وكان مجرّد انعقاد مؤتمر الوفاق الأول في جنيف في شهر تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ من عام ١٩٨٣ ثم المؤتمر الثاني في لوزان في آذار ـ مارس ـ من عام ١٩٨٤ ـ انتصاراً للديبلوماسية السعودية أكدت به وجودها وفاعليتها والتزامها العربي.

ولأننا لا نؤرخ للأحداث في يومياتها أو جزئياتها، وانما في اتجاهها العام وشمولها، فاننا لا نقف عند التفاصيل الصغيرة، وكثيراً ما نتجاوز الاخفاق أو النجاح لأن ما يهمنا هو معرفة وتوضيح أهداف السياسة الخارجية السعودية عربياً، ووسائلها.

وفي مؤتمر الحوار الأول الذي انعقد في جنيف حددت السياسة السعودية موقفها على لسان ممثلها المراقب في المؤتمر بجملة اختصرت جوهر سياستها الخارجية عربياً،وحددت أحد أبرز أبعاد هذه السياسة. ففي الكلمة التي ألقاها وزير الدولة السعودي محمد ابراهيم مسعود ـ الأول من تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ ١٩٨٣م ـ قال مخاطباً أعضاء المؤتمر: «إن وفاقكم وحده هو الذي يلغي مبررات التدخلات الأجنبية».

ومن قبل ذلك كان الأمير سلطان بن عبد العزيز يحدد هذا الموقف في مقابلة صحفية له مع مجلة «لا روفو دي ليبان» الصادرة ببيروت ـ ١٩٨١/٦/١٣ ـ فقد أكد على أن المملكة تريد للبنان أن يستعيد هدوءه واستقراره، وقال **«إن ذلك لن يكون ممكناً الا عندما يقرر مختلف الأطراف ايقاف التدخلات الأجنبية في الشئون الداخلية اللبنانية».**

هنا تضيف الممارسة الى السياسة السعودية جديداً وتحدد منهجها المتكامل بجذوره العميقة. فالاستقلال الوطني يقتضي الوحدة الوطنية، والتدخل الأجنبي يرفضه المجتمع بالوحدة. ولقد يبدو ذلك، من فرط بداهته، سذاجة في التفكير السياسي. الاّ أن التجربة في العالم العربي تعلّمنا كل يوم اننا ما زلنا في حاجة الى اكتشاف البدهيات وتأكيدها، بل واحترامها. أليست الحرب اللبنانية، والحروب العربية الأخرى التي شهدتها المنطقة وتشهدها، برهاناً على أن ما هو بسيط وبدهي وأوّلي، قد غدا معقداً ومجهولاً ونحتاج الى اكتشافه الى حرب بحجم الكارثة؟!

الشرعيات الثلاث:

على هامش المشكلة اللبنانية ثمة سؤال يطرحه الموقف السعودي الصعب في هذه المشكلة بأبعادها الثلاثة: الفلسطينية، واللبنانية، والسورية. فالمملكة ظلت على صلة بأطراف الصراع، وتمد سورية، ومنظمة التحرير، ولبنان، بعونها ومساعداتها، وقد وضع ذلك السياسة السعودية فيما يشبه المأزق، وطرح أكثر من سؤال مشروع حول أهدافها؟

من الواضح أن للسياسة السعودية الخارجية عربياً أهدافاً حددتها عبر تاريخها الطويل وممارستها، وقد سبقت الاشارة الى ذلك. وكانت وجهة النظر السعودية في المشكلة اللبنانية وأطرافها هي أن سورية دولة مواجهة ساخنة ومستمرة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولا يلغي دورها هذا شيء من الخلاف هنا أو هناك في مشكلات أخرى جانبية، وبالتالي فان المساعدة المستمرة لسورية تصب في مجرى الصراع الأساسي لا الخلافات الجانبية.

كذلك فان لمنظمة التحرير الفلسطينية شرعيتها: القومية، والوطنية. وقد أقر لها هذه الشرعية مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط ـ تشرين الأول ١٩٧٤ ـ كما أقرتها السياسة السعودية ولم تتنكر لها عبر تاريخها الطويل. ولا يلغي قضية فلسطين ولا شرعية العمل الفلسطيني خطأ أو أخطاء يقترفها هذا الفريق أو ذاك. ففلسطين تظل في الضمير من العمل السياسي القومي[1].

وكما لا يلغي دور سورية في الصراع الأساسي موقف عابر، ولا القضية الفلسطينية خطأ في ممارسة العناصر، كذلك لا يلغي شرعية لبنان وبقاءه ومؤسساته وحتمية استمراره وطناً

(١) خلال احداث طرابلس والمعارك التي دارت ما بين منظمة التحرير الفلسطينية والمنشقين ـ اواخر عام ١٩٨٣ ـ اتخذ مجلس الوزراء السعودي موقف صريحاً بتأييد المنظمة بقيادة السيد ياسر عرفات بوصفها الممثل الشرعي المستمر لشعب فلسطين.

لشعبه أية شرعية أخرى. وإذن فالموقف السعودي كان يصب، في استمرار تأييده لهذه القوى، في مجرى شرعيتها وأدوارها القومية الثابتة، لا في خلافاتها الجانبية. وليس أصعب من تحديد اتجاهات السياسة الخارجية لبلد ما، من أن يجد نفسه وهو في مواجهة ثلاثة أطراف متصارعة ويمثل كل منها شرعية وجود، ثم علاقات متوترة أدت اليها أخطاء متراكمة انتهت الى تهديد شرعية الوجود ذاته.

أن لبنان لا يلغي فلسطين ولا سورية. وسورية لا تلغي فلسطين ولا لبنان. وفلسطين لا تلغي لبنان كما لا تلغي سورية. بل الأصح ان يقال من وجهة تقييم السياسة الخارجية السعودية، إن كلاً من هذه الأطراف يمثل في نهاية المطاف جزءاً متمماً لشرعية وجود الأمة وصراعها من أجل البقاء.

من هنا وجدت السياسة السعودية نفسها وهي في الموقف الصعب، فثوابتها لا تقبل تجزئة الوجود والشرعية، وربما كان ذلك وراء جهدها الموصول والمكثف لايجاد حل للقضية اللبنانية واعادة الاعتبار لشرعية لبنان، وشرعية القضية الفلسطينية من خلال سياستيها العربية والدولية، ودعم الموقف السوري في مجرى الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

القضية الفلسطينية والعمل الفدائي:

من عبد العزيز، الى سعود، الى فيصل، الى خالد، الى فهد، لم تتبدل السياسة الخارجية السعودية تجاه القضية الفلسطينية الاّ في الأساليب التي تفرضها مستجداتها أو طبيعة الظروف المحيطة بها، وهي ظروف شتى: دولية، وعربية، وفلسطينية.

فالأساس الثابت هو أن قضية فلسطين قضية شعبها أولاً، والشعوب العربية ثانياً، والاسلامية ثالثاً. وأن فلسطين لشعبها العربي بأديانه جميعاً، وله الحق في هويته الوطنية وفي تقرير مصيره مثل كل الشعوب الأخرى، وأن الصهيونية عنصر دخيل على حياة المنطقة مزروع فيها وتلفظه أرضها، ولا بقاء له على المدى الطويل مهما أمدته القوة بأسباب البقاء.

وبعد احتلال القدس كلها، فيما انتهت اليه حرب عام ١٩٦٧م أضيف تحرير القدس الى

الأهداف الثابتة، لا بوصفها جزءاً من فلسطين فحسب، بل وبما تعنيه القدس لكل مسلم كما لكل مسيحي مؤمن. ففيها المسجد الأقصى ثالث الحرمين الشريفين، وفيها كنيسة القيامة.

هذه الثوابت لم تتبدل في السياسة السعودية وقد أكدتها في أشكال مختلفة. فمن تأييد الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦م الى المشاركة في مؤتمر لندن وتحديد موقف واضح رافض، الى المشاركة في حرب فلسطين عام ١٩٤٨م، الى فرض بحث قضية فلسطين في مؤتمر باندونغ، الى الوقوف بجانب مصر في العدوان الثلاثي عليها، الى تأييد نواة العمل الفدائي الأولى ممثلة في «فتح» وياسر عرفات، الى تأييد قيام منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة الشقيري، ثم المساهمة المالية في تغذية العمل الفلسطيني بأشكاله جميعاً، الى الوقوف ثانية بجانب مصر بعد حرب ١٩٦٧م والهزيمة، الى ارسال قواتها الى الأردن للمواجهة، الى مشاركتها الكاملة في حرب ١٩٧٣م بالنفط والمال والقوة العسكرية، الى رفض اتفاقات كامب ديفيد اطاراً للحل السلمي، الى المشاركة في الالتزام المادي والسياسي بعد مؤتمر القمة في بغداد في تقوية الأردن وسورية والعمل الفلسطيني بمؤسساته جميعاً.. ثم أخيراً، الى الجهود الديبلوماسية التي انفردت وتميّزت بها لانقاذ العمل الفدائي في أعقاب الاحتلال الاسرائيلي، ثم في أعقاب الخلاف السوري ـ الفلسطيني ـ ، والصراع الفلسطيني ـ الفلسطيني.

كل هذه المواقف حددت التزام السعودية العربي تجاه القضية الفلسطينية، وهو التزام تعطي فيه ولا تأخذ وتخدمها ولا تستخدمها. وقد طوّرت السعودية التزامها من التأييد، الى مشاركة بحجم المواجهة، ولعبت أوراقها جميعاً: سياسية واقتصادية وعسكرية لبناء موقف عربي دائم وموحد من هذه القضية.

سبق القول إن قمة الرياض المصغرة ما بين ١٦ و١٨ تشرين الأول ـاوكتوبر ـ من عام ١٩٧٦م قد عالجت الوضع اللبناني وفي الوقت نفسه مشكلة العمل الفدائي ومنظمة التحرير وعلاقاتها بلبنان وسورية على السواء. وقد أمكن الوصول في تلك القمة الى شكل محدود من التسوية وانقاذ ما يمكن انقاذه، ومنع ما هو أدهى.

بعد عام فقط، كان الرئيس السادات يعلن في مجلس الشعب المصري استعداده للذهاب الى الكنيست الاسرائيلي سعياً وراء السلام. كان ذلك في التاسع من شهر تشرين الثاني ـ

نوفمبر ـ من عام ١٩٧٧م، ولم يلبث بيغن أن وجّه اليه دعوة رسمية قبلها السادات في السابع عشر من الشهر نفسه، وبعد يومين كان السادات يصل الى اسرائيل اثر زيارة خاطفة لدمشق.

بعد عودة السادات ساد العالم العربي لون من الوجوم. فقد كانت الزيارة بحجم ثورة في الوضع العربي كله قلبت طاولة الأحداث بأكثر مما فعلت حرب تشرين ـ اوكتوبر ـ ١٩٧٣م. وكان على السياسة السعودية أن تواجه وضعاً محرجاً. فهي تدرك أهمية مصر ومركزها العربي وضرورة مشاركتها الكاملة لمواجهة المطامع الاسرائيلية التوسعية من نحو، وهي ترفض التسليم بالاستسلام أمام العناد الاسرائيلي الحالم بالمزيد من السيطرة والمزيد من التوسع.

وحين انتهت مبادرة السادات الى اتفاقات كامب ديفيد وجدت السياسة السعودية نفسها مضطرة، وبغير خيار آخر، الى المشاركة في قمة بغداد ما بين الثاني والخامس من شهر تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ من عام ١٩٧٨م، واتخذت القمة مقرراتها الأولى بعرض المساعدة المالية السخية على مصر لمواجهة أعباء الصمود، وحين رفض السادات العرض، لم يكن أمام القمّة الا خيار المقاطعة.

شاركت السعودية في المقاطعة ليس من مبدأ معاقبة مصر، بل من موقعين متكاملين: أوّلهما الرفض لاتفاقات كامب ديفيد من حيث المبدأ اطاراً للتسوية الشاملة، والثاني هو منع آثار هذه الاتفاقات الضارة من أن تلحق بالعالم العربي اذا ما اتخذت سياسة التطبيع بين مصر واسرائيل أبعاداً تسمح لاسرائيل عبرها بالتسلل الى كل بلد عربي سياسياً واقتصادياً، وبالتالي فان اسرائيل تستطيع أن تلج المنطقة كلها من بوابة مصر واتفاقاتها الثنائية معها.

قلنا إن المملكة لم توافق على المقاطعة من مبدأ معاقبة مصر، لأن سياسة المملكة تظل، كما هي في مراحلها جميعاً وفي دوائرها الثلاث، غير استفزازية، وتتجنب الكلمات والمواقف المثيرة. ثم إنها في علاقاتها تترك فرجة صغيرة في الباب المغلق فيما بينها وبين من تختلف معه، لتستعيد عبرها العلاقات في الوقت المناسب. ففي السياسة كما في الحياة لا يفيد غلق الأبواب وإحكام وصادها شيئاً. وما هو مرفوض اليوم قد يصلح غداً أو تفرضه الظروف أو تعدّله التجربة. والحاكم الناجح هو من يستطيع أن يترك فيما بينه وبين العالم من حوله جسوراً لا ينسفها الانفعال العاطفي، وإنما تصلها أو توقف المرور عبرها المصالح الوطنية. أليست السياسة

الخارجية في نهاية المطاف فن التعامل مع الآخرين لتحقيق هذه المصالح؟

اتخذ رفض اتفاقات كامب ديفيد من جانب المملكة ، ومشاركتها في قمة بغداد وفي مقرراتها بعداً آخر خاصاً. فهو قد أكّد من جديد استقلاليتها بأزاء السياسة الأمريكية. وهو استقلال سوف تظل حريصة عليه مهما بدا من توافق المصالح والروابط الاقتصادية ما بينها وبين أمريكا أو التقائها في مواقف سياسية أخرى. فأوجه الاتفاق لا تلغي أوجه الاختلاف، كما لا تلغي هذه تلك.

ولقد شرحت السياسة السعودية موقفها هذا بوضوح كافٍ في المقابلة الصحفية التي أجرتها صحيفة «لو موند » الفرنسية مع الأمير فهد بن عبد العزيز ـ الملك ـ ولي العهد يومذاك في الخامس من شهر أيّار ـ مايو ـ من عام ١٩٧٩م. كان السؤال صريحاً، والجواب صريحاً أيضاً. سألت الصحيفة: ما هي أسباب معارضة المملكة العربية السعودية للمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية التي تم توقيعها في واشنطن؟ فأجاب الأمير فهد، وهو الذي مثل بلاده في قمّة بغداد: «**إن المملكة العربية السعودية تسعى بصدق لاقرار السلام في منطقة الشرق الأوسط ولكن ليس أي سلام، وانما نريد تحقيق سلام عادل وشامل يضع نهاية حقيقية لأزمة الشرق الأوسط لا أن يكون سلاماً هشاً مفروضاً على المنطقة بالقوة ويهدد بحرب جديدة أخرى... ومعارضتنا لاتفاقية واشنطن تنبع من قناعتنا بأن هذه الاتفاقية لم تحقق حتى الحد الأدنى المطلوب من العناصر الأساسية لاقرار السلام الحقيقي في المنطقة باعتبار أن هذه التسوية التي تحققت حتى الآن هي:**

أولاً: غير واقعية، وغير مقبولة. وقد عبّرت المملكة عن رأيها في هذه التسوية مع باقي الدول العربية الشقيقة في اجتماع بغداد.

ثانياً: ان السلام الذي قيل إنه تحقق يسقط حق الشعب الفلسطيني في العودة، والاستقلال،

ـ ويهمل مدينة القدس وما تمثله بالنسبة لنا من قيمة دينية وتاريخية ومعنوية،

ـ ويتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني،

- ويكرّس الوجود الاسرائيلي العسكري في الضفة والقطاع وهضبة الجولان،

- ويُبقي على المستعمرات الحالية ويشجّع اسرائيل على بناء المزيد منها،

- ويعطي اسرائيل حقاً قانونياً في استمرار السيطرة على المياه والأرض في الضفة والقطاع...

- ويتنكر لأكثر من نصف الشعب الفلسطيني الذي يعيش في المنفى ويمنح الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال حكماً ذاتياً صورياً ومحدوداً.

ثالثاً: إن ما جرى حتى الآن هو دعوة للحرب وليس للسلم لأنه يدفع بمنطقتنا العربية نحو العنف والتطرّف والمزيد من اراقة الدماء.

رابعاً: إننا ندعو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لأن تأخذ الحقائق الأساسية للصراع في الشرق الأوسط بعين الاعتبار بدءاً بحقوق الشعب الفلسطيني التي هي صلب النزاع ولبّه.

خامساً: اذا كانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تريد حلاً عادلاً ودائماً وشاملاً فعليها أن تدخل في حوار مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية، والاعتبارات التي تجاوزها الرئيس نيكسون حين زار الصين الشعبية دون أن تكون حكومته معترفة بها أهم في تقديري من تعهدات الولايات المتحدة لاسرائيل في هذا الشأن.

سادساً: إن التزام المملكة بحق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير والاستقلال هو مثل التزامنا بالدفاع عن ذاتنا وصون سيادتنا. إن حقوق الشعب الفلسطيني جزء لا يتجزأ من قيمنا العربية ومفاهيمنا القومية ومبادئنا الاسلامية الأخلاقية. فهل يعقل أن يفرّط انسان في كل ذلك؟»

وانتقلت الصحيفة من السؤال حول أسباب معارضة السعودية لمقررات كامب ديفيد الى سؤال حول طبيعة وأهمية العقوبات الاقتصادية التي تنوي المملكة العربية السعودية اتخاذها ضد مصر؟

من جديد، وبأسلوبه الخاص في توضيح سياسة بلاده، يجيب الأمير فهد:

«إنه من المؤلم أن يضطر بلد عربي الى اتخاذ موقف العقوبات من بلد عربي آخر.

فنحن أمة عربية واحدة ومصيرنا واحد، الاّ أن هناك اموراً أساسية لا مجال في التفريط فيها، والمملكة العربية السعودية وافقت على مقررات قمّة بغداد وهي ملتزمة بها وستقوم بما يمليه عليها التزامها بتنفيذ تلك القرارات. والمقصود بهذه الاجراءات هو حماية المصالح العربية من آثار اتفاق السلام بين مصر واسرائيل».

بعد قمّة بغداد تلك التي حمّلت السعودية وتحمّلت بها القسط الأوفى من قرارات المقاطعة والالتزام المالي، اندفع الأمير فهد - ولي العهد - في محاولة أوضح لتأكيد التزام المملكة الفلسطيني.

ففي مقابلة صحفية نشرت في لندن أكد على ما تعنيه القدس في حياة العرب والمسلمين بوصفها رمزاً من رموز تاريخهم وحياتهم قال: «**اننا على استعداد للجوء الى الحرب لاستعادة القدس. إن القدس قضية حياة أو موت بالنسبة لنا، وإذا كانت استعادتها تتطلب الشهادة فنحن على استعداد لها، لأنه اذا حدث أن تسامحنا في قضية القدس فمعنى ذلك أننا قادرون على التخلي يوماً ما عن مكّة...**»[(١)].

وفي مقابلة أخرى مع صحيفة «الرأي العام» الكويتية، أكد الأمير فهد من جديد على أن المملكة على استعداد لاستخدام كل الأسلحة التي بحوزتها بما في ذلك سلاح النفط للدفاع عن حقوق الأمة العربية، وناشد العرب أن يتجاوزوا خلافاتهم في مواجهة الأخطار الثلاثة: الامبريالية، والصهيونية، والشيوعية. وأكد على أن التصلب وحده هو القادر على أن يضمن الحقوق العربية وينتزع اعترافاً دولياً بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره[(٢)].

بعد ذلك بقليل جاء قرار ضم القدس العربية لاسرائيل، فألهب مشاعر العرب والمسلمين لما للقدس من موقعين، ديني وقومي، في الضمير العام. وسارعت المملكة على لسان ولي عهدها فهد يدعو الى الجهاد، وكان مما قاله: «**إن لجوء العرب والمسلمين الى الجهاد هو الرد الوحيد على التعنت الاسرائيلي. إن الأمة العربية والاسلامية تواجه بعد قرار الكنيست**

---

(١) مجلة «الحوادث» - لندن في ١٩/٥/١٩٧٩.

(٢) صحيفة «الرأي العام» - الكويت ٢٤/٥/١٩٨٠.

الاسرائيلي ضم القدس تهديدات وتحديات هائلة. إن التصريحات والكلمات لم تعد فعّالة. إن السلام مع اسرائيل وهم. نحن في المملكة على اقتناع كامل بأن اسرائيل ستضم في المستقبل كل الأراضي العربية المحتلة، وأنها تريد بناء أمبراطورية صهيونية. لذا، صار من الضروري اعادة تنظيم الاستراتيجية العربية ويجب أن يوحد الأخوة العرب جهودهم ويتعاونوا مع المملكة لخلق دولة فلسطينية للشعب الفلسطيني. اننا لن نرتاح ولن نهدأ الا عندما تتحرر الأراضي العربية، ونضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة، وهذا وعد تقطعه السعودية على نفسها أمام العرب والمسلمين»[1].

وقبل ذلك كان الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع يحدد الموقف السعودي أيضاً من موضوع القدس فيقول: «**إن المملكة لا تستبعد اللجوء الى الحرب لتحرير القدس والدفاع عن الأماكن المقدسة. نحن لم نشجع يوماً على الحرب، لكن أحياناً لا يمكن التوصل الى السلام من دون الحرب**»[2].

اذن، كان الموقف السعودي موحداً والصوت واحداً، والالتزام الفلسطيني واضحاً في كل مواقف النظام وكل مراحل الصراع.

مشروع فهد:

الى منتصف عام ١٩٨١، كان الموقف العربي والدولي، وبحكم مجموعة العوامل المحيطة بالقضية الفلسطينية ومخاطرها، يتبلور في اتجاه البحث عن حل.

وفي الوقت الذي كان العرب فيه منقسمين من حول القضية وبسببها، كان الرأي العام الدولي يطرح سؤالاً دائماً ووحيداً: ما هو الحل العربي المؤدي الى احلال السلام في المنطقة؟

ويجب أن نتجاوز هنا الحقيقة التي تطلّ علينا سافرة من خلف الواقع وهي أن الدول الكبرى، جميعاً وبلا استثناء، هي التي خلقت المشكل أساساً، وهي التي منعت الحل، وهي

(١) وكالة الأنباء السعودية الرسمية في ١٣/٨/١٩٨٠.

(٢) وكالة الأنباء السعودية الرسمية في ١٦/١/١٩٨٠.

التي دفعت بالعرب الى حالة العجز وعدم القدرة على اتخاذ قرار الحرب أو قرار السلام.

طبعاً، ساعد خروج مصر من ساحة النزاع على المزيد من انهيار الأوضاع وقلب موازين القوى، كما شكّلت الحرب اللبنانية ـ اللبنانية، والفلسطينية ـ اللبنانية، والسورية ـ اللبنانية، بكل أبعادها العربية والدولية نزيفاً آخر، وفجّرت مشكلات زادت في انقسام العالم العربي وتشرذمه وتوزع قواه وعجزه عن أية مواجهة جادة.

ولم يكن أمام القيادة السعودية، وقد هالها ما آل الوضع العربي اليه، إلّا أن تحاول الخروج من مأزق اللاحل واللانصر واللاحرب واللاسلام واللاقدرة واللاالتقاء على قاسم مشترك، بتقديم مشروع عربي متوازن لحل عربي، وهو ما أطلق عليه فيما بعد تسمية «مشروع فهد».

وقد استهدف المشروع معالجة حالتين:

- الاجابة على السؤال الدولي الدائم والملح عن الحل العربي.
- تقديم حل يشكل الحد الأدنى مما يقبل به العرب لتسوية النزاع، على ضوء استحالة تحقيق المطمح القومي الشامل الذي هو تحرير فلسطين، وجعل هذا الحل يستجيب للمطامح المشروعة في ايجاد وطن فلسطيني على جزء من أرض فلسطين التاريخية المغتصبة، ويشكّل في الوقت نفسه قاسماً مشتركاً ما بين مجموع المواقف العربية الهائمة والمبعثرة.

كان مشروع فهد في البداية مجرّد تصوّر لحل أدلى به في السابع من شهر آب ـ اغسطس ـ من عام ١٩٨١م، لوكالة الأنباء السعودية، وتضمّن ثمانية مبادىء لاقرار السلام في الشرق الأوسط. هذه المبادىء هي:

١ ـ انسحاب اسرائيل من كل الأراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧م بما فيها القدس العربية.

٢ ـ ازالة المستعمرات التي أقامتها اسرائيل في الأراضي العربية بعد عام ١٩٦٧م.

٣ ـ ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

٤ ـ تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة والتعويض على كل فلسطيني لا يرغب في العودة.

٥ ـ وضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت اشراف الأمم المتحدة لفترة انتقالية لا تتجاوز بضعة أشهر.

٦ ـ قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

٧ ـ الاعتراف بحق كل دول المنطقة بالعيش في سلام.

٨ ـ تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء بضمان تنفيذ تلك المبادىء.

وقد استوحى الأمير فهد يومذاك هذه المبادىء من مقررات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ورأى أن من الممكن جمعها في قرار واحد يقرّه مجلس الأمن ويشكل اطاراً متكاملاً لحل عادل وشامل لأزمة الشرق الأوسط.

وبسبب ما أثاره المشروع من نقاش وما لقي من ترحيب دولي وعربي، فقد رؤي أن تناقشه القمّة العربية في مؤتمرها الذي تقرر انعقاده في مدينة فاس بالمغرب في الخامس والعشرين من شهر تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ من العام ١٩٨١م. الاّ أن تغيّب الرئيس السوري حافظ الأسد المفاجىء يومذاك وغير المتوقع حال ما بين المؤتمر واتخاذ قرار حول المشروع. وببراعته التي شُهر بها فقد رفض الملك الحسن عاهل المغرب أن يعتبر ذلك نهاية لأول مشروع عربي يحقق أفضل ما تسمح به الظروف، أو أن مؤتمر القمة العربي أخفق في الوصول الى قرار، فاعتبر القمة معلقة لموعد آخر، والمؤتمر مفتوحاً لاجتماع لاحق.

كان من نتائج مؤتمر فاس الأول واخفاقه في الخروج بتصوّر عربي مشترك وموحد لحل ـ أي حل ـ أن اندفعت اسرائيل في التحضير لمغامرتها القادمة في لبنان وفي ظل ظروف مؤاتية لها. وأدرك العرب في أعقاب الاحتلال الاسرائيلي للبنان كم هو خطر عليهم ما هم فيه وعليه من تمزّق وانقسام، فعادوا الى قمة فاس الثانية ما بين السادس والتاسع من شهر أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٨٢م، وكان فهد بن عبد العزيز قد ولي الملك في العربية السعودية في أعقاب وفاة الملك خالد.

قبل المؤتمر حدد الملك فهد أهداف السياسة السعودية المقبلة في تصريح قال فيه: **لست مصراً على أن تقر قمة فاس المقبلة مشروعي للسلام العادل في المنطقة. إن السياسة السعودية تهدف الى قيام تحرّك عربي موحّد ولا تشترط اعتماد مشروع محدد أو فكرة**

خاصة. إن ما يهمنا هو التوصل الى أقصى حد من التفاهم ما بين الأشقاء العرب[1].

واضح أن غرض السياسة السعودية كان الخروج من الجمود، وتوحيد الموقف العربي ومواجهة الرأي العام العالمي بهذا الموقف لتنتزع منه مبررات التسويف والمماطلة والتهرّب من مواجهة المسئولية.

وانتهى مؤتمر فاس الثاني الى بيان ختامي جاء فيه أن المؤتمر «اعتماداً على مشروع الملك فهد للسلام في الشرق الأوسط، ومشروع الرئيس الحبيب بورقيبه الذي يعتمد الشرعية الدولية أساساً لحل القضية الفلسطينية، وفي ضوء المناقشات والملاحظات، أقر اعتماد المبادىء التالية:

١ ـ انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلتها في العام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية.

٢ ـ ازالة المستعمرات التي اقامتها اسرائيل بعد العام ١٩٦٧ في الأراضي العربية.

٣ ـ ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

٤ ـ تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد، وتعويض من لا يرغب في العودة.

٥ ـ تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت اشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

٦ ـ قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.

٧ ـ يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

٨ ـ يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادىء».

---

(١) وكالة الأنباء السعودية الرسمية في ١٩٨٢/٨/٣١.

خرجت السياسة السعودية من مؤتمر فاس الثاني وقد حققت نصراً جديداً لعقلانيتها وأسلوبها العملي في معالجة المشكلات، وصار واضحاً أنها غدت في مركز الحَكَم، ومن القدرة والنفوذ بحيث تستطيع أن تنهض بمسئولية أوسع في النظام الاقليمي لمنطقة الشرق الأوسط. فلقد تطوّرت هذه السياسة على مدى نصف قرن من التجربة والممارسة، وتدرجت من العزلة، الى التحالف الثنائي أو الثلاثي، الى مركز استقطاب اقليمي، الى حَكَم في المنطقة... وهي رحلة طويلة عززتها أساليب تميّزت بالحذر وضبط النفس والعقلانية وعدم الاستفزاز والبحث الدائم عن النقاط المشتركة، أي نقاط الاتفاق لا نقاط الاختلاف.

على أن أوضاع العالم العربي وصراع القوى فيه وتعدد الاجتهاد والنفوذ الأجنبي المتسلل عبر المذاهب والعقائد الغريبة... كل ذلك كان يقاوم تيار السياسة السعودية في جهدها المستمر لمنع الانهيار والوقوف على أرض القواسم المشتركة، وهو ما سيظل السمة الأساسية للوضع العربي لأمد طويل فيما نعتقد ولا نرجو.

انشقاق «فتح» والقتال ونداء فهد:

في النصف الثاني من عام ١٩٨٣م، كان الوضع الفلسطيني برواسبه المتراكمة، وبنتائج خروج منظمة التحرير من بيروت في أعقاب الاحتلال الاسرائيلي، يتفجّر من الداخل على شكل انشقاق في صفوف المنظمة الأم «فتح». وانتقل الخلاف والانشقاق من المعقول الى اللامعقول، ومن الكلمة الى السلاح. ولقي المنشقون على «فتح» تشجيعاً ودعماً أتاح لهم تحقيق بعض المكاسب على الأرض في منطقتي البقاع وطرابلس، الاّ أنهم خسروا ما هو أهم: وحدة العمل الفلسطيني وشرعية تمثيله. وحين اشتد القتال من حول طرابلس والمخيمات وتساقط القتلى بالمئات والجرحى بالآلاف، أبرياء ومقاتلين، لم يجد فهد بن عبد العزيز بداً من أن يوجه نداء علنياً، الى جانب ما بذل من جهد الاتصال الشخصي بجميع أطراف القتال. وكان نداؤه المفعم بالألم والعاطفة تأكيداً جديداً لمصداقية سياسة المملكة العربية السعودية عربياً والتزامها الفلسطيني، وتعبيراً صادقاً عن مشاعر عربية تجاوزت كل المواقف الأخرى. بل كان صوت

العقل الوحيد الذي ارتفع في وجه الجنون الذي اجتاح المنطقة واندفع فيها كاعصار راعب.

قال فهد بن عبد العزيز مخاطباً «**أبناء الشعب العربي على أرض لبنان باسم جميع ما يصل بيننا في المملكة العربية السعودية وبين كل فرد منكم على أرض لبنان وفي كل موقع نضال فلسطيني من روابط العقيدة والدم والعرق واللغة والتاريخ. أخاطبكم من أعماق قلب أدمته المأساة الأليمة التي حلّت بأبناء الأمة العربية في أكثر من بقعة على صعيد المنطقة ولعل من أكثرها خطورة وأشدها ألماً في النفوس ما يحدث الآن في مدينة طرابلس وحول المخيمات الفلسطينية شمال لبنان رغم قرار وقف القتال وما يتكرر كل يوم في مختلف الجهات اللبنانية من قتال عنيف ودمار ساحق مخيف رغم الاتفاق اللبناني الشامل على وقف اطلاق النار**».

وانتقل نداء الملك فهد الى السؤال الحائر على كل لسان:

«**أيها الأخوة... إن على لسان كل عربي يعيش اليوم في هذا العالم سؤالاً يتردد حتماً كل صبح ومساء... سؤالاً حائراً يتكرر: لماذا يقاتل العربي أخاه العربي؟ لماذا يراق الدم العربي بيد يجري في عروقها الدم نفسه؟ لماذا يحرق العربي أرضه ويشتت أهله وينسف داره؟**»

«**ماذا نقول للعالم الذي يراقب صراع الأشقاء الدامي ثمانية أعوام في لبنان، وكيف نقنع دول هذا العالم بعدالة قضيتنا وكيف نطالبه الوقوف معنا لاسترداد أرضنا وحقوقنا وأوطاننا اذا نحن لم نستطع أن نعدل بين أنفسنا لنصرة قضايانا**».

وبعد أن تحدث الملك فهد في ندائه عن لقاء الوفاق اللبناني في جنيف وما أثاره من أمل وضع الجميع أمام مسئولياتهم التاريخية، قال:

«**أيها الأخوة الأشقاء: أليس من الأجدر بنا أن ندخر شبابنا ونحتفظ بسلاحنا وقدراتنا وقواتنا لمواجهة أعداء الأمة العربية والاسلامية في معركة المصير بدلاً من أن يستدرجنا العدو الجاثم على صدورنا لاستنفاد طاقاتنا البشرية والآلية كي ينقض علينا بعد ذلك حيث لا خيل لدينا ولا رجل**».

«**إنني أصارحكم اليوم بكل صدق ووفاء بأنني لا أكاد أجد أي سبب أو دافع يبرر ما**

يجري الآن على أرض لبنان مهما كانت الأسباب والدوافع بل لا أكاد أعتقد بوجود عامل خارجي يبيح للأخ سفك دم أخيه... ولنفترض جدلاً بوجود عامل أو آخر فأين رجاحة العقل وأين الحكمة في وزن الأمور وضبط المشاعر وكبح جماح النفس برفض تلك العوامل والدوافع مهما كانت أنواعها ومصادرها، فمن البطولة الأثرة في ساحات القتال ومن أرقى مراتب القيادة انكار الذات».

«أيها الأخوة هل نسينا العدو المتربص من حولنا، أم هل تناسينا نضالنا من أجل تحرير القدس وتطهير كل شبر من أرضنا في كل موقع دنّسه العدو بأقدامه؟ لنا حقوق مشروعة يعرفها العالم بأسره فان نحن أضعناها في خضم صراعاتنا وخلافاتنا وتمزقنا فكيف نطالب بها؟ ومن نطالب؟»

جاء نداء فهد بن عبد العزيز واضح الصدق، واضح الصفاء، واضح الالتزام.

فهد اطفائي الحرائق العربية:

فاذا خرجنا من دائرة القضية الفلسطينية الى الدائرة العربية الأوسع، فماذا نجد، وماذا كانت عليه السياسة السعودية الخارجية ـ عربياً..؟

يصح أن نطلق على تلك المرحلة الممتدة من عام ١٩٧٥م والى عام ١٩٨٣م مرحلة الحرائق العربية. فقد شهدت هذه المرحلة على قصرها الزمني مجموعة من الحرائق في العلاقات العربية، ثنائية وثلاثية، يكاد يضيع المؤرخ في حصرها وتعدادها ، فضلاً عن دراسة أسبابها ومبرراتها، ثم فهمها.

فمن خلاف مغربي ـ جزائري على الصحراء التي استقلت وتخلّت عنها اسبانيا لتبدأ مشكلاتها تنخر المغرب العربي، ولتفرض القطيعة ما بين الجزائر والمغرب، بل وتقترب بهما من حافة الحرب.

الى خلاف سوري ـ أردني مزمن أدى الى حشد القوات العسكرية على الحدود ونسيان ما تمثل اسرائيل من خطر على الجميع.

الى خلاف سوري ـ عراقي تستباح فيه كل الوسائل والأساليب وتُستنفد القوى، ولا يكون فيه الغالب أفضل حالاً من المغلوب.

الى خلاف ليبي مع الجميع وضد الجميع، ومهما يكن الاجتهاد في ذلك فلا رابح من الخلاف سوى العدو..!

الى الحرب الأهلية اللبنانية الخماسية العناصر: لبنانية ـ لبنانية، وفلسطينية ـ لبنانية ، وسورية ـ لبنانية ، وفلسطينية ـ فلسطينية، وسورية ـ فلسطينية. ولم نذكر بعد أمريكا ولا اسرائيل وقد أصبحا جزءاً من هذه الحرب.

الى خروج مصر بعد معاهدة كامب ديفيد وشن حرب اعلامية مستمرة ضدها لم تتوقف الاّ بعد مصرع السادات.

وأخيراً الى الحرب العراقية ـ الايرانية الطويلة، تلك الحرب التي تستنزف قوى البلدين وتتعنت فيها ايران وتتشنج وتغذي خلافات مذهبية تجاوزها الزمن والتطوّر، أو يفرض تجاوزها ما يواجه العالم الاسلامي والاسلام من مخاطر.

أي أن السياسة الخارجية السعودية قد واجهت على مدى ثمانية أعوام ما لم تشهده المنطقة في كل تاريخها ولم تعرف مثيلاً له. وكان عليها أن تتعامل مع أوضاع متفجرة، وأن تنزع فتائل الانفجار من كل أرض، وأن تُذكّر الجميع أن اسرائيل ما زالت هناك تقوى وتشتد وتنتفخ بالغطرسة وتدق كل يوم حدود هذا البلد أو ذاك وتنتهك الشرف الوطني والقومي لكل العرب.

كان الدور الذي ألقاه قدر التاريخ على فهد بن عبد العزيز، ولياً للعهد، ثم ملكاً، هو أن يطفىء الحرائق المشتعلة في كل شبر من أرض المنطقة، وأن يحافظ ما استطاع على ثوابت السياسة الخارجية السعودية في ظل ظروف يتسارع فيها التغيير وتتشابك عناصر الفعل الدولية والاقليمية والوطنية على نحو مذهل.

وعلى كثرة التناقض في المنطقة وأسبابه، فقد نجحت السياسة الخارجية السعودية في أن تحتفظ لنفسها بموقع متميّز، وفي نقطة الوسط من هذه التناقضات بحيث تستطيع أن تنهض بمسئولية الحكَم، وأن تكون وسيطاً مقبولاً من كل أطراف النزاع. ولم تنزلق السياسة السعودية الى موقف متوتر مع طرف عربي. ونجحت بهذا القدر أو ذاك في معالجة المشكلات

الطارئة وبأسلوبها المميّز: الاتصال الهادىء، وتحكيم العقل والروابط الأخوية وحسن الجوار، واللجوء الى الكلمة الطيبة والحوار المباشر والبحث الدائم عن نقاط الالتقاء، وبتغليب حسن النية على سوئها، بل وبمحاولة فهم الآخرين وأسباب مواقفهم.

ولو أمكن احصاء الاتصالات الشخصية للملك فهد وزياراته، والاتصالات الشخصية للأمير عبدالله ولي العهد وسلطان النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزياراتهما، وأعباء الاتصالات والمشاورات والوساطة التي نهض بها سعود الفيصل وزير الخارجية، أو وزراء آخرون أوفدهم الأمير فالملك فهد في تلك المرحلة، لوجدنا أن ما بذلته السياسة الخارجية السعودية من جهد لرتق الفتوق العربية واطفاء الحرائق هنا وهناك، قد تجاوز كل ما عرف العرب في تاريخهم الحديث.

السعوديّة والخليج وَالتجربَة الجَديدَة

ظلّت خلافات الحدود في الجزيرة العربية معلقة، سواء منها ما كان بين المملكة وجاراتها، أو بين مشيخات وإمارات الخليج نفسها، وكان مرد هذه الخلافات إلى أحد عاملين أو هما معاً:

ـ عامل غموض الحدود في أرض ذات طبيعة جغرافية واحدة ومتصلة، ومجتمع بشري تفصله نزاعات الحياة وتشده في الوقت نفسه أواصر القربى.

ـ وعامل السياسة البريطانية بما اصطنعته من خلافات أو رسمته من حدود فرضتها القوة لتحتفظ بهيمنتها في ظل هذا الوضع الشاذ.

وكان النضال السياسي لهذه المناطق الخاضعة للنفوذ البريطاني يشتد ويتطلع الى الاستقلال والتحرر. وشهد النصف الثاني من الستينات نهاية السيطرة الانكليزية وسقوط تحالفاتها ومعاهداتها وحمايتها المفروضة بالقوة. وهكذا تحررت سواحل الجزيرة العربية كلها وغدت مهيأة للمرحلة القادمة من مسئولية الاستقلال والسيادة وتنسيق المصالح المشتركة فيما بين أجزائها.

وبحكم مجموعة العوامل السياسية والاقتصادية والبشرية والجغرافية، فقد كان على السعودية أن تواجه المرحلة الجديدة بمسئولية أكبر، وأن تنهض بدورها الاقليمي الجديد، فهي الدولة الأكبر، والأغنى، والأعرق استقلالاً، والأكثر نفوذاً في محيطها العربي والاسلامي، ثم هي الأكثر تجربة.

كانت هنالك مجموعة من المشاكل المعلقة التي لم تجد حلّها بعد وتنخر في جسم المنطقة

مهددة بصراعات لا نهاية لها ولا جدوى منها. وكانت المشكلة الأولى هي الوضع الخاص للبحرين والمطالبة الايرانية المستمرة بها. أمّا المشكلة الثانية ـ والتي هي مجموعة مشكلات ـ فكانت قضايا الحدود المعلقة فيما بين المملكة وجوارها، وفيما بين الجوار أنفسهم، وكان أبرز تلك المشاكل وأكثرها خطورة مشكلة البريمي التي سبق الحديث عنها.

تولى الملك فيصل شخصياً ـ رحمه الله ـ في المرحلة الأولى من هذه السياسة حل مشكلة البحرين. وقد نجح عبر دعوته الى التضامن الاسلامي وعلاقته الطيبة بشاه ايران ـ تلك التي استهدف منها كسب ايران الى جانب العرب في صراعهم مع اسرائيل ـ في أن ينتزع من ايران اقراراً بعروبة البحرين، وهي عربية على أي حال، الاّ أن الديبلوماسية السعودية سجّلت فيما انتهت اليه من تسوية هذه المشكلة خطوة كبرى على طريق نزع الألغام التي زرعتها المطامع والقوى الأجنبية واستغلتها طويلاً. ولقد يكون صحيحاً ما يقال من أنه لولا براعة السياسة السعودية وكفاءتها في معالجة مشكلة البحرين لتحوّلت الى ما يشبه اسرائيل أخرى في خاصرة الجزيرة العربية، ولزادت من تشتيت العالم العربي واستنزاف قواه.

بعد مشكلة البحرين تولى الأمير فهد بن عبد العزيز ـ بحكم مسؤوليته كنائب لرئيس مجلس الوزراء ووزير للداخلية ـ معالجة مجموعة مشاكل الحدود. ولكي تعطي السعودية المثل والقدوة فقد قام الأمير فهد بزيارة خاطفة لدولة اتحاد الامارات العربية[1] في التاسع والعشرين من شهر تموز ـ يوليو ـ ١٩٧٤م، وبجلسة مصارحة واحدة مع الشيخ زايد رئيس دولة الامارات تم الاتفاق على تسوية مشكلة واحة البريمي الواقعة عند نقطة التقاء الحدود ما بين السعودية وأبو ظبي وسلطنة عمان، وتنازلت السعودية أخوياً عن حقوقها فيها. وكانت وجهة نظر الأمير فهد هي أننا نختلف مع الانكليز ولا نتنازل عن شبر واحد من أرض المملكة، أمّا وقد جلا الانكليز عن الخليج وقامت دولة الامارات فنحن أمام أخوة وبجوار أخوة، وفي العلاقات ما بين الأخوة لا يهم من خسر شبراً من الأرض ومن ربح شبراً، بل الأهم هو أن

(١) قامت دولة الامارات العربية المتحدة في اعقاب الانسحاب البريطاني من الخليج. وضمت سبع امارات اتحدت فيما بينها بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢ وهي: ابو ظبي، دبي، رأس الخيمة، عجمان، الفريجة، الشارقة، أم القيوين.

تسود هذه العلاقات روح التعاون وحسن الجوار، وهو الأغلى. كان موقفاً سليماً واستراتيجياً. فقد وضع أسس العلاقات المقبلة التي ستتطوّر الى مجلس تعاون الخليج. وفي التاسع عشر من شهر آب ـ اغسطس ـ ١٩٧٤م، أي بعد أقل من شهر من زيارة الأمير فهد رد الشيخ زايد بأوّل زيارة رسمية له للمملكة وعبّر في تصريح له عن «أمله بأن يتوصل البلدان الى بناء تعاون وثيق في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية»[1].

وبعد ثلاثة أيام من الزيارة صدر بيان رسمي في الطائف ما بين الملك فيصل والشيخ زايد باقامة علاقات ديبلوماسية بين البلدين على مستوى السفارات، وتم توقيع اتفاق رسم الحدود نهائياً. وكان قد وقّعه من قبل على شكل اتفاق مبدئي كل من الأمير فهد والشيخ زايد. وبذلك، وضعت السياسة السعودية حداً لتلك المشكلة المزمنة التي استمرت أكثر من ثلاثين عاماً بغير حل مع الانكليز، ثم حلّتها الديبلوماسية السعودية مع الدولة الشقيقة في يوم واحد وبروح التسامح ونظرة واقعية بعيدة المدى لمستقبل المنطقة وضرورات أمنها.

وتأكيداً لهذه الاستراتيجية السياسية فقد نوّه الأمير فهد في مقابلة صحفية له في عام ١٩٧٦ ـ بعد أن أصبح ولياً للعهد ـ بأهمية حل خلافات الحدود وقال: «إن احدى أولويات السياسة السعودية في الجزيرة العربية هي ايجاد حل سريع لكل الصراعات والمشاكل الحدودية وتصفيتها، بما فيها رسم الحدود النهائية ما بين سلطنة عمان والامارات العربية المتحدة وتحديد الحدود ما بين السعودية والكويت، وحل النزاع ما بين قطر والبحرين حول جزيرة حوار». وبالفعل، ما أن شارف عام ١٩٧٨ على نهايته حتى كانت كل هذه الخلافات القديمة قد حلّت، أو على الأقل لم تعد تشكل نقاط خلاف جدّية[2].

وقد تولى الأمير فهد فيما بعد، بنفسه أو بتوجيهه، وضع حد لكل خلافات الحدود الأخرى سواء منها ما كان مع جواره في شبه الجزيرة العربية، أو ما كان مع جواره الآخر

(١) وكالة الأنباء السعودية الرسمية في ١٩٧٤/٨/٢٠.

(٢) مجلة اديلفي بابيرز العدد ١٥٨ ـ ١٩٧٩ الصادرة عن المؤسسة الدولية للدراسات الاستراتيجية بلندن.
JDELPHI PAPERS N° 158- LONDON - International Institute for Strategic Studies -Hiver 1979-1980

مع العراق[1] والأردن، وبذلك حسم المشكلة التي يمكن أن تضع العراقيل أمام التعاون المقبل الذي سيتخذ شكلاً اقليمياً أبعد وأعمق ومن خلال السياسة العربية للمملكة.

خلفية النظام الاقليمي الجديد؟

لم تكن تسوية مشكلة الحدود سوى خطوة على الطريق. فقد كان هاجس السياسة السعودية، والأمير ثم الملك فهد بشكل خاص، هو تطويق المخاطر المحيطة والكامنة التي يفرزها عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، والمطامع الأجنبية، والحديث المبكر عن حماية الخليج ومضيق هرمز وآبار النفط.

وقد حرصت السياسة السعودية ـ على الرغم من اختلاف وجهات النظر جزئياً في الأساليب والوسائل لا في الأهداف والغايات ـ على أن تبقى جسور الاتصالات الشخصية مفتوحة فيما بينها وبين قادة الخليج. وربما ساعدت الأحداث التي شهدتها المنطقة، وحالة الانهيار العربي، على بلورة فكرة مجلس التعاون الخليجي الذي تم الاتفاق عليه خلال اجتماعات المؤتمر الاسلامي المنعقد في الطائف في شهر كانون الثاني ـ يناير ـ من عام ١٩٨١. ولم يلبث وزراء خارجية الدول الأعضاء أن أعلنوا في الرياض، في الرابع من شهر شباط ـ فبراير ـ ١٩٨١، تأسيس مجلس التعاون الخليجي، ثم وضع الوزراء مسودة الميثاق التأسيسي للمجلس ونظام مؤسساته في اجتماع لاحق عقدوه ما بين التاسع والعاشر من شهر آذار ـ مارس ـ ١٩٨١ في مدينة مسقط. وقد تألف المجلس من ست دول خليجية هي: المملكة العربية السعودية، الكويت، اتحاد الامارات العربية، قطر، البحرين، عمان.

(١) في نيسان (ابريل) من عام ١٩٧٨ قام الامير سلطان بزيارة رسمية للعراق أجرى فيها محادثات مع كل من الرئيس أحمد حسن البكر ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة صدام حسين. وقد مهدت هذه الزيارة لتسوية العلاقات. ثم قام الأمير فهد ولي العهد يومذاك بزيارة للعراق في أيار (مايو) من عام ١٩٨٠ وبعد شهرين في الخامس من شهر آب (اغسطس) قام نائب الرئيس صدام حسين ـ الرئيس صدام فيما بعد ـ بزيارة الطائف ووضعت خلال هاتين الزيارتين أسس التسوية والتعاون. وفي السادس والعشرين من شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ وقع الأمير نايف وزير الداخلية السعودي في زيارة لبغداد معاهدة تسوية الحدود نهائياً مع نظيره العراقي سعدون شاكر. ويبلغ طول الحدود العراقية ـ السعودية ٦٤٠ كيلومتراً.

وقبل أن نعرض لأهداف هذا المجلس، أو بتعبير أدق هذه الصيغة الاقليمية الجديدة للعلاقة ما بين ست دول عربية، لا بد من نظرة عريضة على خلفية الأحداث والعلاقات والوضع العربي بشكل عام.

فلقد طرح مجلس تعاون الخليج من زاوية جديدة مشكلة العالم العربي المزمنة: الوحدة أو الاتحاد، أو ما شابه من صيغ. وليس من يجهل أن ثلاثة اجيال عربية ـ من مطلع القرن العشرين والى اليوم ـ قد عاشت أحلام الوحدة أو الاتحاد، أو أي شكل من أشكالهما. وكانت اتجاهات الاتحاد ثم الوحدة تعبيراً عن اتجاهين سياسيين متداخلين: يقظة الشعور القومي كرد فعل على سياسة التتريك التي كانت اسلامية الشكل تركية المحتوى، ومحاولة لاستيعاب الأقليات الدينية ـ المسيحية بشكل خاص ـ التي وجدت في الدعوة القومية للاتحاد أو الوحدة ملاذاً لها من أسلمة الدولة. ومن الملاحظ أن أرض هذا التيار كانت منطقة الهلال الخصيب.

غير أن المسيرة القومية في اتجاه الاتحاد أو الوحدة تعثرت مرتين: مرة بعد الحرب العالمية الأولى حيث افترسها الانكليز وأجهضوا حلمها الأول، واستبدلوا بحكم تركيا الاسلامية حكماً استعمارياً أشد قهراً... ومرة بعد الحرب العالمية الثانية حين أقيمت اسرائيل لتتولى عملية اجهاض الحلم وخلق فاصل جغرافي وبشري يضع حداً لهذا الاتجاه ويحول دون تحقيق الهدف القومي.

واذا كان الموقع الاستراتيجي للعالم العربي كعقدة مواصلات بين القارات قد لعب دوره في المرحلة الأولى، فان ثروات البترول لعبت دورها في المرحلة الثانية، وكان الهدف الخارجي على اختلاف تسمياته وفي كل الأحوال هو ابقاء العرب في حالة من التمزق يستحيل معها عليهم تحقيق أي قدر من الاتحاد أو الوحدة، بل ومن التضامن أيضاً. وذلك أن مثل هذا الاتجاه يهدد، اذا ما بلغ هدفه، بتبديل موازين القوى ويقلب معادلات القوة.

في عام ١٩٥٨ أقيمت التجربة الأولى للوحدة ما بين سورية ومصر، الّا أنها ما لبثت أن أُجهضت بعوامل ذاتية، وبنقص في السلوك والتصوّر لدى جميع فرقاء الوحدة الذين ارتفعوا الى الهدف في لحظة التحقيق، ثم ما لبثوا أن سقطوا في التنفيذ والتطبيق. طبعاً، يسهل اتهام الاستعمار أيضاً، الّا أن ما هو مؤكد أن العامل الخارجي الأجنبي لم يكن العنصر الأبرز في

سقوط التجربة. لقد سقطت بعنصرها البشري تماماً كما سقط بها.

بعد ذلك دخل العرب مرحلة جديدة من الضياع، حتى أيقظتهم الدعوة الاسلامية التي أطلقها فيصل بن عبد العزيز، وقد استهدف منها غرضين: استيعاب مشاعر الضياع والتمزق في اتجاه قديم ـ جديد ذي جذور تاريخية راسخة هو الاسلام، وايجاد قاسم مشترك مع مجموعة بشرية أكبر لتواجه محاولة استلاب القدس التي هي فلسطين، والتي يشكل استلابها في النهاية ذلك الحاجز الجغرافي والبشري بين العرب: حاجزاً تتفق عليه القوى جميعاً وتسلّم ببقائه واستمراره، ثم تختلف فيما سوى ذلك على حصصها من العرب ومناطق نفوذها في أرضهم ومصالحها في ثرواتهم.

في تلك المرحلة، وفي لحظة الضياع الكبير، ولمواجهة الخطر الأكبر، ارتفعت في العالم العربي أصوات وحدوية جديدة تتساءل: لماذا لا يحقق العرب وحدتهم على أجزاء متماثلة، ولماذا لا تجتمع المناطق المتجاورة جغرافياً والمتماثلة اقتصادياً واجتماعياً في وحدات أو تجمّعات بشرية تمهد لتحقيق الوحدة، وتحول في هذه المرحلة على الأقل دون المزيد من التمزيق وبذر أسباب الخلاف واستغلال عوامل التفاوت لتكريس التجزئة؟

وكان التصوّر الجديد لهذه الأصوات الوحدوية هو أن تتجه دول الهلال الخصيب الى تشكيل مجموعة وحدوية، ودول الجزيرة العربية الى تشكيل مجموعة أخرى، ثم مصر والسودان الى تشكيل مجموعة ثالثة، ودول المغرب العربي الى تشكيل وحدة رابعة.

بهذا الاتجاه يكون العرب قد تجاوزوا الحاجز الجغرافي والبشري الذي هو اسرائيل ليؤكدوا من جديد ارادتهم الوحدوية، ولكن من ضمن الشروط الموضوعية والظروف السائدة.

وشيئاً فشيئاً، بدأ الفكر السياسي العربي يتطلع في هذا الاتجاه، دون أن يُسقط بالطبع حتمية العلاقات ما بين هذه التجمعات الوحدوية التي تسمح الظروف باقامتها ولا تمنع تحقيقها، والتي يمكن بقيامها فقط تجاوز اسرائيل ـ الحاجز والقفز فوقه دون أن تسقط به التجربة.

من هذه الزاوية، كان مجلس تعاون الخليج محاولة جادة لايجاد علاقة أعلى ما بين دوله الست. ولئن جاءت هذه المحاولة دون الاتحاد الذي يظل هدفاً أكبر، غير أنها تحقق قدراً منه وشكلاً من أشكاله، وتسير على طريقه. ويظل صحيحاً القول أن خطوة على الطريق أفضل من لا شيء، وأن مسيرة الألف ميل تبدأ بخطوة. وهكذا كان، فقد سارت التجربة فيما بعد بخطوات أبعد وحققت ما هو قريب من الاتحاد.

طبعاً، لقد أوجدت المخاوف الطبيعية التي وُلدت في المملكة العربية السعودية والخليج عموماً، بسبب الهجمة الدولية على المنطقة، الظروف الملائمة لتحقيق هذا الحلم. واذا كان الحديث الغربي المستمر عن الخطر على موارد النفـط وممراته وطرق مواصلاته ـ وهو حديث مشروع في مخاوفه خطأ في مواقفه ـ أو الطمع السوفياتي في هذه الموارد وموقعها الاستراتيجي من لعبة الصراع الكبير... اذا كان ذلك هو الذي حرّك الدول الكبرى في اتجاه الجزيرة العربية، فان التهديد المبطن بالتدويل، والاحتلال، و... الخ، هو الذي حرّك دول المنطقة في اتجاه التنسيق والتعاون كمجموعة بشرية وجغرافية متكاملة ومتماثلة. أي أن الخطر المشترك ولّد الحد الأدنى من الموقف الاتحادي المشترك، وعبّر عن نفسه في صيغة مجلس تعاون الخليج، وهو الحد الذي تسمح به الأوضاع والظروف الداخلية والخارجية المتداخلة.

بهذا الاتجاه يقيّم الفكر القومي هذه التجربة الجديدة وينظر اليها على أنها خطوة متقدمة ورد فعل عقلاني على المخاطر والتهديدات، فضلاً عن أنها الممكن في ظل المستحيل الذي يجثم على المنطقة ككل. واذن، فلا مجال في التقييم القومي الصرف والأمين للنظر الى هذه الخطوة على أنها انفصال عربي جديد أو محور يضاف الى محاور. فلقد سقط بتجربة الماضي القريب والبعيد الكثير من الوهم واستيقظ الكثير من الواقع. واذا كنا نعرف من التجربة استحالة الوحدة بغير حدود جغرافية، واستحالة الوحدة أو الاتحاد بغير حد أدنى من التماثل الاجتماعي والاقتصادي، أي استحالة الوحدة أو الاتحاد بالقفز في الفراغ والمجهول، فان مجلس تعاون الخليج خطوة جاءت في وقتها وقبل فوات أوانها، خطوة على الأرض تتجاوز الحلم، وتحقق واحدة من أهم المجموعات الوحدوية الأربع التي يحتاج اليها العرب في مواجهة أخطار صارت أكبر من أن تواجه بالأوضاع القديمة الآيلة الى السقوط.

البيان. الأهداف. التنظيم:

في ٢٥ و٢٦ أيار ـ مايو ـ من عام ١٩٨١، اجتمع قادة الدول الست في أبو ظبي وأقروا ما سبق لوزراء خارجيتهم أن اتفقوا عليه في اجتماعي الرياض ومسقط. وقد صدرت عن المؤتمر ثلاثة بيانات حددت أهدافه وأوضحت أغراض ما يمكن أن نسميه النظام الاقليمي له . وهي:

١ ـ البيان الختامي.
٢ ـ ورقة العمل المرفقة بالبيان.
٣ ـ نص اعلان مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقد تضمن البيان الختامي قرار إنشاء مجلس التعاون وحدد الهدف من إنشائه بـ «تطوير التعاون بين هذه الدول وتنمية علاقاتها وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط وتعميق وتوثيق الروابط والصلات القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات، وانشاء المشاريع المشتركة، ووضع أنظمة متماثلة في جميع الميادين الاقتصادية والثقافية والاعلامية والاجتماعية والتشريعية بما يخدم مصالحها ويقوي قدرتها على التمسك بعقيدتها وقيمها».

ولتحقيق هذه الأهداف، فقد قرر المجلس إنشاء لجان متخصصة كما هو مبين في النظام الأساسي له.

أكد البيان أيضاً على أن «أمن المنطقة واستقرارها إنما هو مسئولية شعوبها ودولها وأن هذا المجلس إنما يعبّر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها كما أكدوا رفضهم المطلق لأي تدخل أجنبي في المنطقة مهما كان مصدره، وطالبوا بضرورة إبعاد المنطقة بكاملها عن الصراعات الدولية وخاصة تواجد الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية لما فيه مصلحتها ومصلحة شعوبها».

ولم ينس قادة مجلس التعاون أن سلام المنطقة العربية كل لا يتجزأ وأن «ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط الأمر الذي يؤكد على ضرورة حل قضية فلسطين حلاً عادلاً يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيه حقه في العودة إلى وطنه وإقامة دولته المستقلة، ويؤمن الانسحاب الاسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي

طليعتها القدس الشريف...»

أرفق البيان الختامي للمجلس بياناً باقامة هيكله التنظيمي. وقد تضمن هذا الهيكل إنشاء مجلس أعلى من رؤساء الدول تكون رئاسته دورية بينهم وتتبعه هيئة لفض المنازعات، وانشاء مجلس وزاري من وزراء الخارجية لوضع النظام الأساسي للأمانة العامة،وإنشاء أمانة عامة مقرّها الرياض مهمتها إعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى وتوصياته.

على أن أهم ما انتهى اليه المجلس وصدر عنه هو ورقة العمل المرفقة بالبيان الختامي للمؤتمر، فقد أوضحت هذه الورقة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لسياسة المجلس، وحددت الأهداف بوضوح، بل هي أجابت على كل الأسئلة المحلية والاقليمية والعربية والدولية التي يمكن أن تُطرح لمعرفة ما يريد قادة الدول الست أن يحققوه، ولماذا، والى أين؟

ولقد يكون من المفيد أن نقدّم الجزء الأهم من هذه الورقة بنصها الحرفي ودون اختصار لأنها تغني عن الشرح والتحليل بما تعرضه من أسباب، وما تنتهي اليه من نتائج.

«إن ظهور مجلس التعاون لدول الخليج العربي الى الوجود يعني استجابة للواقع التاريخي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي والاستراتيجي الذي مرّت وتمر به منطقة الخليج العربي وهو أشد ما يكون الحاحاً في الوقت الحالي أكثر منه في أي وقت مضى لصالح شعوب المنطقة.

وان التضامن الطبيعي الذي يربط البلاد العربية في الخليج حريّ به أن يظهر في إطار مشترك بعد كل الخطوات الايجابية والفعالة الثنائية والجماعية التي اتخذت حتى الآن وأن يصب هذا التضامن بصورة أفضل وأوضح لصالح شعوب المنطقة.

إن العصر يتجه الى الوحدات الكبيرة السياسية والاقتصادية حفاظاً على الاستقرار والأمن والتقدم وسداً للثغرات التي وقعت فيها كثير من الدول في مناطق أخرى من العالم وتعلمت دروسها بعد أن دفعت ثمناً غالياً من الدم والرجال والأموال، تلك الثغرات هي وجود نزاعات إقليمية طويلة وغير حاسمة تضيع فيها الجهود والطاقات وتخسر من جرائها الشعوب الكثير.»

واذا كانت التحديات تكفي لايجاد تعاون فعّال في أي منطقة من العالم فان ظروف منطقة

الخليج هي مواتية أكثر. فهنا، نحن نشكل جزءاً من قومية تدين بدين واحد ولنا تراث حضاري مشترك وقيم وعادات مشتركة، ونظراً لموقعنا الجغرافي والسياسي وثروتنا النفطية التي تجعلنا عرضة للأطماع السياسية الدولية الى درجة تقرب الى الابتزاز الذي يدفعنا جميعاً الى الاتجاه للتعاون المشترك.»

إن عالم اليوم يؤكد أهمية الترابط بين الأمم وبالتالي فإن الاندماج الاقليمي خاصة في منطقة الخليج سيكون عوناً ودعماً لأهداف الأمة العربية والاسلامية ويصبح أكثر الحاحاً ومطلباً محلياً في هذه الفترة التاريخية.»

«إن التعبئة الفعالة للموارد والكفاءات في بناء منظمة خليجية تعزز الوضع وتعينه، وجديرة بأن تحمل هذا الاقليم العربي الى آفاق تنموية متوازنة يستفيد منها أبناء المنطقة بصفة خاصة والعرب بصفة عامة.»

«إن التحديات التي تواجه هذه المنطقة تتعاظم بتعاظم حاجة العالم الصناعي للنفط وأصبح الاندماج الخليجي هو العامل الحاسم نحو توجه جديد ورحب لصياغة سياسية اقتصادية واجتماعية تبعد المنطقة عن التنافس الدولي أو تجعلها محط مساومة ولا تستطيع الشهوات الدولية أن تجد لها موضع قدم في منطقة مندمجة لها صوت واحد ورأي واحد وقوة واحدة، انما تستطيع أن تجد لها ألف محط قدم اذا ظلت هذه المنطقة ذات كيانات صغيرة يسهل افتراسها.»

«إن الحديث عن «فراغ القوة» في المنطقة والثروة التي ليس لها أصحاب يمكن أن ينتهي الى الأبد اذا قام أصحاب البيت بعزم ثابت وأكيد بدورهم الجماعي.»

«وتستطيع أقطار مجلس التعاون مجتمعة أن يكون لها صوت في المجال العالمي والاقليمي يعبّر عن مكانتها في الاقتصاد العالمي، صوت محترم ومهاب في علاقاتها مع الشرق والغرب، مع الشمال والجنوب، وتكون عضواً فاعلاً في قضايا الأمة العربية.»

«إن الوحدة العربية منذ بزوغ فجر التحرر العربي بعد الحرب العالمية الثانية كانت محط أنظار الشعوب العربية، وان الخطوات الايجابية يجب أن تبزغ في هذا الطريق من منطقة احتضنت الاسلام ورعت العروبة وسارت في دمها المصلحة القومية منذ فجر التاريخ».

«إن مهمات صعبة وحقيقية تواجهنا جميعاً ولا بد من مواجهتها مواجهة جماعية فالنفط الذي نعتمد عليه اليوم هو ثروة ناضبة، ولقد ولّد ثروات هائلة في عشر السنوات الأخيرة ولكنه أيضاً ولّد توترات هائلة وتغيّرات في تصرفات البشر، وتنظر شعوب الخليج اليوم الى حكوماتها كي تحل لها المعادلة الصعبة وهي الوصول الى تنمية حقيقية ومستمرة من جهة والحفاظ على السلام الاجتماعي والأمن والتقدم من جهة اخرى.»

«تلك المعادلة لن تحل الا بالنظر ببصيرة ثاقبة الى الأولويات التي أمامنا وهي إقامة تنمية شاملة تعتمد من جهة على إقامة بنية أساسية وقاعدة إنتاجية ثابتة ومن جهة أخرى على إعداد وتدريب في رأس المال الأهم الذي هو العنصر البشري. إن علينا أن نواجه الاجابة على السؤال المهم: كيف نحوّل النفط إلى تنمية شاملة ومستقرة لمصلحة شعوبنا؟»

«إن الفرصة التاريخية مهيأة لنا اليوم كي نتخذ الخيار ولكنها قد لا تكون مهيأة لنا في المستقبل. لقد كان جنين الثورة الصناعية البوصلة البحرية والبارود والطباعة. أمّا اليوم، فالبشرية تندفع نحو الفضاء وتُطوّر الفيزياء النووية والحديثة، وتستخدم الاتصالات السريعة والفورية الطويلة المدى، ومن يتخلّف عن ذلك يبقى في عداد الدول والشعوب المتخلفة. إنه بكلمة عصر الانفجار العلمي الذي يفرض استخدام الأدوات العلمية في أمور السياسة والاقتصاد والصناعة والتعليم ومن أولويات التفكير العلمي المنظم هو أن نصل نحن في هذا الاقليم الى اندماج حقيقي وشامل للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.»

«تلك هي التحديات التي أمامنا، ومن خلال خطط اندماجية صحيحة بين أقطارنا وشعوبنا نستطيع جميعاً أن نواجه تلك التحديات ونستطيع أن نرعى استثماراتنا المادية والبشرية ونحقق تنمية شاملة لشعوبنا من خلال توزيع عادل وحكيم كما نستطيع كمجموعة أن نساهم في مجهودات السلام العالمي الذي تشتد حباله اضطراباً.»

«وتحقيقاً لهذه الأهداف ووضعها موضع التنفيذ،

قرر المجلس إنشاء اللجان الآتي بيانها من الوزراء المختصين وتكون هذه اللجان ذات مهمة موقتة تعمل بالتنسيق والتعاون مع الأمانة العامة وتبدأ عملها وفقاً للمواعيد التي يقترحها الأمين العام».

بعد هذه المقدمة السياسية التي تحدد كل ما استهدفته دول الخليج الست من اقامة مجلسها للتعاون، تعدد ورقة العمل اللجان وأغراضها وهي: لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة التعاون المالي والاقتصادي والتجاري، ولجنة انتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي، ولجنة التعاون الصناعي، ولجنة النفط، ولجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية.

لقد تجاوز مجلس تعاون الخليج فيما وضع لمستقبل عمله من أهداف السوق الأوروبية المشتركة، وشكّل ربما لأول مرة نظاماً اقليمياً متكاملاً ومتماثلاً وقابلاً للحياة. ولقد أكدت الأحداث فيما بعد أن هذا المجلس قد سار على طريق أهدافه وأرسى قواعدها وبلغ من التماسك مرحلة عبّر عنها الأمير سلطان بن عبد العزيز في مؤتمر صحفي عقده في الرياض في السادس والعشرين من شهر كانون الثاني ـ يناير ـ من عام ١٩٨٢، قال: «ان الخليج دولة واحدة مؤلفة من ست مقاطعات».

السياسة الخارجية السعودية

إسلاميا

توكيد على الخصوصية والتزاوج. الاطار التاريخي للدعوة. الصحوة العربية: جذورها وعناصرها. مراحلها الثلاث. التبشير والمبشرون. المدارس الأجنبية. النشاط الأجنبي. عاملان في الصحوة العربية: خارجي وداخلي. الجمعيات العربية السرية. الثورة العربية الكبرى. الصحوة الاسلامية: جذورها وتاريخها. المرحلة الأولى: دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب. المرحلة الثانية: الأفغاني ـ محمد عبده ـ عبد الرحمن الكواكبي. المرحلة الثالثة : عبد العزيز والمملكة العربية السعودية. القومية تستبعد الأممية الاسلامية، والوطنية تستبعد القومية. أدوار شتى مهدت لقيام اسرائيل: من التبشير، الى الدعوة القومية، الى الاحتلال والتقسيم، الى الوطنية المحلية. صورة العالم العربي أمام فيصل بن عبد العزيز. دعوة التضامن الاسلامي تواجه حالة الانحلال والتمزق. الدعوة تستقي جذورها من التاريخ. الشخصية العربية مثلثة الولاء ودعوة التضامن توحدها. فيصل يكسر جليد العلاقات الاسلامية ـ الاسلامية. الحوار الاسلامي ـ المسيحي وأغراضه. حريق المسجد الأقصى ينبه العالم الاسلامي الى المخاطر. مؤتمر القمة الاسلامي الأول. الدعوة في مرحلة التنظيم. ٢٩ دولة افريقية تقطع علاقاتها باسرائيل. أين نجحت المنظمة الاسلامية وأين أخفقت. الأهداف السياسية، الأهداف الاقتصادية، الأهداف الاجتماعية. السياسة الاسلامية بعد فيصل. خالد وفهد يحددان سياسة الدولة ويلتزمان استمراراً لتاريخها بالتضامن الاسلامي. فهد يعتبر دعوة التضامن الاسلامي قوة للقومية العربية ورديفاً ومتمماً وليس نقيضاً لها. فهد يدعو الى فتح باب الاجتهاد ومواجهة تحديات العصر وصياغتها في تشريع اسلامي متكامل.

توكيد على الخصوصية والتزاوج:

لولا أن طبيعة البحث وما يفرضه من تبويب لفصوله توجب علينا أن نحدد دوائر السياسة الخارجية السعودية الثلاث: عربياً واسلامياً ودولياً وأن نذهب معها في اتجاهاتها الثلاثة لنحدد أهدافها ووسائلها، لاخترنا أن ندمج دائرتي العروبة والاسلام وأن نكتب هذين الفصلين من الكتاب في فصل واحد أو اطار واحد على الأقل، بسبب التلازم المستمر ما بين عروبة المملكة وإسلامها، وبسبب ما سبقت الاشارة إليه من أن المملكة لا تستطيع إلّا أن تكون عربية أوّلاً واسلامية أوّلاً، لا باختيارها فحسب، بل وباضطرارها وما يُلزمها به تاريخها وجغرافيتها في وقت معاً.

غير أن ضرورة البحث العلمي تفرض علينا أن نفصل نظرياً ما بين هاتين السياستين وأن نعرضهما في فصلين مختلفين، دون أن يعني ذلك أن المملكة تستطيع وتحت أي ظرف أن تكون عربية فقط أو اسلامية فقط، أو تقدّم عروبتها على اسلامها أو اسلامها على عروبتها.

ولكي نكون أوضح نستطيع أن نقول:

أن العروبة هي الهوية القومية للمملكة بكل ما يعني ذلك من لغة مشتركة وتاريخ مشترك وتقاليد وعادات وتراث فكري ومصالح ذات طبيعة مشتركة.

وان الاسلام هو ايديولوجيتها، أي عقيدتها، بكل ما يعني ذلك في الاسلام من قوانين ونظم وقواعد حياة وعلاقات الناس بعضهم ببعض.

وهكذا تتبلور الدولة السعودية في صيغة يتزاوج فيها الدين والقومية، وكما كان الاسلام في الماضي الشرط الأساسي في قيام الدولة سيظل الشرط الأساسي لاستمرارها. ولأن الاسلام ليس مجرد ايمان بالخالق ولا مجرّد فرائض ذاتية يؤديها المؤمن ويستريح، بل هو نظام حياة شامل يلتزم فيه المسلم بقواعد وقوانين وأعراف حددها الاسلام وأفرزها الاجتهاد والسلوك في ألف وأربعمائة عام من التاريخ، فان الدولة السعودية تجد نفسها في وضع خاص تزدوج فيه العقيدة

الدينية بالهوية القومية وتتحدد بهما معاً خصوصيتها.

قد يقال ولكن هذا شأن جميع البلدان العربية الأخرى التي يشكل الاسلام الغالبية العظمى من سكانها. وهذا صحيح الى حد ما، ولكنه في المملكة العربية السعودية يظل أوضح وألزم بسبب ما أشرنا اليه في المقدمة من أنها المجتمع العربي الوحيد الذي لا تقطنه أقلية دينية، وبسبب أنها هي أرض الاسلام الأولى وهي أرض العرب الأولى في وقت واحد، وهي التي أعطت الآخرين الهوية القومية المعبّر عنها اليوم باللغة، كما هي التي أعطت الآخرين - وبمشاركتهم فيما بعد - العقيدة الدينية. طبعاً، يستوي في الايمان وفي الهوية كل عربي وكل عربي، كما يستوي كل مسلم وكل مسلم. الاّ أن ذلك لا يُسقط التاريخ ولا يُلغي الجغرافيا، وبالتالي يظل للمملكة أرضاً وتاريخاً اعتبارها الخاص.

ولئن رأى القارىء في هذا التأكيد المستمر على خصوصية المملكة وتزاوج سياستيها العربية والاسلامية، شيئاً من التكرار، فذلك بالضبط ما نرمي اليه لئلا تغيب هذه الحقيقة لحظة ولكي نستطيع أن نفهم بشكل أوضح سياستها الخارجية. فمن الطبيعي أن في السياسة الخارجية للمملكة، كما في السياسة الخارجية لأية دولة أخرى، أشياء من مصالحها وأشياء من عقيدتها، وبخاصة حين ترقى هذه العقيدة الى مرتبة الدين.

الاطار التاريخي للدعوة:

ليس أيسر من أن نبدأ بدعوة التضامن الاسلامي التي أطلقها فيصل بن عبد العزيز في منتصف الستينات وأن نحدد أغراض الدعوة وتاريخها لنضعها في اطار السياسة الخارجية السعودية كواحدة من دوائرها الثلاث ثم نستخلص منها ما نريد. ذلك منهج للبحث قد لا يثير اعتراض القارىء ولكنه يثير اعتراض التاريخ.

فدعوة التضامن الاسلامي ليست، في الجوهر، مجرّد دائرة للبحث السياسي لبلد معيّن - على أهمية ذلك -، ولا هي مجرد تاريخ وأحداث ووقائع وأشخاص. ولكي تُفهم

الدعوة على حقيقتها فلا ينحرف الاجتهاد بها وحولها أو يتوقف عند جانب ليغفل جوانب أخرى، لا بد من أن نمهّد لها بعرض موجز يتناول خمسة عناصر سابقة للدعوة وتشكّل الدعوة امتداداً لها. هذه العناصر هي:

١ ـ دور الاسلام في تاريخ العرب.

٢ ـ الحكم الاسلامي.

٣ ـ مؤسسة الخلافة العثمانية.

٤ ـ جذور دعوة القومية، والصحوة العربية.

٥ ـ جذور دعوة التضامن، والصحوة الاسلامية.

هذه العناصر متكاملة تقدّم الاطار التاريخي والفكري لدعوة التضامن الاسلامي وتجعلها مفهومة على نحو لا لُبس فيه، ومتصلة بجذورها وأسسها، وتوضح بالتالي أهدافها خارج اللحظة التاريخية موضوع الدرس، وأبعد منها. وليس يعني ذلك بالطبع انكار ما لمرحلة التاريخ أو اغفال ما للداعية أو الدعاة من أثر وأهمية في سياق البحث.

* * *

أشرنا عابراً في الفصل الأول من الكتاب الى أهمية التكوين الجغرافي في تحديد مسار التاريخ، بل وفي الانسان ذاته الذي هو مادة التاريخ. على أننا هنا نحاول أن نحدّد أثر الدين الاسلامي في تطويع الجغرافيا وتوجيه التاريخ.

من الملاحظ أن الطابع الجغرافي لشبه الجزيرة العربية هو الصحراء. وكذلك الأمر بالنسبة للبلدان العربية كلها من منطقة الهلال الخصيب في آسيا، الى بلدان المغرب العربي الكبير في أفريقيا. فالصحراء تشكل غالب هذه الأرض الجغرافية على امتدادها القاري واتساع حجمها.

ولأن الصحراء، جغرافياً، هي عالم الرمال، فقد طبعت الحياة في هذه المجتمعات بطابعها، وصاغتها على نحو يتفق وشرطها الجغرافي. بمعنى آخر، فرضت رمليتها على الحياة الاجتماعية. وكما تتميّز الرمال بالقسوة، وبأنها حبّات تتجاور

وتستعصي على الالتحام والتماسك تحت أي عامل جغرافي طبيعي، كذلك تميّزت المجتمعات العربية الصحراوية المتناثرة في شبه الجزيرة العربية بخاصة، والبلدان العربية بعامة، بالقسوة والفردية، واستعصت على الالتحام فالنظام.

ويتضح لنا معنى ذلك في شكل أدق اذا نحن ألقينا نظرة مماثلة على مجتمعات أخرى في شروط جغرافية مختلفة ومناقضة. في أوروبا مثلاً، حيث الأرض ترابية، وحيث الماء الموفور، وهو عامل طبيعي، يلحم التربة ويغذيها وينبتها. ففي هذا الشرط الجغرافي المختلف نجد أن مجتمع الأرض الترابية أكثر تماسكاً وأقدر على الالتحام ـ كتربته ـ وأكثر قبولاً للنظام.

وقد ظل مجتمع الجزيرة العربية الرملي كذلك، فردياً، وقاسياً، ومتنقلاً، ومستعصياً ـ كرماله ـ على الالتحام في كلٍ شامل، حتى جاء الاسلام ليتجاوز هذا العامل الجغرافي، وليستطيع بالعقيدة التي هي الايمان المشترك أن يلحم هذه المجتمعات القبلية الرملية الطبيعة والعلاقات، وأن يطلقها في كل اتجاه كتلة متراصة، متماسكة، منظمة، موحدة. حل الدين الاسلامي هنا محل عامل الطبيعة، وتجاوز جغرافية الرمل أي الصحراء، ليزرع في داخل المجتمعات القبلية المتناثرة عوامل الالتحام والتماسك والقدرة على الفعل. وبدلاً من مجرد العيش والبقاء في صراع غير متكافىء مع الطبيعة، صار للحياة الجديدة المشتركة معنى وللوجود غاية.

واذن، فالاسلام كان العامل الأول والوحيد الذي نقل مجتمعات شبه الجزيرة العربية، ثم المجتمعات المجاورة ذات الطبيعة الجغرافية المماثلة ـ أي الصحراوية ـ الى مجتمع وطني موحد. وحلّت العقيدة هنا محل عوامل الطبيعة الأخرى، كالتراب والماء، لتطلق تلك الظاهرة الفريدة جداً: ظاهرة التاريخ خارج الجغرافيا، أو ضد الجغرافيا.

ولقد استمرت هذه المجتمعات أربعة عشر قرناً، وما تزال. وعلى تمزقها اليوم وتناثرها واختلاف ميولها ومناهجها السياسية واتجاهاتها وتطوّرها، وهو ما

اصطنعه التخلف أو الاستعمار أو هما معاً، فما زال في داخل هذه المجتمعات نواة تلك الوحدة الصلبة التي حافظ عليها الاسلام وتستمر به.

ذلك أولاً.

فاذا انتقلنا من الاسلام كعقيدة حققت الالتحام لتلك المجتمعات رملية الطبيعة والعلاقات، الى الاسلام كنظام حكم ودولة، فسنجد أن هذه المرحلة اللاحقة والمتصلة بما قبلها ـ أي بالعقيدة ذاتها ـ قد جاءت متممة لها. فما كانت الدولة الاسلامية لتقوم كنظام حكم ومنهج حياة لولا أن العقيدة حققت انتصارها الأول في توحيد ذلك المجتمع الرملي ودمج ذراته القاسية والمستقلة. أي أن الأرض أجنت بالعقيدة الدينية بذرة الى حصاد، وكانت الدولة.

تأسست الدولة الاسلامية دينية أولاً. وقد شكّلت هذه المرحلة ما نطلق عليه تاريخياً تسمية الخلافة الراشدة أي مرحلة الخلفاء الراشدين الأربعة وهم: أبو بكر الصدّيق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب. وقد تميّزت بالفتوحات الاسلامية الأولى وانتشار العقيدة الاسلامية خارج أرضها التاريخية أي شبه الجزيرة العربية، وبوضع أسس الانتقال ـ اذا جاز التعبير ـ لمرحلة الدولة الاسلامية القادمة، وبجمع القرآن والأحاديث النبوية للاهتداء بها، وببداية الاجتهاد في تطبيق الشريعة الاسلامية بما يتفق وشروط الحياة الجديدة التي أطلقها الاسلام وحدد اطارها واتجاهها.

ولقد جاءت الدولة الاسلامية الدينية الخالصة في مرحلتها الأولى، ثم الدولة الزمنية ـ الدينية في مراحلها اللاحقة، مؤكدة لدور الاسلام في توحيد ذلك المجتمع الرملي ودمج ذراته القاسية ثم صهرها في بوتقة الدولة الموحدة السلطة، الموحدة الشريعة، الموحدة الحياة.

بقيام الدولة الاسلامية استجدت حاجات كثيرة تتصل بتنظيم حياة المجتمع وعلاقات أفراده. فنشأت من ذلك مدرسة التشريع الاسلامي وتطوّرت مع الزمن، واستندت

بالحصر، الى أربعة مصادر:

القرآن، والسنّة، والاجماع، والاجتهاد.

فأمّا القرآن فهو الكتاب المنزل المقدّس، وهو المصدر الأساسي لأحكام الشريعة الاسلامية. ويحتوي القرآن على ٦٣٤٢ـ ستة آلاف وثلاثمائة واثنتين وأربعين آية ـ منها نحو خمسمائة آية تتصل بالأحكام الحقوقية والواجبات الاسلامية الدينية.

ولقد اشتمل القرآن على مبادىء عامة استهدف منها القضاء على كل ما هو غير معقول في شئون الحياة والانسان مما كان سائداً قبله، واصلاح المجتمع تبعاً لذلك، وبنائه على أساسين متلازمين ومتوافقين: الايمان والعقل.

وقد صاغ القرآن أفكاراً سامية يمكن ايجازها في:

أ ـ الدعوة الى حياة انسانية فاضلة بغير تمايز في حق وواجب، وبغير تمييز فيما بين الشعوب والأجناس التي يتكوّن منها المجتمع البشري. فهو اذن ضد التفرقة والتمييز العنصريين، وهو ضد التفرقة والتمييز الاجتماعيين. وبهذا المعنى فالاسلام أممي وليس اقليمياً وقد أكد ذلك فيما بعد في انتشاره الواسع في خمس قارات الأرض وبين كل أجناس البشر، وعلى اختلاف ألوانهم وأصولهم وعروقهم.

ب ـ الدعوة الى الخير بالمطلق وشجب الشر بالمطلق.

ج ـ الأمر بالمعروف. سواء منه ما عرّفت به الشريعة وأوجبته، أو ما عرف المجتمع أنه ضروري لاصلاح أحوال الانسان، واتفق عليه.

د ـ النهي عن المنكر، وهو كل ما يفسد حياة الانسان أو المجتمع أو يلحق بها الأذى والضرر.

هـ ـ الدعوة الى السلام بشمول الكلمة. السلام فيما بين الناس أفراداً، أو فيما بين الأمم جماعات وأقواماً... ما لم يكن القتال مفروضاً على المسلم في ايمانه أو أرضه.

وقد أخضع القرآن أحكامه، في كل ما أمر به أو نهى عنه، لقواعد العلم والعقل والتفكير والمصلحة المشروعة. ولأن القرآن هو الأصل، والمصدر الأساسي للشريعة الاسلامية، فقد جاءت أحكامه كليّة وقواعده عامة لا تقبل التعديل أو التبديل، وهو ما استندت اليه السنّة

النبوية، ثم الاجماع، ثم الاجتهاد، أي المصادر الثلاثة الأخرى للشريعة، في تفصيل هذه الأحكام والقواعد، وتطبيقها.

من هذه الأحكام الكلّية والقواعد العامة يمكن أن نعدد بغير حصر:

فمن عدم التمييز في الكرامة بين البشر، الى حماية حقوق الانسان الأساسية، الى حريته الشخصية، الى حصانة بيته، الى صيانة ماله، الى حرمة دمه، الى حقه في العمل وفي ثمرة هذا العمل، الى حقه على المجتمع في ضمان حياة كريمة له، الى عدم الاكراه في الدين، الى العدل في الحكم ولا فرق في أن يكون عدواً أو قريباً فالعدل أساس السلطة ورمز شرعيتها الاسلامية.

بهذه المبادىء التي تشكل ما نطلق عليه اليوم الدستور الأساسي للمجتمع، حدّد القرآن أحكامه الكلية وقواعده العامة.

ثم جاءت السنّة النبوية بياناً لهذه القواعد ومشتقة منها، وشرحاً لكلياتها، وبسطاً لمجملها، وتوضيحاً لعمومها، وتفريعاً على قواعدها.

وتبع السنّة الاجماع الذي هو ما يجمع علماء الشريعة على أنه في مصلحة المجتمع، ويسترشد الاجماع بقواعد ومبادىء القرآن والسنّة. وقد اعتبر الاجماع المصدر الثالث للشريعة الاسلامية وأحد عناصر قوتها التي أتاحت لها الاستمرار والتطوّر ومواجهة الحالات الجديدة في حياة الفرد والمجتمع. وللاجماع في الاسلام طرق أربعة هي:

الرأي الاجماعي، والتعامل الاجماعي، ورأي بعض علماء الشريعة مصحوباً بسكوت الباقين الذين اطلعوا على هذا الرأي، والتعامل لدى بعض علماء الشريعة دونما اعتراض عليه من قبل الباقين.

ثم تلا هذه المصادر الثلاثة للشريعة مصدر رابع هو الاجتهاد. وهو الرأي الفردي الذي يصدر في أي زمان ومكان عند سكوت النصوص أو غموضها، ويسترشد أيضاً بما سبقه من مصادر الشريعة الثلاث السابقة: أي القرآن، والسنّة والاجماع. ويطلق على الاجتهاد: الرأي أو العقل أو القياس، والغرض في التسميات الثلاث واحد. ويعتمد الاجتهاد على التعمّق في مفاهيم نصوص القرآن والسنّة وتلمّس الأشباه والنظائر ثم

قياس الأمور والنظر فيها معتمداً على روح الشريعة الاسلامية التي تغمر عادة روح الباحث ووجدانه العميق.

ولقد اعتبر المستشرق الالماني غولدزيهر ـ GOLDZIEHER «أن الاجماع ينبوع قوة الاسلام التي تجعله يتحرّك ويتطوّر، وأن الاجتهاد هو العقل الساهر على نمو الشريعة الاسلامية وازدهارها، وهو الذي ينفي عنها طبيعة الجمود ويمنع عنها العقم.».

ويستهدي الاجتهاد في النظر والبحث وقياس الأمور بقاعدتين عريضتين تحددان أغراضه وهما:

١ ـ غاية الشرع التي هي مصلحة الناس. وهو ما عبّر عنه ابن قيم الجوزية من علماء الشريعة في قولته المشهورة: «أينما كانت المصلحة فثم شرع الله.»[1]. وأتم ابن عقيل: «وان لم ينزل في ذلك وحيٌ ولا قال به الرسول».

٢ ـ ليس من الشريعة كل ما يخرج عن العدالة الى الظلم، ولا عن الرحمة الى القسوة، ولا عن المصلحة الى المفسدة ، ولا عن الحكمة الى العبث. فالشريعة الاسلامية في مطلقاتها الأساسية: عدل، ورحمة، ومصلحة، وحكمة.

وبدهي أن لا اجتهاد الّا في حالة الابهام في النص الشرعي تجاه بعض المسائل الحقوقية الجديدة، أو في حالة سكوت النص فيما يجدّ من وقائع حقوقية تفرزها الحياة في تطوّرها وتجددها المستمرين، والتي تستوجب تطوّراً مقابلاً في النصوص يستوعبها ويقننها ويضع لها القواعد التفصيلية.

من مجموعة هذه المصادر الأربعة للشريعة الاسلامية ومع الزمن تشكّلت المجموعة القانونية الاسلامية التي اعتُبرت ـ وما زالت ـ أحد أعظم ما انجزت الانسانية عبر

(١) ابن قيّم الجوزية هو محمد بن أبي بكر الزرعي، ولد وتوفي في دمشق عام ٧٥١ هـ الموافق ١٣٥٠م. وهو من كبار رجال الفقه الحنبلي، وله اجتهاده في المذهب. كان متكلماً جدلياً قاوم الفلاسفة وأرباب الملل والنحل. له من الكتب: «التبيان في أقسام القرآن» و«شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل»...الخ.

عصورها الطويلة من تراث حقوقي.

من هنا، كانت الدولة الاسلامية مختلفة في كل مراحلها، والى هذا الجذر التاريخي يعود النظام السعودي في أسسه، وبهذا المعنى أكدنا ونؤكد اننا لا نستطيع أن نقوم بعملية اسقاط مفهوم ما أو نظرية للسلطة أو الحكم والسياسة متمشية مع بلد على بلد آخر، وبالتالي فاننا لا نستطيع اسقاط أي مفهوم مما تعارف عليه الغرب أو أفرزته ثوراته الاجتماعية والفكرية من نظريات على المملكة العربية السعودية، فهي شيء مختلف، ويجب أن نأخذها بمفهومها هي، وبتاريخها هي، وبجذورها هي، وبما أفرزته جغرافيتها من عناصر وعوامل، وما أعطاه تاريخها من قواعد ونظم وقوانين. ولأن ذلك كله مرتبط بالاسلام، فان دراسة سياسة المملكة يجب أن تنطلق من ذلك، ومن فهم لدور الاسلام التاريخي أوّلاً، ثم دراسة الحكم الاسلامي وتطوّر الدولة الاسلامية وشرائعها، ثم متابعة جذور دعوة التضامن الاسلامي والصحوة الاسلامية، تلك التي رافقت أو أعقبت انهيار مؤسسة الدولة الاسلامية ونشوء تيارين: القومية العربية، والدولة الوطنية أي الأمة ـ الدولة. وكل من هذين جاء نقضاً جزئياً لما قبله، وخروجاً عليه.

ترافق الحكم الاسلامي وقيام الدولة الاسلامية تاريخياً على نحو مستمر. وقد منح الأول الذي هو الحكم الاسلامي، الثانية التي هي الدولة، شرعيتها. ولئن اعترى الوهن الدولة في كثير من مراحلها الى أن أسقطها، فقد كان مرد ذلك الى انحراف السلطة عن تطبيق الشريعة الاسلامية أو فهمها أو الخروج عليها، وليس الى خطأ الاسلام أو عجزه عن مسايرة التطوّر والاستجابة لمستجدات الحياة ومتغيّراتها. وظلت الدولة الاسلامية تسير من ضعف الى ضعف بقدر ما كانت تبتعد عن تطبيق الشريعة الاسلامية أو عن فهمها روحاً ونصوصاً، الى أن انتهت مرحلة الامبراطورية العثمانية وسقطت قبيل مرحلة الحرب العالمية الأولى فعلياً، وفي أعقابها رسمياً. وانتهى العالم العربي الى الانفصال عن جسم الامبراطورية الواهن، أي عن الجسم الاسلامي، ليقع ـ كما سبق القول ـ فريسة الاستعمارين الانكليزي والفرنسي، وليسقط حلمه الكبير في اقامة احدى دولتيه: الأممية الاسلامية بقيادته، أو الدولة القومية، العربية اللغة والتاريخ والمصالح.

الصحوة العربية.. جذورها وعناصرها:

شهد القرن التاسع عشر بداية نمو الوعي القومي العربي، وقد مر بثلاث مراحل، وتداخلت في هذه المراحل الثلاث عوامل وعناصر هي خليط من الخوف والرفض داخلياً وتغلغل النفوذين الأجنبي الديني والسياسي خارجياً.

١ ـ في المرحلة الأولى ترتبط الصحوة العربية وتتحدد في الجمعيات التبشيرية والعناصر المسيحية في الجزء اللبناني من سورية الكبرى آنذاك [١]. ولا يوجد تاريخ فاصل أو حاسم لهذا النمو، فالجمعيات التبشيرية بدأت تفد الى بلاد الشام في عام ١٦٢٥ الّا أنها ظلت محصورة ومحدودة الأثر. وكان اليسوعيون أوّل هذه الجمعيات وأكثرها نشاطاً. الا أن جمعيتهم عطّلت في عام ١٧٧٣ ولم تستأنف نشاطها الّا في عام ١٨٣١ وذلك بسبب أن البعثات التبشيرية الأمريكية بدأت هي الأخرى تفد الى بلاد الشام. ولأن مسيحيي الشام كانوا فريقين: كاثوليك وأرثوذوكس، فقد تركزت جهود البعثات الأمريكية على تحويل عناصر من الكاثوليك الى المذهب البروتستنتي، مما حفز اليسوعيين على العودة الى مسرح الأحداث والنشاط.

في عام ١٨٢٠ وصلت أولى البعثات التبشيرية الأمريكية من أتباع الكنيسة المشيخية ـ البريسبتريون ـ وكانت جزءاً من نشاط المجلس الأمريكي للبعثات التبشيرية في الخارج، وقد سبق لهذا المجلس أن أسس مركزاً له في مالطه ومنها توجه الى الشرق. ولعل أبرز من وفد في تلك المرحلة كان المبشر الأمريكي النشيط ايلي سميث. وقد انضم الى سلك الكهنوت وتطوّع للعمل في الخارج فأرسل الى مالطه، ثم وفد الى بيروت للمرة الأولى في عام ١٨٢٧، وعاد اليها في عام ١٨٣٤ وظل فيها الى أن توفي في عام ١٨٥٧.

نستطيع أن نعتبر مرحلة الثلاثينات من القرن التاسع عشر بداية لذلك النشاط

(١) لم يكن لبنان كدولة قد برز الى الوجود بعد، وكان ما يسمى بلبنان اليوم جزءاً من سورية أو ما كان يطلق عليه بلاد الشام أو بر الشام. وتشمل سورية الكبرى فيما تشمل بمعناها التاريخي وحدودها الجغرافية فلسطين أيضاً.

الداخلي والخارجي الذي وضع البذور الأولى المعادية للأتراك، والتي تداخلت فيها العناصر الداخلية والخارجية، الدينية والسياسية.

داخلياً كان المسيحيون يعانون من اضطهاد الأتراك، وهو اضطهاد شمل العرب المسلمين ايضاً الّا أنهم بسبب ما توهموا من أن السلطان العثماني يمثل سلطة الخلافة الاسلامية فقد كانوا أسلس قياداً وأقل تناقضاً مع السلطة.

وخارجياً كانت القوى الدولية: انكلترا وفرنسا وألمانيا وروسيا وأمريكا تتطلع على تناقضها، الى الدولة العثمانية بأمل اختراقها ثم اقتسامها، وكانت البعثات التبشيرية أداتها في الداخل.

ويجب أن نضيف الى هذه العوامل أيضاً عامل الفتح المصري لبلاد الشام، فقد نقل ابراهيم باشا معه كثيراً من عناصر التغيير لم يكن أقلها برامج التعليم الواسع التي أسهمت هي الأخرى في خلق شروط الصحوة العربية وجعلت المسلمين يقبلون على التعليم بعد أن كان موقوفاً الى حد كبير على المسيحيين بعامل التبشير والمبشرين وجمعياتهم الدينية ومدارسهم الخاصة.

أدرك أيلي سميث المبشر الأمريكي النشيط أهمية التعليم أيضاً فانكب على دراسة اللغة العربية، وقام بنقل مطبعة البعثة التبشيرية الأمريكية من مالطة، ونجح في سبك نمط جديد من الحرف العربي وبذلك أصبحت المطبعة الأمريكية المصدر شبه الوحيد في بلاد الشام لطباعة الكتب باللغة العربية[1] .

رافق تلك المرحلة نشاط رجلين عربيين مسيحيين سيقترن اسمهما طويلاً بالصحوة العربية فكرياً لما بذلا من جهود أولى هما: ناصيف اليازجي وبطرس البستاني. وقد عهدت اليهما البعثة التبشيرية الأمريكية بتأليف الكتب المدرسية باللغة العربية، وكان ذلك شيئاً جديداً على حياة البلاد الثقافية المتخلفة.

(١) كانت المطبعة العربية الأولى هي التي انشأها عبدالله زاخر في مدينة حلب في أخريات القرن الثامن عشر وسبك لها حروفاً عربية. ويخطىء بعض المؤرخين في التأكيد على ان المطبعة الأمريكية كانت الأولى.

أثار نشاط البعثة التبشيرية الأمريكية روح التنافس مع البعثات الأخرى، فنشط اليسوعيون في افتتاح المدارس ونشر التعليم والطباعة، وتبعهم اللعازريون، وتواجد الى جانب هذه البعثات بعثات أخرى روسية وألمانية كانت أقل أثراً.

كان للصحوة العربية عاملها الداخلي كما أسلفنا . فالحكم العثماني اضطهد جميع عناصر الامبراطورية وأقلياتها الدينية والقومية، وقد وجد المسيحيون في العروبة واللغة العربية منجاتهم من حملة التتريك والاضطهاد. وكان ابراهيم اليازجي وبطرس البستاني الدعاة الأوائل وأنشط العناصر في اعادة الاعتبار للغة العربية والتاريخ العربي. **الّا أنهما بحكم الفراغ الثقافي والفكري وفقدان الوسائل، فقد وجدا نفسيهما ينشطان من خلال البعثات التبشيرية والى حد ما بتوجيهها. ولعل هذا ما يفسّر فيما بعد ذلك التداخل العجيب في دعوة القومية العربية خلال تاريخها الطويل ما بين العنصرين الداخلي والخارجي. ما بين الارادة الذاتية للشعوب العربية في أن تنهض وتتحد، وبين الاستغلال الأجنبي لهذه الارادة وتحويلها عن أهدافها.**

ولا أدل على هذا التداخل المريب من أن بطرس البستاني قد تحوّل الى المذهب البروتستنتي، وربط جهوده الذاتية الصادقة بالبعثة التبشيرية الأمريكية وبايلي سميث على وجه التحديد وبأمريكي آخر هو الدكتور كورنيلوس فان ديك، الذي وفد الى بلاد الشام طبيباً ومبشراً دينياً. وقد أسهم البستاني بدعوة من أيلي سميث في ترجمة التوراة وأكب على دراسة العبرية والآرامية واليونانية القديمة، وكان يتقن الى جانبها الانكليزية ويلم بالفرنسية. وظلّت ترجمة التوراة شغل البستاني الشاغل لعشر سنوات[1] وهو ما يبرز بوضوح الأهداف الأولى والبعيدة للبعثات التبشيرية التي استقرت في بلاد الشام. فقد أفادت هذه البعثات من روح النقمة العامة لتضع ردود الفعل الداخلية في مجرى آخر يصب في نهاية المطاف في أرض أخرى ويحقق اهدافاً مختلفة.

(١) يتضمن الكتاب المقدس عند المسيحيين جزءين هما: العهد القديم والعهد الجديد. ويشكّل التوراة القسم الأول من العهد القديم ويتحدث عن بداية الخلق.

كان لليازجي والبستاني أثرهما الكبير في النهضة الفكرية والثقافية، وظل هذا الأثر الى النهاية مرتبطاً بالبعثة التبشيرية الأمريكية ولم يستقلّ عنها في أية مرحلة من مراحلها. وقد أسسا مع البعثة جمعية علمية انضم اليها أمريكيون آخرون بينهم الكولونيل تشرشل وبلغ عدد أعضائها خمسين عضواً ليس فيهم مسلم واحد. وكان لهذه الجمعية أثرها البارز في تحديد مسار الفكر وتوجيه تيّاراته[1].

الى جانب نشاط البعثة التبشيرية الامريكية قام نشاط البعثات الأخرى، فأسس اليسوعيون في عام ١٨٥٠ الجمعية الشرقية، وكان الأب دوبرونيير روحها الموجّه، واقتصرت هي الأخرى على العناصر المسيحية.

ولم يكن موقف المسلمين العرب المستريب من هذه الجمعيات او الأنشطة الفكرية والثقافية بسبب وجود العناصر المسيحية، فهم جزء من مجتمع تاريخي مشترك، وانما كان بسبب أثر المبشرين الأجانب الذين جاءوا ومعهم أغراضهم الخفيّة. ومهما كان دور أولئك المبشرين الايجابي في نشر التعليم فقد كان ذلك لمصلحة لهم ومعادياً في الجوهر لوحدة المجتمع وتراثه الاسلامي بوجه خاص، والعربي بوجه عام.

---

(١) إن أية دراسة متعمقة لمفاهيم المسيحية وايمانها وفلسفتها تكشف التناقض العميق والتباين الشاسع ما بين الكنيسة الكاثوليكية من جانب واليهودية من جانب آخر. وكذلك الأمر ما بين الأرثوذكسية واليهودية. اما البروتستنتية التي تدين بها الأكثرية في كل من انكلترا وايرلندا وأمريكا، والتي لا يصل فيها الى موقع السلطة والقرار السياسي الا عناصر تنتمي الى التراث البروتستنتي وفلسفته ـ كان انتخاب كنيدي الكاثوليكي في أمريكا خروجاً على القاعدة وقد قتل على أي حال! ـ فنجد أوجهاً للتشابه مع اليهودية في فلسفتي المال وأصل الخلق. وقد يفسّر لنا ذلك لماذا كان وعد بلفور انكليزياً أي بروتستنتياً، ولماذا هي أمريكا راعية اسرائيل وحاميتها ومصدر قوتها الأول. ولعل أبرز وجه للتشابه ما بين اليهودية والبروتستنتية هي ايمانها بالعنصرية والتفوق، وقد نهجا سبيلاً واحداً في مواجهة الغير في أربعة مواضع من العالم: استراليا، أمريكا، جنوبي أفريقيا، فلسطين. ففي تلك المواضع الأربعة قامت البروتستنتية واليهودية بعملية افناء وترحيل لشعب الأرض التاريخي، لتقيم على أشلائه دولتها ومجتمعها الجديد. في أمريكا الهنود الحمر. في استراليا شعوب هذه القارة الأصلية. في جنوبي افريقيا شعبها الأفريقي الأسود. وفي فلسطين شعب فلسطين العربي بفريقيه المسلم والمسيحي. ان هذه النظرة المتعمقة قد تفسّر لنا ترابط النتائج، كما تفسّر لنا ذلك التعاطف السرّي والعلني والتعاون ما بين أمريكا وانكلترا واسرائيل وبين جنوبي افريقيا: الدولة العنصرية المشابهة في تكوينها وشروط بقائها لدولة اسرائيل.

غير أن الأمر ما لبث ان اختلف جزئياً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكانت البداية انشاء الجمعية العلمية السورية في عام ١٨٥٧، وقد اشترك العرب من مسلمين ومسيحيين فيها وخلت من المبشرين الأجانب. وبردود الفعل المشتركة ما بين مختلف السكّان على الحكم التركي بدأت تتبلور أنشطة عربية مستقلة تعتز بتراث العرب وتخلو من التعصّب الديني.

كانت الجمعية العلمية السورية نواة العمل السياسي العربي الأولى. فقد حدث أن عقدت أكثر من اجتماع سرّي لها، وألقى فيها ابراهيم اليازجي بن ناصيف اليازجي بعض القصائد السياسية الاتجاه يحث فيها العرب على الثورة. الا أن هذه النواة ظلّت بغير أثر كبير يذكر. وبالرغم من النزعة السياسية لأعضاء الجمعية فاننا لا نستطيع أن نبدأ بها تاريخ المرحلة الثانية للصحوة العربية بل نضيفها الى ما سبقها من جمعيات في المرحلة الأولى منها. وبالرغم أيضاً من مساهمة بعض المسلمين فيها فانها لا تضيف جديداً الى اتجاه الصحوة العربية، فقد ظلّت تلك المرحلة من بدايتها الى نهايتها – أي حتى عام ١٨٦٨ – مرحلة الجمعيات التبشيرية الأجنبية الاتجاه والتوجيه والمسيحية العناصر. ولئن غالى بعض مؤرخي النهضة العربية في التأكيد على أهمية هذه المرحلة فلسنا نجد فيها أكثر من نواة أولى اختلط فيها عاملا التبشير والتغلغل الأجنبي بمشاعر الرفض للحكم التركي، واستغل العامل الأول العامل الثاني استغلالاً واضح الأثر، ولم يكن بريئاً قط.

٢ – تبدأ المرحلة الثانية من الصحوة العربية في أعقاب تولي السلطان عبد الحميد عرش الدولة العثمانية. فقد تم خلع السلطان عبد العزيز في ١٠ أيّار – مايو – من عام ١٨٧٦ لفساد حكمه وتولى من بعده العرش ابن أخيه مراد الخامس، الا أنه بسبب مرض الصراع الذي لا شفاء منه والذي كان مصاباً به فقد تم خلعه هو الآخر أيضا وخلفه أخوه عبد الحميد الثاني في آب – اغسطس – من العام نفسه.

دام حكم عبد الحميد من عام ١٨٧٦ الى عام ١٩٠٩ حيث خلع أيضا، ولكن حكمه شهد مرحلتين مما يتصل ببحثنا اليوم: مرحلة الصحوة الاسلامية الثانية – وهو ما

سيرد في موضعه من هذا الفصل – ومرحلة الصحوة العربية الثانية وهو ما سيلي عرضه.

جاء عبد الحميد الى الحكم في ظروف داخلية وخارجية تحيط بدولة استحكم فيها الفساد وانتشرت الثورات واستشرت المطامع الأوروبية من حولها لاقتسامها والتدخل في شئونها.

كان عبد الحميد ذكياً وماكراً. بدأ بالتظاهر بالاصلاح فعيّن مدحت باشا صدراً أعظم – أي رئيساً للوزراء – وأصدر دستوراً تضمّن أفكار مدحت الاصلاحية في الحكم وقد جاء يؤكد على المساواة بين أجناس الدولة العثمانية ويحدّ من سلطة السلطان المطلقة. وكان غرض عبد الحميد الحقيقي أن يمتص روح النقمة العامة والمحاولة الأوروبية للتدخل في شئونه الداخلية، وحين تحقق من النجاح فيما رمى اليه لم يلبث أن أقدم على خطوة مفاجئة متذرعاً بالحرب الروسية – التركية، فنفى مدحت باشا الى أوروبا وأصدر قانوناً بتعطيل الدستور. وحين انتهت الحرب وفرضت روسيا شروطها القاسية في معاهدة سان ستيفانو، ثم معاهدة برلين المعدّلة والمخففة، بعد أن كانت جيوشها وصلت الى مشارف استانبول، بدأ التذمّر يسود الولايات العربية وعمّ السخط أرجاءها، وكان للتجنيد شبه الاجباري في تلك الحرب أثره الآخر الجديد في انتشار السخط. وربما عبّرت الولايات العربية بذلك وبشكل غير مباشر عن تفهمها لأسباب الثورة في ولايات الدولة العثمانية الأوروبية، فقد كانت أحوال الامبراطورية المتخلّفة واحدة وظروف حياتها الصعبة مشتركة.

أطلقت التسوية التي انتهت اليها الحرب يد السلطان عبد الحميد في شئون ما تبقى من أمبراطوريته، واتجه نحو الولايات العربية التي تشكل غالبيتها، يمارس فيها وعليها حكمه الماكر الجائر. وأقام نظامه على التجسس والاضطهاد وأحاط نفسه بحاشية تتصف بالقوة والفساد معاً، ولجأ الى الدين يسوّغ به سياسته ويضفي على حكمه شرعية ليست منه.

شمل حكم عبد الحميد من البلاد العربية كلا من بلاد الشام والعراق، وأجزاء من

شبه الجزيرة العربية، ومصر والسودان، وتونس وليبيا. أما الجزائر فكانت خارج سلطته بسبق احتلال فرنسا لها في عام ١٨٣٠. وقد استمر حكم عبد الحميد الى عام ١٩٠٩ حيث تم خلعه بثورة عسكرية أطاحت به وأنهت مرحلة من مراحل النهاية في حياة الامبراطورية.

وبالرغم من أن عبد الحميد قد قرّب الكثير من العناصر العربية اليه وأوكل اليهم المناصب، الا أن ذلك لم يشفع له في سوء حكمه وفساد ولاته، فكان أن ولدت على مدى حكمه الطويل المرحلة الثانية من الصحوة العربية، ولكنها لم تقتصر هذه المرة على الصفوة، ولا على عدد محدود من الناس، بل اتسعت لتشمل فئات أوسع. وقد مهّد هذا الشعور العام المشترك للمرحلة الثالثة التي انتهت بالثورة العربية الكبرى.

بدأت المرحلة الثانية من الصحوة بشكلها التنظيمي قبيل اعتلاء عبد الحميد الثاني العرش. لقد ألّف خمسة من الشباب العرب تخرّجوا من الكلية البروتستنتية السورية ببيروت – وكلهم من المسيحيين – جمعية سرية نجحوا في ضم عناصر اسلامية اليها فيما بعد، واستمالوا المحفل الماسوني، وكانت الماسونية قد دخلت بلاد الشام في تلك المرحلة.

وكان من مؤسسي هذه الجمعية فارس نمر باشا الذي هاجر فيما بعد الى مصر وأسهم فيها بتأسيس مجلة «المقتطف» وصحيفة «المقطّم». وقد أصدرت هذه الجمعية بعض المنشورات السرية لعل أهمها ذلك المنشور الذي حدد أول برنامج سياسي عرفته بلاد العرب. فقد تضمّن المنشور الصادر في عام ١٨٨٠م أربعة مطالب:

١ – منح سورية الاستقلال متحدة مع جبل لبنان.
٢ – الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية في البلاد.
٣ – رفع الرقابة والقيود الأخرى التي تحد من حرية التعبير.
٤ – استخدام القوات المجنّدة من أهل البلاد في المهام العكسرية الداخلية فقط.

بلورت الجمعية كما هو واضح في منشورها السياسي أول تصوّر ذي محتوى وطني وقومي. فالمطالبة باستقلال سورية متحدة مع جبل لبنان كان مطلباً وطنياً أي قطرياً لأنه

اقتصر على بلاد الشام من دون بلاد العرب. ومطلب الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية كان مطلباً قومياً لأنها اللغة المشتركة لكل البلدان العربية الأخرى التي كانت ترزح تحت حكم الامبراطورية العثمانية. واذن فقط اختلط في مطلب الجمعية اتجاهان: قطري أو وطني، وقومي. تماماً كما اختلط في تشكيلها وتنظيمها عاملان: داخلي وخارجي. فالصحوة العربية ستظل في مراحلها الثلاث تعبيراً عن التداخل ما بين الثورة الداخلية ذاتية الهدف، وبين الاستغلال الأجنبي لها واستخدامها أداة لتقويض الدولة الاسلامية في مرحلة، والاسلام في مرحلة اخرى.

اننا مضطرون ونحن نعرض بأمانة التاريخ أحداث هذه المرحلة الى ملاحظة جميع الظواهر السلبية التي رافقت الصحوة العربية في مراحلها كلّها، وذلك أن تجنّب الاشارة الى هذه الظواهر والنقاط وتحت أي عامل، سيجعلنا نفهم دعوة التضامن الاسلامي التي أطلقها فيصل بن عبد العزيز فيما بعد مبتورة ومنتزعة من اطارها الفكري وخلفيتها التاريخية وأسبابها البعيدة.

رافق الصحوة العربية في مرحلتها الفكرية واللغوية الأولى التبشير وترجمة التوراة. ثم رافق الصحوة العربية في بداية مرحلتها الثانية، السياسية، تعاون ما بين جمعية بيروت السرية والمحفل الماسوني، ولم يحاول مؤرخ عربي أن يدرس هذه الظاهرة أو يفسّرها، أو يجيب على ما تطرح من أسئلة بعيدة. واذا كان عبد الحميد قد قدّم للثورة على حكمه في المرحلة الثانية كل أسبابها الموجبة، فان الاستغلال الأجنبي للعوامل والعناصر الداخلية بلغ أوسع مداه. فقد كانت المدارس التي تعلّم فيها أكثر من جيل عربي في بلاد الشام مدارس أجنبية أنشأتها بعثات التبشير الفرنسية والأمريكية والانكليزية، ثم الروسية والايطالية والألمانية. وكانت هذه البعثات تتلقى دعم حكوماتها المادي والسياسي، ومن الغفلة أن نحسب هذا النشاط كلّه على أنه كان لخير العرب ولمصلحة نهضتهم. فلقد زرع هذا النشاط بأفكاره الحديثة والمسمومة كل أسباب الخلاف القادم والانقسام الطائفي والديني. وتحت اسم العروبة تم تمزيق المجتمع داخلياً وتفتيته، لأن

القوى الخارجية كانت أقدر على استغلال أسباب النقمة من قدرة القوى الداخلية القومية أو الوطنية على قيادتها وابقاء جذورها في أرضها وتاريخها.

ولم تلد مرحلة عبد الحميد على كل ما اتسمت به من قسوة ومكر سوى شخصية عربية واحدة ربطت ما بين العروبة والاسلام وبرئت من التوجيه الأجنبي هي شخصية عبد الرحمن الكواكبي[1]. فقد أبان الكواكبي أسباب ضعف العالم الاسلامي بشكل عام والعربي بشكل خاص، وحدد للاصلاح مطلبين:

التقدم الفكري ومحاربة الجمود والجهل.

استعادة العرب دورهم في تقرير مستقبل الاسلام وقيادته.

وبعد الكواكبي لم يشهد العالم العربي أية حركة فكرية تنتسب للمرحلة الثانية من الصحوة العربية، سوى ما دعا اليه نجيب عازوري، وهو عربي مسيحي نشط في باريس في عام ١٩٠٤ وأسس جمعية «جامعة الوطن العربي» وكان هدفها تحرير بلاد الشام والعراق من السيطرة التركية، أي انها برغم تسميتها القومية ظلّت قطرية الهدف، أي محدودة في منطقتين جغرافيتين من الوطن العربي، ولم يكن لحركته أي أثر مباشر لأنها نشأت في فرنسا، وعبّرت عن نفسها باللغة الفرنسية، فكانت اذن مجرد حركة فكرية توضع في اطار الأحداث ولا تزيد على ذلك أثراً.

٣ – في مطلع القرن العشرين، وكردّ فعل على استبداد الحكم العثماني نشطت جمعية تركية سرية هي جمعية «الاتحاد والترقي» كثرتها من الأتراك ويليها اليهود ثم أجناس أقل عدداً وأثراً. وقد نجحت هذه الجمعية عبر ثورة عسكرية في فرض التغيير على عبد الحميد، فألغى الرقابة وأطلق سراح السجناء السياسيين وسرّح جيش الجواسيس وأعاد الى الحياة الدستور المعلق. ولم يلبث عبد الحميد أن انقضّ على الثورة بثورة مضادة انتهت بخلعه وانتصار الاتحاديين. غير أنه حدث قبل ذلك وخلال مرحلة الثورة الأولى أن عُيّن الشريف حسين الذي كان منفياً في استانبول والياً على مكّة المكرّمة، وقد

(١) ولد الكواكبي في مدينة حلب في عام ١٨٤٩ وتلقى علومه الاسلامية فيها، وحين ندد بطغيان الحاكم العثماني سجن ثم أطلق سراحه فغادر سورية الى مصر ليعيش ويكتب فيها.

اختاره أعضاء جمعية الاتحاد والترقي لما عرف عنه من مناوئة السلطان، ومن رفعة الحسب والمقام والاستقامة. وسيكون لهذا التعيين أثره فيما بعد، اذ هو يشكّل ذروة المرحلة الثالثة من الصحوة العربية.

لم يبدّل أعضاء جمعية الاتحاد والترقي من مسلك النظام تجاه العرب شيئاً. فقد جاءوا ممتلئين حقداً على السلطان، وعنصرية تجاه كل ما هو غير تركي. وبرزت الطوارنية – أي القومية التركية بجذورها البعيدة – في شكل معاد للعرب استفز مشاعرهم واستثارهم ووضع بذور الثورة القادمة التي سيقودها الشريف حسين.

ولجأ الاتحاديون الى المركزية، وحلّوا جمعية الإخاء العربي العثماني فألجأوا العرب الى السرية، وبدأ التذمر والسخط يتخذ أشكالاً علنية وسرية، وانتظم في أربع جمعيات نؤرخ بها أحداث تلك المرحلة وهي:

١ – المنتدى العربي في استانبول – علني – أسس في عام ١٩٠٩ وكان ملتقى الوافدين على عاصمة الامبراطورية والمقيمين فيها.

٢ – حزب اللامركزية الادارية العثماني – علني – ومقرّه القاهرة، وقد استهدف تعبئة الرأي العام العربي وراء فكرة اللامركزية. ومعظم أعضائه من بلاد الشام. وقد أنشأ هذا الحزب فروعاً له في كل مدينة من مدن سورية الكبرى، وصلات سياسية بكل الجمعيات الأخرى والمنتديات في بلاد الشام والعراق واستانبول.

أما المنظمتان السريتان الأخريان فكانتا:

١ – القحطانية، وقد نادت بدولة ذات تاجين: مملكة عربية لها برلمانها وحكومتها ولغتها العربية ومعاهدها ومؤسساتها الخاصة، وتكون هذه المملكة جزءاً من امبراطورية تركية – عربية، ويكون السلطان العثماني ملكاً على المملكتين. وكان من بناة هذه المنظمة سليم الجزائري، والأميران أمين وعادل ارسلان، وخليل حماده، وأمين كزما، وصفوت العوا، وعلي النشاشيبي، وشكري العسلي.

٢ – جمعية العربية الفتاة، وقد أسست في باريس في عام ١٩١١، وكان لها أثر تجاوز كل الجمعيات الأخرى السرية والعلنية في تاريخ الصحوة العربية الثالثة. فقد كان

مؤسسوها جميعاً من العرب المسلمين وهم: جميل مردم، وعوني عبد الهادي، ورفيق التميمي، وعبد الغني العريسي. وقد تميّزت هذه المنظمة بالتماسك وبوحدة التفكير وبالتنظيم. وكانت أول جمعية عربية تنقل المبادرة في معارضة الدولة العثمانية والحكم الطوراني الى يد العرب المسلمين. وكانت أهدافها السياسية أشد وضوحاً وهي استقلال البلاد العربية وتحريرها من كل سلطة أجنبية. وقد انتقلت الجمعية الى بيروت في عام ١٩١٣ ومنها الى دمشق في عام ١٩١٤، وزاد عدد أعضائها على مئتي عضو، وضمت في النهاية عدداً من المسيحيين كرمز للوحدة الوطنية.

لم يعرف أحد شيئاً عن أسرار هذه الجمعية ولا عن وجودها الى أن تحررت البلاد العربية من الحكم التركي – الطوراني، مما يدل على صدق عناصرها وانضباطهم وحسن تنظيمهم وصفاء قلوبهم. وقد شنق أحد أعضاء الجمعية ولم يعترف بسرّها، وحاول شكري القوتلي أحد أعضائها الانتحار مخافة أن يضعف أمام التعذيب فيفشو أسرار الرفاق. كانت تنظيماً سياسياً سرياً دقيقاً وهاماً، وتعبيراً عما بلغته الصحوة العربية في هذه المرحلة من قدرة وتصميم.

أعقبت هذه الجمعيات الأربع العلنية والسرية جمعية أخرى تحت اسم لجنة الاصلاح حددت مطالب واضحة في حكم ذاتي للولايات العربية، وتعاونت لجنة الاصلاح مع حزب اللامركزية في القاهرة. الا أن هذه اللجنة بالرغم من تسليمها بالسيادة التركية تسليماً كاملا واقتصار مطالبها على ادارة شئون الولايات العربية وايراداتها ومصالحها المحلية، مع الارتباط الوحدوي بالدولة في كل ما يتصل بالشئون الخارجية والدفاع والمواصلات والاقتصاد، فقد واجهت رفضاً لمطالبها وصدر الأمر في استانبول بحل اللجنة واغلاق مراكزها، واعتُقل زعماؤها البارزون، وعُطّلت الصحف التي عبّرت عن تعاطفها مع مطالب الجمعية. وانتقلت الحركة الى باريس فتحركت جمعية العربية الفتاة لتطرح برنامجها واتصلت بكل التنظيمات العربية تدعوها الى مؤتمر عربي لبحث شئون الاصلاح، وانعقد المؤتمر في باريس، واتسمت مناقشاته بالهدوء وببرامج معتدلة تحددت في المطالبة بحقوق العرب السياسية الكاملة ومشاركتهم في ادارة شئون الدولة. ولأول مرة

يشير مؤتمر عربي الى خطورة التدخل الأجنبي بذرائع مختلفة اذا لم يتم اصلاح أوضاع الدولة. ونجح المؤتمر في حمل الاتحاديين في استانبول على التسليم ببعض أوجه الاصلاح المطلوب، وتم الاتفاق على ذلك. الا أن العرب ما لبثوا أن اكتشفوا أن قد وقعوا فريسة شرك نصبه الاتحاديون لهم، وهكذا انتكست الحركة القومية العربية من جديد.

في تلك المرحلة كان الملك عبد العزيز الذي نجح في استعادة حكم نجد، يتحرّك- كما سبق- نحو الاحساء ليحررها من حكم الأتراك، وليسدد ضربة قاصمة للامبراطورية، وليذكي الحماس في قيادة المقاومة العربية وفي جماهيرها. فقد كان تحرير الاحساء أول خطوة عملية على طريق الثورة العربية وقد نجحت بالقوة. اذن لم يعد ينفع القضية العربية في مواجهة الأتراك وسياسة التتريك والعنصرية، أية دعوة للاصلاح او معارضة مع الاتحاديين. فالاستقلال مطلب لا يتحقق بالمفاوضة بل باستخلاصه بالقوة، ولا بالاعتماد على الآخرين بل على الارادة الذاتية وانتهاز الفرص الملائمة. كانت ثورة عبد العزيز وانتصاراته رسالة عملية موجهة الى الولايات العربية تؤكد لهم أن هذا هو الطريق، ومن هنا يبدأ العرب.

في شهر آب - اغسطس - من عام ١٩١٤ نشبت الحرب العالمية الأولى، وكانت ألمانيا قد نجحت في أن تكون الدولة الأجنبية الأكثر نفوذاً في استانبول - القسطنطينية - والحليف الأقرب الى الامبراطورية المتهاوية. وانتهت الأحداث الى تحالف تركي - ألماني في مواجهة الحلفاء، وكانت المخاوف الانكليزية من هذا التحالف تصب عند نقطتين:

أ - الخليج العربي حيث حقول البترول.

ب - وقناة السويس.

وكان معنى ذلك أن على السياسة البريطانية أن تتحرك بسرعة وفي اتجاه وحيد هو الافادة من التناقض العربي - التركي، ومن روح النقمة العامة التي تشتعل فيما تبقى من الولايات العربية تحت حكم الأتراك لتحقيق غرضين:

- فصل العرب عن الامبراطورية التركية، ويعني ذلك اضعافها وتفتيها من الداخل وبالتالي حماية البترول في الخليج وقناة السويس، وكلاهما حيوي للمصالح البريطانية.

- استخدام العرب في الحرب وتحويلهم الى قوة رديفة بموقفهم وطاقاتهم ولمصلحة الحلفاء(١).

في الوقت نفسه كانت جمعية العربية الفتاة التي استقرت في دمشق تراسل الشريف حسين وتنبئه عن الاتجاه العام في البلاد للثورة واعلان استقلال العرب، وتعرض عليه أن يكون قائد هذه الثورة لمكانته الشخصية وما يمثل في منصبه الديني من موقع نافذ.

وهكذا التقى في الثورة العربية عاملان متناقضان تحالفا على انجازها:

العامل الأجنبي ممثلاً في بريطانيا وتأييدها، ثم تحريضها عليها، لأسبابها ومصالحها الخاصة.

العامل الثاني ممثلاً في رفض العرب سياسة التتريك والمظالم، وفي تطلعهم الى استعادة دورهم التاريخي وتحقيق استقلالهم.

أي ان المرحلة الثالثة من الصحوة العربية وقعت هي الأخرى فريسة الازدواج ما بين عاملي الداخل والخارج، وقوتي النفوذ الأجنبي والرفض القومي العربي، ولكل منهما أسبابه وتطلعاته وأهدافه.

وحين رأى الشريف حسين أن شروط الثورة العربية قد أينعت وبخاصة في بلاد الشام والعراق، وحان قطافها، ورأى في ظروف الحرب العالمية الأولى عاملاً مسعفاً لتحقيق هذا الهدف، وبسبب من وجود بريطانيا في مصر وبعض سواحل الخليج فقد تم بها الاتصال - كما سبق - لتوفير أسباب الدعم والتأييد، وتبادل الشريف حسين والسير ماكماهون مجموعة رسائل قطعت فيها انكلترا عهوداً للعرب في المساعدة على استقلالهم ووحدتهم، وانخدع الشريف حسين والعرب بالوعود البريطانية، وكانت الثورة العربية

---

(١) حتى عام ١٩١٤ كان معظم الولايات العربية البعيدة قد وقع فريسة النفوذ الأجنبي وانسلخ عن الامبراطورية العثمانية. فالجزائر وتونس كانتا تحت الاحتلال الفرنسي، والمغرب تحت النفوذ الفرنسي - الاسباني، وليبيا تحت الاحتلال الايطالي، ومصر والسودان تحت الحماية البريطانية، وكذلك سواحل الخليج في شبه جزيرة العرب: الكويت، والبحرين، وقطر، وعمان، وحضرموت. ولم يبق من الولايات العربية تحت الحكم التركي فعلا سوى بلاد الشام والعراق في المشرق، والحجاز واليمن في شبه جزيرة العرب.

التي انتهت كما نعرف الى اتفاقية سايكس – بيكو – وقد سبق ذكرها وقصتها – ثم احتلال ما تبقى من الولايات العربية بعد انتهاء الحرب وتقاسمها ما بين انكلترا وفرنسا. وهكذا طويت تلك الصفحة من تاريخ الصحوة العربية في مراحلها جميعاً لتنتهي بالاقتسام والاحتلال، ولتتوزع ما بين الدولتين الكبريين آنذاك: انكلترا وكان نصيبها مصر والسودان وليبيا وفلسطين والعراق وشرقي الأردن، وفرنسا وكان نصيبها المغرب العربي بدوله الثلاث: الجزائر، والمغرب، وتونس، وسورية ولبنان في المشرق. وانتهت تلك المرحلة بكل أحداثها لتبدأ مرحلة جديدة تقترن فيها الصحوة العربية بالكفاح الوطني، أي القومية بالوطنية، ولتترسخ الثانية على حساب الأولى، تماماً كما ترسخت القومية على حساب الاسلام. ولم يسلم من بلاد العرب في تلك المرحلة كلّها من القرن العشرين من بلاء الاستعمار أو النفوذ الأجنبي سوى تلك الأجزاء التي حرّرها عبد العزيز من شبه جزيرة العرب بدءاً بنجد، فالاحساء، فالحجاز، فالعسير. وهو ما شكّل فيما بعد مملكته المستقلة: العربية السعودية، موضوع بحثنا هذا في سياستها الخارجية.

الصحوة الاسلامية.. جذورها وتاريخها:

سنتوقف من موضوع الصحوة الاسلامية عند ثلاث مراحل نعتبرها حاسمة في تاريخ الدعوة الاسلامية، دون أن يُسقط هذا التحديد الانتقائي ـ وقد اخترناه لأغراض البحث ـ أهمية حركات أو أفراد آخرين نهضوا بدور أقل أو أكثر، هامشي أو أساسي، فيما بين هذه المراحل من تاريخ الصحوة الاسلامية.

هذه المراحل الثلاث هي:

مرحلة الدولة السعودية الأولى ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب الاصلاحية في منتصف القرن الثامن عشر.

مرحلة جمال الدين الأفغاني- محمد عبده- عبد الرحمن الكواكبي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

مرحلة عبد العزيز آل سعود والدولة السعودية الثالثة في بداية القرن العشرين.

ولم يكن اختيارنا لهذه المراحل عشوائياً، بل انتقائياً كما سلف القول، لأن غرض الاختيار المحدد هو أن نبلغ من البحث نقطة المركز: السياسة الخارجية السعودية اسلامياً، ودعوة التضامن الاسلامي التي أطلقها الملك فيصل بن عبد العزيز – رحمه الله – . ولذلك فمن الخطأ أن يؤخذ هذا التحديد بشقيه: الصحوة العربية والصحوة الاسلامية، على انه تأريخ دقيق متصل لهذين الاتجاهين في تاريخ العرب أو الاسلام. كل ما نهدف اليه هو وضع السياسة الخارجية اسلامياً، ودعوة التضامن كجزء منها، في إطارها الفكري وبخلفيتها التاريخية، لتكون من ثم محددة الأبعاد ومفهومة الأغراض، وغير منتزعة من جذورها وأرضها.

١ – تبدأ الصحوة الاسلامية في مرحلتها الأولى بدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في شبه جزيرة العرب. بدأت في منتصف القرن الثامن عشر، وقد عرضنا لها في الفصل الأول من الكتاب عن الجغرافيا والتاريخ، ورأينا كيف أن دعوة الشيخ الى الاصلاح الديني والعودة بالاسلام الى أصوله الأولى وبساطته، كانت محاولة لاصلاح ما آل اليه الاسلام من تخلّف وما لحق به من بِدَع دخيلة. وقد كان تحالف محمد بن عبد الوهاب مع آل سعود بداية تلك المرحلة الأولى من الصحوة الاسلامية، وسجلت انتصارها الأول فيما أقامت من تجربة الدولة السعودية التي ما لبثت أن انتشرت دعوةً واتسعت أرضاً حتى غدت تهديداً حقيقياً للامبراطورية العثمانية.

لقد حقق تبني آل سعود لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب الاسلامية والاصلاحية الفكرة التي سبق وأطلقها ابن خلدون في مقدمته وهي «أن الدولة الاسلامية مزيج من الملك والشريعة». أي انها السلطة الزمنية التي تقوم على حراسة الشريعة وتطبيقها، وتحكم بقوانينها وسننها.

كانت الدولة السعودية في جوهرها أوّل تحدٍّ عربي للامبراطورية العثمانية. فلم تكن اسلامية فحسب وبالفعل، بل عربية أيضاً وبالأرض والانتماء. أي انها بدأت من نقطة

الانطلاق الأولى للاسلام: عربية – اسلامية في وقت واحد. ولم يكن هدفها بالطبع أن تقيم تضامناً عربياً في وجه الامبراطورية العثمانية، بل تضامناً اسلامياً، وتذهب في جوهر حركتها الى التأكيد على أنها الدولة الوحيدة التي يمكن للجميع الانتماء اليها[1]. كان ذلك تحدياً خطيراً للسلطة العثمانية السياسية، فقد رمت الى احلال الشريعة محل عادات الجاهلية التي انتهى اليها الاسلام، وروح التضامن الاسلامي محل العصبية القبلية. ولقد حاربت دعوةُ الاصلاح أو التجديد الوهابية – على نقيض ما نسب اليها – الغلوّ في كل شيء. الغلوّ في مظاهر الاسلام الخارجية، والغلوّ في الخروج عليه. فلا الفكر الصوفي وعقيدته في وحدة الوجود وأعراضه الزاهدة في خيرات الدنيا وانتظامه في طرق الصوفية المتعددة من الاسلام، ولا الغلوّ في التعبّد للأولياء وتكريم قبورهم وانبعاث عادات الجاهلية الأولى من الاسلام أيضاً. كلاهما بعيد وغريب عن روح الاسلام كما عرفه السلف والجيل الأول. كان الاسلام عند داعيته المصلح محمد بن عبد الوهاب، وقوّته الضاربة آل سعود، أصفى وأبسط مما آل اليه. فهو رفض للبدع وللشرك، ويستوى في الشرك بالله أن يكون ذلك ملكاً ام نبياً أم ولياً أم شجرة أم قبراً[2]. وقد تأثر محمد بن عبد الوهاب بابن تيمية، في اتجاهه الديني وفي جرأته. الا أن ما حققه الشيخ محمد كان مختلفاً ـ بشكل ما ـ حين نهض مع آل سعود بمسئولية المواجهة والتحدي، وبالقتال من أجل العقيدة، ثم بتجسيدها في دولة. أي ان الدولة السعودية وحركة الشيخ محمد أعادا الى الاسلام دوره التاريخي الأول في دمج ذرات ذلك المجتمع الرملي بالعقيدة، بعد أن عاد مجتمع الجزيرة العربية بالتخلّف الى ما كان عليه قبل الاسلام: مجتمعات متناثرة، ممزّقة، رملية الحياة والعلاقات.

ولقد تضافرت على الدولة السعودية في مرحلتيها الأولى والثانية جميع تلك القوى التي خشيت من أن تشكّل التجربة الجديدة الفتيّة نواة دولة اسلامية بالفعل تُصلح أحوال المسلمين وتُعيد للعرب دورهم التاريخي. ولم تخل حملة محمد علي على الحجاز فَنَجْدٍ من

(١) الفكر العربي في عصر النهضة – البرت حوراني. دار النهار للنشر. بيروت. ترجمة كريم عزقول.

(٢) دائرة المعارف الاسلامية.

تأييد العثمانيين وتحريضهم، ولا من تأييد الفرنسيين ومباركتهم. فليس مسموحاً أن يعود للاسلام أي دور تاريخي مستقل، كما ليس مسموحاً له أن يتحرر من التخلّف وأن يخرج من دائرته المغلقة!!

٢ – في الربع الأخير من القرن التاسع عشر شهد العالم الاسلامي مرحلة ثانية من الصحوة، فكرية هذه المرة، ودون أن تستطيع تحقيق دعوتها ومُثُلِها في دولة كما حدث في دعوة الاصلاح الديني من قبل في شبه جزيرة العرب.

وقد عبّر عن هذه المرحلة من الصحوة الفكرية – كما أسلفنا – ثلاثة من الدعاة كان لهم أثرهم البعيد في الفكر الاسلامي في تلك المرحلة وما تلاها، وبخاصة في مصر، وهم: جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، وعبد الرحمن الكواكبي.

تقلّبت بالأفغاني – ١٨٣٨ – ١٨٩٧ – الأحوال، وجاب أرجاء العالم الاسلامي من الهند الى أفغانستان الى مصر الى تركيا الى روسيا الى ايران، داعياً الى الاصلاح الاسلامي ومدافعاً عن البلدان الاسلامية، ومحذراً من خطر التوسع الأوروبي عليها. وكان جوهر نشاطه وتفكيره ليس أن تكون الدولة الاسلامية قوية بقدر أن يعيش المسلمون اسلامهم وأن يفهموا دينهم فهماً صحيحاً، ومن ثم فالقوة تجيء نتيجة لذلك ولا تسبقه. ولم يجد الأفغاني تعارضاً ما بين العلم والدين، فالاسلام يختلف في هذه الناحية بما هو منفتح على العقل، وبالتالي على العلم. وقد رأى في انتصار الاسلام الأول رمزاً لازدهار مدنية اسلامية، وأن ما أمكن تحقيقه من قبل وسط تحديات الفلسفة والعلوم الانسانية الأخرى يمكن تحقيقه اليوم، وذلك بقطف ثمار العقل، أي التطور العلمي، وباعادة بناء وحدة الأمة الاسلامية. وكان مؤمناً بأن مما يساعد المسلمين على صد الخطر الذي يواجههم هو أن يرتفعوا فوق الفروقات المذهبية وخصوماتها، وأن لا يسمحوا لحواجز الطائفية أن تقيم حواجز سياسية، وقال إن من الممكن إزالة أعمق الخلافات.

كذلك، أكّد الأفغاني على وحدة العالم الاسلامي وعلى ضرورة أن يظل تحت حكم خليفة ما، قوي مطاع، وبغض النظر عن جنسه. وقد استغل السلطان عبد الحميد دعوته هذه وطوّعها لخدمة حكمه بما ادّعاه لنفسه من سلطة الخلافة.

عاش الأفغاني حياة مضطربة، وكان متحدثاً أكثر منه كاتباً، وقد كان أعظم تأثيره الفكري في مصر حيث تتلمذ عليه الكثيرون ومنهم الشيخ محمد عبده. ولأن غرض بحثنا هو استعراض اتجاهات الصحوة الاسلامية وعناصرها ومراحلها وليس التأريخ لها فاننا لا نحب أن نخوض في دراسة أفكار الأفغاني الاصلاحية ولا أن نغوص فيما كان يهدف اليه أو فيما فعله. يكفينا منه أنه كان صرخة فكرية في هذه المرحلة من الصحوة الاسلامية.

وكان محمد عبده هو الآخر داعية اصلاح ديني. تعرّف الى الأفغاني وما زال طالباً في الأزهر، وتتلمذ عليه، ثم رافقه في بعض مراحل حياته وبخاصة في باريس حيث أصدرا معاً مجلة «العروة الوثقى». ويختلف محمد عبده عن الأفغاني في أنه كان عربياً. لقد جاء الأفغاني من المجهول فلا أحد يعرف على وجه اليقين أصله العِرْقي ولا مسقط رأسه. قيل من أفغانستان من مدينة سعد آباد وقيل من ايران من مدينة مازندران. أما محمد عبده فمصري يتحدّر من أسرة تتصف بالعلم والتقوى. مال الى الصوفية في مطلع دراسته بالأزهر ثم عاد عنها. وحين تخرّج من الأزهر درّس فيه، وعمل لفترة معلّقاً في جريدة «الأهرام» متأثراً في كل ما كتب بأفكار الأفغاني السياسية. وقد أُلقي عليه القبض في أعقاب الاحتلال البريطاني لمصر – ١٨٨٢ – ثم حُكم عليه بالنفي لثلاث سنوات فغادر مصر الى بيروت ومنها الى باريس ليصدر مع معلّمه وصديقه الأفغاني «العروة الوثقى». ومن باريس عاد محمد عبده متأثراً بخيبات أمل كثيرة الى بيروت ليستقر فيها ثلاث سنوات يعلّم في احدى مدارسها الاسلامية. وحين عاد الى القاهرة في عام ١٨٨٨ عيّن قاضياً ثم ما لبث أن غدا في عام ١٨٩٦ مفتياً للديار المصرية، أي رئيساً لجهاز الشريعة الدينية في مصر.

كانت مشكلة محمد عبده الفكرية كمشكلة كل دعاة الاصلاح الديني الآخرين. فالمجتمعات الاسلامية تعاني من انحطاط داخلي ومحتاجة لنهضة تتفق في تطورها مع سنن الشريعة. فلقد أُرسل النبي محمد – صلى الله عليه وسلّم – ليس لمجرّد الدعوة الى الخلاص الفردي للانسان، بل ولاقامة مجتمع فاضل. وقد طرحت حركة التقليد

الغربية التي بدأت تتسرب الى المجتمعات الاسلامية سؤالًا جاداً وهو الى أي مدى يمكن اعتبار المجتمع الاسلامي بما انتهى اليه مجتمعاً اسلامياً حقاً؟

كان الخطر الحقيقي يكمن في انقسام المجتمع الاسلامي داخلياً الى دائرتين: دائرة تسودها الشريعة الاسلامية وتنحسر تدريجياً، ودائرة تسودها المبادىء الوافدة أو المستنبطة لتلبية الحاجات المستجدة وتتسع باستمرار. أي دائرة دينية ودائرة علمانية، وكانت قناعته أن ما يؤخذ من الخارج من قوانين ومؤسسات لن يؤتي الثمر نفسه الذي أعطاه في الغرب لأنه يُزرع في غير أرضه ويغدو بالتالي غير حقيقي وبغير جدوى[1].

ورأى محمد عبده في المدارس بمصر نموذجاً حيّاً لكل ذلك. فهنالك نوعان من المدارس: الدينية وعلى رأسها الأزهر وقد تجمّدت وتحجّرت بما هي تدرّس الدين وتهمل العلوم الضرورية للحياة، والمدارس العصرية التي أنشأتها الارساليات الأجنبية وهذه تجتذب طلّابها خارج أمتهم بما هي تدرّس بلغات أجنبية، أو المدارس التي أنشأتها الحكومة وهي تقلّد المدارس الأجنبية وتحوي عيوب النوعين السابقين من المدارس دون محاسنهما.

عبد الرحمن الكواكبي – ١٨٤٩ – ١٩٠٢ –. ولد الكواكبي في مدينة حلب بسورية، وتلقى علومه الاسلامية فيها. وقد مارس حياته العملية الأولى في الصحافة حيث أنشأ جريدة «الشهباء» عام ١٨٧٧ ولكن الأتراك ضاقوا ذرعاً بما كان ينادي به من أفكار جريئة في الاصلاح وما اتسمت به من روح عربية، فاضطهدوه، وحُكم عليه بالسجن. غادر سورية في عام ١٩٩٨ الى مصر وفيها أصدر كتابيه المشهورين: أم القرى، وطبائع الاستبداد.

يختلف الكواكبي في دعوته الى الاصلاح الديني بأنه ميّز بين اتجاهين في هذه الدعوة: الاتجاه الى النهوض بالعالم الاسلامي والمحافظة على وحدته السياسية، وهو يلتقي في هذه النقطة مع معاصريْه: الأفغاني ومحمد عبده، والاتجاه الى تفضيل قيادة العرب لهذا العالم، لما بين الاسلام والعروبة من صلة أوثق، وأن يكون الخليفة بحكم ذلك عربياً.

(١): تاريخ محمد عبده لرشيد رضا.

وقد أسهمت دعوة الكواكبي في تعريب الصحوة الاسلامية – اذا جاز التعبير – وفي توكيد الصلة الخاصة ما بين العروبة والاسلام، وهو ما كان ينقص الصحوة القومية في كل مراحلها تقريباً، وما كان ينقص الأفغاني الذي نادى بخليفه مطاع من أي جنس، وما لم يكن واضحاً لدى محمد عبده الذي لم تُشغله مشكلة الخلافة فيما يبدو بقدر ما شغله حال المجتمع الاسلامي وما آل اليه وطرق اصلاحه.

لم يكن الكواكبي متعصباً في دعوته الى قيادة العرب لحركة الاصلاح والسلطة، فقد كان ذلك في قناعته بسبب من الصلة ما بين العبقرية العربية والاسلام، ولأنهم أصحاب دور تاريخي في انتشاره، ومنزلة خاصة في تاريخه بحكم عامل اللغة. فالقرآن عربي وتراث الدولة الاسلامي الثقافي والفكري عربي، ومصادر التشريع الأربعة عربية بالحصر. واذن فالعرب أحق بالولاية، دون أن يُلغي ذلك المبدأ الأساسي في الاسلام وهو المساواة.

٣ـ لم يكد القرن العشرون يهل على العالم الاسلامي وهو على ما شهدنا من تخلف واضطراب أحواله وانتشار الدعوات البريئة والخبيثة في أرجائه، حتى كانت الصحوة الاسلامية تعبّر عن نفسها في مرحلة جديدة من مراحلها، فينطلق عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود من الكويت في قبضة من صحبه المؤمنين، ليستعيد حكم آل سعود في الرياض، ثم لينتشر منها فيما حولها – وقد سبق عرض ذلك في الفصل الخاص عن الجغرافيا والتاريخ – وليبلغ بعد ثلث قرن من الكفاح ما لم يبلغ حاكم عربي آخر، فيوحّد معظم شبه الجزيرة العربية، ويقيم دولته الجديدة: المملكة العربية السعودية، تجسيداً لهدفين وتحدّياً لقوتين:

تجسيداً لعملية الاصلاح الديني تلك التي حملتها الدولتان السعوديتان من قبل، وجاء عبد العزيز يحمل تراثها من جديد ويقيم دولتها التي هي ككل الدول المستقرة الفاضلة- على وصف ابن خلدون- مزيج من الملك والشريعة.

وتجسيداً لدعوة تعريب الاصلاح والقيادة. فمملكة عبد العزيز هي مزيج من القومية والدين، من العروبة والاسلام.

وتحدّياً سياسياً وعسكرياً لمقولة التتريك وسياسة الاضطهاد والتمييز في داخل الامبراطورية العثمانية.

وتحدّياً آخر سياسياً للقوى الأجنبية التي بدأت تزحف الى بلاد الاسلام وتحتل أرضه ومواقعه بلداً بعد بلد وساحلاً بعد ساحل.

* * *

لنترك الآن قليلاً عبد العزيز ينشىء مملكته الفتية ويرسي أسسها ويحاذر أن يقع في شرك القوى الأجنبية ليحتفظ بدولته مستقلّة، عربية واسلامية في وقت معاً، ولننتقل الى العالم العربي.

انتهت الحرب الكونية الأولى وسقط حلم الثورة العربية الكبرى فريسة الخداع، واقتسم المنتصرون في الحرب: انكلترا وفرنسا، ما تبقى من الأجزاء العربية التي انحسرت عنها سلطة الامبراطورية التركية، ولم يبق من أرض العرب – ما عدا مملكة عبد العزيز – جزءاً غير محتل أو مقيّد بأغلال المعاهدات والحماية. وكان التقسيم فيما بين الدولتين العظميين يومذاك عجيب الجغرافية، فقد أصطُنعت له الحدود، ومزّقت وحداته الطبيعية، وأقيمت لتثبيته – وتمهيداً لما هو آت – نظم سياسية مختلفة.

ولّد الاحتلال والتقسيم روحاً جديدة مختلفة في حياة المنطقة السياسية. فبعد أن كان الاستقلال والوحدة هما المطلب القومي في ظل الحكم التركي، غدا الاستقلال الوطني هو الهدف المباشر للعمل السياسي. أي ان الاحتلال الثنائي: الانكليزي – الفرنسي للعالم العربي، وتجزئته جغرافياً وسياسياً، ألقى في الأرض بذور الوطنية المحلية، واتخذ الكفاح السياسي، بالاضطرار، اتجاهاً اقليمياً، وان هي ظلّت المشاعر العامة عربية الجذر والتطلّع.

وحين انتهت الحرب العالمية الثانية واستقلّت البلدان العربية بلداً بعد بلد، وجدت نفسها وقد ارتهنت للسياسة الوطنية ومصالحها المحلية، ولم تتعدَّ الصيغة القومية حدود الجامعة العربية التي ظلّت مجرّد تعبير رمزي عن الروابط المشتركة ولم تنهض بأي دور جاد في تنسيق السياسات الوطنية وتوجيهها أو توحيدها.

ليس هذا المهم الآن، بل المهم هو أن القومية العربية انحسرت جزئياً عن الدولة الاسلامية واستبعدتها، وأن الوطنية الاقليمية انحسرت هي الأخرى عن القومية العربية واستبعدتها. بمعنى آخر: اقتضمت دعوةُ القومية الدعوةَ الاسلامية الأممية الطابع، كما اقتضمت دعوةُ الوطنية وكفاحها السياسي دعوةَ القومية والوحدة. وانتهى الأمر الى أن تتشكل دويلات تمثل فيها فكرة الدولة – الأمة الشكل السياسي السائد الممثل لمصالح متباينة ومجتمعات تفاوت تطوّرها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وباعد ما بين تفكيرها وسلوكها اليوميين وبين انتمائها التاريخي.

كانت الدولة القومية نَسْخاً عن المجتمع الأوروبي في بداية عصر النهضة، ثم جاءت الدولة – الأمة، أو الدولة الوطنية نسخاً عن المجتمعات الأوروبية كما انتهى اليه تطوّرها التاريخي. وكان بدهياً أن تنحسر الدعوة الاسلامية في أمميتها، وفي تطلّعها لاقامة دولتها وأن تتراجع أمام القومية فالوطنية، وان هو ظل الاسلام يشكّل الذات الداخلية للمجتمع، والتراث الفكري الذي يعيش عليه ويستمد منه البقاء.

وحين ندرس الآن ظروف اقامة دولة اسرائيل- والتي ستتحدد بها التيارات السياسية فيما بعد- فسنجد أن كل تلك المقدمات التاريخية من التبشير، الى الدعوة القومية، الى الاحتلال والتقسيم، الى الوطنية المحلية، قد أدت دوراً واضحاً أو غامضاً، ومقصوداً مرة وغير مقصود أخرى، في التمهيد لقيامها، ثم في منحها فرصة البقاء فالتوسع، والحيلولة- وهذا هو الأهم بل المقصود وضوحاً- دون التقاء الجسم العربي الواحد في أي شكل له من أشكال العلاقة القومية أو الدينية. فاسرائيل حاجز جغرافي وبشري وعسكري ونفسي ضد العروبة وضد الاسلام. أي ضد الهوية القومية وضد المعتقد الديني لشعوب المنطقة، وهي تحقق هذا الغرض الخارجي لا بقوّتها الذاتية بل بقوّة غيرها، وبما يغدقه عليها من أسباب التحدي والتفوّق، وما تنقذها به المعونات العسكرية والمالية غير المحدودة لتمنع انهيارها.

جسّد قيام اسرائيل التواطؤ الدولي على المنطقة بوضوح كاف، وربما توّج أيضاً مرحلة التبشير في القرن التاسع عشر تلك التي استهدفت تغريب العربية وتنصير الاسلام.

وأعقب قيام اسرائيل بما أثاره من تحدٍّ للمجتمعات العربية حديثة الاستقلال والسيادة، موجة من الخلل والاضطراب تمخضت عن تغيير أساسي في النظام السياسي لكل من سورية ومصر، ولم يلبث هذا التغيير ان أبرز قوتين سياسيتين هما: جمال عبد الناصر في مصر، وحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية. وتحالفت القوتان لتقوم الوحدة المصرية – السورية مجسّدةً حلم الوحدة العربية، ثم اختلفتا فانفصمت وانهار الحلم. ورافق ذلك كلّه موجات أخرى من عدم الاستقرار اجتاحت عواصفها المنطقة لتدمّر مؤسساتها السياسية وتستنزف قواها.

بانفصام تجربة الوحدة السورية – المصرية، ثم ثورة اليمن والتدخل المصري المسلّح، وفي ظل التهديد الاسرائيلي الدائم للعالم العربي ككل، جاء فيصل بن عبد العزيز الى الحكم ملكاً في العربية السعودية، وكانت خلفية الأحداث والاتجاهات ما سبق عرضه.

كانت صورة العالم العربي كما واجهها فيصل تتحدد في أربع نقاط سلبية:

أولا- عالم عربي ممزّق الوحدة متناقض المصالح، تجتاحه دعوات متطرّفة وتعيث فيه خراباً دون أن تحقق أي هدف ايجابي.

ثانياً- عالم عربي مقطوع الصلة بجذوره الاسلامية، وبعالمه الاسلامي الكبير، يتم تغريبه أو تشريقه تحت شعارات التغيير وبآمال كاذبة، فنقطة الأزمة المركزية كانت اسرائيل وهي ما اتفق الشرق والغرب- وما زالا- على بقائها واستمرارها.

ثالثاً- عالم عربي ينقصه الحد الأدنى من التضامن. فالوحدة ألغت الاسلام، والانفصال ألغى الوحدة، والاشتراكية ألغت فلسطين.. أمّا حصاد كل ذلك فقبض الريح.

رابعاً- عالم عربي تتخطفه الأطماع الخارجية وتتهدده ثلاث قوى متضافرة عليه، على تناقضها، وهي الشيوعية، والصهيونية، والاستعمار القديم.

فأمّا الاستعمار فمطلبه الموارد.

وأمّا الصهيونية فمطلبها أرض فلسطين وما حولها والغاء هويتها التاريخية ومنع الجسد العربي الواحد من أن يلتقي، أو ينهض.

وأمّا الشيوعية فمطلبها الغاء الاسلام- بما هي معادية للدين عقيدة- واحتلال المنطقة بديلاً استعمارياً جديداً من بديل استعماري قديم.

تلك كانت الصورة أمام فيصل، وهي صورة تبعث على اليأس، فالطريق مسدود، والألغام مزروعة في كل أرض، والمستقبل قاتم أسود.

تدارس الأمر فيصل مع اخوانه: خالد وفهد وعبدالله وسلطان[1] ورأوا جميعاً أن المخرج الوحيد هو أن تطرح المملكة سياسة بديلة، وأن تشق طريقاً آخر. ولم تكن هذه السياسة سوى البديلين التاريخيين المتلازمين والمتكاملين: العروبة والاسلام معاً. أي اعادة العروبة الى الاسلام، والاسلام الى العروبة، يشد الواحد منهما أزر الآخر يقوى به ويقوّيه. وهكذا ولدت سياسة التضامن العربي أي وحدة الصف عوضاً من وحدة الهدف – وقد سبق الحديث عنها في الفصل السابق – وسياسة التضامن الاسلامي بديلاً من الانفصام الذي انتهت اليه دعوة القومية العربية وأكدته في مواقف معادية للمصالح الاسلامية في هذا الاتجاه او ذاك لحساب هذا الفريق أو ذاك.

عرضنا في بداية هذا الفصل خلفية الصحوة العربية والصحوة الاسلامية لكي نضع هذين الاتجاهين السياسيين في اطارهما التاريخي ولئلا نفصل الأحداث والوقائع عن أصولها. ومن ذلك العرض يتضح أن جذور دعوة التضامن الاسلامي ترجع الى أيّام الامبراطورية العثمانية، وأن بدايتها كانت في منتصف القرن الثامن عشر في نشأة الدولة السعودية الأولى ثم الثانية، وقد تحالفت عليها قوى التخلّف والاستعمار لتمنع يقظة العالم الاسلامي. ولم تكن الدولة السعودية الثالثة التي أقامها عبد العزيز سوى امتداد تاريخي لتلك الصحوة وتوكيد جديد على الصيغة الاسلامية للحياة، وبالتالي رفض لكل ما اتهمت به دعوة التضامن الاسلامي التي قادها فيصل فيما بعد من أنها حلف اسلامي أو انها تصب في هدف غربي.

---

(١) شكّل فيصل مع اخوانه ما يمكن اعتباره قيادة رديفة ومجلساً استشارياً خاصاً يساعد في رسم سياسة الدولة وفي تنفيذها. وقد ضم المجلس الذي سمي: اللجنة الخاصة، بالاضافة الى الأمراء اخوان فيصل، الأمير مساعد بن عبد الرحمن عم الملك وكان وزيراً للمالية ورئيساً للجنة.

كانت دعوة تستقي جذورها من ثلاثة اصول:

من تاريخ الاسلام الأوّل وأرضه الأولى.

ومن تاريخ الدولة السعودية وثورة الشيخ محمد بن عبد الوهاب على الانحراف بالاسلام، وتتريك العروبة.

ومن واقع ما انتهى اليه العالم العربي من تخلّف وتمزّق وضياع، ومن انتهاك لأرضه ومقدّساته وتهديد لمستقبله وأمنه.

لقد أثبتت تجربة نصف قرن من تمزّق المسلمين وتعدد ولاءاتهم وارتمائهم في أحضان الآخرين، أن هذا التمزّق قد عاد عليهم جميعاً بالضعف، ولم يحل لهم مشكلة التخلّف التي اعتقدوا أن سببها كان دولة الخلافة، فلمّا أسقطوها وجدوا أنفسهم وقد تحوّلوا من الرجل المريض الواحد الذي كان يطلق على الدولة العثمانية، الى عدد لا يحصى من الرجال المرضى. كانوا وحدة مريضة، فظنّوا أن انفصالهم عن عالم الاسلام يبتر أسباب مرضهم ويحررهم من الضعف المزمن الذي نخر حياتهم وأضعف بنيتهم، فاذا هم أشد مرضاً. خسروا وحدتهم من أجل القوّة فذهبت الوحدة وظل الضعف. حالفوا الغرب من أجل التحرر من السيطرة العثمانية، فسقطوا على يده في قبضة الاستعمار. هربوا من الدب ليسقطوا في الجب – كما يقول المثل – كل ذلك لأنهم لم يكتشفوا بعد أن معالجة الضعف لا تكون بالهرب من الواقع بل بمعالجته، ولا بالتحالف مع الأجنبي فهو تحالف لحساب الأجنبي، بل بمعالجة أسباب الضعف الداخلية والتماس أسباب القوة الذاتية. لا أحد ولا حليف ولا قوة يمكن أن تكون عوضاً للعرب من أنفسهم ومن عقيدتهم. ذلك قانون يصدق عليهم وعلى الآخرين.

تلك كانت نظرة فيصل للواقع الاسلامي ولدعوة التضامن. ولقد لقيت الدعوة في بدايتها عنتاً واتهاماً. فمن العرب من رأى فيها دعوة لحلف استعماري جديد، وقد رأينا في عرضنا لجذور الصحوة الاسلامية ما ينقض هذا، ومنهم من رأى فيها موقفاً معادياً للقومية العربية، أو هرباً من القومية الى الاسلام، وكان ذلك خطأ آخر وقع فيه خصوم الدعوة. ففي الحديث عن العرب والقومية يجب أن نفرّق ما بين عنصرين: العروبة التي

هي شخصية قومية مستمرة، والدعوة القومية التي هي انفصال عن الاسلام التاريخي والبديل منه. والذين وضعوا أو يضعون الاسلام في مواجهة العروبة أخطأوا ويخطئون كثيراً أو هم ينساقون وراء مفهوم التبشير والمبشرين للعروبة، وذلك أن العرب بغير الاسلام ليسوا شيئاً يذكر في التاريخ. تراثهم وحضارتهم وعلومهم وفنونهم وآدابهم وانتصاراتهم كلّها تمّت تحت راية الاسلام. الّا أن هذا لا يلغي العروبة وانّما يحدد اطار شخصيتها. فهو اطار اسلامي لمحتوى عربي. وبهذا المعنى فان دعوة التضامن الاسلامي وسياسة السعودية الاسلامية لا تتعارض مع العروبة بل تتممها وتحدد اطار شخصيتها وتصلها بإرثها التاريخي العظيم[1].

غير أن الأمر يختلف حين يتصل بدعوة القومية العربية كما نعرفها اليوم، وكما تابعنا جذورها وأصولها. فالدعوة القومية الحديثة هي جزء من حركة الانفصال العربية عن الدولة الاسلامية بعد الحرب الكونية الأولى. وقد تطوّرت هذه الدعوة كثيراً وحملت أبعد مما أراد لها دعاتها في المرحلة الثالثة من الصحوة العربية. كانت تكريساً لانفصال الجسم العربي عن الدولة العثمانية فصارت تكريساً لانفصال الشخصية العربية عن تاريخها الاسلامي. كانت حركة سياسية فصارت موقفاً فكرياً. كانت رفضاً للحكم العثماني فصارت رفضاً للاسلام.

---

(١) سبقت دعوة التضامن الاسلامي التي أحياها فيصل بن عبد العزيز، دعوة قريبة منها في آذار (مارس) من عام ١٩٥٦، حين عقد كل من الرئيس جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر يومذاك، والرئيس اسكندر ميرزا رئيس جمهورية الباكستان، والملك سعود بن عبد العزيز ملك العربية السعودية، اجتماعاً في المملكة وتدارسوا سبل التعاون فيما بينهم ووقعوا ثلاثتهم ميثاقاً للتضامن الاسلامي نص على أن عضويته مفتوحة لكل بلد مسلم، وهو يتألف من مجموع المسلمين أفراداً وجماعات وشعوباً في أقطارهم المختلفة لا فارق ما بين مسلم ومسلم، وأن الهدف منه هو الرغبة في تنظيم حياة المسلمين طبقاً لتعاليم الاسلام الصحيحة ومبادئه القويمة، وتقوية أواصر الأخوة ما بين المسلمين والسعي لجعلها فعالة. وقد انبثق عن ذلك المؤتمر مجلس أعلى وسكرتارية دائمة عهد بها الى أنور السادات يومذاك الذي أصبح فيما بعد رئيساً لجمهورية مصر العربية. على أن تلك المحاولة الأولى لم يتح لها أن تنمو ولا أن تحقق أغراضها في تلك المرحلة، وكان على دعوة التضامن الاسلامي أن تنتظر فيصل بن عبد العزيز لتنطلق في ظروف مختلفة ومواتية لنجاحها.

ولقد لعبت الصهيونية دوراً أساسياً في اثارة الروح القومية في العرب لهدم صلاتهم بالاسلام تمهيداً لتحقيق حلم اسرائيل. ومما يؤكد هذه الحقيقة الكتاب الذي نشر في لندن قبل أكثر من خمسة عشر عاماً عن صلة لورانس بالصهيونية وقد اعتمد على مجموعة الوثائق البريطانية التي تسمح الخارجية بنشرها بعد أن يمضي عليها ثلاثون أو أربعون سنة بحسب ما ترى وتقدّر ولأغراض البحث التاريخي. تقول هذه الدراسة الوثائقية إن لورانس المرتبط بالصهيونية حمل معه الى المنطقة توجيهاً بالعمل على فصل العرب عن الخلافة في استانبول وحثهم على اقامة خلافة اسلامية لحسابهم. وفي الوقت نفسه حمل معه توجيهاً آخر يقضي بعدم السماح باقامة دولة اسلامية في دمشق لأن سورية تحادد فلسطين وبيت المقدس ولأن بيت المقدس يجب مهما كان الثمن أن لا يعود الى أيدي المسلمين.

طبعاً، كانت المؤامرة الصهيونية مركّبة. فبعد فصل الجسم العربي عن الدولة العثمانية، اتجهت الى فصل الفكر العربي القومي عن الفكر الاسلامي. وبالتدريج استطاعت أن تضع القومية العربية في مواجهة الاسلام وبديلاً منه، وأن تجعل منهما تيارين متصارعين، وكان يجب أن تكون القومية العربية والاسلام وجهين لعملة واحدة وحقيقتين لحياة واحدة.

على أنه لا بد من توضيح. فنحن حين نتحدث عن الاسلام لا نقصد المسلمين وذلك أن الاسلام شيء والمسلمين شيء آخر. ومن الظلم للاسلام أن نحسب عليه سلوك المسلمين. بل من الظلم للاسلام أن نحسب عليه ما نرى في المجتمعات الاسلامية من تخلّف وانحطاط، ومن شيوع المظالم وانتشار الآثام.

بل اننا لنذهب أبعد في تقييم دعوة التضامن الاسلامي. فلقد أدى الاستقلال الوطني، ومن قبله دعوة القومية والوحدة العربية، الى تكوين شخصية عربية منفصمة، ومثلثة الولاء.

فهي وطنية قطرياً بِحَتْمِ الواقع.

وهي عربية قومياً بحتم اللغة والانتماء.

وهي اسلامية دينياً، وبحتم التاريخ.

فجاءت دعوة التضامن الاسلامي بأهدافها الاسلامية والعربية المتكاملة وغير المتعارضة مع الاطار الوطني لتوحّد الشخصية العربية الاسلامية الجذر ولتقضي على انفصامها.

لم يكن ذلك فحسب ما استهدفته أو حققته دعوة التضامن، تلك التي كانت أبرز منجزات السياسة السعودية في الستينات، وما تزال الى اليوم أحد أبرز ما أعطت وأكدت به شخصيتها وخصوصيتها. فلقد طرحت الدعوة مجموعة من الأسئلة تتحدد في الجواب عليها أغراضها جميعاً، ونضيف الى ذلك مجموعة من الملاحظات الهامشية والأساسية التي تساعد على جلاء آفاق الدعوة المستقبلية، بعد أن حدد العرض التاريخي، من قبل، جذورها وخلفيتها.

هل كانت دعوة التضامن الاسلامي في سياسة المملكة مجرّد اتجاه ديني؟ وهل كانت مذهبية التوجه؟ أم هي استهدفت منها انشاء دولة اسلامية عالمية، أي العودة الى وحدة الاسلام في دولة سياسية مركزية السلطة؟ أم كانت لها أهدافها الأخرى؟

تلك أسئلة مشروعة لا بد من مواجهتها لتحديد أبعاد الدعوة ولئلا نضيع ويضيع القارىء في متاه الافتراض.

من متابعة تاريخ الدعوة وأحداثها وبياناتها ووثائقها نستطيع أن نستجلي مراميها المختلفة وحقائقها الأساسية والجانبية.

قلنا ان فيصل بن عبد العزيز كان يرى في الشيوعية والصهيونية والاستعمار مخاطر ثلاثة تتهدد الاسلام كدين، كما تتهدد أرض المسلمين التاريخية وحقوق مجتمعاتها.

ولأن فيصل أراد من دعوة التضامن أن تشمل المسلمين جميعاً على اختلاف مذاهبهم وشيعهم – بسبب أن ما يهددهم هو أخطر من اختلافاتهم ويلغيهم جميعاً – فقد بدأ بزيارة ايران[1] وقد حققت تلك الزيارة، وما تلاها في تلك المرحلة من علاقات جيّدة، هدفين:

(١) زار الملك فيصل ايران في ٨ كانون الثاني ـ ديسمبر ـ من عام ١٩٦٥، ورافقه في الزيارة كل من الأميرين عبدالله بن عبد العزيز، وسلطان بن عبد العزيز.

كسرت جليد العلاقات التاريخية ما بين قوميتين هما: الفرس والعرب، وبين مذهبين متباعدين من مذاهب الاسلام هما: الشيعة والسنّة.

وحفظت للبحرين عروبتها بما هي أسقطت، بالتسوية والرضى، مطالب ايران بها. وكان حل هذه المشكلة المستعصية والمزمنة نموذجاً لما يمكن أن تؤدي اليه العلاقات الطيبة في الاطار الاسلامي من حل المشكلات المعقدة، وايجاد قواسم مشتركة تواجه ما هو أخطر على الاسلام ككل: الشيوعية، والصهيونية، والاستعمار.

كذلك، أراد فيصل من دعوة التضامن الاسلامي أن تصب في مجرى القضية الفلسطينية وأن تستنهض المسلمين جميعاً لدعم شعب فلسطين ومواجهة الخطر الصهيوني المستفحل، واعتبار القدس والمسجد الأقصى الشريف نقطة محورية لهذا اللقاء. وقد حقق ذلك كما سيرد معنا في عرض المراحل اللاحقة للدعوة.

ثمة نقطة ثالثة ذات بعد خاص، ولا تقل أهمية عما سبق. فلقد رأى فيصل، في بعد نظر ثاقب، أن دعوة التضامن يمكن أن تستثير مخاوف الآخرين وأن توقظ صراعاً دينياً ليس من أهدافها. ولأن منحى الدعوة كان انسانياً، وغرضها الدفاع عن الايمان بالمطلق من معنى الايمان لمواجهة موجة الالحاد والمادية التي تجتاح العالم وتهدد بدماره، فقد أقام فيصل جسر حوار مع المسيحية العالمية، وبخاصة الكنيسة الكاثوليكية: الفاتيكان، ومجلس الكنائس العالمي، وكان هدفه من ذلك أن يحقق غرضين في وقت معاً ويصيب مرميين:

الأول مواجهة الأسئلة التي تُطرح هنا وهناك حول مواقف الاسلام ومشكلات معاصرة كالحرية، وحقوق الانسان، وقوانين العقوبات، وحق العمل والعامل، ومكانة المرأة... ألخ، وتوضيح ما غَمُضَ بالجهل أو بالسلوك من حقائق الاسلام.

والثاني ايجاد ما يشبه الجبهة المشتركة فيما بين المؤمنين بالله لرفض الالحاد والمادية، دون أن يُسقط ذلك بالطبع الخلافات الأساسية أو الجانبية، ولكن دون أن يجعلهم يتصارعون فيما بينهم ويتناحرون، بما يفسح المجال لانتصار المادية والالحاد

والغائهم جميعاً أو اضعافهم فيما هم شراذم وأضداد[1].

تلك كانت أبعاد دعوة التضامن وجوهر سياسة المملكة الاسلامية. فهي اسلامية دينية أممية بما هو الاسلام أممي الرسالة والانتشار. وهي سياسة عربية قومية بما هي العروبة حقيقة الاسلام الأولى ومستودع تراثه التاريخي. وهي ايمانية كونية بما هو الايمان بالله قاسم مشترك بين كل المؤمنين ومهدد بموجتي الالحاد والمادية.

لقيت الدعوة في مراحلها الأولى ـ كما أسلفنا ـ إتهاماً، ولكن ذلك لم يبدّل من اصرار المملكة على مواصلة سياستها الاسلامية ولا تغيير منهجها المتصل بتاريخها.

غير أن هزيمة عام ١٩٦٧ بنتائجها المذلّة بدّلت الكثير من المواقف وهزّت أكثر من

---

(١) فيما بين أعوام ١٩٧٢ و١٩٧٤ عقدت مجموعة من رجال العلم والفكر والشريعة الاسلامية برئاسة وزير العدل السعودي يومذاك الشيخ محمد الحركان، مجموعة من الندوات نكتفي بالاشارة الى مواقعها وموضوعها كجزء من ذلك النشاط المكثّف الذي بذلته المملكة في سياستها الاسلامية لتوضيح مواقفها أو للرد على أسئلة مطروحة تتصل بالاسلام.

انعقدت الندوة الأولى في ٢٢ آذار – مارس – ١٩٧٢ في مدينة الرياض وحضرها عدد من كبار رجال القانون والفكر الأوروبيين ودارت مناقشاتها الأساسية حول الشريعة الاسلامية وحقوق الانسان في الاسلام.

وانعقدت الندوة الثانية في باريس بدعوة من جمعية الصداقة الفرنسية – السعودية في ٢٣ تشرين الأول – أوكتوبر – ١٩٧٤ وقد عرض الوفد السعودي فيها تقريراً مفصّلا حول المجموعة القانونية الاسلامية في السعودية ونبذة عن تاريخ المملكة ونشأتها.

وانعقدت الندوة الثالثة في الفاتيكان بدعوة منه وكان موضوع المناقشة حول حقوق الانسان الثقافية في الاسلام وفي الكاثوليكية. وقد استعرض رجال العلم السعوديون المواقف التاريخية من بر الاسلام بالعالم المسيحي وبكنيستهم الأم على الرغم من الخلاف الأساسي في أصول العقيدة ما بين الاسلام والمسيحية. وعرض الوفد السعودي أيضا النظرة الكلّية للثقافة في الاسلام حول الله والكون والانسان بوصفها الفلسفة الاسلامية الشاملة التي تعتبر الحقوق الثقافية جزءاً منها.

وانعقدت الندوة الرابعة في جنيف في مجلس الكنائس العالمي في ٢٩ تشرين الأول – أوكتوبر – من عام ١٩٧٤، وكان موضوعها حول نظرة الاسلام الى الانسان وتطلّع الانسان الى السلام.

وكان ختام تلك الندوات ندوة المجلس الأوروبي في ٤ تشرين الثاني – نوفمبر – ١٩٧٤ في مدينة ستراسبورغ، عاصمة المجلس، وفي مركز حقوق الانسان، وكان موضوعها حقوق الانسان ووحدة الأسرة البشرية في الاسلام.

راجع حول هذه الندوات الست كتاب «ندوات علمية في الرياض وباريس والفاتيكان ومجلس الكنائس العالمي والمجلس الأوروبي»، طبع دار الكتاب اللبناني، بيروت.

القناعات. ثم جاء حريق المسجد الأقصى في ٢١ آب – اغسطس – من عام ١٩٦٩ ليستثير العالم الاسلامي ويستفز مشاعره – ولعل اسرائيل أرادت من ذلك جسّ نبض هذا العالم ودراسة ردود فعله الممكنة – فتنادى قادة وحكّام البلدان الاسلامية على اختلافها الى مؤتمر في الرباط في ٢٢ أيلول – سبتمبر – من عام ١٩٦٩، وكان المؤتمر بداية انتقال الدعوة من مرحلة الى مرحلة، ومعها سياسة المملكة العربية السعودية الاسلامية من القول الى الالتزام، ومن الكلمة الى الفعل.

في مؤتمر الرباط أكدت السياسة السعودية صواب دعوتها الاسلامية وضرورتها، بل وأن الدعوة الاسلامية تصب في نهاية المطاف في خدمة قضية العرب الأولى: فلسطين، تلك التي تُمتحن بها السياسة القومية والوطنية لكل بلد عربي وتكشف الصدق والزيّف معاً.

فلقد انتهى المؤتمر الى قرار واعلان. فأما القرار فقد نص على اجتماع وزراء خارجية الدول المشاركة في المؤتمر، في مدينة جده بالمملكة العربية السعودية في شهر آذار – مارس – ١٩٧٠ لبحث نقطتين محددتين:

١ – نتائج العمل المشترك الذي قامت به الدول المشاركة على الصعيد الدولي في موضوع القرارات الواردة باعلان مؤتمر القمّة الاسلامي.

٢ – موضوع انشاء أمانة دائمة يكون في جملة واجباتها الاتصال بالحكومات الممثلة في المؤتمر والتنسيق ما بين أعمالها.

وأمّا الاعلان فقد أكّد على ثلاث نقاط:

النقطة الأولى: «التشاور بغية التعاون الوثيق والمساعدة المتبادلة في الميادين الاقتصادية والعلمية والثقافية والروحية، وحياً من تعاليم الاسلام الخالدة».

والنقطة الثانية: الالتزام بحل المشكلات التي قد تنشأ فيما بين البلدان الاسلامية بالوسائل السلمية بما يؤكد مساهمتها في تدعيم السلام والأمن الدوليين وفقاً لأهداف ومبادىء الأمم المتحدة».

أما النقطة الثالثة فقد أكدت على الموضوع الفلسطيني بجوانبه المتعددة: عبّرت عما أثار حريق المسجد الأقصى المفتعل من قلق في قلوب المسلمين في سائر أنحاء

العالم، وما أدى اليه انتهاك حرمة ذلك المقام الذي يعتبر من أقدس المقامات الدينية لدى البشرية من ازدياد حدة التوتر في الشرق الأوسط.

وأعلنت أن الخطر الذي يهدد المقامات الدينية الاسلامية بمدينة القدس ناتج عن احتلال القوات الاسرائيلية لهذه المدينة، وأن المحافظة على الصبغة المقدسة لهذه الأماكن وضمان حرية الوصول اليها تستلزم أن يسترجع القدس الشريف وضعه السابق لاحتلال حزيران – يونيو – ١٩٦٧ والمؤكد بألف وثلاثمائة عام من التاريخ.

وطالبت بانسحاب اسرائيل السريع من كافة الأراضي التي احتلتها بعد حرب حزيران – يونيو – تمشياً مع مبدأ عدم شرعية اكتساب الأراضي عن طريق الغزو العسكري.

الدعوة في مرحلة التنظيم:

انعقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية تنفيذاً لقرار القمّة، فيما بين ٢٣ و٢٥ آذار ـ مارس ـ ١٩٧٠، الموافق ١٥ ـ ١٧ ـ محرم ١٣٩٠هـ، بمشاركة اثنتين وعشرين دولة، وأكد المؤتمرون على حق الشعب الفلسطيني في الكفاح من أجل تحرير وطنه واستعادة حقه، ودعا الدول الأعضاء الى مساندة الشعب الفلسطيني سياسياً ومادياً ومعنوياً في كفاحه التحريري وتسهيل اقامة تمثيل لحركة التحرير الفلسطيني في البلاد الاسلامية، واعتبار يوم ٢١ آب ـ اغسطس ـ من كل عام ـ وهو يوم حريق المسجد الأقصى ـ يوماً للتضامن مع كفاح شعب فلسطين، واستنكر الحركة الصهيونية بوصفها حركة عنصرية عدوانية وتوسعية معارضة لكل المثل العليا للبشرية وخطراً على سِلْم العالم، ودعا الدول المشاركة في المؤتمر الى اتخاذ كل الاجراءات الفردية والجماعية بقصد تعزيز مساندة الحكومات والشعوب العربية في كفاحها لتحقيق جلاء القوات الاسرائيلية عن أراضيها واعادة الحقوق المغتصبة للفلسطينيين، وحث المؤتمرون على تضامن البلدان الاسلامية في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين والبلاد المجاورة لها، وعلى بذل كل

الجهود الضرورية الهادفة الى تطوير التعاون الاقتصادي والمالي والثقافي بين البلدان الاسلامية بوصفه الوسيلة الفعالة الوحيدة لاحباط وتطويق محاولات اسرائيل للتسلل الى تلك البلدان.

وانتهى المؤتمر الى قراره التاريخي بانشاء أمانة عامة مقرّها المؤقت جده الى حين تحرير القدس، ويرأس الأمانة أمين عام يعيّن لمدة سنتين من قبل مؤتمر وزراء الخارجية، وتتحدد مهمّة الأمانة في أن تكون حلقة اتصال بين الدول الأعضاء ، وأن تتابع تنفيذ قرارات المؤتمر وبخاصة قضية فلسطين، والاعداد لدورات انعقاد المؤتمر وتنظيمها.

كان قرار انشاء الأمانة العامة للمؤتمر الاسلامي منعطفاً في تاريخ دعوة التضامن، فقد خرج بها من دائرة الدعوة السياسية الى التنظيم، وكان ذلك انتصاراً للسياسة الخارجية السعودية في دائرتها الاسلامية، بعد أن سبق وحققت بدعوة التضامن العربي، وما أسميناه وحدة الصف في مقابل وحدة الهدف، انتصارها في دائرة سياستها العربية. وفي الحالين أكّدت مصداقيتها وقدرتها وصحة تصوّرها المرحلي والمبدئي، أي ما نطلق عليه الاستراتيجية والتكتيك. بمعنى آخر: الأهداف والأساليب.

لم ينته بقرار انشاء الأمانة العامة الشكل التنظيمي للدعوة، فقد كان مجرّد خطوة أولى. وكان على دعوة التضامن وسياسة المملكة الاسلامية أن تنتظر حتى عام ١٩٧٢ ليقرّ مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية ميثاق «منظمة المؤتمر الاسلامي»، وباقرار الميثاق اتخذت الدعوة شكلها المنظم وتحوّلت من مجرّد اجتهاد سياسي أو سياسة دولة هي المملكة العربية السعودية، الى تنظيم سياسي للعالم الاسلامي يضع أسس التضامن والتعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد لاحظ جورج دو بوتييه في كتابه «العربية السعودية»[١]، أن المؤسسة لم تهدف «الى خلق كتلة اسلامية معادية للعالم الغربي، بل الى التوفيق ما بين بلدان نامية، حريصة

(١) جورج دو بوتييه سفير سابق لفرنسا في المملكة العربية السعودية وقد نشر كتاباً عنها استعرض فيه سياستها واتجاهاتها نشرته «منشورات فرنسا الجامعية» عام ١٩٨١ -

L'ARABIE SAOUDITE. GEORGES DE BOUTEILLER. PRESSES UNIVERSITAIRES DE FRANCE.

على استقلالها السياسي والاقتصادي، مثلما هي حريصة على ثقافتها الاسلامية وحقها في الاختلاف».

ان فكرة الأممية الاسلامية كما تصوّرها فيصل يوضحها البيان الصادر عن الرابطة الاسلامية في مرحلة التحضير للدعوة، وقد أكدت الرابطة في بيانها ذاك على أن فكرة التضامن الاسلامي ليست ملكاً لشخص ولا لدولة محددة. انها أنبل من ذلك. وهي ليست موجهة ضد أحد، ولا تشكل تحدياً لأحد. إنها بكل بساطة محاولة اسلامية نزيهة تهدف الى تجميع الدول الاسلامية، وبناء مجتمع اسلامي على أسس قوية منبثقة من دينها، والمساهمة في مستقبل أفضل للبشرية جمعاء.

أصبح لمنظمة المؤتمر الاسلامي بعد اقرار ميثاقها التأسيسي ثلاث هيئات تشكّل بمجموعها هيكلها التنظيمي العلوي. ففي الذروة هناك مؤتمر القمّة الذي يجمع رؤساء الدول الاسلامية أو حكوماتها وينعقد كلما دعت إليه الحاجة[1]. ويرأس المؤتمر رئيس الدولة المضيفة. يلي مؤتمر القمة مؤتمر وزراء الخارجية للدول الاسلامية، ثم الأمانة العامة للمؤتمر التي يفترض فيها أن تحرّك المؤسسة وتلاحق مقرراتها وتنظم دوراتها واجتماعاتها، وتشرف على المؤسسات الفرعية التي أقيمت فيما بعد تنفيذاً لأغراض المنظمة في توثيق أوجه التعاون الاسلامي بمختلف أشكاله.

تعاقبت دورات وزراء الخارجية وبلغت الى مطلع عام ١٩٨٤ أربع عشرة دورة، وثلاث دورات استثنائية توزعت ما بين جده واستانبول وفاس وبغداد واسلام آباد والطائف وداكار والأمم المتحدة - نيويورك - .

وقد شاركت في دورة مؤتمر فاس لعام ١٩٧٩، كما يشير احصاء دقيق لهذه الدورة، ٤٢ دولة اسلامية تتوزّع على الشكل التالي جغرافياً وبشرياً[2]:

(١) حتى بداية عام ١٩٨٤، انعقد مؤتمر القمّة الاسلامي في أربع دورات: الأولى ما بين ٢٢ الى ٢٥ أيلول - سبتمبر - ١٩٦٩ في الرباط بالمغرب، والثانية ما بين ٢٢ الى ٢٥ شباط - فبراير - ١٩٧٤ في لاهور بباكستان، والثالثة في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية من ٢٥ الى ٢٨ حزيران - يونيو - ١٩٨١، والرابعة في الدار البيضاء بالمغرب من ١٦ الى ١٨ كانون الثاني - يناير - ١٩٨٤.

(٢) المرجع السابق: «العربية السعودية»، تأليف جورج دو بوتييه، «منشورات فرنسا الجامعية»، باريس، ١٩٨١.

أ) الاسلام العربي: ٢٠ دولة (١٥٥ مليوناً)

١ - الشرق الأوسط (٤٦ مليوناً):

البحرين، الامارات العربية المتحدة، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، العربية السعودية، سورية، اليمن الجنوبي، اليمن الشمالي، منظمة التحرير الفلسطينية.

٢ - أفريقيا الشمالية (١٠٩ ملايين):

مصر، السودان، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا.

ب) أفريقيا السوداء: ١٤ دولة (٢٢ مليوناً)

جزر القمر، دجيبوتي، الكاميرون، الغابون، غامبيا، غينيا، غينيا - بيساو، مالي، السنغال، الصومال، التشاد، أوغندا، النيجر، فولتا العليا.

ج) أفغانستان، ايران، تركيا: ٣ دول (١٠٠ مليون).

د) جنوب وجنوب - شرق آسيا: ٥ دول (٢٩٥ مليوناً).

الباكستان، بنغلادش، جزر المالديف، ماليزيا، أندونيسيا.

أي ان الحجم البشري لمجموع الدول المشاركة في المؤتمر - بما في ذلك دول المراقبة : نيجيريا، وقبرص، وجبهة تحرير الفيليبين - زاد على ٦٦٠ مليوناً. فاذا أُخذ بعين الاعتبار التعاطف الذي تلقاه المنظمة من أكثر من مائتين وخمسين مليون مسلم آخرين موزعين ما بين الهند، والصين، والاتحاد السوفياتي، ويوغوسلافيا، وألبانيا، ودول أفريقية وآسيوية تضم أقليات اسلامية، فان ما تمثله المنظمة يبلغ مليار مسلم في أنحاء الأرض. وانه لرقم مذهل يكشف جانباً من أهمية ما تمثله الأممية الاسلامية تلك التي أطلقت المملكة العربية السعودية دعوتها ورعتها وما تزال تحتضن مؤسساتها وتحرص على انجاح أوجه نشاطها المختلفة واعطائها مضموناً ايجابياً ومتوازناً وأكثر قدرة على الاستمرار.

ولئن لم يكن تاريخ منظمة المؤتمر الاسلامي نجاحاً متواصلاً ولم يحقق أحلام المسلمين الممزقة كواقعهم، فان مجرّد قيامها ونشاطها واستمرارها، وبعض النجاح الذي أصابته في أكثر من ميدان اقتصادي وتنظيمي، ولمّ الشتات المبعثر من الأحلام والآمال،

يعتبر خطوة على طريق ما تزال طويلة وتحتاج الى المزيد من الصبر والمعاناة والجديّة والعصرنة[1].

ومن الأمثلة على ما حققت المنظمة في الحقل السياسي هو تدخلها الدائم والمتصل، المتسم بروح التسامح الاسلامي، لحل الخلافات ما بين دول وأطراف اسلامية، وبين دول أخرى اسلامية وغير اسلامية.

وكمثال على النجاح ما حققت المنظمة من مصالحة ما بين الباكستان وبنغلادش في لاهور من عام ١٩٧٤، وبين العراق وايران في الثورة الكردية عام ١٩٧٥، وكانت الجزائر هي الوسيط الاسلامي الذي نجح في تلك المهمة وقد بدت مستحيلة يومذاك. كذلك حققت الوساطة السعودية ـ المصرية المشتركة حلاً في الاطار الاسلامي للنزاع الأخوي ما بين العراق والكويت في عام ١٩٧٦. ورعت المنظمة وساطة ليبيا لفض نزاع مسلمي الفيليبين مع الحكومة المركزية وانتهت تلك الوساطة الى اتفاق طرابلس.

ولعل أبرز ما حققت دعوة التضامن الاسلامي ونشاط الديبلوماسية السعودية في تلك المرحلة فلسطينياً هو أنها حفزت ٢٩ دولة افريقية على قطع علاقاتها باسرائيل. وكان أول من اتخذ قرار قطع العلاقات جمهورية غينيا على عهد رئيسها أحمد سيكوتوري ـ رحمه الله ـ وكان ذلك في حزيران ـ يونيو ـ من عام ١٩٦٧. وفي عام ١٩٧٢ قطعت ثلاث دول افريقية أخرى علاقاتها باسرائيل وهي أوغندا، وتشاد، والكونغو. ثم ما لبث عام ١٩٧٣ أن شهد تتابع قطع العلاقات الافريقية ـ الاسرائيلية، وانضمت الى الدول المقاطعة كل من النيجر، ومالي، وبورندي، وتوغو، وزائير، وداهومي، ورواندا، وفولتا العليا، والكاميرون، وغينيا الاستوائية، وتنزانيا، ومالاغاش، وجمهورية افريقيا الوسطى، واثيوبيا، ونيجيريا، وغامبيا، وزامبيا، وغانا، والسنغال، وغابون، وسيراليون، وكينيا، وليبريا، وساحل العاج، وبتشوانالاند.

كذلك كان أبرز ما حققت المنظمة، فلسطينياً ـ فيما بعد ـ هو انشاء لجنة القدس خلال

---

(١) بمعنى هضم روح العصر دون الانسلاخ عن الجذر.

مؤتمر فاس من عام ١٩٧٩ برئاسة العاهل المغربي، وضمّت اللجنة اثنتي عشرة دولة اسلامية كانت مهمتها متابعة كل ما يتصل بمدينة القدس في وضعها المميّز والخاص. والعمل على منع نقل مقار الهيئات الديبلوماسية الغربية من تل ابيب الى القدس بسبب ما يعنيه ذلك من اعتراف بضم القدس والغاء هويتها العربية. وبما امتلكت اللجنة من تأييد العالم الاسلامي فقد نجحت في تحجيم عملية الانتقال وتجميدها، وربما كانت كندا المثال الأبرز على نجاح المنظمة حين تراجعت عن قرارها بنقل مقر بعثتها الديبلوماسية من تل أبيب الى القدس.

طبعاً، أخفقت المنظمة ـ الى مطلع عام ١٩٨٤ على الأقل ـ في وضع حد للحرب الايرانية ـ العراقية وهي حرب تنشب بين بلدين اسلاميين. وربما كان سبب اخفاقها هو أن الصحوة الاسلامية لم تخل من سلبيات أبرزها أن فريقاً من المسلمين آثر العنف طريقاً، والثورة ضد كل شيء مذهباً. هذا اذا حصرنا الحرب العراقية ـ الايرانية في اطارها الاسلامي ولم نذهب أبعد الى الاطار القومي وهو ما يقوم عليه أكثر من دليل محسوس. ففي التشنج الايراني من هذه الحرب اللامعقولة، وفي تطلعها الخارجي ومحاولتها نقل الثورة الى مناطق أخرى مجاورة، يبدو واضحاً التداخل القومي والمذهبي على نحو غير مفهوم ومعاد في الجوهر للعرب والاسلام في وقت معاً!!

على أننا نظلم دعوة التضامن الاسلامي وما استهدفته السياسة السعودية منها اذا نحن حصرنا أهدافها في السياسة والعلاقات السياسية وفض الخلافات. فذلك كله ليس الاّ جانباً منها وأحد أهدافها. إن طموح السياسة السعودية الخارجية اسلامياً يتجاوز ما ما أشرنا اليه ويتطلع الى الاسهام في حل المشكلات التي تعاني منها الدول الاسلامية، وهي مشكلات تواجه العالم الثالث على نحو أشمل. هذه المشكلات تتلخص في التخلف بشمول هذا التعبير، وبكل ما يعنيه من تبعية تقنية ومالية وصناعية وتجارية وغذائية للدول المتقدمة، أي لأوروبا وأمريكا. وقد حاولت السعودية عبر المنظمة أن توجد نظاماً للتعاون يشمل مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والاعلامية الى جانب السياسة.

وقد تشكلت لهذا الهدف النبيل لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ثم تقرر في مؤتمر لاهور لعام ١٩٧٤ انشاء المصرف الاسلامي للتنمية ـ وهو ما سيجيء الحديث عنه في الفصل التالي: السياسة الخارجية السعودية والمساعدات. وفي عام ١٩٧٥ تم انشاء منظمة الاذاعات الاسلامية ومقرّها جده، وأُلحقت بها فيما بعد وكالة الأنباء الاسلامية.

ولم تُغفل المنظمة الاسلامية في نشاطها المتواصل والمتسع ـ المدعوم سعودياً باستمرار ـ شئون الشبيبة الاسلامية، فنظمت ندوة دولية عقدت في الرياض في آذار ـ مارس ـ من عام ١٩٧٥ وكان موضوعها: الحضارة الاسلامية ودور الشبيبة المسلمة.

في آذار ـ مارس ـ من عام ١٩٧٩ وقع الرئيس أنور السادات معاهدة السلام المنفصل مع اسرائيل مما أدى الى تعليق عضوية مصر في المنظمة، وهي معقل اسلامي وعربي، يخسر بانفصاله وعزله العرب والمسلمون وفيهم مصر نفسها، كما يربح بمشاركته العرب والمسلمون وفيهم مصر نفسها ايضاً. فعروبة مصر واسلامها أكبر من أيّة معاهدة أو وثيقة مهما بلغ حَيْفُها وخروجها على المصلحة العامة، ويجب أن لا ننسى لحظة أن تاريخ العلاقات الدولية والسياسة الخارجية هو بالضبط تاريخ ابرام المعاهدات ونقضها في وقت معاً، وكل معاهدة تتم تحت ضغط ظرف قاهر وبتصوّر معيّن، ما تلبث أن تنتهي في ظرف آخر مختلف وبتصوّر مخالف. لذلك، ما إن أطل عام ١٩٨٤ حتى اتخذ مؤتمر القمة الاسلامي الرابع في الدار البيضاء قراراً بأكثريته الساحقة بانهاء تعليق عضوية مصر في المنظمة. فقد تبدلت الظروف كثيراً عما كانت عليه يوم اتخذ قرار تعليق عضويتها: اغتيل الرئيس انور السادات، وجاء الرئيس حسني مبارك ومعه سياسة أكثر حذراً في التعامل مع اسرائيل وأقل انفتاحاً، بل أكثر انغلاقاً. لقد تحررت سيناء، واتفاقات كمب ديفيد التي أخرجت مصر أسقطتها اسرائيل نفسها باستمرار عدوانها وقطعها محادثات الحكم الذاتي تلك التي كان يجب أن تُفضي في نهاية المطاف الى الاستقلال الوطني وتقرير المصير. ثم أسقطت اسرائيل هذه الاتفاقات ثانية باحتلال لبنان، وبعدوانها المستمر وتهديدها لكل العرب وكل المسلمين.

إن عودة مصر الى دورها الاقليمي في المنطقة يعيد اليها التوازن ويصحح الاختلال.

وفي النهاية فان الغرض من انشاء المنظمة الاسلامية ليس فرض العقوبات على هذا البلد الاسلامي أو ذاك، وان اختلفت وجهات النظر أو تباعدت. بل وتناقضت. إنها منظمة دولية للحوار والتعاون، ولتقريب ما اختلف وتأكيد ما ائتلف. انها أممية اسلامية لبحث المشكلات وايجاد الحلول، وتكمن قدرتها على الاستمرار في تعميق القواسم المشتركة وتوسيع أشكال التعاون وميادينه، وذلك بالضبط ما استهدفته المملكة العربية السعودية من الدعوة الى انشائها، وما أكدت عليه في ميثاقها، وفي سياستها الخارجية[١].

السياسة الاسلامية بعد فيصل؟

بعيداً عن أوجه نشاط المنظمة الاسلامية والمساهمة السعودية فيها مادياً وسياسياً، هل تبدل في سياسة المملكة الاسلامية شيء بعد غياب فيصل؟ أم هي حافظت على خطوطها العريضة وتلاءمت مع المستجدات على الساحة الاسلامية؟ وهل أضاف خلفاء فيصل جديداً لها أم هي استمرت بغير جديد؟

أسئلة تواجه الباحث بسبب ارتباط السياسة الاسلامية باسم فيصل بن عبد العزيز الى حد كبير، ولما كان له من دور بارز في ارساء قواعدها وانجاحها.

في الخامس والعشرين من شهر آذار ـ مارس ـ من عام ١٩٧٥ استشهد الملك فيصل، وتولّى الملك خالد الأمر، واختار فهد بن عبد العزيز ولياً لعهده. وقد ألقى الأمير فهد بياناً باسم الملك حدد فيه قواعد سياسته في خمس نقاط أساسية:

١ ـ الاستمرار في سياسة التضامن الاسلامي.

٢ ـ الاستمرار في سياسة التعاون العربي.

٣ ـ الاستمرار في تأييد حقوق الشعب الفلسطيني.

(١) واجهت السياسة العربية عموماً في القرار الاسلامي بعودة مصر وضعاً محرجاً. فقد تبنى القرار أكثر الأعضاء، ودعا الرئيس سيكوتوري، رئيس غينيا ـ رحمه الله ـ والرئيس ضياء الحق رئيس باكستان الى وضع الخلافات العربية خارج ندوة المؤتمر الاسلامي وأوجه نشاطه.

٤ ـ ادراك السعودية لمسؤوليتها في النظام الاقتصادي الدولي والتزامها بهذه المسئولية.

٥ ـ الاستمرار في التعاون مع كل الشعوب.

لقد حدد البيان الخطوط العريضة لسياسة المملكة، وكانت ذاتها التي سارت عليها من قبل والتزمت بها. أي إن الأمير فهد بوصفه ولياً للعهد ورئيساً للحكومة ـ ثم الملك فيما بعد ـ أكد في بيانه ثوابت السياسة السعودية اسلامياً، كما أكدها عربياً. فالتضامن الاسلامي يظل حجر الأساس في سياسة الدولة منذ نشأتها ولا يبدّل من هذه السياسة تبدل الظروف ولا تغيّر الأحوال، ولا ذهاب ملك ومجيء ملك. فالاسلام، والتضامن الاسلامي، والدعوة الاسلامية، وكل ما يتصل بذلك يظل ثوابت لا تقبل الجدل، وعناصر تدخل في صلب النظام السياسي السعودي يؤكد بها استمراره وشرعيته.

قبل ذلك بشهور قليلة ـ أي قبيل غياب فيصل ـ كان الأمير فهد يؤكد أيضاً على نقطة أخرى تتصل بسياسة المملكة الاسلامية، ولكن في صلتها بنظامها الأساسي الذي يوجّه سياستها الخارجية.

ففي حديث له الى جريدة «لوموند» الفرنسية[١] يقول الأمير فهد:

«إن الديموقراطية ليست النظام الوحيد الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة. إن نظام المملكة العربية السعودية يقوم على العقيدة الاسلامية التي ترسم الدساتير والقوانين والقواعد. والاسلام يضمن ممارسة الديموقراطية، كما انه ينقض الجمود ويستبعد التقليد».

لم يكن ما صرّح به الأمير فهد يومذاك مجرّد حديث صحفي عابر. كان تعبيراً صادقاً عن رؤية جديدة، واشارة واضحة القصد الى عدد من الأهداف:

فهو قد استخلص من مشكلات الديموقراطية التي تعانيها نتيجة واضحة وهي ان الديموقراطية في شكلها الغربي المحدد ليست النظام الوحيد الذي يضمن المصلحة

---

(١) بتاريخ ٢/١١/١٩٧٤.

العامة. أي انه وضع المصلحة هدفاً والنظام وسيلة لتحقيقها، مؤكداً بذلك المبدأ الذي سبق ونادى به ابن قَيّم الجوزية حين قال: «أينما كانت المصلحة فَثَمّ شرع الله».

وقد أكد على أن النظام السياسي في المملكة العربية السعودية قائم على الاسلام، وأن الاسلام في قواعده يضمن ممارسة الديموقراطية. أليست الشورى في الاسلام هي الديموقراطية؟ أليس يفرز المجتمع الاسلامي في تطوّره الدائم ما نطلق عليه تسمية: أهل الحل والعقد، أي أولئك الرجال الذين يمثلون مجتمعهم بجدارة العلم والكفاءة والصدق والتقدم ومعالجة شئون الناس وتمثيل مصالحهم، وهو شكل سابق للتمثيل النيابي، وربما هو متقدم عليه في شروط مجتمعية معينة بما هو نتاج تطوّر بطيء طويل لا يخضع لاعتبارات الدعاية والضغوط النفسية التي تخضع لها بعض أنظمة الديموقراطية الغربية. وينطبق هذا الشكل المبسط للديمقراطية على المجتمعات العربية والاسلامية بشكل عام، اذا ما هي أخذت بقاعدتيه معاً: الشورى، وأهل العقد والحل ـ أي الصفوة ـ. ولقد يكون البديل المقبول أو هو على الأقل يردم الهوة ما بين الحاكم والمواطن، وينسج تلك الرابطة الدائمة التي تفرض المصلحة العليا قيامها واستمرارها ما بين آلة الحكم ومجموع فئات الشعب المختلفة، والموزعة المشارب والأهواء والحاجات.

جاءت سياسة الأمير فهد، ثم الملك فهد، بعد غياب فيصل تتمم الدعوة وترسي أسسها وتمنحها كل أسباب الحياة والبقاء. ولم يدع فهد مناسبة الا وأكد فيها على أن دعوة التضامن الاسلامي هي حجر الأساس في سياسة المملكة ـ كما هو الاسلام حجر الأساس في نظامها ـ وأنها قوة للقومية العربية وليست اضعافاً لها، ومتممة لأهدافها وليست نقيضاً لها. ولقد حظيت سياسة فهد الاسلامية بتقدير عالمي واسع بما هي أكدت مصداقية المملكة واستمرارية سياستها.

على أن اضافة فهد الكبرى الى الدعوة الاسلامية تلك التي تبرز خصوصية سياسته وتطوّر نظرته، هي تلك الدعوة التي وجهها الى علماء المسلمين لفتح باب الاجتهاد.

ففي المؤتمر الاسلامي لعلماء الدين الذي رعته المنظمة في منتصف عام ١٩٨٣ والذي انعقد في مكة المكرمة وضم النخبة المتميزة من علماء المسلمين ورجال الدين

والفكر الاسلامي، واجه فهد العالم الاسلامي كله بالحقيقة الكبرى: ان توقف الاجتهاد في فهم القرآن منذ القرن العاشر قد أدى الى انحطاط الاسلام. وأضاف فهد: **انكم تواجهون اليوم الكثير من الأحداث والأسئلة دون أن يكون لديكم أجوبة شافية عليها، بالرغم من وجود عدد كبير من رجال الدين. انكم تخشون التطرق الى ظواهر الحياة.** واختتم فهد كلمته مقترحاً **اجراء دراسات دقيقة للشريعة على يد علماء دين من سنة وشيعة على السواء، وذلك بهدف مطابقة الوضع المدني والسياسي والقضائي والمالي لما يقارب ٨٠٠ مليون مسلم مع متطلبات العصر. ودعا فهد بن عبد العزيز الدول الاسلامية المهتمة بهذا الاقتراح الى أن توفد الى المملكة علماء مدنيين ودينيين مؤهلين لما يمكن تسميته بلجنة الاصلاح، أي اصلاح أحوال المسلمين**(١).

ما الذي أراده الملك فهد من دعوته الجريئة تلك..؟

لقد أدرك أن الصحوة الاسلامية قد أفرزت تحوّلًا في المجتمع. كما أن التقدم والتطوّر الذي شهدته وتشهده المملكة العربية السعودية، وشهده ويشهده العالم الاسلامي كله، قد طرح مشكلات جديدة لا مناص في مواجهتها ومطابقتها مع روح الاسلام من فتح باب الاجتهاد الذي هو الأساس الرابع في الشريعة الاسلامية وأحد عناصر تطويرها الدائم لتلائم حاجات ومصالح الناس المشروعة.

لقد رأينا في عرضنا لأسس الشريعة الاسلامية أن مصادرها أربعة: القرآن، والسنّة، والاجماع، والاجتهاد. وأن القرآن قد وضع أحكاماً كلية وقواعد عامة أساسية، وبسبب عموميتها وكليتها وشمولها فقد جاءت السنّة النبوية توضيحاً وتفسيراً لمقاصدها، ثم رفَدَها الاجماع فالاجتهاد. ولقد أُغلق باب الاجتهاد في الاسلام منذ زمن طويل، وكان ذلك مفهوماً في مرحلة التخلف مخافة أن يتحوّل الاجتهاد عن غرضه الأصلي فيبتدع ما ليس من روح الاسلام أو يتفق مع أسسه العامة وقواعده الكلية. غير أن ظروف المسلمين

---

(١) راجع «لو موند» الفرنسية عدد ١٧/١٨ تمّوز ـ يوليو ـ ١٩٨٣.

اختلفت وهم يواجهون تحديات يومية في شئون الحياة تفرض أن ينهض لها النخبة من العلماء المؤهلين لدراستها والتشريع فيها، أي صياغتها في قوانين.

لقد شكلت دعوة فهد بن عبد العزيز اضافة كبرى لدعوة التضامن، بل ثورة في سياسة المملكة الاسلامية بما هي محاولة لتأطير التطوّر اسلامياً. واذا كان من المسلّم به أن لولي الأمر حق الاجتهاد، الا أن الملك فهد في دعوته آثر أن يستنهض له رجال العلم وأن يحثهم على النظر فيما استجدّ من مشكلات الحياة وشئونها. فبغير ذلك تتسلل الأحكام والقوانين المنطبقة على مجتمعات أخرى الى المجتمعات الاسلامية، ويجد المسلم نفسه وهو يواجه ازدواجاً، وربما انفصاماً، ما بين ايمانه وقناعته وجذوره، وبين واقعه وحاجاته ومشكلاته.

واذن فلا بد من أن ينفتح باب الاجتهاد المحدد بالحتم في رجال العلم والفقه الاسلامي ـ من أولئك الذين استوعبوا الحداثة وتطورها وحاجات المجتمعات الاسلامية ـ وأن يتقدم ليضع الحلول، ويشرّع فيما يحفظ للمجتمع الاسلامي خصوصيته من نحو، ويلائم ما بينه وبين معطيات الحياة الجديدة من نحو آخر.

إن رفض قواعد الحياة المادية وقوانينها ونظمها الغربية وأفكارها، لا يخدم الاسلام في شيء، فهو يقف عند الحد السلبي من هذه الحياة والنظم ولا يتجاوزه الى الايجاب، أي الى اشتراع البديل المستوعب للتطوّر والمنفتح على علوم العصر ومنجزاته، ثم يعمل على هضمها وتأطيرها اسلامياً.

ذلك هو التحدي الذي طرحه فهد بن عبد العزيز، الملك وولي الأمر، على كل ذي علم وفكر وثقافة اسلامية، وهو قد أدى واجبه بما دعا، وبقي أن يؤدي الآخرون واجبهم المفروض وأن لا يتركوا المجتمعات الاسلامية تعاني من الانفصام والتيه.

السياسة الخارجية السعودية

والمساعدات

شكلان للمساعدات وأسلوبان. المساعدات المالية الأولى. مساعدة مصر في عام ١٩٦٧. المساعدات العربية عموماً. المساعدات الاسلامية. الصندوق السعودي للتنمية. دور السعودية المالي. هل للمساعدات السعودية دور اقليمي أو مطمح سياسي، وما أغراضها منها؟ المساعدات العربية تتجاوز ٧٠ مليار دولار. ميتران يتحدث عن دور السعودية ويقول انها تقدم درساً للغرب. المساعدات الدولية: فرانسا، ألمانيا، أمريكا، ايطاليا. المساهمة السعودية في صندوق النقد الدولي. أبعاد المساعدات السعودية في سياستها الخارجية.

تحتل المساعدات المالية السعودية على امتداد تاريخها الحديث، موقعاً بارزاً في سياستها الخارجية. ولئن تميّزت هذه السياسة كما أسلفنا في المقدمة وفي عرضنا للكثير من علاقاتها العربية والاسلامية بالهدوء والكتمان. وبشيء من السرية يفرضه عليها أسلوبها التقليدي، فان مساعداتها المالية هي الجانب الأكثر تعبيراً عن هذا الأسلوب. ويعكس ذلك بالاضافة الى النهج السياسي الخاص بها، شيئاً من تقاليد الحياة وأخلاقياتها.

من هنا، فان متابعة موضوع المساعدات المالية سيكون الأكثر مشقة، والأقرب الى التقدير وما نعرف - بحكم خصوصية العلاقة التي ربطتنا زمناً طويلاً الى النظام السعودي - منه الى الأرقام الموثقة والمعلنة رسمياً. على أن هذا لا ينطبق على كل أشكال المساعدات، فبعضها معلن ومعروف وتشير اليه أرقام المصارف والصناديق المالية التي تساهم فيها السعودية، كما تشير اليه أرقام مؤسسة النقد السعودي، والصندوق السعودي للتنمية.

واذن، فنحن في معالجتنا موضوع المساعدات أمام شكلين منها: شكل معلن ومعروف اضطرت اليه السياسة السعودية بحكم أخذها بالكثير من أساليب وقيود الدولة المالية الحديثة، وشكل آخر تتجنّب السياسة السعودية الحديث عنه أو كشف أرقامه لصلة ذلك - كما قدّمنا - بأحد عنصرين في سياستها: الأسلوب الذي هو المنهج، أو التقاليد التي هي تراث تتشابك فيها المفاهيم الأخلاقية والدينية.

ولئن كان الحديث حول سياسة المملكة العربية أو الاسلامية - أو الدولية - يحتمل النقاش والاجتهاد، وربما تقييماً مختلفاً يتردد ما بين الأقصيين: السلب والايجاب، بحسب موقع الكاتب السياسي أو الزاوية التي يرى منها الأحداث، فان موضوع المساعدات السعودية في اطاريها العربي والاسلامي أوّلاً وثانياً، ثم في اطارها الدولي ثالثاً، هو الذي يحسم النقاش ويكشف الصدق أو الزيف في مقولاتها السياسية.

لنعد قليلاً الى الوراء. فتاريخ المساعدات السعودية عربياً واسلامياً يرجع الى بداية حركات التحرر الوطني في سورية ولبنان في الثلاثينات والأربعينات، ثم الجزائر ومصر في

الخمسينات، وتتسع الدائرة في السبعينات والثمانينات لتشمل معظم العالم العربي، فالعالم الاسلامي، فالعالم الثالث، فبعض الدول الصناعية المتقدمة، ولتبلغ هذه المساعدة رقمها المذهل: ٦ بالمئة من دخلها القومي.

لم يكن النفط قد أصبح بعد المورد الأساسي للدخل، بل كانت المملكة مادياً في عوَز، يوم قدّمت مساعداتها للحركات الوطنية في سورية ولبنان ورجالها الأوّلين، وأسعفتهم بما استطاعت ليتابعوا كفاحهم السياسي من أجل الاستقلال. ولئن كانت تلك المساعدات ضئيلة بقياس ما بلغته فيما بعد، بحكم عاملي النفط والخطر الاسرائيلي، فانها أكّدت التزام المملكة السياسي في الاطار العربي وحرصها على أن تسهم بما تستطيع - قلّ أم كثر - في مساندة الكفاح الوطني للبلدان العربية وتدعيم رابطتها القومية من خلال ذلك. وقد وضع عبد العزيز، مؤسس الوطن ، قاعدة أساسية في سياسة الدولة الخارجية، حتى لغدت واحدة من أبرز ثوابتها وأكثرها وضوحاً ودلالة على سياستها العربية. هذه القاعدة هي: العون والنجدة في الحاجات والملمات.

إن تقصّي كل مدفوعات المملكة عربياً، وتشريح ما استهدفت منها وآثار ذلك على مسيرة العمل القومي، يحتاج، فضلاً عن استحالته، الى مؤلف خاص. لذلك فسنكتفي من وقائع هذه السياسة ببعض المواقف التاريخية في الخمسينات والستينات، لنصل الى مرحلة السبعينات، فالثمانينات حيث غدت المساعدات السعودية أحد أبرز وجوه سياستها الخارجية عربياً واسلامياً ودولياً.

مصر وعدوان ١٩٥٦:

في ٢٩ و٣٠ تشرين الأول - اوكتوبر - من عام ١٩٥٦، بدأ العدوان الثلاثي: الانكليزي - الفرنسي - الاسرائيلي المشترك على مصر، منهياً بذلك التصريح الثلاثي الذي سبق وأصدرته كل من انكلترا وفرنسا وأمريكا في عام ١٩٥٠ بحفظ السلام والحدود في منطقة الشرق الأوسط. وأعقب العدوان تجميد الأرصدة المصرية في المصارف

الأمريكية[1] مما أربك النظام الحاكم وقتذاك، لا سيّما وأن مصر ـ شأنها في ذلك شأن كل دول العالم الثالث ـ تعاني من مشكلة القطع النادر والحاجة اليه لتسديد ثمن مشترياتها الأساسية من الخارج.

وقف العالم العربي كلّه الى جانب مصر والرئيس عبد الناصر، وتميّز في هذا الموقف بلدان: السعودية وسورية. فأمّا سورية فقد ألقت بثقلها السياسي والمعنوي الى جانب مصر ـ وهو كل ما تملك ـ بالاضافة الى نسف أنابيب البترول التي تمرّ في أراضيها وتملكها شركة نفط العراق البريطانية آنذاك. وأمّا السعودية فقد ألقت بثقلها المعنوي والسياسي والمادي، وأمر الملك سعود ورئيس وزرائه الأمير فيصل بتزويد مصر بحاجتها من البترول هبة منها لها، وبمساعدتها مالياً بما تحتاج اليه لسداد نفقات مشترياتها الخارجية بالعملة الصعبة، وبدفع نفقات السفارات المصرية في الخارج والتزاماتها على اختلافها.

لم تكن عوائد النفط يومذاك قد بلغت ما انتهت اليه فيما بعد. فثمن برميل النفط كان أقل من دولار[2] ومجموع ايرادها من الانتاج في ١٩٥٦ لم يزد على ٣٠٠ مليون دولار. كانت مساعدة مصر تعبيراً عن موقف سياسي رباعي الأبعاد:

ضد اسرائيل كدولة معتدية،

وضد انكلترا الدولة الشريكة في العدوان،

وضد فرنسا كدولة شريكة أيضاً،

وضد أمريكا فيما بعد بما هي جمّدت أرصدة مصر وشلّت قدرتها الاقتصادية.

---

(١) كان موقف الرئيس الأميركي أيزنهاور جيداً وواضحاً في ادانته العدوان واصراره على انسحاب القوات المعتدية، الّا أن السياسة الأمريكية التي كثيراً ما تصوغها قوى الضغط المحلية المختلفة ولا تأخذ في اعتبارها مصالح أمريكا الحقيقية بعيدة المدى، ما لبثت أن أفسدت موقفها ذاك وأخذت تنجرف شيئاً فشيئاً في الاتجاه المعادي لشعوب المنطقة ولمصالحها معها.

(٢) في بداية الخمسينات كانت السعودية تتقاضى ثمن برميل البترول ٢١ سنتاً، وقد بلغت أرقام أوّل موازنة منظمة لها في عام ١٩٥٧ ـ أي بعد العدوان الثلاثي ـ ملياراً وثلاثمائة وخمسين مليون ريال ـ ما يعادل ٣٥٠ مليون دولار.

ومن جانب آخر كانت تعبيراً عن الالتزام القومي ومشاركة في مواجهة ما يتهدد أيّ بلد عربي من مخاطر خارجية بوصفها مخاطر تتهدد المملكة السعودية أيضاً.

السعودية، والثورة الجزائرية:

ننتقل الى مثال آخر، ثانٍ، من الخمسينات. ولهذا المثال قصة يحسن أن نرويها للقارىء ببعض التفصيل.

في كانون الأول ـ ديسمبر ـ من عام ١٩٦٩ حضرت مؤتمر القمة العربي في الرباط مع الملك فيصل رحمه الله. وفي أروقة المؤتمر اجتمعت الى الرئيس بومدين، قدّمني اليه صديق مشترك. وكان للرئيس بومدين موقفه المتطرّف وتقسيمه المعروف للعالم العربي ما بين رجعي وتقدمي. خلال الحديث عما آل اليه الوضع العربي بعد حرب حزيران استخدم الرئيس بومدين، وبقسوته التي طبعت حياته وسياسته، تعبيراً مجافياً للحقيقة عن سياسة المملكة السعودية وأهدافها. أجبته: السيّد الرئيس، ان البلد الذي أنقذ ثورة الجزائر في لحظة انهيار لا يستحق منك شخصياً هذا الموقف مهما تختلف معه وسواء أكان ذلك حقاً أم غير حق.

انتفض الرئيس الجزائري وقال ـ يرحمه الله ـ إن ثورة الجزائر أنقذها المقاتلون، ولا فضل لغيرهم عليها. ثم ماذا فعلت السعودية لنا..؟

قلت: لا خلاف على قول السيّد الرئيس في أن المقاتلين وحدهم هم الذين أوصلوا الجزائر الى الاستقلال، ونحن نفخر بهم لأنهم في نهاية التسميات والتصنيف، كما في البداية، منا ولنا. وقد قاتلوا تحت راية الجزائر العربية المسلمة. وأمّا ما فعلت السعودية فلأنت أدرى ـ ربما ـ منا جميعاً بما أنجدتها به في لحظة صعبة من تاريخها. ورويت للرئيس بومدين القصة التالية، وكنت أحسب أنه يعرفها:

«في أواخر عام ١٩٥٨ طلب مندوب للثورة الجزائرية [1] مقابلة مسئول سعودي لينقل

---

(١) وزير الأوقاف يومذاك في حكومة الرئيس عبّاس فرحات في الخارج.

اليه صورة حزينة لوضع الثورة والمقاتلين وحالتها وحالتهم المادية. وكان مما قال له: ان العالم العربي يبيعنا خطباً ونحن في حاجة الى المال. ومصر تدفع لنا التبرعات القليلة التي تردنا بطريقها بعملتها المحلية ولا تفيدنا شيئاً، أو منتجات مصرية لنبيعها ونحن ثوّار لا تجّار. ان مقاتلينا لا يجدون السلاح ولا الذخيرة ولا الدواء. ونحن بحاجة الى أي شيء عاجل ينقذ الثورة.

استمع المسئول السعودي مصغياً، ثم سأل:

وما المطلوب لأنقل الأمر الى الأمير فيصل رئيس مجلس الوزراء؟ فحدّد الثائر الجزائري مبلغاً قال أنه يكفي وينقذ الثورة لو دفعه العالم العربي، وقليل آخر أيضاً للهلال الأحمر الجزائري ليؤدي واجبه في اسعاف مقاتلينا.

وذهب المسئول السعودي ينقل الصورة الحزينة الى الأمير فيصل وأخوانه، ودعا الأمير مجلس الوزراء سريعاً ليعرض عليه الأمر ويتخذ القرار. وبدلاً من أن تسهم المملكة بقسط من المبلغ المطلوب دفعت المبلغ كاملاً، ومبلغاً اضافياً للهلال الأحمر الجزائري. ولم تكتف المملكة بذلك بل أمر فيصل بعقد صفقة سلاح سرية للثورة هرّبت اليها بطريق ليبيا وبمعرفة ملكها ادريس السنوسي، وأمر فيصل وزير دفاعه بفتح مخازن الذخيرة في منطقة الخرج لتأخذ منها الثورة ما تريد. وكان هذا الموقف منعطفاً حاسماً في تاريخ الثورة بما هو أمدّها بحاجتها من السلاح والمال. ولقد قرّت عيوننا جميعاً بانتصارها واستقلالها، وبصمود رجالها الشجعان».

استمع الرئيس بومدين باهتمام الى ما رويت، وكان ردّه الوحيد: لا أعرف شيئاً عن هذه القصة.

وفي اليوم التالي التقيت الرئيس بومدين في رواق المؤتمر فناداني ليقول لي: ما رويته كان صحيحاً ولم أكن أعرفه، وأنا مدين لك يا أخ بتصحيح موقف تاريخي. ان هذا لا يُسقط بعض أوجه الاختلاف في تقديراتنا السياسية ونظمنا، الاّ أن ما رويت لي وتأكدت منه يشرّف الأخوة السعوديين وانتماءهم العربي والاسلامي».

مصر ... من جديد:

ننتقل الآن الى مرحلة الستينات، وبالتحديد الى عام ١٩٦٧. ففي ذلك العام نشبت الحرب العربية ـ الاسرائيلية التي ما نزال نعاني من آثارها ونتائجها، وانهارت الجبهتان: المصرية والسورية في الساعات الأولى من الحرب. كيف حدث ذلك؟ ليس هذا موضوعنا. الاّ ان ما سبقت الاشارة اليه هو أن مصر والسعودية كانا في أوج خلافهما حول موضوع اليمن بشكل خاص والسياسة العربية بشكل عام.

فقد تجاوزت السياسة المصرية يومذاك كل حدود الأمان في سياستها الخارجية وفي طموحها، وسلّطت كل قوّتها العسكرية في اليمن، والاعلامية في العالم العربي، وكل قدرتها على الاهاجة للتطويح بالنظام السعودي.. ونسيت اسرائيل! كانت تلك هي الصورة في أيّام الهزيمة ـ الكارثة.

في نهاية شهر آب ـ أغسطس ـ من عام ١٩٦٧، التأم مؤتمر القمّة العربي في الخرطوم ليدرس كيف ستواجه الأمة العربية مجتمعة آثار هزيمة لم تكن مسئولة عنها. كانت مصر تبحث عن حل لمشكلة نقص مواردها المالية باغلاق قناة السويس، والأردن عن حل لنقص موارده المالية هو الآخر بسبب فقدان الضفة الغربية. أمّا سورية فقاطعت المؤتمر لأسبابها الخاصة.

وكان الرئيس عبد الناصر متردداً فيما يبدو في الدعوة الى مؤتمر القمّة وفي حضوره. كان يخشى الشماتة، ويخشى أن تنتهزها الدول البترولية ـ وبخاصة السعودية ـ فرصة لتسوية حسابها معه وبالذريعة المقبولة المنطقية وهي موقفه المعادي لها. الاّ أنه وفي الوقت نفسه كان مدركاً أهمية مثل هذا المؤتمر والضرورة اليه. وقد عبّر الرئيس عبد الناصر عن موقفه ذاك في اجتماعات «مؤتمر الصمود العربي» المصغّر الذي سبق مؤتمر الخرطوم وانعقد في القاهرة في ١٣ تموز ـ يوليو ـ من عام ١٩٦٧، وقد حضره كل من الرئيس الجزائري بومدين، والرئيس العراقي عبد الرحمن عارف، والرئيس السوري نور الدين الأتاسي، والرئيس السوداني اسماعيل الأزهري. ففي نهاية المؤتمر صارح الرئيس

عبد الناصر المؤتمرين بتقديره للموقف، وقال: «إن عقد مؤتمر قمة عربي سيساعد على استمرار العمل السياسي»، ودعا «الى تجنيد كل بندقية وكل صوت، والى أن يضع الجميع موضوع الدول العربية التقدمية والدول العربية الرجعية جانباً لأن قضيتنا الآن قومية وتهمّ الجميع بدرجة متساوية»(١).

انعقد مؤتمر القمة في الرباط، واستهدف من وجهة نظر القيادة المصرية تحقيق هدفين محددين: العودة الى مبدأ وحدة الصف - أي ما نادت به السعودية أساساً للعمل المشترك - وصولاً الى العمل السياسي، والحصول على مساعدة مالية تغطي عجز مصر وما فقدت باغلاق قناة السويس واحتلال آبار نفطها المحدود في سيناء.

وكان تقدير الرئيس عبد الناصر ووزير خارجيته محمود رياض أن المطلوب هو ١٢٠ مليون جنيه استرليني. ويروي محمود رياض أنه اتصل بأعضاء الوفد السعودي في المؤتمر وبخاصة الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع وذكر لهم أن ما تحتاجه مصر هو ١٢٠ مليون جنيه، واقترح أن تحدد السعودية ما تستطيع أن ترى دفعه من هذا المبلغ، وكان تقدير محمود رياض لا يزيد على ثلاثين مليون جنيه وهو مبلغ تستطيع معه مصر أن تتدبر احتياجها من الدول الأخرى. وكانت المفاجأة الكاملة - كما يقول محمود رياض - هي ان الملك فيصل رفع المبلغ الى ٥٠ مليون جنيه سنوياً(٢) من اجمالي المبلغ المطلوب، ودفعت الكويت مبلغ ٥٥ مليون جنيه، وليبيا السنوسي مبلغ ٣٠ مليون جنيه. وبذلك حقق المؤتمر هدفيه: العودة الى التضامن العربي، ومساعدة مصر والأردن على مواجهة أعباء الحرب والحياة.

ولكي نضع الموقف السعودي في مكانه من الأحداث وأثره الحاسم يكفي أن نعود الى وقائع مؤتمر الرباط. ففي جلسة المساء التي انعقدت بعد اقرار المساعدة تكلم عبد الناصر

(١) انظر مذكّرات محمود رياض وزير خارجية مصر الأسبق والأمين العام السابق لجامعة الدول العربية: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط - ص ١١٥- المؤسسة العربية للدراسات والنشر، طبعة أولى ١٩٨١ - بيروت.

(٢) المرجع السابق - مذكرات محمود رياض - ص ١٢٠ - ١٢١.

فقال: **«إن الموقف السياسي بالنسبة الينا في مصر قد اختلف كثيراً بعد ما اتخذنا اليوم قرار الدعم الاقتصادي لدول المواجهة، لأن الأمريكان كانوا يعتقدون أننا سوف نستسلم في مدى ستة أشهر. لكن هذا الدعم سيمكننا من الصمود»**(١).

ويروي الأمير سلطان في التعقيب على قصة المساعدة السعودية لمصر، في ذلك المؤتمر، وقد فوجىء بها الجميع، أن أحد الحكام العرب جاء اليه بعد أن أقرّ الملك فيصل المساعدة يسأله: وهل نسيتم ما فعل بكم عبد الناصر؟ أليس هذا هو الوقت المناسب للرد عليه؟ فكان جوابه: «نحن عرب يا أخي ومسلمون، ولا مصلحة لنا جميعاً الى أية جهة انتمى كل منا، في أن نرى اسرائيل منتصرة ومصر مهزومة. إنه لذلّ لنا جميعاً وهزيمة لكل قيمنا وتاريخنا ، وتهديد لحاضرنا ومستقبلنا».

واستمرت المساعدة السعودية - وقد زيدت فيما بعد بنسبة انخفاض الجنيه الاسترليني - لمصر والأردن بغير انقطاع حتى كانت حرب ١٩٧٣، وهي الحرب التي أعقبها استخدام سلاح البترول ثم ارتفاع أسعاره، ثم ارتفاع نسبة المساعدة السعودية الى دول المواجهة الثلاث، فالدول العربية الأخرى، فالدول الاسلامية والنامية، الى ما لا يقل عن ٦ بالمئة من دخلها القومي.

في عام ١٩٧٥ انعقد مؤتمر القمة العربي في الرباط، فتقرر لمصر وسوريا مبلغ اضافي من المساعدة بلغ ألف مليون دولار لتعويض بعض خسائر حرب تشرين وتقاسمته الدولتان مناصفة.

ونعود للتذكير بأن الكثير من المساعدات السعودية يتم في اطار مؤتمرات القمة وعبر المؤسسات المالية، الاّ أن الأكثر منها يتم في اطار العلاقات الثنائية وبغير الاعلان عنها أو الكشف عن أرقامها. على أن ذلك لا يمنع من محاولة لمعرفة ما يقدّره بعض المراجع الموثوقة لحجم هذه المساعدات.

يعتقد السيّد عبد اللطيف الحمد - وزير مالية الكويت - وأحد أبرز الخبراء العرب

(١) المرجع السابق أيضاً - ص ١٢٢.

الماليين أن مصر وحدها حصلت من العالم العربي فيما بين أعوام ١٩٧١ و١٩٨٠ على مساعدات تصل الى ٢٢ ألف مليون دولار[١]. إن نصف هذه المساعدات، على الأقل، جاء من السعودية.

شهدت مرحلة السبعينات ـ كما سلف القول ـ في بدايتها، وبخاصة بعد حرب ١٩٧٣، تطوّراً أبعد من المساعدات السعودية. وبنتيجة قيام منظمة المؤتمر الاسلامي التي سبقت الاشارة اليها في فصل السياسة الخارجية السعودية ـ اسلامياً ، فقد اتسعت الدائرة لتشمل بالاضافة الى معظم البلدان العربية، بلداناً اسلامياً آسيوية وأفريقية وغدت المملكة المحج المالي.

طبعاً، ساعد ازدياد دخل المملكة من النفط على توسيع حجم ودائرة مساعداتها الخارجية، الا انه أكد في الوجه الآخر مصداقية الالتزام السعودي عربياً واسلامياً، أي قومياً ودينياً، أي ثنائيتها.

كانت حرب ١٩٧٣ مفترقاً تاريخياً في حياة المنطقة والعالم. فقد استُخدم النفط لأول مرة وعلى نطاق واسع[٢] سلاحاً سياسياً دعّم المواجهة العسكرية وأمدّها بقوة ضغط دولية. وساعدت أزمة الطاقة التي خلقها استخدام النفط على زيادة أسعاره وزيادة دخل المملكة منه والبلدان النفطية الأخرى بنسبة انتاجها، وبالتالي على زيادة المساعدات الخارجية السعودية في كل اتجاه.

شملت المساعدات الخارجية السعودية منذ عام ١٩٧٤ والى عام ١٩٨٤، أي خلال عشرة أعوام، البلدان العربية التالية: مصر وسورية والأردن ومنظمة التحـرير

(١) خريف الغضب لمحمد حسنين هيكل ـ ص ١٩٩ ـ وقد اعتمد هيكل فيما أورده من أرقام المساعدات لمصر على تقارير ومناقشات المؤتمر الاقتصادي الموسع الذي انعقد في القاهرة وضم خبراء مصر الاقتصاديين برئاسة الدكتور عبد القادر حاتم لتقييم أوضاع مصر الاقتصادية.

(٢) سبق استخدام سلاح قطع البترول في عدوان عام ١٩٥٦ على مصر ولم يكن له فعله المؤثّر لعوامل اقتصادية وسياسية شتّى، أبرزها أن البترول العربي لم يكن قد بلغ يومذاك انتاجه الكبير ولا الحاجة اليه التي بلغها في السبعينات على أن الأمر اختلف تماماً في عام ١٩٧٣ كما فصلنا ذلك في فصل السياسة الخارجية السعودية ـ عربياً.

الفلسطينية. وهي قوى المواجهة الرئيسية مع اسرائيل: العدو القومي والديني. تليها اليمن والسودان والمغرب وتونس والصومال وموريتانيا، وأخيراً العراق بسبب حربه الاستنزافية الطويلة مع ايران، وهي حرب تكشف أغراض ايران التوسعية، والمعادية تحت شعارات اسلامية متطرّفة ومذهبية، لكل ما هو عربي واسلامي.

لا يوجد مرجع ثابت لأرقام هذه المساعدات بالتفصيل كما أسلفنا. الّا أن تقديراتها لدينا لا تقل عن سبعين مليار دولار خلال عشر سنوات، تراوحت ما بين مساعدة مباشرة ثنائية على شكل قروض، وهبات، أو التزامات أوجبتها مؤتمرات القمة العربية لقوى المواجهة. وقد توقفت المساعدات الى مصر بعد أن عقدت اتفاقات «كامب ديفيد» في عام ١٩٧٩ مع اسرائيل، واستمرت ـ ربما بشكل أوسع ـ لسورية والأردن ومنظمة التحرير[١].

ثمّة ملاحظة هنا تفيد في تقييم المساعدات السعودية عموماً، وهي أنها البلد الوحيد تقريباً الذي التزم مئة بالمئة بكل ما ارتبط به من أشكال المساعدات الخارجية سواء ما كان منها عربياً أم اسلامياً، أم لدول العالم الثالث، أم في النطاق الدولي. ولم تتأثر وعودها أو ارتباطاتها بالمساعدات بما قد يستجد من خلاف في الرأي أو الاجتهاد أو الموقف السياسي.

المـسـاعـدات الاسـلامـيـة:

يعتبر جورج دو بوتييه[٢] سفير فرنسا السابق في السعودية أن المجال الاقتصادي هو.

(١) ذكر تقرير مؤسسة النقد السعودي لعام ١٩٧٦ أن قيمة المساعدات التي قدّمتها المملكة ما بين ١٩٧٢ و١٩٧٦ بلغت ١١ مليار دولار أي ما يعادل ١٠،٦ بالمئة من الدخل الوطني الصافي. وفي الحقبة ذاتها تراوحت المساعدات الأوروبية ما بين ٣ بالألف و٩ بالألف من الدخل الوطني الأوروبي. ونشير هنا ـ أيضاً ـ الى أن مؤتمر القمة العربي في بغداد لعام ١٩٧٩ قد حدد المساعدة السنوية لكل من سورية والأردن ومنظمة التحرير بـ ٣،٥ مليار دولار تدفع السعودية منها مليار دولار وحدها، وظلت وفية لالتزامها ذاك وما تزال.

(٢) العربية السعودية ـ منشورات فرنسا الجامعية ١٩٨١ـ مرجع سابق ـ

المجال الذي قدّم فيه مشروع الأممية الاسلامية، أي منظمة المؤتمر الاسلامي - السعودية الدعوة والتبني - النتائج الأكثر ايجابية، ويرتبط نجاحها بمحاولة جادة لتحقيق النظام الاقتصادي الجديد في العالم الثالث الاسلامي. وهو النظام الذي تتطلع اليه دول العالم النامية بحماس، بكل ما يعنيه ذلك من آثار تعكس على صعيدي الثقافة والمجتمع.

ولقد أثير موضوع التضامن الاسلامي من أجل التنمية ورفع مستوى المعيشة في الدول الاسلامية، في مؤتمر لاهور - ١٩٧٤ - ولم يكن الهدف من ذلك اقامة مجتمع اسلامي مغلق على نفسه، فطموح التعاون الاسلامي الذي ترعاه المنظمة هو الاسهام في حل ما تعاني منه الدول الاسلامية من مشكلات تواجه العالم الثالث كله: التخلف، التبعية التقنية والمالية، ارتفاع أسعار المنتجات الأساسية والاستهلاكية، ايجاد منافذ على الأسواق العالمية لانتاجها الزراعي والصناعي، حدود المبادلات، التبعية الغذائية... الخ.

وفي اطار المؤتمر الاسلامي تشكلت لجنة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، ثم تقرر في اجتماعات لاهور وكوالا لامبور انشاء المصرف الاسلامي للتنمية، وأرسى مؤتمر وزراء مالية الدول الاسلامية المنعقد في جدة عام ١٩٧٤ قواعد عمل المصرف الاسلامي ونظامه.

ساهمت السعودية ودول الخليج البترولية بالجزء الأكبر من رأسمال المصرف، كما هو متوقع وطبيعي، وساهمت الدول الأعضاء الأخرى رمزياً، وتقرر أن تكون جده مقراً للمصرف، وأن يكون مديره سعودياً، وأن يجتمع مجلس ادارته، المتعدد جنسية أعضائه، دورياً في احدى العواصم الاسلامية.

يموّل المصرف مشروعات الخدمات كالسكن والصحة والكهرباء وأجهزة الاتصال. كما يموّل المشروعات الزراعية والصناعية بشكل عام ويشارك رءوس أموال الشركات المحلية والمؤسسات العامة، ويقدّم قروضاً طويلة الأمد خارج القاعدة المصرفية الغربية: أي الفائدة، وهو ما يحرّمه الاسلام ويطلق عليه تسمية «الربا». ويحتسب المصرف عمولة ١ بالمئة لتغطية النفقات الادارية.

وكما يموّل المصرف المشروعات كذلك يتدخل لسد بعض العجز في ميزان المدفوعات، أو

لتمويل عمليات تجارية بين البلدان الاسلامية.

ويعتقد جورج دو بوتييه أن الطابع الأممي لهذه المؤسسة الاسلامية قد ترسّخ بخلق عملته الخاصة وهي الدينار الاسلامي وتعادل قيمتها حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي. ويجتمع حكّام المصارف المركزية ومؤسسات النقد الوطنية في الدول الاسلامية دورياً لتبادل المعلومات حول حركة رءوس الأموال واتخاذ اجراءات التمويل المشترك للشركات المختلطة.

كان عملاً جديداً، واختراقاً للنظام الاقتصادي الدولي ولقواعد التعامل المصرفي في العالم كله. لذلك فقد تأخرت منجزاته العملية بعض الشيء، والى عام ١٩٧٨، لم يتجاوز نشاطه الاقتصادي ٣٠٠ مليون دولار، إلّا أنه في العام التالي ١٩٧٩ تجاوز المليار دولار، واستفادت منه ثلاثون دولة اسلامية في أكثر من مئة مشروع، وما تزال أعمال المصرف تتسع وتغذي هنا وهناك بعض حاجات المجتمعات الاسلامية للتنمية والتطوّر أو مواجهة التزامات طارئة تتصل بحياتها اليومية.

الصندوق السعودي للتنمية:

في أواخر عام ١٩٧٤، أسست السعودية صندوقها للتنمية. وبالرغم من مساهماتها المتعددة في الكثير من المؤسسات المحلية والعالمية الأخرى: صندوق أوبك للتنمية العالمية، البنك الاسلامي للتنمية، البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، البنك الأفريقي للتنمية، الصندوق العالمي للتنمية الزراعية ... الخ، فان الصندوق السعودي للتنمية يعتبر القناة الأساسية التي تمرّ عبرها المساعدات المالية للدول النامية على اختلافها.

وقد خصصت الحكومة السعودية للصندوق في مراحله الأولى مبلغ ٢،٩ مليار دولار، ثم ارتفع المبلغ الى ٧،٣ مليار دولار في ١٩٨١.

يهدف الصندوق الى المشاركة في تمويل مشاريع التنمية في الدول النامية. ولتحقيق هذا فان الصندوق يدقق في جدوى هذه المشروعات، وأهميتها، ومدى تكاملها مع النشاط

الاقتصادي في شتى مجالاته، وفي دقة التقديرات والدراسات الموضوعة لها.

ولقد ركزت ادارة الصندوق السعودي للتنمية أساساً على أكثر الدول فقراً. وبالرغم من الموارد والمصادر الواسعة لعدد كبير من هذه الدول، واصرار شعوبها على التغلب على مشاكل التخلف والفقر، فان الطريق لتحقيق ذلك ما يزال طويلاً وشاقاً، وذلك أن المشكلة الأساسية في معظم الدول الفقيرة تكمن ليس في افتقارها الى الموارد الطبيعية، بل في النقص الكبير في الوسائل التقنية، والمال، وفي النقص الآخر في الرجال المتخصصين القادرين على استغلال الموارد والمصادر.

وقد أدركت ادارة الصندوق السعودي للتنمية هذه المشاكل وعمقها، ولذا فهي قد جعلت مساعداتها مستمرة، وقدّمت في أفريقيا وحدها حيث يوجد فيها ٢٢ دولة هي الأقل نموّاً في العالم، ما يعادل ٢،٦ مليار دولار لتمويل ١٥٦ مشروعاً للتنمية في ٣٦دولة أفريقية.

لقد بدأ الصندوق نشاطه في عام ١٩٥٧ وحتى منتصف عام ١٩٨٢ كان الصندوق قد قدّم قروضاً غير معلن عنها بلغت ٥،٤ مليار دولار لتمويل ٢٦٠ مشروعاً للتنمية في ٥٩ دولة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وبلغت مساعداته المالية ما يقارب ٥٠ بالمئة من نشاطه. أيّ ما يعادل ٢،٧ مليار دولار.

أن العائق الأساسي في وجه تطوّر الدول الأقل نمواً في العالم هو النقص والضعف في أسس البناء. ففي بعض المناطق لا توجد المنشآت الأساسية كالطرق والسكك الحديدية والموانىء والمباني ووسائل الاتصال. ومن الواضح أن مشروعات تطوير البنى الأساسية في أيّ مجتمع متخلف لا يتجه اليها رأس المال الخاص. لذلك، فقد خصص الصندوق السعودي للتنمية أكثر من ٦٠ بالمئة من مساعداته للدول النامية للمشاريع التأسيسية. وتعتبر هذه المشاريع أساسية لتطوير الاقتصاد على المدى الطويل. ولا يتوقع، بصورة عامة، أن يتحقق مردودها المادي في فترة قصيرة.

أن الأزمة الاقتصادية في أقل الدول نمواً تبدو واضحة خاصة في ميدان الزراعة. في

أفريقيا مثلاً، كَسُدَ وتجمّد تصدير المحاصيل الزراعية في السنوات العشرين الأخيرة. إن نسبة الـ ٢٠ بالمئة في زيادة الانتاج التي سجّلت في الستينات قد ألغاها التراجع الذي حصل بنفس النسبة في السبعينات. ونتيجة لذلك انخفضت المشاركة الأفريقية في السوق العالمية. هذا الاستنتاج ينطبق أيضاً على المنتجات الغذائية. فقد انخفض معدل الزيادة من ٢ بالمئة في السنة الى ١،٥ بالمئة في السنة في السنوات العشر الأخيرة. لقد ارتفع عدد السكان بسرعة بمعدل ٢،٥ بالمئة في الستينات و٢،٧ بالمئة في السبعينات، فتجمّد انتاج الغذاء بالنسبة للشخص في الفترة الأولى ثم تراجع في الفترة الثانية. وقد تزايد استيراد الحبوب بشكل ملحوظ. واذا كانت الزراعة هي القطاع الأساسي في اقتصاد معظم الدول الأفريقية، فقد بلغت مساعدة الصندوق السعودي للتنمية للمشاريع الزراعية وتطوير المناطق الريفية حوالى ٢٩ بالمئة ـ ٧٥٠ مليون دولار ـ من مجموع المساعدات في افريقيا. ونستطيع أن ندرك أهمية المساعدة السعودية اذا ما عرفنا أن غالبية السكان في الدول الأقل نمواً يعتاشون من الزراعة ويقبضون أقل من الدخل القومي الاجمالي المخصص للفرد بصورة عامة. ومن المنتظر أن تستمر وتزداد مساعدة الصندوق السعودي للتنمية لهذا القطاع، لأن الزراعة هي في صلب اهتمام الدول النامية فهي تؤمن في هذه الدول من ٣٠ الى ٦٠ بالمئة من الدخل العام الاجمالي.

إن مجموع اعانات الصندوق السعودي للتنمية للقطاعات الاجتماعية وبخاصة: التعليم، الصحة، تأمين السكن والمياه، يقدّر بـ ٦٦٥،١٦ مليون دولار، أي ما يمثل ١٣ بالمئة من مجموع اعانات الصندوق. هذه النسبة المنخفضة قياساً لغيرها يجب ألّا تفسّر بعدم الاهتمام بهذه القطاعات الاجتماعية، وذلك أن تنمية هذه القطاعات يعتمد على الميزانية القومية لكل دولة بما يتفق ومبادئها الاجتماعية والأخلاقية والسياسية وهذا ما يخفض من احتياجها الى الأموال من مصادر خارجية[١].

---

(١) اعتمدنا في ايراد أرقام ومعلومات هذا الفصل على النشرات الرسمية للصندوق السعودي للتنمية، والتقرير السنوي لمؤسسة النقد السعودي، وبعض المراجع المالية والتقارير التي تصدرها مؤسسات الدراسات الدولية والمصارف.

يفترض هذا العرض أن نطرح سؤالاً مشروعاً يواجهنا: هل تتم المساعدات السعودية وفق خيار سياسي معيّن، وهل تتفق في طبيعتها مع المفهوم الغربي للمساعدات؟

بعض الدوائر السياسية يروّج لمقولة أن للسعودية دوراً اقليمياً فيما تؤدي من مساعدات، أو أن لها مطمحاً سياسياً خاصاً بها تود أن تمارس عبره نفوذاً مؤثراً على الأحداث.

لنحاول أن نتأكد من صحة هاتين المقولتين.

اذا كان للسعودية دور اقليمي فان هذا الدور غربي بالبداهة. أيّ أنه يتم في اطار السياسة الغربية بعامة، والأمريكية بخاصة. على أن نظرة واحدة نلقيها على حجم المساعدات الغربية وأهدافها تكشف لنا بطلان هذا الاعتقاد. فلم تتجاوز المساعدات في أي بلد غربي قط نسبة واحد بالمئة على أكثر تقدير، وفي معظم الأحوال كانت هذه المساعدات تتراوح ما بين ١٢ و ٨٧ من ألف من الدخل القومي[1]، أي أن السعودية تجاوزت أيّة دولة أوروبية في مساعداتها بنسبة تتراوح ما بين ٧٠٠ بالمئة وخمسة آلاف بالمئة.

من حيث النسبة الى الناتج القومي فان السعودية هي الدولة الأولى في العالم فيما تقدّم من مساعدات للعالم الثالث. أمّا من حيث الأرقام أي القيمة المطلقة، فتجيء الدولة الثانية بعد أمريكا.

واذا كانت المساعدات الغربية عموماً تجيء في أحد اطارين ولهدفين منفردين أو مترافقين وهما: تأكيد النفوذ السياسي أو مساعدة دول العالم الثالث على استيراد الانتاج الغربي للمحافظة على دورته الاقتصادية: الانتاج والتصريف، فان المساعدة السعودية لم تتطلع الى تحقيق أي نفوذ سياسي في أي بلد من بلدان العالم النامي لسبب بدهي وبسيط وهو أنها نفسها تنتمي الى هذا العالم وتعاني من مشكلاته. كذلك، فانها لم تتطلع

(١) لم تتجاوز المساعدات الأمريكية بالرغم من حجمها الكبير ٢٢ بالألف من الناتج القومي.

الى تصدير منتجاتها لأنها وبحكم أنها من دول العالم النامي ما تزال مستهلكة للحضارة ولا تنتجها. انها لا تبحث عن سوق لبضائعها ولا تتطلع الى المحافظة على سلامة دورة اقتصادها الصناعي أو الزراعي[1].

فاذا تجاوزنا هذا كله الى البلدان التي تتجه اليها المساعدات السعودية والأهداف السياسية التي تتوخاها فان ذلك يكشف جانباً أبعد: انه يكشف التناقض ما بين الأهداف السعودية والسياسة الغربية.

فمساعدة مصر وسورية والأردن ومنظمة التحرير وهي قوى مواجهة لاسرائيل لا يمكن أن توضع في اطار السياسة الغربية ولا أن تصب في مجراها.

ومساعدة الدول الاسلامية التي أفقرها الاستعمار الغربي نفسه وأذلها لا يمكن أن توحي في أي شكل لها بمعنى الدور الاقليمي لحساب الغرب.

إن طبيعة المساعدة السعودية تختلف تماماً. فهي تعتمد أساساً على موارد النفط الذي هو مصدر طبيعي ولكنه سينضب يوماً ما. أي أن السعودية تعطي من حاضرها ومستقبلها، من حقوق جيلها الحالي وحقوق أجيالها المقبلة.

ما الذي يدفع السعودية اذن الى النهوض بهذا الدور الكبير المتمثل في ذلك الدفق من المال المتوجه الى العالم الثالث؟

انه الالتزام فقط ومصداقية السياسة.

الالتزام القومي في الاطار العربي.

والالتزام الديني في الاطار الاسلامي.

والالتزام الانساني المستمد من أصالة العروبة وأصالة الاسلام في الاطار الدولي.

(١) هاجم تومس كلاوسن، رئيس البنك الدولي، الدول الصناعية لأنها - في تقديره - فقدت الارادة السياسية لمساعدات التنمية. وأيّده ادوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا الأسبق الذي قال: لو أن الدول الصناعية حددت نصيبها من برامج المساعدات على أسس نسبية لمجمل انتاجها الوطني مثلما فعلت الدول العربية ولا سيّما دول الخليج - وبخاصة السعودية - اذن لتحسن الوضع الاقتصادي العالمي لمصلحة البشرية جمعاء، ولاستفاد الأغنياء والفقراء على السواء (جريدة «الشرق الأوسط»، تشرين الأول - اوكتوبر - ١٩٨٣).

ولا أدل على هذا الالتزام، وبراءته من كل غرض سياسي، أو دور اقليمي مزعوم، من أن المساعدات السعودية شملت ٥٤ بلداً في القارات الخمس، و٢،٢ مليار من سكان العالم.

وانه لدور كبير كبير يعكس التضحية، وينهض به بلد يحتاج الى كل دخله لتنمية مجتمعه، ولا يستطيع ـ وإن هو أراد ـ أن يهضم نتائجه السياسية ويستغلها أو يستخدمها.

ولقد نجد فيما كتبه الرئيس فرنسوا ميتران في عام ١٩٧٨، ومن قبل أن يكون رئيساً للجمهورية الفرنسية، بعض الانصاف لموقف المملكة ومساعداتها[١]. يقول الرئيس ميتران في يومياته: الأحد ١٣ آذار ١٩٧٧: «إن البادرة التي قامت بها العربية السعودية تجاه الدول الأفقر ـ والتي هي عبارة عن مساعدة مقدارها سبعة مليارات ونصف من الفرنكات ـ تندرج ـ أنا أسلّم بذلك ـ في اطار الديبلوماسية. أما المساعدة المالية التي قدمتها الى سوريا، فلها علاقة بحس الاتزان الذي أظهره حافظ الأسد أمام التقارب بين الملك حسين والفلسطينيين. وسيظهر قريباً أن الخطوط الكبرى للاتفاق الذي يحضّر لجنيف قد تم تحديدها في الرياض. لكن الاقتصار على القول بأن كل هذا ينم عن براعة في التصرف، وفقط عن ذلك، قد يؤدي الى تضليلنا. عندما يكون في اليد سلاح جبّار ـ النفط في هذه الحالة ـ فمن الأفضل استعماله بدراية. في هذا المجال، يقدّم لنا السعوديون درساً قد يكون من الحكمة التفكير به ملياً. ماذا فعلنا بقمحنا، بزبدتنا، بصلبنا، بمالنا؟ لقد نظرنا أكثر من اللزوم الى جهة ايران، ولم ننظر كفاية الى هذه الجهة.

اننا نذكر اعتدال العربية السعودية عندما قرّرت منظمة الـ «اوبيك» في تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ رفع أسعار النفط. كل الدلائل تدفع الى الاعتقاد بأن تسوية حول رفع عام للأسعار بنسبة ٧،٥ في المئة سَتُنهي، خلال فترة قصيرة، نظام الأسعار المزدوج. لقد حصلت السعودية بفضل التحرك المرن والارادة الصلبة وامكانيات القوّة على مكانها بين الطامحين الى تسيير شؤون العالم».

(١) كتاب النحلة والخالق لفرنسوا ميتران ـ منشورات «فلاماريون» ـ باريس ١٩٧٨ . L'ABEILLE ET L'ARCHITECTE — FRANCOIS MITTERRAND— FLAMMARION — 1978 PARIS.

السعودية والمساعدات الدولية:

في أعقاب الحرب الكونية الثانية، وبنتيجة اضطراب الاقتصاد الدولي والعلاقات التجارية والمالية، انشىء صندوق النقد الدولي وحددت أهدافه:

١ ـ في تنمية التعاون في مجالات النقد والمال، وذلك بتشييد نظام مؤسسي دائم، الهدف منه هو ايجاد الحلول لمشكلات النقد الدولية.

٢ ـ اقامة نظام دولي متعدد الأطراف للمدفوعات بهدف تنظيم العمليات بين البلدان الأعضاء، والحد من معوقات التجارة الدولية ونموّها.

٣ ـ اتخاذ الاجراءات الضرورية لتنشيط التجارة الدولية ودعم تطوّرها وتوازنها بحيث ترفع من مستوى العمالة والتشغيل والدخل الحقيقي، وذلك بتطوير موارد الانتاج وتأمين حرية تبادل العملات.

٤ ـ تحقيق الاستقرار النقدي بواسطة عمليات التبادل المنتظمة بين الدول الأعضاء، وتجنّب المنافسة في أسعار الصرف بتحديد أسعار ثابتة له.

٥ ـ منح الأعضاء فرص الاستفادة من موارد الصندوق بشكل موقت وبضمان محدد لتصحيح موازين مدفوعاتهم في حالات العجز الموقتة.

٦ ـ تأمين وسائل السيولة الدولية الضرورية لمواجهة الاضطرابات الموقتة في موازين المدفوعات وتقصير فترة عدم التوازن ـ وقد حصرت فيما بين ثلاث الى خمس سنوات.

تلك كانت أهداف الصندوق الأساسية وسياسته. وقد عدّلت هذه الأهداف جزئياً فيما بعد بحيث منحت الصندوق صلاحية تطوير احتياطي جديد أطلقت عليه تسمية: حقوق السحب الخاصة، وذلك من أجل أن يستخدم هذا الاحتياطي، الى جانب وسائل السيولة الدولية التقليدية الأخرى، للتبادل الحرّ[١] . كذلك، منح تعديل آخر للصندوق حق

(١) حددت قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة بما يعادل قيمة دولار واحد من الذهب أي ٨٨٦٧١، غرام. ثم عدلت بحيث يتم تقييمها من خلال عملات البلدان الخمس الأولى في الصادرات خلال خمس سنوات في العالم وهي: الدولار الأمريكي، والفرنك الفرنسي، والجنيه الاسترليني، والمارك الالماني الغربي، والين الياباني.

تخفيض دور الذهب كاحتياطي للنقد وتعزيز دور «حقوق السحب الخاصة» وتوسيعها بحيث تصبح الاحتياطي الرئيسي في نظام النقد الدولي.

تعددت دوافع المساهمة السعودية في صندوق النقد الدولي، كما تعددت أشكالها.

فلقد أدى تزايد انتاج النفط وارتفاع أسعاره في أعقاب الأزمة النفطية الى ازدياد حجم العائدات بشكل تجاوز قدرة الاستيعاب المحلية.

وقد رأت الحكومة السعودية أن توظيف هذه الفوائض المالية في صندوق النقد وسواه من المؤسسات المالية دولية الطابع، يزيد من أهمية المملكة الاقتصادية ومن دورها، ويتيح لها أن تنهض بمسئولية دولية تستطيع توظيفها لخدمة أغراض سياستها العربية والاسلامية.

وقد فضلت الحكومة السعودية هذا الاسلوب في التوظيف قصير الأجل لابقاء فوائضها المالية في الخارج في حالة من السيولة تستطيع معها الاستعانة بها لمواجهة أي ظرف طارىء.

يضاف الى ذلك أن صندوق النقد الدولي يملك جهازاً وخبرة كافيين للتوظيف المُراقَب، بما يغني السعودية عن البحث عن أسواق مالية أخرى للتوظيف ومخاطره، لا سيّما وأن للصندوق أيضاً دوراً في دعم البلدان النامية والمحافظة على استقرار النقد والنظام الاقتصادي الدولي، بما يعكس بداهة مزيداً من الضمان على توظيفاتها المالية.

ومن تلاقي المصلحة المشتركة ما بين الصندوق والمملكة السعودية، فقد تعاون الجانبان على زيادة حجم التعامل، وبالتالي مضاعفة السعودية لحصتها في الصندوق، بحيث وصلت قوة تصويتها الى ٣،٥ بالمئة واحتلت المركز السادس فيه متجاوزة بذلك بلداناً صناعية كبرى كايطاليا وكندا. وغدا لها مقعد دائم في المجلس التنفيذي للصندوق.

ومن خلال دورها هذا ومركزها، فقد جهدت السعودية في استغلال ذلك بهدف دعم القضايا العربية. وقد بذلت جهداً خارقاً لدعم طلب منظمة التحرير الفلسطينية في أن تحصل على صفة مراقب في المنظمات المالية الدولية. وبالرغم من أن هذه المحاولة قد أخفقت، الّا أنها تعكس محاولة السعودية لاستخدام دورها في الاقتصاد الدولي لمصلحة

قضايا ذات طابع قومي وتتصل بالتزامات وثوابت سياسّتها الخارجية.

أمّا أشكال مساهماتها فقد تعددت أيضاً. فمن قروض لتمويل التسهيلات النفطية ـ بهدف مساعدة البلدان المتضررة من ارتفاع أسعار النفط في أعقاب الحظر الذي رافق حرب تشرين ١٩٧٣ العربية ـ الاسرائيلية ـ الى المساهمة في الحساب التعويضي الخاص بالتسهيلات النفطية.. الى قروض للتمويل التكميلي الذي يعالج المصاعب المالية في موازين المدفوعات للدول النامية.. الى المساهمة في الحساب التعويضي الخاص بتسهيلات التمويل التكميلي ويهدف الى المساعدة في خفض فوائد القروض وأعبائها لهذه البلدان.. الى قبول شهادات دين على الصندوق.. وأخيراً، الى اتفاق آذار ـ مارس ـ ١٩٨١ الذي قدّمت فيه السعودية قرضاً بقيمة أربعة مليارات دولار لعام ١٩٨٣، وبذلك تغدو السعودية أكبر مقرض للبنك.

إن مجموع قروض المملكة ومساهماتها وحصتها في البنك تتجاوز عشرين مليار دولار، مما يتيح لها مركزاً مرموقاً في هذه المؤسسة الدولية، وصوتاً أعلى في شئون العالم الاقتصادية ويزيد من خبرتها في مجال ظل لأمد طويل وقفاً على العناصر الأجنبية ورجال المال الغربيين ومؤسساتهم المغلقة.

لم تكن مساهمة السعودية في نشاطات المصرف الدولي هو كل ما قدّمت من مساعدة خارجية للمجتمع الانساني فلقد قدمت أيضاً أشكالاً أخرى من المساعدات للدول الصناعية، في شكل قروض طويلة الأجل، أو عقود اقتصادية كبرى أسهمت في حل بعض متاعب هذه الدول التي تعكس بدورها على الاقتصاد العالمي وتصيبه بالركود، وتتأثر منه بالتالي الدول النامية.

ولقد شملت هذه المساعدات كلّاً من أمريكا وفرنسا والمانيا الغربية وايطاليا. وقد كتب ميشال جوبير، وزير الخارجية الفرنسي الأسبق ووزير التجارة الخارجية في حكومة الرئيس ميتران فيما بعد، يقول:

«استغرب البعض، وما زالوا يستغربون، كيف أن العلاقات السعودية ـ الفرنسية

ظلت مستقرة رغم التغيير السياسي الذي حصل في فرنسا في أيار ـ مايو ـ ١٩٨١، ورغم وجود وزراء شيوعيين في الحكومة الفرنسية. ولكن لا بد من أن نتذكر أن ملك العربية السعودية مرّ في باريس في حزيران ـ يونيو ـ ١٩٨١ وعقد جلسة عمل مع الرئيس الفرنسي، وكان يومها أول زائر رسمي يُستقبل في العهد الفرنسي الجديد. وفي شهر أيلول ـ سبتمبر ـ من عام ١٩٨١ قام السيد فرانسوا ميتران بأول زيارة رسمية له وكانت زيارته الى المملكة العربية السعودية. وفي عام ١٩٨٢ تم التوقيع على عقد شمل معدات وبناء منشآت لتدريب البحرية السعودية وذلك في اطار مشروع لتحديثها، واذا ما ذكرنا أيضاً بعض العقود المتعلقة بأجهزة جوّية مختلفة والتي تمّ ابرامها مع دول عربية أخرى وبتمويل من المملكة العربية السعودية، يصبح بامكاننا أن نقيس بدقة أكثر مساحة العلاقات الفرنسية ـ السعودية. هذا اللقاء الفرنسي السعودي يظهر بوضوح أكبر اذا ما ذكرنا قيام السعودية بدفع ٤ مليارات دولار مسبقاً لباريس من أجل دعم الفرنك الفرنسي عام ١٩٨٣.[١]

ثمة وجه آخر للمساعدة الخارجية دولياً يمثل أكثر أشكالها شعوراً بالمسئولية. فلقد كان انتاجها من النفط الذي يفيض عن حاجتها الوطنية، من تنمية وسواها، والتحكم في أسعاره لمصلحة الاقتصاد العالمي، كان ذلك شكلاً آخر من المساهمة، بل التضحية، من أجل استقرار الوضع الاقتصادي في العالم ومنع انهياره، بكل ما يؤدي اليه ذلك من فواجع تلحق بالمجتمعات والاقتصاد وأشكال الحياة المختلفة.

ونستطيع أن نفهم جسامة التضحية السعودية اذا نحن أعدنا للذاكرة ما سبقت الاشارة اليه من أن النفط ثروة ناضبة، وأن مخزونه في الأرض ليس من حق الجيل الحالي فقط، ولا بد من أن يخضع استغلاله لاستراتيجية تضمن متطلبات وحاجات الحاضر الوطنية، كما تتضمن متطلبات وحاجات المستقبل وأجياله القادمة.

نخلص الى نتيجة مؤكدة وواضحة وهي أن المساعدات السعودية المالية في اطار

(١) مجلة «كل العرب» الصادرة بباريس ـ تاريخ ٢٩ شباط ـ فبراير ـ ١٩٨٤.

سياستها الخارجية عربياً، واسلامياً، ودولياً تعكس معنيين في وقت واحد:

الالتزام بأبعاده القومية والدينية والانسانية.

والتضحية ببعدها الوطني.

وهي تضع لأول مرة في التاريخ الحديث، وبعد قرون من الانحطاط العربي، بلداً عربياً في موضع القدرة والتأثير. ولئن جاءت النتائج أقل من التضحيات والالتزام في جميع المجالات، فان لها أسبابها الخارجة عن ارادة المملكة، والمتصلة بأوضاع عربية، واسلامية، ودولية، متشابكة، شديدة التعقيد، عجيبة التركيب. ولا يستطيع منصف أن يطلب من بلد نام يُطلّ على العالم بكل هذه القدرة المالية الضخمة، أن يستوعب هذه القدرة بين عشية وضحاها، ويحيلها الى فعل خارجي معادل لها. ويجب أن لا نُغفل هنا نقطة أساسية وهي أن القدرة المالية ليست كل شيء في عالم اليوم ـ على أهميتها ـ فهنالك البنية التحتية للمجتمع وخلفيته الممثلة لقدرته الاقتصادية: الصناعية والزراعية، وقوته العسكرية، وارتفاع مستوى التعليم. انها الحضارة والتقدم بكل ما يعنيه ذلك من انتاج وثقافة وعلوم وقدرة على البحث والخلق والابداع. وهو موضوع آخر على أيّ حال.

السياسة الخارجية السعودية

والدفاع

القوة تتمم السياسة الخارجية. بداية من الصفر. فيصل يوكل الى سلطان بن عبد العزيز بناء القوة العسكرية. الأخطار الثلاثة التي تواجهها المملكة العربية السعودية. هدفان للقوة السعودية: حماية الأمن الوطني، والمساهمة في حماية الأمن القومي العربي. الوضع الاستراتيجي. العلاقة بين بناء القوة والمساحة وعدد السكان. الوسائل والأساليب. نفقات مرتفعة ومردود أقل. فهم الأرقام في اطار الظروف وشروط انفاقها. مصاعب وتحديات. ظروف وعوامل خارجية. خالد وفهد يوجهان الى الاستمرار في بناء القوة العسكرية وتحديثها. صفقة طائرات اف١٥ والأواكس والانتصار السعودي في واشنطن. ألمانيا تخضع للابتزاز الاسرائيلي. مقارنات حية: نفقات الدفاع في السعودية وفي اسرائيل وكلفة الفرد، والكيلومتر المربع الواحد في كل منهما. اسرائيل ما تزال البلد الأول في المنطقة في الانفاق على الدفاع ومن حساب غيرها!

الدفاع والمفاوضات، القوّة والديبلوماسية، التسلّح وبناء العلاقات الدولية: وجهان للسياسة الخارجية لأيّة دولة. ولئن عرّفنا في المقدّمة السياسة الخارجية بأنّها «مجمل المبادىء والأهداف الأساسية والاتجاهات العامة التي تحدد سلوك دولة ما خارج حدودها، وأن دور الديبلوماسية هو تنفيذ برنامج الحكومة في مجال السياسة الخارجية وتطبيقه بشكل منهجي ويومي، بواسطة المفاوضات»... فان الدفاع، أي القوّة العسكرية، تشكّل الجانب المقابل للديبلوماسية، وهما معاً، وبترابط ضمني، يصنعان السياسة الخارجية للدولة، ويؤكّدان مصالحها الوطنية في الاطار الذي تحدّده، سواء على الصعيد الاقليمي، أو الايديولوجي، أو الدولي.

بمعنى آخر: ان قوة الدولة المتمثلة في قوّاتها المسلّحة تتمّم سياستها الخارجية الممثلة في ديبلوماسيتها، وهي التي – في نهاية الأمر – تحدّد قدرات هذه السياسة وتصون مصالحها وهي التي تحدّد دورها في كل اتجاه وعلى كل صعيد.

يفرض ذلك علينا أن نعالج موضوع الدفاع عن المملكة وتسلّحها، وكل ما يتصل ببناء قوّتها المسلّحة، كجزء أساسي من سياسة المملكة الخارجية: أهدافها وأساليبها.

هنا أيضاً، يجب أن نعود الى تاريخ المملكة ونشأتها. فلقد رأينا كيف أن الدولة السعودية قد نشأت تاريخياً من خلال التلاحم ما بين العقيدة والقوة، أي الاسلام ممثلاً في دعوة الاصلاح الديني التي حمل الشيخ محمّد بن عبد الوهاب لواءها، والسلطة السياسية ممثلة في آل سعود. وقد سقطت هذه الدولة التاريخية مرّتين بالتواطؤ الأجنبي عليها، وبسبب من أنها كانت محاولة جادة لتشكيل قوة ذاتية الارادة ومستقلّة.

ولم تشذ الدولة السعودية الثالثة عن مراحل نشأتها الأولى، فقد أقام عبد العزيز دولته بالقوّة، وحقّق بالانتصار العسكري وحده وَحْدَةَ تلك الأجزاء المبعثرة والمجتمعات القبلية المتناثرة. وقد تم ذلك تحت راية الاسلام وبقوّته التاريخية الكامنة في الضمير العام، والتي جعلت ممكناً بالعقيدة ما ليس ممكناً بالجغرافيا.

كان ذلك في بداية هذا القرن، الا أن ظروف الحرب العالمية الأولى، ثم الثانية، قد أدخلت على العالم تطوّراً مذهلاً تناول كل مجالات الحياة. وكان أبرز أشكال هذا التطوّر ما

أدخلت الاختراعات الحديثة على عالم القوّة العسكرية من جديد تجاوز في أربعين عاماً كل ما حققته البشرية في تاريخها الطويل.

ولم تعد القوة تعتمد على الشجاعة الفردية، ولا على الوسائل التقليدية والبدائية للحرب. لقد انطلق من القمقم عملاق عسكري جديد لا حدود لقوّته ولا لوسائله ولا لمبتكراته. عملاق تتشابك فيه عناصر القدرة وتتوزّع حتى ليعجز العقل البشري عن مقارنته بما كانت عليه القوّة والحرب في عصور خلت، بل الى ما قبل الحرب العالمية الثانية.

لقد دخل العالم كلّه عصر القوة العقلية الموجّهة لأجهزة الدمار الشامل والمسيطرة عليها. فالقوة اليوم هي نتاج العقل وسلطته، ويقتضي لامتلاكها أن تجتاز الدولة – أيّة دولة – حاجز التخلّف فردياً كان أم مجتمعياً، واقتصادياً كان أم علمياً.

في هذا الاطار الشامل يجب أن نقيّم الجهد الذي تبذله المملكة السعودية لبناء قوّتها المسلّحة، وتحديث كل ما يتصل بها تدريباً وتعليماً، وتسليحاً متطوّر التقنية.

كانت البداية من الصفر. ففي ١٩٦٣ حين واجهت المملكة اختراقاً لحدودها وأجوائها من القوّات المصرية في اليمن، لم تكن قد امتلكت بعد من وسائل الدفاع الحديثة ما تستطيع أن تحمي بها حدودها وأمنها الوطني.

يومها أوكل الملك فيصل الى وزير دفاعه الأمير سلطان بن عبد العزيز تلك المهمّة الصعبة، طويلة النفس والمدى، لبناء القوّة المسلّحة واعدادها لمهمّتين:

الدفاع عن حدود الدولة وأمنها في مواجهة أي عدوان محتمل.

ودعم سياستها الخارجية في كل دوائرها بما يمنحها صوتاً مسموعاً، وقدرة على الفعل.

وحين بدأ سلطان بن عبد العزيز في وضع استراتيجية الدفاع عن المملكة، وفق توجيه الملك فيصل – ثم الملك خالد، فالملك فهد فيما بعد – كانت المهمّة أمامه أكثر من شاقة. وأدرك فوراً أن الدفاع عن أمن المملكة الوطني يقتضي الأخذ بعين الاعتبار مجموعة عوامل جغرافية وبشرية، وتحديد القوى التي تتهدد المملكة، لبناء القوّة العسكرية في هذا الاتجاه.

كان هنالك خطر اسرائيل، وهو خطر أثبتت الأيّام والأحداث أنه خطر يتهدد كل

البلدان العربية، وبقدر متساوٍ وأن لا شيء اسمه دول مواجهة ودول مساندة، فالكل مهدّد والكل مطالب ببناء قوّته الذاتيّة والتنسيق مع القوى العربية الأخرى. وذلك أن اسرائيل ليست مجتمعاً بشرياً مدنياً، انه مجتمع عسكري مدجّج بالسلاح، تعتمده القوى الخارجية وتستخدمه ضد الوجود العربي، تماماً كما يستخدمها هو لتحقيق مطالبه التوسعية. وفيما يتصل بالسعودية – موضوع بحثنا اليوم – يجب أن لا ننسى أن المسافة الزمنية ما بين مدينة القدس المحتلّة وطريف في المملكة العربية السعودية لا تزيد على تسع دقائق من الطيران الحربي، وأن المسافة التي تفصل ما بين قاعدة تبوك العسكرية في السعودية وميناء أيلات لا تزيد على ٢٠٠ كيلومتر. وليس مجهولاً أن اسرائيل تمتلك مدافع تتخطّى قدرتها هذه المسافة. واذن فاسرائيل خطر حقيقي اذا لم تكن السعودية قوية بالقدر الضروري لأمنها الوطني.

وكان هنالك خطر ايران المدجّجة بالسلاح أيضاً، والمتطلعة أبداً عبر الخليج الى الجزيرة العربية بحلم مجنون للتوسّع وتحت أحد شعارين أو هما معاً: قومي، وديني مذهبي، وكلاهما يُذكيه حقد تاريخي، وعداء يستثيره الطمع فيما حوله ويستخدم لذلك كثافته البشرية.

وكان هنالك الشيوعية الدولية بمراكزها وقواعدها التي تطلّعت عبرها الى الوثوب على الجزيرة العربية والغاء هويتيها: العربية والاسلامية. فالشيوعية كعقيدة – ومهما كان موقف الاتحاد السوفياتي من موضوع الصراع العربي الاسرائيلي كدولة – معادية للاسلام، بالغرب وبدونه. وقد نجحت الشيوعية في مرحلة الستينات والسبعينات في بناء قواعد وثوب لها في المنطقة، وكادت عبرها أن تحقق حلمها التاريخي.

طبعاً، كان سلطان بن عبد العزيز يدرك أن من المستحيل بناء قوّة ذاتية لمقامة دولة كبرى كالاتحاد السوفياتي، ولكن ليس من المستحيل بناء قوّة ذاتية لمقاومة قواعده[1].

(١) تعتبر الحرب المحدودة على حدود المملكة مع اليمن الجنوبي في منطقة الوديعة عام ١٩٦٩ – ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر – كما اجتياز القوات المصرية في اليمن حدود المملكة واختراق أجوائها في عامي ١٩٦٣ – ١٩٦٤، نموذجين لما نعنيه بهذه القواعد. صحيح أن للمملكة اليوم علاقات طيّبة بالبلدين، أو غير متوترة على الأقل، الآ أن ◄

وكما ليس من المستحيل بناء قوّة لمقاومة اسرائيل أو كبح جماح غرورها العسكري بمساعدة وتضامن القوى العربية الأخرى. ولا من المستحيل أخيراً بناء قوّة تسهم مع القوى العربية المجاورة في شبه الجزيرة لمقاومة أطماع ايران، سواء عبّرت هذه الأطماع عن نفسها قومياً بالفارسية، أو دينياً بالمذهبية.

واذن، فقد تحددت القوى المعادية التي تبني السعودية دفاعها العسكري في مواجهتها وبهدفين محدّدين:

حماية الأمن الوطني أولاً،

والمساهمة في حماية الأمن القومي العربي ثانياً.

كانت المشكلة التي واجهها سلطان بن عبد العزيز هي: كيف يمكن بالتخلّف بناء قوّة عسكرية متقدّمة..؟ بمعنى آخر: كيف يمكن لمجتمع ما تزال بُناه الأساسية متخلّفة أن يفرز قوّة مستقلّة عنه ومتقدّمة عليه..؟ طبعاً، أنّها لأشبه بالمستحيل منها بالممكن. على أن ذلك لم يثنه عن العمل، لاسيّما وأن المملكة أخذت منذ مطلع الستينات، وفي مواجهة التحدي الكبير لوجودها وقيمها، في الشروع ببناء دولة اسلامية حديثة، وفي التخطيط لجعل هذا البناء يتكامل في كل أشكاله: من التعليم بمراحله المتعددة، الى المواصلات، والصحة، والاسكان، الى التصنيع الأوّلي، الى الزراعة... ألخ. وكان معنى ذلك أن بناء القوّة العسكرية يستطيع الى حد كبير أن يستند الى هذا التكامل في بناء الدولة، وأن يفرز من المجتمع الجديد قوة قادرة على حمايته.

على أن المشكلة لم تكن لتقف عند هذا الحد، ولا هي بهذا التبسيط، فلها جوانبها الأخرى تلك التي تجعل الدفاع عن بلد في حجم المملكة العربية السعودية وأهميّتها تحدّياً تزيد نفقاته على أي بلد آخر، ويقلّ مردوده عن أيّ بلد آخر.

وسنحاول فيما يلي من البحث أن نحدد النقاط الأساسية لما أجملناه. ويظل صحيحاً

هذا لا يُسقط مستقبلاً امكان نشوء قوة معادية توجهها الشيوعية الدولية وتدفعها الى تجربة مماثلة. ولا بد من ملاحظة أساسية هنا وهي أن نشوء أوضاع جديدة في العلاقات ما بين وآخر لا يُسقط التاريخ ولا يُلغي أحداثه ولا المخاوف التي تزرعها هذه الأحداث.

القول إن موضوع سياسة الدفاع ونفقاتها وموازنتها هو - بالرغم من أن معلوماته الأساسية متاحة عبر مراكز الدراسات الاستراتيجية والرصد - أكثر موضوعات السياسة الخارجية حساسية وقرباً من السرّية. باختصار، انه موضوع شائك، غير أننا لا نستطيع في الوقت نفسه أن نغفل الحديث عنه.

الوضع الاستراتيجي:

أن أيّة سياسة للدفاع تخضع لعوامل كثيرة معقّدة، منها ما هو استراتيجي، أيّ أنه يتصل بالأسس والقواعد الثابتة والأهداف بعيدة المدى، ومنها ما هو تكتيكي أيّ أنه يتصل بالوسائل والأساليب والتوقيت والتنسيق ما بين المعطيات والامكانات والظروف.

هنالك مجموعة من العناصر التي تحدّد استراتيجية الدفاع عن المملكة، وتفرض شروطها الجغرافية والبشرية والسياسية.

العنصر الأوّل هو جغرافيتها. فاتساع رقعة المملكة، وصحراويتها، ونسبة السكّان الى المساحة، وتوزيع السكّان... كل ذلك يشكّل عوامل رئيسية «جيو - بشرية» في تحديد استراتيجية الدفاع.

فاذا عرفنا أن مساحة المملكة هي ٢٢٥٠٠٠٠ كيلومتر مربّع، وأن معظم أرضها صحراوي لا حياة فيه، وأن كثافة السكّان هي ٣ أشخاص في الكيلومتر المربّع الواحد، وأن توزيع السكّان في المملكة يخضع هو الآخر لعوامل جغرافية تتصل بطبيعة الصحراء ومصادر المياه المحدودة، وأن الظروف الطبيعية للحياة هي: الجفاف، والرمال، والمسافات الطويلة، والتقلّب في درجات الحرارة... اذا عرفنا كل ذلك مجتمعاً، وجب أن تخضع استراتيجية الدفاع، اذن، عن المملكة لهذه العوامل التي تشكّل العنصر الأوّل، وهو يفرض بالحتم استراتيجية متفقة معه، خاضعة له، كثيرة النفقات، طويلة المدى، حيوية، ولا مجال لتجاوزها تحت أيّ ظرف لأنّها ثوابت الطبيعة أيّ الجغرافيا.

يتفرّع من هذا العنصر الأوّل عنصر ثانٍ ليس أقل أهمية، وهو طول الحدود وامتدادها، فشواطىء المملكة البحرية وحدها تبلغ ٣٦٠٠ كلم، ما عدا حدودها البرّية. هذا يعني أن عنصراً استراتيجياً آخر، ثابتاً، يضاف الى المساحة، ويفترض تطوير سياسة الدفاع عن المملكة بحيث تشمل الأرض الداخلية باتساعها القارّي، وحدودها الطويلة بحاجاتها المختلفة عظيمة التكاليف، عظيمة الأعباء، عظيمة المسئولية.

من ضمن الشروط الجغرافية الخاصة يجب أن نلاحظ أيضاً وجود مواقع ذات أهمية استراتيجية وتتصل ببقاء المملكة ووحدتها ونظامها السياسي.

فالاسلام هو عقيدة المجتمع الأساسية، وفي مكّة المكرّمة والمدينة المنوّرة يقع الحَرمان الشريفان. والى مكّة يحج المسلمون من كل فجاج الأرض، فهي أرض القداسة الاسلامية. والدفاع عن هذه المواقع جزء من خدمة الحاكم السعودي، ومن شرعيّته أيضاً.

في الجانب الآخر من أرض المملكة المتسعة تقع آبار النفط. ويختلف الوضع بالنسبة للنفط عن غيره من الموارد الطبيعية التي يستحيل ضربها أو الاضرار بها كالمناجم والثروات المائية، أو غيره من الموارد الاقتصادية كمراكز الصناعة الثقيلة، أو الصناعات الخفيفة المتطوّرة التي يسهل فكّ معدّاتها ونقلها وتخبئتها في مواجهة الحرب وطوارئها. فالنفط منشآت ظاهرة وثابتة، وذات طبيعة تساعد على تدميرها وتدمير ذاتها وما حولها.

يضاف الى هذه العناصر الأساسية عنصر آخر وهو أن لمنطقة الشرق الأوسط ستة مراكز استراتيجية هي: شرم الشيخ، جزيرة بريم، باب المندب، جزيرة سوقطرة، جزيرة مصيرة، مضيق هرمز. هذه المراكز الستة هي محط أنظار القوى الكبرى جميعاً، ولا تستطيع أياً منها أن تقوم بعمل عسكري ذي طبيعة ثابتة أو موقوتة، بغير أن تستخدم أحد هذه المراكز أو تعبُر منه، ولأن هذه المراكز تقع على مقربة من الأراضي السعودية وتحيط بها من الغرب والجنوب والشمال، فان على استراتيجية الدفاع عن المملكة أن تضع في حسابها ومشروعاتها، مراقبة أيّ تحرّك محيط بهذه المراكز الاستراتيجية التي يمكن استخدامها في أيّ عمل معادٍ لها.

فاذا انتقلنا من العناصر الجغرافية، الى العناصر البشرية، فسنجد أنّها هي الأخرى

تفرض على استراتيجية الدفاع شروطها وأعباءها.

عرفنا مما تقدّم أن مساحة المملكة هي ٢ ٢٥٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع، ويتراوح عدد سكّانها ما بين سبعة الى ثمانية ملايين نسمة. ويتوزّع هذا العدد غير الكثيف من السكّان في مناطق محدّدة وقليلة بالقياس الى المساحة. أيّ أن السعودية تعاني في العلاقة ما بين المساحة والسكّان وتوزيع السكّان من سلبيات المساحة دون أن تستفيد من ايجابياتها، مما يجعل تهديدها في أيّ عمل معادٍ ومفاجىء، أمراً ممكناً، وعلى استراتيجية الدفاع عن المملكة أن تضع في اعتبارها هذا العنصر أيضاً، وأن تسد هذه الثغرة الأخرى.

الوسائل والأساليب:

فاذا انتقلنا من العناصر الأساسية التي تحدد استراتيجية الدفاع الى الوسائل والأساليب، لوجدنا أن مجمل العناصر التي سبقت الاشارة اليها تفرض على المملكة أن تأخذ بأحدث تقنيات العصر، وأن تركّز عليها لتواجه أيّ تحرّك معادٍ وتحت أيّ ظرف.

فمثلاً، ان اتساع جغرافية المملكة فرضت عليها بناء مدن عسكرية دفاعية كاملة وفي مواقع متفرّقة. أيّ أن الدفاع عن المملكة فرض نوعاً من الانتشار العسكري والتقني بكل ما يعنيه ذلك من ارتفاع النفقات الى أرقامها الكبرى.

ان بناء المدن العسكرية بكل حاجاتها من السكن الى التعليم، الى الصحة، الى الكهرباء، الى مواقع التدريب، الى المطارات والثكنات، ومراكز الرصد... الخ، يطرح مجموعة كبرى من المشكلات، ويفرض على الموازنة والتخطيط أعباء لا تواجهها المجتمعات والدول الأخرى حيث المساحة أقل، وكثافة السكّان أكبر، وتوزيع المدن والقرى ومواقع الحياة والانتاج متوازن بالقياس الى الحدود والمساحة معاً.

صحيح أن أرقام موازنة الدفاع عن المملكة قد ارتفعت الى ما يقارب ٢٤ مليار دولار، أيّ بين ٢٠ الى ٢٥ بالمئة من الناتج القومي. الا أن مردود هذه الموازنة يظل في الشروط الجغرافية والمجتمعية للمملكة أقل كثيراً منه في الشروط الجغرافية لبلدان أخرى.

ولو أردنا المقارنة والوصول بالأرقام الى مردودها الصحيح، لوجب أن نأخذ كثيراً من الملاحظات الأساسية، لنربط ما بين العناصر ونستخلص منها نتائجها الموضوعية.

أوّل هذه الملاحظات، أن نفقات البناء، والصيانة، والتدريب وسواها من النفقات المتصلة بها والمتممة لها، تزيد في المملكة أضعافها عنها في بلد أوروبي مثلاً، وذلك أن المملكة تستورد من الخارج الخبرات، والمواد الأوّلية، وتقوم بتنفيذ مشروعاتها وصيانتها تحت ظروف مناخية صعبة.

وثاني هذه الملاحظات، أن مرتبات القوى المسلّحة في المملكة لا يمكن عزلها عن الدخل الاجمالي في المجتمع ولا عن شروط حياته، وهي مرتفعة أيضاً.

وثالثها، أن السعودية تشتري أسلحتها من دول شتى، أمريكا، فرنسا، انكلترا، أساساً، وجزئياً من دول أوروبية أخرى. ولأنها تفرض بحكم ضغط الظروف السياسية، مهلاً قصيرة للتسليم، وتفرض مواصفات خاصة بجغرافيتها وطبيعتها وحاجاتها، فان الأسعار التي تدفعها تزيد على مثيلاتها في شروط أخرى.

ولنأخذ على ذلك مثلاً تلك الصفقة التي أعلن عنها في مطلع عام ١٩٨٤ مع فرنسا، فهي تتناول مجموعة أسلحة حديثة تعاونت السعودية مع الأجهزة والمؤسسات الفرنسية الفنية على انتاجها لها وحدها. وقد استمرّت دراسات تلك الصفقة وأبحاثها العلمية ما يزيد على خمس سنوات لم يعلن عنها خلالها شيئاً. ثم انتهت الى ما أعلنه الأمير سلطان بن عبد العزيز من أن المملكة أنجزت أكبر صفقة للأسلحة المتطوّرة مع فرنسا، وهي أسلحة لم يستخدمها الجيش الفرنسي نفسه بعد، وتشمل – فيما تشمل – نظام «شاهين» أو مشروع «الثاقب» الذي سيحلّ محلّ صواريخ الكروتال الفرنسية ويتقدّم عليها كثيراً، فهو يحقق لسماء المملكة، حماية تصل من ثلاثين قدماً الى سبعين ألف قدم[١].

---

(١) راجع تصريحاً رسمياً للأمير سلطان بن عبد العزيز نشرته صحيفة «الشرق الأوسط» الصادرة بلندن بتاريخ ٢٦/١/١٩٨٤، عدد ١٨٨٥.

ان الحصول على نظام أو أنظمة مختلفة للانذار المبكّر ومراقبة الحدود الطويلة للمملكة برّاً وبحراً وجوّاً، هدف استراتيجي تحققه مجموعة من الوسائل التقنية الحديثة، وليس ذلك بالأمر السهل في ظلّ الظروف والمخاطر التي تتهدد المنطقة والأطماع التي تتخاطفها وتتلمّظ عليها شفاه القوى، ما بَعُدَ منها أو قَرُب.

نضيف الى ما تقدم ملاحظة أخرى هامة وهي أن تدريب العنصر البشري تزيد نفقاته أضعافاً على ما هو عليه في البلدان الأخرى. فالمملكة حديثة العهد بكل شيء، وخلفيّتها وبنيتها التحتية ليست من الغنى بحيث يرفد المجتمع أغراض الدفاع ويغذيه بحاجاته، بغير مشقة.

ولو شئنا الانصاف والموضوعية لقلنا إن مردود موازنة الدفاع، بحكم الظروف والشروط الجغرافية والبشرية، لا يزيد على ٢٥ بالمئة مما يمكن أن يعطيه في بلد أوروبي... وذلك أن قراءة الأرقام وحدها منفصلة من ظروف وشروط انفاقها، هو تقييم لا يخلو من العبط أو الغرض، وكلاهما بعيد عن التقدير الصحيح للأمور وخروج على البحث الأمين واستخلاص النتائج في اطار مقدّماتها وشروطها.

قد يسهل القول أن موازنة الدفاع السعودية هي في حجم موازنة دفاع فرنسا، أو المانيا الغربية، وربما تزيد عليها قليلا. الاّ أن ذلك صحيح بالرقم المجرّد وغير صحيح بالمقارنة الحيّة.

فنفقات التسليح والتدريب في أي جيش أوروبي تقلّ كثيراً عن نفقات التسليح والتدريب لأي بلد شرق أوسطي أوّلاً، وتقلّ أكثر عنها لبلد كالسعودية في شروطه الجغرافية والمجتمعية.

ويجب أن لا ننسى، في المقارنة، أن المانيا وفرنسا – وسواهما من البلدان الأوروبية المتقدّمة أو الصناعية الأخرى – تنتجان حاجاتهما من التسلّح وطنياً، وأن خبرتها وأجيالها العلمية والفنية المتعاقبة تهبط بنفقات الصيانة والتدريب واستيعاب التقنية المتقدّمة في السلاح كثيراً عنها في بلد نامٍ يستهلك الحضارة ولا ينتجها.

اننا نؤكد على بعض النقاط هنا لئلاّ تؤخذ أرقام موازنة الدفاع السعودية بمقاييس

مختلفة، ولئلا تُستخدم لأغراض التعريض أو التحريض.

وكمثال – مجرّد مثال صغير – على ما نرمي اليه، نذكّر القارىء بأن الأسلحة التي تشتريها السعودية – اجمالاً – من الغرب معدّة للاستخدام في شروط مناخية معتدلة أو باردة وعلى المسرح الأوروبي، وحين تُستخدم هذه الأسلحة في بلد كالسعودية، جاف، وحار، فان وتيرة الصيانة تتضاعف مرّات بسبب هذا الشرط المناخي، ومرّات أخرى بسبب الرمال وآثار عواصفها، بكل ما يعنيه ذلك أيضاً من حاجة الى الخبرة الأجنبية التي تتضاعف كلفتها هنا في السعودية عنها هناك في أوروبا، أو أمريكا.

في مطلع الستينات كانت المملكة العربية السعودية قد حددت سياسة طموحة للتوسّع في التعليم. وقد رأت أنّها مضطرة الى استيفاد معلّمين من البلدان العربية الأخرى، ولايجاد مغريات لهم ومواجهة نفقات المعيشة المرتفعة وشروط الحياة المختلفة وظروفها الصعبة، فقد كان مألوفاً أن يتقاضى المعلّم ما بين أربعة أمثال الى خمسة أمثال مرتبه الأصلي في بلده. وفي حالات كثيرة كان المرتب يرتفع الى عشرة أمثال. وكان معنى ذلك في نهاية المطاف أن موازنة التعليم في السعودية لا تعطي على ضخامتها المردود ذاته الذي تعطيه موازنة مماثلة في بلد آخر ذي بنية تعليمية متقدمة نسبياً. وبالتالي فان كلفة تعليم الطالب السعودي كانت تفوق كلفة تعليم الطالب في أي بلد آخر بالنسبة ذاتها أيّ ما بين خمسة الى عشرة أمثال. وفي الوقت نفسه فهي أقل في مردودها لأسباب وعوامل كثيرة نخرج على موضوعنا اذا نحن حاولنا شرحها وتفصيلها.

ولقد ضربنا هذا المثل في التعليم، وهو مثل يصدق على كل جوانب الحياة الأخرى، كما يصدق على سياسة الدفاع وبناء الجيش، بل هو هنا في بناء القوة العسكرية أوضح في العلاقة ما بين النفقة المرتفعة ومردودها المنخفض.

تلك هي اجمالاً المصاعب التي واجهت سلطان بن عبد العزيز، وزير الدفاع السعودي، وهو يعمل على بناء القوة العسكرية لمواجهة التحدّيات والمخاطر.

ولم يكن ذلك سوى غيض من فيض. ففي الداخل تظلّ أمور البناء تحت سيطرة الارادة، ما دامت السلطة السياسية قد اتخذت قرارها وحدّدت أهدافها ووسائلها. الا ان

الأمر يختلف تماماً في العلاقة مع الخارج: أيّ مصادر التسليح والصيانة وتوفير قطع الغيار، والخبرة الفنية بشكل عام. فهنا تتحكّم عوامل دولية كثيرة منها ما يتصل بالموقف في الشرق الأوسط والصراع العربي - الاسرائيلي المفروض على المنطقة، ومنها ما يتصل بالاسلام ذاته والموقف ذي الجذور التاريخية منه، ومنها ما يتصل بسياسة المملكة المستقلة ومحاولة ترويضها على الخروج من دائرتي التزامها العربي والاسلامي.

ويجب أن لا ننسى هنا، ونحن نبحث هذا الجانب من سياسة المملكة الخارجية، أيّ الدفاع، أن المملكة رفضت، وفي مواجهة ضغوط وحملات نفسية مستمرة، أن تتيح لأيّة قوّة أجنبية وجوداً على أرضها، فالدفاع عن المملكة هو مهمّة شعبها وقوّاته المسلّحة. أيّ إنه ارادة مستقلّة، وقوّة مستقلّة، وفعل مستقلّ. صحيح أن للسلطة السياسية في المملكة علاقات خارجية طيّبة هنا وهناك، الّا أنّها، وبخبرتها الطويلة وتاريخها الاستقلالي، تستطيع أن تضع فاصلاً ما بين هذه العلاقات وبين أن تتطوّر الى الوقوع في دائرة الحماية الأجنبية ذات القواعد العسكرية الثابتة.

ظروف وعوامل:

قلنا أن بناء قوّة الدفاع الذاتية للمملكة يخضع بشكل ما، من الجانب الخارجي، لعوامل كثيرة تتصل بظروف المنطقة والصراع المفروض عليها بحكم أن اسرائيل تظل مصدر الخطر الدائم والكبير.

ولقد واجهت المملكة في الكثير من مراحل تطوير قوّتها الذاتية والحصول على التقنية المتقدّمة للدفاع عنتاً دولياً أو ضغوطاً تلف وتدور لتنتهي الى نتيجة واحدة وهي: اطلاق يد اسرائيل العسكرية في التحكّم بمصير المنطقة وفرض شروطها عليها. هذه السياسة فضلاً عن أنّها قصيرة النظر على المدى الطويل، فانّها تستفز مشاعر المنطقة وتفرض عليها مواجهة المجتمع الاسرائيلي المدجج بأحدث تقنيات الحرب والدمار، والمضي الى ما لا نهاية في سباق التسلّح.

هنا نعرض حالتين من هذه الضغوط، ونستخلص نتيجة واضحة تترجمها أرقام التسلّح وموازنات الدفاع في المقارنة الحيّة.

لقد تابع الرأي العام العربي والدولي قصة الحصول على طائرات «اف ١٥» الأمريكية وطائرات «أواكس» التي تتميّز بخصائص الانذار المبكّر. فلقد قامت قيامة اسرائيل وقواها الضاغطة في أمريكا في محاولة لمنع السعودية من أن تحصل على هذا السلاح المتقدّم. وكانت ذريعتها أن لا شيء يمنع من استخدام هذا السلاح لتهديد أمنها مباشرة أو بالواسطة. فالسعودية وفيّة لدورها والتزاماتها الاقليمية في الاطارين العربي والاسلامي، وهي لا تُخفي ذلك، ولا تُنكره أو تتنكر له. ولقد أخفقت السياسة الاسرائيلية في منع السعودية من أن تحصل على هذه الأسلحة، وسجّلت السعودية لأوّل مرّة في التاريخ الحديث أن قوّة اقناعها ونشاطها الديلوماسي قد حققا نصراً على قوة الضغط الاسرائيلية في عقر دارها: في واشنطن حيث نجحت اسرائيل في أن تنشىء أقوى مجموعة ضغط لها وأقدرها على الفعل والتأثير. طبعاً، من أبده البدهيات أن ما تحصل عليه السعودية من أسباب القوّة يصب في مجرى التزاميها العربي والاسلامي، وفي دائرتي انتمائها القومي والديني. فالقوّة السعودية تظلّ قوّة وطنية مستقلّة، وقوّة عربية واسلامية مضافة(1).

الحالة الثانية كانت مع المانيا. فعلى مدى السنوات الثلاث الأخيرة كانت أجهزة الاعلام الدولية تروّج لموضوع صفقة سلاح ما بين السعودية والمانيا، تشمل فيما تشمل دبابة «ليوبارد - ٢» ومع الحديث عن الصفقة كانت السعودية ترقب ردود الفعل الالمانية وتزنها لتستخلص منها النتائج التي تفرض نفسها على علاقات البلدين: السياسية والاقتصادية.

واتخذ الضغط الاسرائيلي على ألمانيا شكل ابتزاز دائم بل وتطوّر الى ما يشبه الاهانة والتدخل في أخص قرارات السيادة الوطنية.

---

(١) عقدت السعودية ثلاث صفقات ذات أهمية خاصة مع أمريكا، واجتازت ثلاث تجارب من الضغط بنجاح. كانت التجربة الأولى في أيار - مايو - ١٩٧٨ حين عقدت صفقة ٦٠ طائرة اف - ١٥، والثانية في ٣٠ ايلول - سبتمبر - ١٩٨٠، حين عقدت صفقة تحصل بموجبها على ٤ طائرات «أواكس»، والثالثة في ٩ شباط - فبراير - من عام ١٩٨٢ حين عقدت صفقة أخرى للحصول على خمس طائرات «أواكس» جديدة. وقد قاد حملة المواجهة للضغط الصهيوني في الكونغرس الأمريكي الأمير بندر بن سلطان، وهو ضابط من ألمع الطيارين العسكريين في المملكة، وديبلوماسي ماهر أهلته كفاءته ليغدو فيما بعد سفيراً لبلاده في واشنطن.

ففي الزيارة التي قام بها المستشار الالماني كول الى اسرائيل في نهاية شهر كانون الثاني – يناير – من عام ١٩٨٤، نجح الاسرائيليون في أن يحوّلوها الى محاكمة جديدة لألمانيا وتاريخها، وفي أن يقوموا بعملية ابتزاز جديدة تضاف الى تاريخ الابتزاز الاسرائيلي الطويل والمستمر. وخرج كول من زيارته لاسرائيل بما يشبه الوعد بالعدول عن فكرة بيع دبابات «ليوبارد – ٢» بشكل خاص، وأسلحة متقدّمة بشكل عام الى السعودية.

وكان مما قدّمه شامير رئيس حكومة اسرائيل من مبرّرات الموقف الاسرائيلي في محادثاته مع المستشار الألماني أن السعودية، ومن وجهة نظر استراتيجية – اسرائيلية بالطبع – تمارس تأثيراً سلبياً على جهود السلام في الشرق الأوسط. فهي – والحديث ما زال لشامير – المصدر الأساسي لتمويل منظمة التحرير الفلسطينية وأعداء آخرين لاسرائيل.. وروى له أنه عندما احتلّت اسرائيل بيروت وجدت في منزل أحد السفراء العرب صناديق أسلحة أمريكية خفيفة غير مفتوحة اشترتها السعودية من أمريكا، وحوّلتها السعودية الى منظمة التحرير، وأن الشيء ذاته سيحصل للأسلحة التي ستبيعها ألمانيا للسعودية[١].

ولقد جاء الرد السعودي على الموقف الألماني الذي أخضعه الابتزاز الاسرائيلي، حاسماً وسريعاً. ففي العاشر من شهر شباط – فبراير – ١٩٨٤ أصدرت الحكومة السعودية بياناً لمصدر مسئول ردّت فيه على تصريح للمستشار الألماني حول مبيعات الأسلحة للسعودية وشروطها. وكان مما قالته السعودية:

«... والغريب في الأمر أن كل هذه الضجّة التي استمرّت عدة سنوات قد تفاعلت دون أن يكون هناك لدى حكومة بون طلب رسمي سعودي محدد بشراء أسلحة ألمانية».

ولا بد من أن العلاقات الممتازة التي كانت تجمع ما بين حكومة الرياض وبون أثناء رئاسة المستشار السابق هلموت شميت هي التي جعلت الحديث حول موضوع بيع الأسلحة الألمانية الى السعودية أمراً معقولاً ومقبولاً خصوصاً بعد أن تناقلت الأوساط المالية الدولية بعض قصص القروض التي قدّمتها السعودية لحكومة بون أثناء فترات الركود الاقتصادي الذي شهده العالم وتأثرت منه ألمانيا الغربية.

(١) «وكالة الصحافة الفرنسية»، وكالة «رويتر»، جريدة «النهار» اللبنانية، ٢٦ كانون الثاني – يناير – ١٩٨٤.

ومع أنه لم يعلن شيء رسمي عن هذا الموضوع الاّ أن المنطق يقول أن الرياض تصرّفت في هذا الموضوع بوحي من قناعتها بأن ألمانيا الاتحادية دولة صديقة وهي من الدول ذات النظام الاقتصادي الحرّ وهي أيضاً دولة كبيرة وغنية قادرة على الوفاء بالتزاماتها ومصداقيّتها.

ولكن قصة بيع الأسلحة الألمانية للسعودية جاءت كردّ غير منطقي على توقعات الكثيرين بأن تظل هذه العلاقات تنمو وتزدهر في كافة المجالات.

ولا بد أن نستعيد الى الأذهان أن المسؤولين السعوديين قد أكّدوا في مناسبات مختلفة أنّهم لم يتقدّموا بطلب محدّد لشراء الأسلحة الألمانية وأنهم تركوا الأمر «لأصدقائهم» الألمان ليعرضوا ما لديهم من أسلحة فاذا كانت العروض مقبولة وتتفق مع حاجات التسلّح السعودي فأنّهم سيناقشونها معهم.»

وأنّ المسئولين السعوديين – أيضاً – يعرفون كما يعرف المسئولون الألمان، أن هناك عدة دول صديقة تعرض انتاجها من الأسلحة على الحكومة السعودية فيدخل الطرفان في مفاوضات مالية وفنية ثم يتمّ الاتفاق دون ضجّة اعلامية تسبقه.»

ولا بد أيضاً أن هناك عدة دول صناعية صديقة تتسابق لعرض ترسانتها من الأسلحة على الحكومة السعودية لعدّة أسباب أهمّها:

١ – ان السعودية لا تشتري حاجتها من الأسلحة عن طريق التسهيلات والقروض وانما هي تدفع نقداً قيمة ما تشتريه من الأسلحة.

٢ – ان السعودية تتزعّم جبهة قويّة من المعتدلين في العالم العربي تسعى الى احلال سلام مقبول ودائم لدى أطراف النزاع المختلفة، وأنّها كانت دائماً عاملاً بنّاءً في السياسة العربية والدولية مما جعلها تحظى بتقدير أكبر مجموعة من دول العالم.

ولكن المسئولين الألمان قد لا يعرفون خصوصية التعامل مع النظام السعودي الذي لا يرحّب بأن تكون القضايا الحيوية في العلاقات بين الدول الصديقة مجالاً للأخذ والردّ وفرصة لاستغلالها في معارك جانبية. والاّ لكانت فرصة القرض السعودي الكبير لألمانيا الاتحادية مجالاً خصباً للسعوديين لاستغلاله في معركة اعلامية.

كما أن المسئولين الألمان لا يدركون ما تمثله القضية القومية لدى المسئولين السعوديين. فهم

رغم اعتدالهم ورغم تزعّمهم لجبهة الاعتدال الداعية الى سلام مشرّف ودائم وعادل الاّ أنّهم لا يقبلون أن يشتروا سلاحاً بأموال سعودية ينتقل من ألمانيا الغربية الى المملكة العربية السعودية ويظلّ خاضعاً في استعماله للشروط التي تضعها له حكومة بون.

لذلك كلّه، فان المسئولين السعوديين ظلّوا صامتين عند بدء الضجّة الأخيرة حول صفقة الأسلحة الألمانية للسعودية بمناسبة زيارة المستشار الألماني لاسرائيل، ولم يعلّقوا على بعض التصريحات التي صدرت قبل وأثناء وبعد الزيارة، وانما شعروا بأن واجبهم الرد على ما نُسب الى المستشار الألماني مؤخراً من أنه سيضع في الاعتبار وجهة نظر اسرائيل التي عرضت عليه أثناء وجوده في القدس بشأن احتمال بيع أسلحة للسعودية، وأن مسألة أمن اسرائيل ستلعب دوراً له وزنه في المفاوضات مع المملكة العربية السعودية، وأن أنظمة الدفاع الألماني التي ستباع الى السعودية لن توجّه ضد اسرائيل».

ولا بد أن الرد السعودي الذي يبدو في هذه المرّة أكثر حدّة ويحمل في طيّاته بعض عبارات التهديد الديبلوماسية القوية، قد جاء لينبّه الألمان الى من هم في حاجة الى حماية أمنهم من العدوان الاسرائيلي.

فتصريح المسئول الرسمي السعودي قد ذكر بشكل محدد «ان حكومة المملكة العربية السعودية تخشى أن تنعكس أصداء هذه التصريحات على التعامل القائم بين البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية بما لا يتفق مع المصلحة المشتركة».

وهكذا يبدو أن الاسرائيليين قد ورّطوا الألمان في قضيّة تعتبر خاسرة بالنسبة لهم، وسيظهر أن المستفيد الأوّل والوحيد منها هو اسرائيل. فهل يتنبّه المسئولون الألمان، وغير الألمان، الى ذلك قبل فوات الأوان..؟

يبدو أن عمليّة الابتزاز الاسرائيلية الصهيونية للشعب الألماني ما زالت مستمرّة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى الآن! وهو ما يحملنا على القول إن السياسة الألمانية تُسقط، وبخفة، كل الفرص المتاحة لها لتوثيق صلاتها بالعالم العربي. كذلك فانها تنسى في موقفها من المملكة ومن محاولات التملص والمراوغة أن الحاكم السعودي يرفض – وتحت أي ظرف – أي شرط مسبق للتسليح أو أي شكل آخر للعلاقات. كما هو يرفض – وتحت أي ظرف أيضاً – أن يُبحث هذا

الموضوع خارج اطار العلاقات السعودية – الألمانية المباشرة. وحين نشرت الصحافة الغربية – الأمريكية بشكل خاص – أن المستشار الألماني «كول» قد بحث خلال زيارته لأمريكا في مطلع عام ١٩٨٤ موضوع بيع الأسلحة الألمانية للمملكة مع الرئيس الأمريكي ريغان، سارع الأمير سلطان بن عبد العزيز الى الرد: «**ان أمريكا ليست وكيلة للسعودية تبحث أمور تسليحها، كما أن المانيا الغربية ليست في حل من بحث ما يتصل بعلاقاتها وشئونها مع المملكة مع دول أخرى**»[1].

مقارنة حيّة

فاذا انتقلنا من حالات الضغط وقد قدّمنا مجرّد نموذجين فقط، الى لغة الأرقام المقارنة ما بين السعودية وبلدان أخرى فماذا نجد؟

لنضع الأرقام أولاً:

تبلغ مساحة السعودية ٢ ٢٥٠ ٠٠٠ كيلومتر مربّع.

وعدد سكّانها ٧ ملايين نسمة، وموازنتها للدفاع لعام ١٩٨٢ مبلغ ٢٤ مليار دولار.

وتبلغ مساحة اسرائيل – فلسطين – ٢٧ ٠٢٤ كيلومتراً مربّعاً، بما في ذلك بحيرتي الحولة وطبرية ونصف البحر الميّت. وعدد سكّانها ثلاثة ملايين نسمة، وموازنة دفاعها ٨,٢ مليار دولار.

بالمقارنة نكتشف الحقائق التالية:

ان نفقات الدفاع عن الكيلومتر المربّع الواحد في السعودية هي ١ ٠٧٨ دولاراً، وعن الفرد الواحد هي ٨٠٠ دولار.

وأن نفقات الدفاع عن الكيلومتر المربّع الواحد في اسرائيل هي٣١٤ ٥٣٥ دولاراً، وعن الشخص الواحد هي ٢ ٧٣٣ دولاراً.

وفي المقارنة ما بين السعودية واسرائيل وحدها يتضح لنا:

---

(١) جريدة «الشرق الأوسط» – لندن – عدد ١٩٢٦ تاريخ ٧/٣/١٩٨٤.

أولا: ان نفقات الكيلومتر المربع من موازنة التسلّح الاسرائيلية تزيد على نفقات الكيلومتر المربع الواحد من موازنة الدفاع السعودية ٢٩١ مرّة، أو ما يعادل ١٠٠ ٢٩ بالمئة.

ثانياً: ان نفقات الفرد في موازنة التسلّح الاسرائيلية تزيد على نفقات الدفاع عن الفرد في موازنة الدفاع السعودية ثلاث مرّات ونصف المرّة، أي ما يعادل ٣٥٠ بالمئة.

فاذا عرفنا أن اسرائيل واحد من ثلاثة مصادر للأخطار سبقت الاشارة اليها، أدركنا أن موازنة الدفاع السعودية ما زالت دون مثيلاتها في البلدان المجاورة بالقياس الى المساحة وعدد السكّان، وأن تطوير وتحديث القوات المسلّحة السعودية هو عمل ضروري ودائم ومستمر، اذا هي أرادت السعودية أنْ تحمي أمنها الوطني وأن تشارك في حماية الأمن العربي القومي[1].

ما الذي نستخلصه من كل ذلك:

ـ أولا: ان سياسة الدفاع وأرقام موازنتها تعكس الاحساس بالخطر، والتصميم على حماية الأمن الوطني.

ثانياً: ان هذه السياسة في بعدها العربي تعكس التصميم على المشاركة في حماية الأمن القومي.

ثالثاً: أنها تنمو بشكل مستقلّ ولأغراض مستقلّة وفي اطار دولة مستقلّة وبقرار مستقلّ.

رابعاً: أنّها لم تبلغ بعد حدود الكفاية الذاتية وأن عليها أن تطوّر نفسها بشكل مستمر. فالخطر المحيط بالمملكة والمنطقة يجعل من سياسة الدفاع سياسة ثابتة ومن أساليبها ووسائلها أساليب ووسائل متطوّرة.

خامساً: ان عوامل الجغرافيا وتوزيع السكّان تشكّل أعباء مكلفة، وقد اختارت القيادة السياسية للمملكة أن تواجه مسئوليتها الوطنية والقومية والدينية من منطلق أن المسئولية تبرر العبء وأن العبء تفرضه المسئولية، ولا خيار في ذلك لأن البديل هو تهديد البقاء.

(١) هذه المقارنة مع اسرائيل صحيحة في مجملها وليست دقيقة بتفاصيلها الجزئية ومن النواحي الفنية، وذلك أن جزءاً من صحراء المملكة – وبخاصة الربع الخالي – يسقط من حساب النفقات والدفاع. الا أن المقارنة تظل صحيحة في عمومها.

السياسة الخارجية السعودية

دوليّاً

العلاقات الدولية الأولى بانكلترا. معاهدة العقير. عبد العزيز القوة النابعة من الطبيعة. معاهدة جده. عبد العزيز ينشىء مديرية الشئون الخارجية. عبد العزيز يأمر بانشاء وزارة الخارجية الأولى ويعين «فيصل» أول وزير للخارجية في شبه الجزيرة. المملكة العربية السعودية: الاعترافات الأولى. زيارات فيصل الدولية. السوفيات كانوا في المملكة. السوفيات يسحبون بعثتهم السياسية في جده. الأهداف السوفياتية. العلاقات والمصالح والمبادىء. أمريكا والسعودية من الاعتراف الى التمثيل السياسي. الشركات الأمريكية تفوز بامتياز التنقيب عن النفط بسبب بعد أمريكا الجغرافي ومخاوف عبد العزيز من انكلترا. أمريكا توثق صلاتها بالمملكة خلال الحرب العالمية الثانية. عبد العزيز يطالب روزفلت بالغاء ما فرضته الحرب العالمية الأولى من نظام الوصاية والانتداب على العرب. المملكة تعلن الحرب على المحور لتشارك في تأسيس الأمم المتحدة. فيصل يوقع الميثاق وعبد العزيز يبرمه. العلاقات الأمريكية ـ السعودية تتوثق في مطلع الخمسينات. التوتر والشكوك في منتصف الخمسينات. نظرة الى العلاقات خارج المثالية.التبعية المتبادلة. فيصل يصر في مؤتمر باندونغ على طرح القضية الفلسطينية. بداية النفوذ السوفياتي في المنطقة. ازدياد انتاج البترول والحاجة اليه. ثورة اليمن وظلال الشكوك. فيصل يحدد في مؤتمر عدم الانحياز سياسة المملكة الدولية. الاتجاه نحو أوروبا. زيارات فيصل. لقاء فيصل ـ دوغول. البحث عن الصداقات والمصالح وموازنة الاضطرار والاختيار. حظر النفط وأثره في العلاقات الأمريكية ـ السعودية. فهد في أمريكا لوضع أسس علاقات متكافئة. لجان التعاون. فهد يتعجل التطوير ويواجه التحدي. فهد يهدد في مواجهة التدخل الأجنبي بنسف الآبار والعودة الى الصحراء. زيارة فهد الثانية لأمريكا بحثاً عن السلام العادل المفقود. فهد ـ أمريكا وآفاق الثمانينات. وليام كوانت يحدد جوانب الخلاف والاختلاف في السياستين الأمريكية والسعودية. فلسطين

والوجود العسكري في منطقة الخليج هما أبرز نقاط الاختلاف. أمريكا تطلب مساعدة السعودية في تثبيت أسعار البترول وبناء احتياطي استراتيجي والسعودية تتوقع موقفاً مقابلاً في ضغط جدي على اسرائيل لايجاد حل عادل وسلم دائم، وفي تحييد المنطقة واخراجها من الصراع الدولي. فهد يؤجل زيارته مرتين لواشنطن اعتراضاً على سياستها في المنطقة.

يبدأ تاريخ العلاقات الدولية للمملكة العربية السعودية بأنكلترا، ويتصل بنشأة المملكة وبدايات تأسيسها، أي بمسيرة عبد العزيز الكبرى، بدءاً من الرياض عام ١٩٠٢ وانتهاء بالمملكة العربية السعودية في حدودها التي استقرّت عليها.

وككل دولة أخرى في علاقاتها الخارجية، فان تاريخ هذه العلاقات يتصل بالواقع الدولي، ويبدأ هنا، في موضوع بحثنا، من مطلع القرن العشرين، ثم يتطوّر على نحو دائم ليصل الى ما نشهد اليوم من مكانة المملكة وروابطها المتسعة وأصداء نشاطها الخارجي، متجاوزة على عهد فهد وولي عهده عبدالله أبعد أحلام بُناتها الأوّلين.

حين بدأ عبد العزيز مسيرته الطويلة كانت الامبراطورية البريطانية هي صاحبة السلطة العليا في منطقة الشرق الأوسط، تُقاسم الامبراطورية التركية نفوذها على بعض أرضها وتزيد عليها بقوّتها. فقد سبق لها منذ عام ١٨٥٣ أن أقامت مراكز قنصلية لنفوذها حول الخليج العربي، في البصرة والكويت والبحرين وبوشهر، ثم تجاوزت مرحلة العملاء القنصليين الى سلسلة من معاهدات السلام الدائم فرضتها على بعض شيوخ ساحل الخليج بانتظار أن تمد سلطانها الى عُمان وعدن.

كان هدفها الاستراتيجي هو أن تحمي الطرق البرية والبحرية المؤدية الى الهند: سواحل الخليج، بورسعيد، السويس، البحر الأحمر، عدن ، مضيق هرمز... الخ. فالهند كانت جوهرة التاج البريطاني ويجب لبقائها حماية الطرق المفضية اليها، ولسوء حظ العرب فقد كانت هذه الطرق جميعاً تمر بأرضهم وأجوائهم، أو عبرها. لذا، ركّزت السياسة البريطانية أهدافها هناك، وأخذت في تحقيق استراتيجيتها تلك بالاحتلال والقواعد والمعاهدات، وأنشأت مركزين لها: أحدهما في الهند وكانت له سياسته واجتهاده ومن أبرز رجاله فيلبي، والسير برسي كوكس المقيم البريطاني في الخليج. وثانيهما في القاهرة وكانت له سياسته المختلفة، واجتهاده المختلف ومن أبرز رجاله الضابط «توماس ادوارد لورانس» الشهير في تاريخ الثورة العربية.

كان السير برسي كوكس أوّل من أقام علاقة لدولة أجنبية بعبد العزيز حاكم نجد، فقد عقد معه المعاهدة المعروفة باسم معاهدة دارين، أو معاهدة العقير، وكان ذلك في عام ١٩١٥، وبالرغم من أن شروط المعاهدة لم تكن لمصلحة عبد العزيز في بعض نصوصها، الاّ أنها أعطت عبد العزيز

الفرصة الزمنية الكافية لمواجهة خصومه المحليين وحسم معاركه الداخلية. وكان تحييد الأمبراطورية البريطانية على حدوده، أمراً ذا أهمية بالغة وشرطاً لتحقيق طموحه واستقرار أمنه الداخلي. وربما أدرك عبد العزيز بحسّه المرهف، وأكثر من أيّ حاكم آخر، أن الاتفاقات السياسية تعكس ظرفها الزمني وشروطها التاريخية، وأنها تتبدل بتبدل الرجال كما تتغيّر بتغيّر الأحوال.

نصتّ المعاهدة على أن عبد العزيز لا يدخل في اتفاق أو مفاوضة مع دولة أجنبية، ويُبلغ بريطانيا بكل محاولة للتدخل في أمور بلاده من أيّة دولة أجنبية، ولا يمنح امتيازاً في بلاده الاّ بمعرفة بريطانيا، ويمتنع عن مهاجمة الأقطار الواقعة تحت حمايتها أو المرتبطة معها بمعاهدة كقطر والكويت وعمان.

لم يعر عبد العزيز اهتماماً لشروط المعاهدة بالرغم من أنها لم تكن في صالحه تماماً، أو انتقصت كما يمكن أن يقال من سيادته وحرّيته الخارجية. الاّ أن عبد العزيز كان يعرف أكثر من غيره أنّه لم ولن يمنح أيّة دولة أجنبية أيّ امتياز في بلاده ، وأنه لن يسمح بالتدخل في شئونه، ومعنى ذلك أن النصوص المخلّة بالسيادة لا قيمة لها في الواقع فهي معطلة أساساً.

شهدت تلك المرحلة ـ مرحلة الحرب العالمية الأولى ـ خلافاً حاداً ما بين مكتبي القاهرة والهند حول السياسة البريطانية في منطقة الشرق الأوسط. وكانت وجهة نظر جون بريدجر فيلبي ممثل مكتب الهند أن عبد العزيز قوة حقيقية نابعة من الطبيعة وأن جيشه يدين له بالولاء المطلق، وأن الجزيرة العربية ستسقط بين يديه عاجلاً أم آجلاً. الاّ أن وجهة نظر لورانس ممثل مكتب القاهرة اتفقت مع وجهة نظر فيلبي في المقدمات واختلفت في النتائج. فقد وافق لورانس على أن عبد العزيز هو قوة حقيقية، ونابعة من أرض الجزيرة وطبيعتها، الاّ أنه استخلص من ذلك أن على السياسة البريطانية منع هذه القوة من التدفق خارج الجزيرة العربية الوسطى، أيّ خارج نجد. ودافع لورانس عن الهاشميين ودعا الى الرهان عليهم مستقبلاً.

كسب لورانس المعركة مع فيلبي، عبر كتشنر واللورد اللنبي والمكتب العربي في القاهرة. وهكذا ولدت الثورة العربية ـ كما أشرنا الى ذلك من قبل ـ وما أن ألقت الحرب العالمية الأولى أثقالها وقاربت نهايتها، حتى كانت قد اختفت من على المسرح الدولي أربع امبراطوريات كبرى وهي: الامبراطورية القيصرية في روسيا، حيث انتصرت الشيوعية واستولت على بقاياها، والامبراطورية

النمساوية ـ المجرية، والامبراطورية الالمانية، والامبراطورية العثمانية. وخرجت من الحرب أمبراطوريتان وقد انتصرتا وتوزعتا المغانم وهما: فرنسا، وانكلترا، ومعهما أمريكا البعيدة التي ستزداد قوتها ومسئولياتها وستدخل مسرح الأحداث لتصبح فيما بعد الامبراطورية الأعظم في التاريخ.

ظل عبد العزيز رابضاً في جزيرته الوسطى، مترقباً ما يجدّ على ساحة الصراع، حذراً من نتائجه. فلقد حذفت نتائج الحرب من حسابه مخاطر الامبراطورية العثمانية عليه، غير أن الانكليز ما زالوا هنا وهناك وهنالك، بل هم تعاظم نفوذهم واشتد بأسهم، ويحيطون به من السواحل على الخليج بقواتهم ومعاهداتهم، ومن الحجاز في رهانهم على الهاشميين ووعودهم الكاذبة لهم.

في تلك المرحلة راود الانكليز حلم المصالحة ما بين الأسرتين السعودية والهاشمية ـ ربما لأنهم كانوا قد اقتسموا المشرق العربي مع الفرنسيين وقرروا الاستيلاء على فلسطين تمهيداً لوعد بلفور، ولم يعد ثمة ما يدعو لكسب ود العرب واغراء الهاشميين بالثورة بعد أن حققوا من الحرب ما يريدون ـ راودهم الحلم فدعوا عبد العزيز الى زيارة لندن وباريس: لندن للبحث معه في مستقبل العلاقات، وباريس لحضور مؤتمر السلام الذي أعقب الحرب. ولكن عبد العزيز الذي كانت له حساباته الأخرى آثر أن يوفد لهذه المهمة ابنه الصغير يومذاك: فيصل بن عبد العزيز ولم يكن قد تجاوز الثالثة عشرة من عمره، وأرفقه بأحمد الثنيان مستشاراً له، وهو من أصول الأسرة السعودية التي حُملت الى استانبول في أعقاب الحملة المصرية وتدمير الدولة السعودية الأولى فالثانية. نشأ أحمد الثنيان في استانبول وأتقن اللغتين الفرنسية والتركية، وخدم عبد العزيز لفترة، واكتسب خبرة في الشئون الخارجية.

استقبلت انكلترا رسمياً وفد عبد العزيز، ونجحت الزيارة في كل شيء، الاّ فيما أراده الانكليز لها. فقد كان أحمد الثنيان حريصاً وحذراً، وربما كان عبد العزيز قد استشم في الدعوة رائحة الاستدراج فاستبقها بايفاد ولده الصغير فيصل ليضع الزيارة في اطارين:

اطار بروتوكولي هدفه التهنئة بالنصر في الحرب العالمية الأولى،

واطار جس النبض لمعرفة الأهداف الخفية الأخرى للسياسة البريطانية.

كانت لعبد العزيز حاسته السادسة التي لا تخطىء، كما كانت له خبرته بالانكليز وبالتعامل

معهم. ولئن عُرف الانكليز بالمخادعة والمكر، فعبد العزيز على رجولته وثقته بنفسه لم يكن أقل مكراً في التعامل مع القوى الخارجية ولا هو بالبسيط الساذج.

وتحقق ما استشم عبد العزيز رائحته. فمن انكلترا توجّه ولده فيصل وصحبه في زيارة لفرنسا، وهناك تحرّك رسل الامبراطورية البريطانية ورجالها للجمع ما بين فيصل بن الحسين الذي وفد أيضاً لمؤتمر باريس، وفيصل بن عبد العزيز الزائر العابر. ولكن أحمد الثنيان الخبير في هذه الشئون آثر أن يجتمع وحده أوّلاً بفيصل بن الحسين، حتى اذا آنس منه الاستعداد لطي صفحة الخلاف وايجاد أسس ثابتة للتعاون، عاد ثانية برفقة فيصل بن عبد العزيز كرمز للقاء الوفاق. وتبقى لعبد العزيز بعد كل ذلك حرية القرار لا يلزمه شيء من ذلك الاّ بقدر ما يطمئن اليه ويتفق مع مطامحه .

على أن فيصل بن الحسين أخطأ التصرّف مع أحمد الثنيان وصحبه من «الاخوان» فأخفقت المحاولة، وهكذا انتهت رحلة وفد عبد العزيز الى الخارج بغير نتيجة تذكر، وظل عبد العزيز رابضاً في جزيرته يرقب الأحداث واتجاهها، ويستعد لما هو أبعد.

ما زالت انكلترا سيّدة الشرق الأوسط وصاحبة الكلمة الفاصلة في شئونه. وستبقى كذلك الى نهاية الحرب العالمية الثانية تلك التي ستحمل تغييراً في القوى والمواقع يبدّل صورة المنطقة وموازين العلاقات الدولية بها.

في أعقاب الحرب العالمية الأولى، تطوّرت الأوضاع الداخلية في شبه الجزيرة العربية، واضطر عبد العزيز الى أن يحسم خلافه مع الشريف حسين بالقوّة. ووقفت انكلترا ترقب نتيجة الصراع حتى اذا انتصر عبد العزيز وفتح الحجاز سارعت الى الاعتراف به ملكاً على الحجاز ونجد وملحقاتها، وكان لا بد في الوضع الجديد لعبد العزيز من أن تحل محل معاهدة العقير معاهدة أخرى تعكس مركز القوّة المستجدّ لحاكم الجزيرة.

وتمّت المفاوضات في جده. بدأت في ٢٧ أيار – مايو – ١٩٢٧ ولم تستغرق سوى ثلاثة أيّام. وقد مثّل عبد العزيز في هذه المفاوضات ولده فيصل الذي سيغدو أوّل وزير للخارجية في تاريخ شبه الجزيرة، ومثّل الجانب البريطاني جلبرت فلكنغهام كلايتن. وانتهت المفاوضات الى توقيع معاهدة جدة التي ألغت معاهدة العقير. واعترفت المعاهدة الجديدة باستقلال عبد العزيز التام وبجنسية

مواطني الدولة الجديدة، ونصّت على حسن العلاقات ما بين البلدين ومنع استخدام كل منهما لأراضيه قاعدة للعمل غير المشروع ضد الآخر. باختصار، جاءت المعاهدة الجديدة تعبيراً عن الوضع الجديد لعبد العزيز، وعكس الانتصار نفسه في شكل من التكافؤ في العلاقات والنصوص.

انتقلت الدولة الجديدة الى وضعٍ فرض عليها تنظيم مؤسّستها الخاصة للسياسة الخارجية، فأنشأ عبد العزيز مديرية الشئون الخارجية في المرحلة الأولى وقسّمها الى أربعة أقسام: ادارية، وحقوقية، وقنصلية، وسياسية، وأوكلها الى نائبه في الحجاز: فيصل بن عبد العزيز. وفي عام ١٩٣٠ – ١٩ كانون الأول – ديسمبر – نشرت جريدة «أم القرى» أمراً ملكياً جديداً بتحويل مديرية الشئون الخارجية الى وزارة الخارجية وعيّن فيصلاً لها يساعده مدير عام ومستشار ومجموعة من الموظفين.

ثم رأى عبد العزيز أن يستكمل لأجزاء دولته الموحّدة السلطة، اسمها الذي يوحّدها أيضاً، فأصدر أمراً ملكياً آخر باطلاق تسميّة: المملكة العربية السعودية على الدولة، بديلاً من: مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، وكان ذلك في ٢٣ ايلول – سبتمبر – من عام ١٩٣٢ الموافق ١٢ جمادي الأول من عام ١٣٥١هـ. وأصبح لقب عبد العزيز وخلفاؤه: ملك المملكة العربية السعودية، بالاضافة الى صفة الأمامة التي تمثّل في مجتمع العربية السعودية سلطة الشريعة. أي أن ملك السعودية هو الملك والامام في وقت معاً، بمعنى التلازم ما بين السلطتين الزمنية والدينية، وبوصفهما صيغة واحدة للحكم والحياة.

أصبح ٢٣ أيلول – سبتمبر – من كل عام هو اليوم الوطني للدولة في تسميتها الجديدة: المملكة العربية السعودية[١]، وتتابعت اعترافات الدول الأجنبية بالمملكة الجديدة، واعتمدت كل من

(١) تطلق المملكة على هذه المناسبة الوطنية تعبير: «اليوم الوطني» بديلا من كلمة: «العيد الوطني».. وذلك بسبب صيغة الحياة الدينية التي تلتزم بها. ففي الاسلام لا أعياد سوى عيدين هما: عيد الفطر، وعيد الأضحى. من هنا يخلو تاريخ المملكة وحياتها من كل التعابير والمناسبات السنوية التي تعطل فيها دوائر الدولة أو يبتهج بها المجتمع كأعياد موسمية لدى الآخرين. ويدرك القارىء ذلك بوضوح أكثر اذا هو عرف أن المملكة لا تحتفل بأية مناسبة أخرى ترمز الى أحد أيام تاريخها كمناسبة فتح الرياض، أو يوم جلوس الملك سعود أو الملك فيصل أو الملك خالد أو الملك فهد، أو يوم ميلاد أي من ملوك آل سعود، وما سوى ذلك من مناسبات وأيام تحتفل بها الشعوب الأخرى عادة . إن ذلك يؤكد ما ذهبنا اليه دوماً من أنه مجتمع آخر، لا يمكن فهمه أو تفسير سياسته بغير جذوره وقواعد حياته وتاريخه الخاص.

ايطاليا وسويسرا وفرنسا وانكلترا والمانيا والاتحاد السوفياتي وتركيا وايران والعراق والكويت ممثليها لدى المملكة، وكان ذلك ايذاناً بمرحلة جديدة من العلاقات الخارجية في الاطار الدولي. ولم تكن أمريكا قد دخلت بعد مرحلة اعتماد ممثل لها في المملكة ولا العلاقات الفاعلة في المنطقة، فقد كانت ما تزال قابعة في قارتها وتمارس سياستها الدولية من خلال علاقاتها الثنائية بأوربا والعالم. وكانت ما تزال أقرب الى مثاليتها المبدئية منها الى واقعيتها فيما بعد، والى حذرها منها الى انفتاحها، ومن مراقبة الأحداث منها الى المشاركة في صنعها، ثم أخيراً من تلمّس طريقها الخاص المستقل، ومستقبلها الخاص أيضاً.

أعقب الاعتراف الدولي بالمملكة الجديدة زيارة خارجية أخرى قام بها الأمير فيصل بن عبدالعزيز، بوصفه وزيراً للخارجية هذه المرّة، شملت لندن وبولونيا والاتحاد السوفياتي حيث استقبل في قصر الكرملين والتقى مولوتوف وستالين، ثم تركيا حيث التقى مصطفى كمال اتاتورك. وكان ذلك بداية العلاقات الدوليّة للمملكة الجديدة الفتيّة. وفيما بين عام ١٩٢٦ وعام ١٩٤٣، قام فيصل بثلاثة عشرة رحلة رسمية[1]، تمّت كلّها في اطار سياسة عبد العزيز دولياً: سياسة الانفتاح الحذر، أو ما يمكن أن نسميه العزلة ذات الباب المفتوح. فقد ظل عبد العزيز الى وفاته شديد الحساسية تجاه كل ما هو أجنبي، حريصاً أشدّ الحرص على استقلال بلاده، والمشاركة في الشئون الدولية، وبالقدر الذي تحتاجه دولة لم تستكمل بناء أجهزتها ومؤسساتها ولا ترغب في أن تمارس من شئون السياسة الخارجية أكثر مما تستطيع أو فوق ما تتيح لها قدراتها الوليدة.

من نشأة المملكة والى نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت علاقاتها الخارجية الدولية مقصورة بمعنى ما على دولتين بالتعاقب: انكلترا ثم أمريكا. وأمّا علاقاتها الأخرى فلم تزد على التمثيل السياسي والقنصلي بسبب ما للمملكة من أهميّة خاصة بوصفها أرض الاسلام، وتضمّ مركزيْ مقدّساته الدينية: مكّة المكرمة، والمدينة المنوّرة.

السوفيات كانوا هناك؟

وقد حدث في فترة ما بين انتصار عبد العزيز واعلانه سلطاناً على الحجاز ونجد وملحقاتها - ١٩٢٦م - وبين بداية الحرب العالميّة الثانية، أن اعترف الاتحاد السوفياتي بالدولة السعودية،

وأقام معها علاقات ديبلوماسيّة، وهو ما يبرّر زيارة فيصل فيما بعد الى موسكو[2]. على أن الاتحاد السوفياتي ما لبث أن استدعى بعثته الديبلوماسيّة من جده في عام ١٩٣٧ ولم تعد اليها.

ما هي العوامل التي حدت بالاتحاد السوفياتي الى الاعتراف واقامة العلاقات، ثم الى سحب بعثته الديبلوماسيّة، وما انعكاس ذلك على العلاقات السعوديّة - السوفياتية فيما بعد؟

في تقديرنا أن هنالك عدداً من العوامل:

أوّلاً: تعكس الدولة السوفياتية - وهذا طبيعي - روح التوسع القيصري في اتجاه الجنوب للوصول الى الخليج العربي فالمحيط الهندي، أي البحار الدافئة. والهدف هو كسر طوق الجليد الذي يحيط بها. ولطالما عبرت الامبراطورية الروسية القديمة على عهد القياصرة في القرن التاسع عشر عن رغبتها لدى حكومة فارس في اقامة قاعدة بحريّة دائمة في مياه الخليج، ولكن الامبراطورية البريطانية، بهيمنتها شبه الكاملة في تلك المرحلة على المنطقة، نجحت في منع الامبراطوريّة الروسية من تحقيق هذا الحلم. ومن الامبراطورية الروسية الى الأمبراطورية السوفياتية، ظلّ الهدف واحداً واختلفت الوسائل.

ثانياً: وجدت الدولة السوفياتية - وارثة الامبراطورية القيصرية - في مملكة عبد العزيز ثلاثة عناصر تحفزها على الاعتراف بها واعتماد بعثة ديبلوماسيّة لديها. هذه العناصر هي:

أ - روح التحرر والاستقلال. فقد كانت السعودية الجزء الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي لم يخضع لنفوذ القوى الخارجية وبخاصة انكلترا وفرنسا دولتي الاستعمار يومذاك.

ب - اتصال حدود المملكة ما بين الخليج والبحر الأحمر والمحيط الهندي. فهي موقع استراتيجي يحقق حلماً تاريخياً قديماً.

ج - أخيراً، موقع المملكة من الاسلام بحكم التاريخ والجغرافيا ، وربما كانت الامبراطورية

(١) راجع كتاب فيصل لبنوا ميشان.

(٢) في ٦ كانون الثاني - يناير - من عام ١٩٢٦ اعترف الاتحاد السوفياتي بمملكة عبد العزيز. وفي ٢٨ شباط - فبراير - من عام ١٩٣٠ قدّم أول وآخر وزير مفوّض سوفياتي أوراق اعتماده لدى المملكة. وفي عام ١٩٣٧، سحب بعثته بذريعة التشاور. وكان شيشرون مفوّض الشعب للشئون الخارجية في الاتحاد السوفياتي قد كتب الى الملك عبد العزيز رسالة ودّية في ٢ نيسان - أبريل - من عام ١٩٢٦، ورد عبد العزيز برسالة في ١٢ أيار - مايو - من العام ذاته. وفي ٧ أيلول - سبتمبر - من العام نفسه، كتب عبد العزيز رسالة أخرى الى كالينين رئيس الدولة السوفياتية الذي وجّه اليه دعوة لزيارة الاتحاد السوفياتي.

السوفياتية تتطلع عبر العلاقات الديبلوماسية مع المملكة: مركز الاسلام الروحي، الى اكتساب شرعية حكمها للمناطق الاسلامية في آسيا الوسطى.

ثالثاً: واجهت الدولة السوفياتية في الحادها المُعْلَن، والذي هو جزء من عقيدتها، مجتمعاً مغلقاً عليها في المملكة العربية السعودية ودولة مسلحة بعقيدة مناقضة ومتصلبة، وبدلاً من أن تحقق عبرها أحلامها الامبراطورية خشيت - ربما - من تأثيرها المعاكس على مسلمي مناطقها من خلال الاتصال والحج، فكان أن اتخذت قرارها بسحب بعثتها الديبلوماسية، ولم تعد قط.

بالنسبة للمملكة العربية السعودية فان سحب البعثة قد أعطاها ورقة رابحة دوماً ضد اعادة العلاقات. فمن أصول الديبلوماسيّة وتقاليدها المتعارف عليها، أن يعود ممثل الدولة الى البلد الذي يمثل دولته فيه يستأذن في المغادرة، فان لم يعد اعتبر ذلك خرقاً للقواعد وبمثابة قطع للعلاقات. وقد تمسّكت المملكة بهذه النقطة التي هي دفع في الشكل على حد التعبير القانوني، وحين أثير موضوع اعادة العلاقات الديبلوماسيّة مرّة مع الملك فيصل كان جوابه: ليعد الممثل القديم الذي سُحب، مستأذناً في المغادرة وفق الأصول، ونحن نعيد العلاقات بغير تردد. ولكي يدرك القارىء المعنى الذي رمى اليه فيصل يحسن أن نُذكّر بأن الممثل السوفياتي حكيموف قد أعدم في حملة التطهير الستالينية وأنه لن يعود أبداً ليستأذن في مغادرة المملكة. لقد غادر الحياة!

هذا في شكل العلاقة. أمّا في جوهرها، فيحسن أن نعرف وبوضوح كاف، أن للمملكة موقفها المستقل من الشيوعية، وهو موقف يتصل بتاريخها وعقيدتها ولا يرتهن الى سياسة هذه الدولة أو تلك. نقول ذلك ونحن ندرك أن للاتحاد السوفياتي وجوده الآخر كدولة وتأثيره على الأحداث في العالم. وليس يمنع من الفصل بين شكلين للعلاقة والتعامل: شكل العلاقة مع الشيوعية والتعامل معها كعقيدة وهو ما يرفضه الاسلام ولا يستطيع الحاكم السعودي تجاوزه تحت أيّ اعتبار، وشكل العلاقة التمثيلية أو غير التمثيليّة مع الدولة والاقرار بأهميتها وهو ما تضعه المملكة السعودية في حسابها وتتعامل معه ضمناً من خلال تعاملها مع دول عربية وسواها تقيم أوثق الروابط مع الاتحاد السوفياتي. ثم أن هناك مشكلة أن الشيوعية بالنسبة للدولة السوفياتية هي كالاسلام بالنسبة للدولة السعودية، أيّ أنها عقيدة تفرض نفسها في السلوك والتعامل والتمثيل وتحديد المواقف. واذن فكما ترفض الشيوعية الاسلام يرفض الاسلام الشيوعية.

هذا من حيث المبدأ.

على أن هنالك جانباً آخر للموضوع. فلقد يحدث أن تتجاوز الدول في علاقاتها اعتبارات المبادىء لتقدم عليها اعتبارات المصالح. ويظل المبدأ الأساسي للعلاقات ما بين الدول، وهو عدم التدخل في الشئون الداخلية واستبعاد النشاط المعادي، شرطاً أساسياً لأية علاقة سليمة قابلة للاستمرار.

إن كل محاولة لفهم فقدان التمثيل الديبلوماسي ما بين المملكة العربية السعودية والاتحاد السوفياتي أو دول الكتلة الشرقية، على أنه موقف تبعي وغير مستقل، هو خطأ يقود اليه النظر المحدود لسياسة المملكة، ويؤدي ذلك الى الخروج بالمشكلة من دائرتها الحقيقية بهدف استخدامها سياسياً في غير أرضها وبغير حقائقها البسيطة.

إن التمثيل أو عدمه هو قرار سياسي مستقل وليس يدري أحد ما الذي يحمله المستقبل في ظل الصراع العربي - الاسرائيلي، والالتزام الأمريكي غير المحدود بالأطماع الاسرائيلية وسياستها التوسعية، وهي سياسة تشجعها عليها وتدفعها الى المزيد منها المساعدات الأمريكية المتدفقة والمستمرة، والتحالف الاستراتيجي الموجه ضد شعوب المنطقة العربية وأمنها ومستقبلها. ويستوي في ذلك المعتدل في أنظمتها والمتطرف في وقت معاً. فالكل مهدد بهذا التحالف، والكل مستهدف!!!

أمريكا - السعودية:

من الاعتراف - ١٩٣١م.
الى امتياز التنقيب عن النفط - ١٩٣٣م.
إلى التمثيل السياسي المستقل - ١٩٤٩م.

تبدأ الحقبة الأولى من العلاقات الأمريكية - السعودية في عام ١٩٣١ باعتراف الحكومة الأمريكية المتأخر بنظام عبد العزيز: ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها. وقد ترددت الحكومة

الأمريكية عامين في الاعتراف به ربما بسبب أن منطقة الشرق الأوسط لم تكن لتعني شيئاً لها بعد، ولأنها بعيدة،ولأن مواقعها الاستراتيجية ما زالت تحت المظلة البريطانية.

بعد عامين من الاعتراف، وأقل من عام من اطلاق تسمية المملكة العربية السعودية على الدولة الجديدة، وبعد مفاوضات طويلة وشاقة مع شركة «ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا»، وقعت المملكة أول اتفاق للتنقيب عن النفط مع الشركة . تم التوقيع في ٢٩ أيار – مايو – من عام ١٩٣٣ وأصبح ساري المفعول في ١٤ تمّوز – يوليو – من العام نفسه(١).

وعلى الرغم من أن حقبة الثلاثينات قد شهدت اكتشاف النفط، فان العلاقات السعودية – الأمريكية لم ترتفع الى مستوى التمثيل الديبلوماسي، فما زالت السياسة الأمريكية مترددة في الخروج بعيداً من قارتها، فضلاً عن أن النفط ما زال سلعة اقتصادية موفورة الكفاية من انتاجها الذاتي.

الآّ أن الحقبة الثانية، أيّ مرحلة الأربعينات، ستشهد تطوّراً سريعاً في العلاقات الأمريكية – السعودية، في اتجاه التمثيل والروابط . فلقد ألقت أمريكا بكل ثقلها العسكري والاقتصادي في الحرب العالمية الثانية، وجرّها ذلك الى تطوير مسئولياتها وتطلعها. ونجحت شركة البترول الأمريكية صاحبة الامتياز في حمل الحكومة الأمريكية على اتخاذ قرار التمثيل الديبلوماسي في مرحلته الأولى وافتتاح مكتب بجدّه ملحق بسفارة القاهرة وتعيين سفيرها في القاهرة سفيراً غير مقيم لها في المملكة. الآّ أن هذا الموقف ما لبث أن تطوّر بسرعة تحت ضغط ظروف الحرب العالمية الثانية، وصدر بيان روزفلت المعروف في عام ١٩٤٣ وفيه يعتبر أن الدفاع عن المملكة العربية السعودية مسألة حيوية بالنسبة للدفاع عن أمريكا. كان بيان روزفلت خليطاً من السياسة والاقتصاد، من الحاضر والمستقبل. فلقد حددت الحرب والمشاركة الأمريكية فيها، ثم نتائجها،

(١) يبدو أن الشركات الأمريكية قد فازت على منافستها الشركات الانكليزية في توقيع اتفاق التنقيب وامتيازه، بسبب شكوك عبدالعزيز القديمة بانكلترا وسياستها، وقد عبّر عبد العزيز عن ذلك فيما رواه بنوا ميشان من حديث عبد العزيز الى تويتشل، المفاوض الأمريكي، قال عبد العزيز: لقد أعطيتكم حق الأفضلية لأن الشركات الأمريكية تتمتع باستقلال ذاتي أمام حكومتها أكثر من الشركات الانكليزية، يضاف الى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكثر بعداً عن الجزيرة العربية من انكلترا، ولا أغراض سياسية لها في بلادي».

دور أمريكا المقبل وسياستها، ووضعت أسس العلاقات القادمة فيما بين السعودية وأمريكا من نحو، وبين أمريكا والمنطقة كلها من نحو آخر(١).

في نهاية الحرب العالمية الثانية – ١٩٤٥ – وبعد مؤتمر يالطا الذي اقتسم فيه الكبار: روزفلت، وتشرشل، وستالين، عالم ما بعد الحرب وتوزّعوا مغانمها وشعوبه، بدا لروزفلت أن من المفيد للسياسة الأمريكية في مقبل أيّامها أن توثق صلاتها بالمملكة العربية السعودية، فدعا روزفلت عبد العزيز الى لقاء ثنائي بينهما وتمّت المقابلة في ١٤ شباط – فبراير – من عام ١٩٤٥، على ظهر الطرّاد الحربي الأمريكي: كوينسي. تردد عبد العزيز، ثم ذهب الى الاجتماع فيما بين بور سعيد والسويس في مياه البحيرة المرّة. وتلقى روزفلت عبد العزيز بود ظاهر وسأله: ماذا أستطيع أن افعل لك..؟ كان السؤال مفاجئاً، ورد عبد العزيز بجملة قصيرة: لقد طلبت الاجتماع بي وأفترض أن لديك شيئاً تود أن تقوله أو تطلبه. ربما لم يتوقع روزفلت هذا الجواب، الاّ أنه حدّد أمامه شخصية عبد العزيز التي تعبّر بصدق عن انسان الجزيرة العربية الحقيقي. وتحدّث الملك العربي والرئيس الأمريكي عن الصداقة والمستقبل والامتيازات والمصالح، وصارح الملك عبد العزيز الرئيس روزفلت بأن ما يتوقعه العرب هو أن تُلغي الحرب الثانية ما فرضته الحرب الكونية الأولى من نظام الانتداب والوصاية على البلدان العربية. وتحدثا عن قضية فلسطين – وقد سبقت الاشارة الى ذلك – وافترقا وقد ترك عبد العزيز أثراً بعيداً في نفس روزفلت. ووصفه روزفلت فيما بعد بأنه رجل ذو ارادة حديدية، ولم يلتق من قبل رجلاً أخذ منه أقل مما أخذ من عبد العزيز(٢).

كان عبد العزيز خلال مرحلة الحرب الكونية الثانية بعيداً عن المشاركة وأقرب الى الحياد منه الى الانغماس في موقف انحياز، على قناعته بانتصار الحلفاء. الاّ أنه اقتنع وبنتيجة مقابلته لورزفلت باعلان الحرب على دول المحورْ ليحتفظ بمقعد لمملكته ودور في تأسيس الأمم المتحدة. وكان له ما أراد، فقد دعيت المملكة الى المشاركة في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي وضع ميثاق

(١) دعا روزفلت في ذلك العام الملك عبد العزيز لزيارة أمريكا بهدف توثيق الصلات ما بين البلدين، فاختار عبد العزيز للزيارة نيابة عنه كلاّ من ولديه الأميرين فيصل وخالد. وقد زارا معاً أمريكا والتقيا الرئيس روزفلت، وقدّم له فيصل باسم أبيه سيفاً على عادة العرب بما هو السيف رمز للقوّة والاستقلال. وفي طريق العودة زار فيصل وخالد لندن وكانت الحرب في عنفوانها.

(٢) راجع كتاب فيصل، لبنوا ميشان.

المنظمة الدولية الجديدة، ومثل المملكة في المؤتمر فيصل بن عبد العزيز وزير الخارجية ومهندس سياسة العلاقات مع الدول الأجنبية في ظل عبد العزيز وبرقابته وتوجيهه[1].

نخطىء اذا نحن فصلنا العلاقات الأمريكية ـ السعودية عن النفط ودوره القادم. فلقد اكتشف النفط في أواخر الثلاثينات، الّا أن ظروف الحرب فرضت تجميد استغلال الآبار المكتشفة. وبعد الحرب بدأ الانتاج، ضئيلاً في البداية، ثم تطوّر بالتدريج، ومعه الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط عموماً، وبموقعها الاستراتيجي. وكان ذلك بسبب ما استجدّ في الوضع الدولي وما استقرّت عليه الحرب من نتائج. فقد تقدّمت أمريكا لترث مواقع الامبراطوريتين الفرنسية والانكليزية، ولتواجه الشيوعية الدولية التي شاركت في نصر الحرب وخرجت منها ـ كالآخرين ـ بمغانمها وتتطلع الى المزيد.

في بداية عام ١٩٤٩ ـ كانون الثاني ـ يناير ـ انفصل المكتب الديلوماسي في جدّه عن سفارة القاهرة ليغدو ممثلية مستقلة، وبذلك تتقدّم العلاقات الأمريكية ـ السعودية خطوة جديدة، وتختتم الحقبة الثانية: حقبة الأربعينات، بها.

سجّلت حقبة الخمسينات تطوّراً أبعد وأوثق في العلاقات الأمريكية ـ السعودية. ففي مطلعها ـ ١٩٥٠ ـ ازداد انتاج النفط الى ٥٢٤ ٠٠٠ برميل في اليوم. وتقدّمت أمريكا بمشروعها المعروف «النقطة الرابعة» فوقعته المملكة لتفيد من المساعدة الأمريكية على غرار ما استفادت أوروبا من مشروع مارشال... وجددت السعودية اتفاقية الظهران العسكرية وهي اتفاقية تمنح أمريكا تسهيلات محدودة في مطار الظهران ـ وقد ألغتها السعودية فيما بعد ـ وفي عام ١٩٥٣ تبادل البلدان مذكّرات تعكس المخاوف السعودية من التطوّرات القادمة في المنطقة ومن المشروعات الانكليزية في منطقة الهلال الخصيب، بكل ما يعنيه ذلك من احياء النزاع التاريخي مع الهاشميين من جانب، ومن تهديد لأمن السعودية وتغيير أوضاع المنطقة الجغرافية

(١) في أوائل شهر آذار ـ مارس ـ من عام ١٩٤٥، أصدر عبد العزيز بلاغاً رسمياً نشرته جريدة «أم القرى» أعلن فيه أن المملكة اصبحت في حالة حرب مع دولتي المانيا واليابان باستثناء الأماكن المقدسة التي تحتفظ بحيادها لا تُحارِب ولا تُحارَب. وفي ٢٦ حزيران ـ يونيو ـ وقّع فيصل عن المملكة ميثاق الأمم المتحدة في سان فرنسيسكو ـ وصدر مرسوم ملكي بتوقيع عبد العزيز في أواخر شهر أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٤٥ بابرام الميثاق وتصديقه.

والسياسية واطلاق يد انكلترا في شئونها. ولكي نضع المخاوف السعودية في اطارها التاريخي يجب أن نعرف أن انكلترا ما زالت الى ذلك الحين تحيط بالسعودية من كل جهاتها بنفوذها ومعاهداتها وقواعدها العسكرية: من سواحل الخليج، الى الأردن، الى العراق. أي أن الحزام الانكليزي كان يطوّق السعودية من كل حدودها ويطبق عليها، وكانت موازنة النفوذ الانكليزي بأمريكا هي الخيار الوحيد.

ولا أدل على أن المخاوف السعودية من النفوذ الأجنبي كانت وراء سياستها دوماً، من أن علاقاتها بأمريكا شهدت في مرحلة الخمسينات ـ كما ستشهد فيما بعد ولأسباب مختلفة ـ توتراً وشكوكاً أدى الى فتورها. ففي منتصف الخمسينات استراب النظام السعودي مما بدا له تأييداً أمريكياً لمشاريع انكليزية استهدفت سورية، وبخاصة حلف بغداد ومشاركة أمريكا في لجانه العسكرية. وقد رأينا في فصل سابق كيف واجهت السعودية بالتحالف مع مصر وسورية هذه المشاريع وأحبطتها، مؤكدة بذلك استقلالها بازاء القوى الدولية وحرصها على النأي بنفسها والمنطقة العربية بشكل عام عن أي ارتباط تعاقدي.

خارج المثالية...

وقبل أن نمضي في استعراض العلاقات الأمريكية ـ السعودية بشكل خاص، وسياستها الدولية بشكل عام في المراحل اللاحقة، لا بد من ملاحظة هامشية وأساسية في وقت معاً، لئلا نغرق في التطرّف أو في رؤية مثالية بعيدة عن الواقع.

إن توقع التكافؤ في العلاقة ما بين دولة كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية بمسئولياتها العالمية، ودولة نامية كالمملكة العربية السعودية ـ وسواها أيضاً ـ هو مطلب مستحيل ولا واقعي. ففي نظام الاستقطاب الثنائي الدولي الراهن لا بد للدول جميعاً من أن تعطي شيئاً من سيادتها واستقلالها لحساب ما نسمّيه المسئولية المشتركة، دفاعاً عن نمط الحياة الذي اختارته بمحض ارادتها والمهدد. وعبثاً نحاول تطبيق المفاهيم التقليدية للاستقلال والسيادة على شكل العلاقات الدولية الراهن. فالمفهوم التقليدي مجرّد منهج نظري ومثالي للبحث وليس واقعاً أبداً. بل لم يكن

واقعاً قط. وذلك أن أيّة دولة عسكرية كبرى ستظل تفرض قدراً من الهيمنة والسيطرة على الدول الأصغر، تحقيقاً لمصلحة وطنية اقتصادية أو سياسية، أو حماية لمصلحة دولية تحالفية ترتبط بها.

وفي النظام الدولي الحالي لا توجد ـ وبنسب وأشكال مختلفة ـ دولة مستقلة تماماً وتملك من أمرها ما يجعلها محررة الارادة. دولتان فقط تملكان السيادة والاستقلال هما: أمريكا والاتحاد السوفياتي. وما سوى ذلك لواحق تدور في الفلك وتأخذ كل منها من مركز قطبها الدولي حجمها البشري والاقتصادي والعسكري. وبشكل ما فان روسيا وأمريكا أيضاً يتبادلان قدراً من التنازل عن السيادة والاستقلال في معناهما المثالي المطلق، لأن ضرورات التعايش والخوف المشترك من حرب مفنية للبشر، يفرضان شكلاً من العلاقات بقدر متبادل من التنازل، ومتعادل ـ الى حد ما ـ من التبادل.. وان كانت الورقة الأمريكية في لعبة الاستقطاب ما تزال هي الأرجح وأوسع رقعة، والأعظم سيطرة على الموارد والانتاج.

وتنشأ المشكلات الدولية عادة من محاولة احدى هاتين الدولتين الإخلال بموازين العلاقة أو الخروج على حدودها، أو من تدخل طرف ثالث يحاول أن يتمرد على نظام الاستقطاب وقوانينه الصارمة.

بتوضيح آخر: في النظام الدولي الراهن لا يوجد استقلال كامل. فقد انتفت بالقوة والاستقطاب المفاهيم القانونية المجردة للاستقلال والسيادة. اننا نعيش مرحلة دولية مختلفة كلياً، أساسها التبعية المتبادلة. وقد يكون هذا التعبير غامضاً وواسعاً، الاّ أنه أصدق ما يعبّر عن العلاقات الدولية الراهنة. طبعاً، تختلف التبعية المتبادلة نِسَباً وتتعدد أشكالاً. فالدولة الأصغر أو الأضعف تتبادل مع الدولة الأكبر والأقوى تبعية متبادلة وغير متكافئة. أي انها وهي تعطي وتأخذ، تدرك أن الاستقطاب الدولي يفرض عليها أن تعطي أكثر مما تأخذ، بسبب من أنها تنتمي، قسراً أو خياراً، لهذا المركز أو ذاك من مركزي الاستقطاب الكلّيينْ أو مراكزهما الفرعية. واذن فالتبعية المتبادلة ليست بالحتم متكافئة تماماً، وإن كانت مختلفة. فمثلاً، نسبة التبعية المتبادلة ما بين فرانسا والنظام الغربي الكلّي وقاعدته واشنطن، هي أقل من الجانب الفرنسي، بالقياس الى التبعية المتبادلة ما بين دولة من دول العالم الثالث وبين أمريكا. الاّ أن هذا الارتباط الذي أطلقنا عليه

تسمية التبعية المتبادلة يظل في الجوهر ارتباطاً تبعياً. بمعنى أوضح: أمريكا تخضع في رسم سياستها الخارجية لاعتبارات التحالف بنسبة أقل مما يخضع لها حلفاؤها. فهي تأخذ وتعطي، الاّ أن ما تأخذه من أي طرف يظل أكثر مما تعطيه، وذلك بسبب أنّها، وهي تستقطب عالماً عريضاً، تمارس في الوقت نفسه مسئولية أكبر في هذا الاستقطاب يمنحها قدراً أكبر من حرية التصرّف، وبالتالي فهو يعطي مفهوم التبعية المتبادلة بعداً خاصاً ومعنى مختلفاً يتجاوز حرفية التعبير.

في هذا الاطار يجب أن ننظر الى العلاقة ما بين المملكة العربية السعودية وأمريكا، وأن نفهمها، لئلاّ نقع في خطأ المثالية أو التطرّف كما أسلفنا.

* * *

ونعود الى حقبة الخمسينات وسياسة المملكة الدولية.

في عام ١٩٥٣، توفي الملك عبد العزيز وخلفه وليّ عهده سعود ملكاً وفيصل وليّاً للعهد. لم يتبدّل فيما وضع عبد العزيز لدولته من أسس وثوابت شيء، على أن الظروف اختلفت واستجدّ معها ما يفرض سياسة أكثر انفتاحاً وأقدر على التعامل مع الأحداث المحيطة.

ومن موقع استقلاليتها، شاركت المملكة في مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥، وهو المؤتمر الذي أطلق حركة عدم الانحياز كمحاولة من دول العالم النامي للخروج من دائرة الاستقطاب. ولقد يفيد أن نروي للقارىء حادثة ذات دلالة من كواليس المؤتمر وأسراره. فحين وصل الأمير فيصل بن عبد العزيز ليمثل بلاده في المؤتمر، فوجىء بأن الرئيس عبد الناصر قد وافق بضغط من الرئيسين نهرو وسوكارنو على استبعاد قضية فلسطين من جدول أعمال المؤتمر ومناقشاته السياسية بحجة الحرص على وحدة المؤتمر والتركيز على نقاط الالتقاء وتجنّب نقاط الاختلاف. ورفض فيصل هذا المنطق وأكّد للرئيس عبد الناصر أن مبرر وجودهما معاً في «باندونغ» هو اثارة قضية فلسطين، وأنه ما لم تثر هذه القضية ويتخذ المؤتمر منها موقفاً واضحاً مؤيداً للحق، فهو ـ أي فيصل ـ سينسحب منه. وأُحرج الرئيس عبد الناصر ولم يجد بداً من موافقة الأمير فيصل، وتمكنا معاً من طرح قضية فلسطين ومن كسب مؤتمر دول عدم الانحياز الى حق شعبها الواضح. ولهذه الواقعة

دلالتها في دراسة السياسة الدولية للمملكة: أهدافها وأساليبها. فهي تؤكد أن المملكة تجهد ـ ما استطاعت ـ لجعل علاقاتها الخارجية الدولية في خدمة قضايا قومية ودينية تنتمي لها وتؤمن بها.

* * *

ترافق منتصف الخمسينات الثاني مع بداية النفوذ السوفياتي في المنطقة ونشاط التيارات اليسارية تحت راية فلسطين ولأهداف أخرى. وبسبب تطوّر الأحداث المتسارع، فلقد التقى في القاهرة ـ ١٩٥٧ ـ كل من الملك سعود والرئيس عبد الناصر، والرئيس شكري القاتلي، والملك حسين، واستقر الرأي على تفويض الملك سعود ببحث مجمل العلاقات العربية ـ الأمريكية خلال زيارته لأمريكا. وحين عاد الملك سعود من زيارته وكان متأثراً بما استجدّ في حياة المنطقة، حمل معه أفكاراً أمريكية وهو ما عرف فيما بعد بمبدأ آيزنهاور. لم يكن مبدأ آيزنهاور حلفاً ولا معاهدة ولا قواعد، بل كان تصوّراً لعلاقات جديدة في اطار التزام عام. لقد بَعُد العهد بتلك الأحداث، وفي تقديرنا اليوم ـ خارج المثالية التي آمنّا بها ـ أن مبدأ آيزنهاور كان يمكن أن يحدد نمو اسرائيل ـ جزئياً ـ وأن يكون بديلاً أقل خطراً وأكثر أمناً. لقد دفع العرب ثمن رفضهم ادراك الواقع الدولي ونظام الاستقطاب: قوانينه وقواعده، وسيدفعون أكثر. نقول هذا لا دفاعاً عن مبدأ آيزنهاور اليوم فقد مات وانقضى عهده، ولا دفاعاً عن علاقة أوثق بأمريكا فقد تكون الفرصة فاتت. لقد انتهت أمريكا عبر الممارسة والخطأ في السياستين العربية والأمريكية، وعبر الابتزاز الاسرائيلي المزمن والنجاح الذي حققته اسرائيل في بناء قوّتها الذاتيّة.. انتهت أمريكا الى أن تغدو الأب الشرعي ليس لاسرائيل فحسب في حدودها الدولية التي أقرّتها الأمم المتحدة، بل ولأطماعها وتوسعها وغطرستها المذلة للشرف القومي، والخطرة على المدى البعيد على المصالح الأمريكية ذاتها وبأكثر ممّا هي أية سياسة متطرّفة في المنطقة. إن اسرائيل هي التي تلد التطرّف، وهي التي تدفع الى الخروج، وهي التي تبرر اليسارية وتستدرج النفوذ السوفياتي، ومن المؤسف أن السياسة الأمريكية لم تدرك بعد هذه الحقائق البسيطة، أو هي تدرك ومحكومة بتفاهات الديموقراطية ولعبة الانتخابات وقوى الضغط..!

انتهت الخمسينات والعلاقات السعودية الخارجية دولياً لم تخرج من صيغها القديمة: الشك في انكلترا وسياستها وأهدافها وأساليبها بحكم الماضي والتجاريب، والانفتاح الحذر على أمريكا، وهو انفتاح يحكمه التناقض المستمر ما بين موقفين: المصالح الاقتصادية والسياسية والانتماء الاختياري ـ الاضطراري للعالم الحر، وردود الفعل على الموقف الأمريكي المتحيّز لاسرائيل والمستخدم لها لاذلال العالم العربي وترويضه. وليس أصعب من رسم سياسة دولة ما حين تتناقض مصالحها مع أمنها وحين تجد نفسها بين خيارين أحلاهما مرّ.

شهدت الستينات تطوّراً جديداً في العلاقات الخارجية للمملكة في عدد من الاتجاهات.

فمع ازدياد انتاج البترول والحاجة اليه، أخذت المملكة حجماً في السياسة الدولية أكبر وزاد في أهميتها.

وكان من أبرز الأحداث التي أعطت سياستها الخارجية أبعاداً جديدة: ثورة اليمن، ومسارعة أمريكا الى الاعتراف بها، وضمناً مباركة التدخل المصري المسلح. فقد ألقى هذا الاعتراف المتسرّع ظلالاً من الشكوك على العلاقات الأمريكية ـ السعودية. ثم جاء فيصل الى الحكم ملكاً، فاضطربت السياسة الأمريكية، وقد أدركت خطأ رهانها الأوّل الى قدر من التراجع، وتبادل كل من فيصل وكنيدي: ملك السعودية ورئيس أمريكا، رسائل أوضحت الالتزام الأمريكي العام تجاه أمن المنطقة الخارجي، وتراجعت السياسة الأمريكية خطوة الى الوراء. وربما خشيت أمريكا أن تخسر عبر القاهرة في اليمن واسترضاء ناصر بالتعويض عليه في خسارة سورية، مصالحها الحيوية في المنطقة[1].

وتحركت السعودية لأول مرة في محاولة للخروج الى العالم وكسر طوق سياستها الدولية التي ظلت ـ الى ذلك الحين ـ أوثق بكل من أمريكا وانكلترا ومحكومة بعوامل المصالح والشكوك والتناقض، أي بالاضطرار والاختيار.

(١) حين وقعت ثورة اليمن في ٢٨ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٦٢ أي بعد عام واحد من انفصال سورية عن مصر، كان الأمير فيصل بن عبد العزيز في أمريكا يمثّل بلاده في اجتماعات الأمم المتحدة. وقد التقى كنيدي الرئيس الأمريكي لبحث الموقف في المنطقة على ضوء هذا الحدث، وحذّره من مغبّة التسرّع الأمريكي ومن الجهل بحقائق الحياة والأشياء والعلاقات في المنطقة وجذورها التاريخية. وقد أوفد كنيدي ـ فيما بعد ـ مبعوثه الخاص بنكر لتهدئة المخاوف ومحاولة الخروج من مأزق اليمن، بعد أن أكّدت الأحداث والحرب الأهلية صحّة تقدير فيصل والسياسة الخارجية السعودية لمخاطر التدخل الخارجي.

في ١٩٦٤، توجّه الأمير فيصل الى القاهرة ليحضر مؤتمر دول عدم الانحياز ـ وقبل أن يُبايع بالملك ـ وألقى في المؤتمر كلمة حدد فيها موقف المملكة وأسس سياستها الخارجية وأكد على ثوابتها القديمة ـ الجديدة . قال فيصل:

«إن المملكة العربية السعودية التي أتشرف بتمثيلها في هذا المؤتمر تشغل القسم الأكبر من الجزيرة العربية، وهي فضلاً عن مكانها في المحيط العربي تحتل مكاناً هاماً في العالم الاسلامي، لأنّها منبع الحضارة العربيّة ومهبط الوحي والرسالة الاسلاميّة الخالدة التي أفاضت على العالم أجمع بما قدّمته له من حضارة وتقدّم، وستبقى على مر العصور المؤتمنة على التراث الاسلامي والحامية لأماكن الاسلام المقدّسة التي تهوي اليها أفئدة ستمائة مليون من البشر يستقبلون يومياً قبلتها ويؤدّون فيها ركناً من أركان دينهم. ومن هذا المعين الروحي والتقليدي الذي لا ينضب تستلهم المملكة سياستها».

«لقد عاش العالم بعد الحرب الأخيرة في دوّامة من القلق على مصيره من جرّاء التطاحن لبسط النفوذ والسيطرة والاستغلال، وفي صراع حول المبادىء لاختيار حياة أفضل لمختلف شعوبه ممّا جعله يتخبط وهو في حيرة من أمره، ومن هذا القلق والصراع انبثقت فكرة عقد مؤتمر باندونغ ثم مؤتمر بلغراد من الدول التي ترغب في أن يعيش العالم عيشة راضية بالتعاون تعاوناً صادقاً بين مختلف الشعوب دون النظر الى مذاهبها وألوانها ونظمها السياسية».

«ولقد كان للمملكة العربية السعودية في بلغراد شرف المشاركة في وضع المبادىء لدول عدم الانحياز ايماناً منها بأن هذه المبادىء تتمشى مع سياستها المنبثقة عن دينها وتقاليدها. فهي تؤمن بالتعايش السلمي بين الدول على اختلاف نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية دون التدخل في شؤونها الداخلية، وممارسة الشعوب حقها في تقرير مصيرها، واختيار نظمها السياسية والاجتماعية طبقاً لظروفها وحاجاتها وامكانياتها، وأن تعمل في سبيل تطوّرها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وأن تحلّ المشاكل الدوليّة حلاً سلمياً يرتكز على مبادىء الحق والعدالة»(١).

(١) وثائق مؤتمر عدم الانحياز.

واضح أن السياسة السعودية كانت تخاطب في مؤتمر عدم الانحياز العالم كله، وتحدد موقفها الرافض للتدخل في الشئون الداخلية، وفي حق كل شعب باختيار نظامه على ضوء حاجاته وظروفه، وفي التعايش ما بين الدول والأنظمة، وفي التطوّر، وأخيراً، بل أوّلاً، في أن للسعوديّة خصوصيّتها العربيّة والاسلامية: فهي منبع الحضارة العربية ومهبط الوحي والرسالة. ثوابت لم تتبدّل قط في سياسة المملكة لأنها حكم التاريخ والجغرافيا، ومن هذا المعين الروحي التقليدي تستلهم سياستها.

من منبر العالم الثالث النامي، انتقلت السياسة السعودية الخارجية الى أوروبا، تُوثّق علاقاتها الثنائية في محاولة لكسب هامش جديد أوسع اقتصادي وسياسي. وفي هذا الاطار قام فيصل بسلسلة من الزيارات الخارجية شملت اسبانيا ـ ١٩٦٦ ـ وأمريكا في العام نفسه ليقابل نيكسون، ثم انكلترا وبلجيكا وفرانسا ـ أيّار وحزيران ـ مايو ويونيو ـ ١٩٦٧. وفي فرانسا التقى رئيسها ديغول وكانت هذه اللقاءات بمثابة وضع حجر الأساس لعلاقات جديدة في الاتجاه الأوروبي، وبخاصة فرانسا تلك التي ستعود الى دور أكثر اعتدالاً وأفضل تعاملاً مع أحداث المنطقة وشعوبها وقضيّتها المركزيّة: قضيّة فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي. وعاد فيصل من جولته ـ ١٩٦٧ ـ ليواجه بعد أيّام نتائج العدوان الاسرائيلي على كل من مصر والأردن وسورية، وما فرضه حظر النفط الأول من نشاط خارجي مكثف لتحديد آثار العدوان في المرحلة الأولى، ثم لاستخلاص ما أضافت اسرائيل الى الأرض المحتلة من احتلال جديد. وانتهت حقبة الستينات بمزيد من الشكوك في السياسة الأمريكية وفي قدرتها على التوازن، ومزيد من الانفتاح على أوروبا والعالم النامي، ومزيد من الالتزامات العربيّة. خرجت السياسة السعودية من عزلتها ذات الباب المفتوح، أو من علاقاتها الثنائية، الى العالم الأرحب، لتبحث في كل اتجاه عن الصداقات والعلاقات والمصالح، ولتوازن ما بين اضطرارها واختيارها.

انقضت حقبة الستينات وما زالت المملكة أسيرة التناقض ما بين مصالحها الاقتصادية وانتمائها الدولي من نحو، ومصالحها الوطنية وأمنها القومي من نحو آخر. وكانت سياسة المملكة تتجه على نحو دائم لايجاد صيغة من التعايش ـ اذا جاز التعبير ـ ما بين المصالح والانتماء والأمن. كانت تتوق الى أن ترى مصالحها الاقتصادية وانتماءها موحداً مع مصالحها الوطنيّة

وأمنها القومي. بمعنى أوضح: كانت تتوق وتعمل لترى أمريكا في موقف اللانحياز على الأقل من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، هذا اذا لم تحلم وتتوقع العدل المطلق الذي هو في اقامة دولة فلسطينية تتعايش فيها الأديان الثلاثة ويشكّل مواطنوها مجتمعاً واحداً منفتحاً غير مغلق ولا متشنّج أو مدجّج بالسلاح.

الى حرب تشرين الأول ـ اوكتوبر ـ ١٩٧٣، ستظل السياسة السعوديّة الخارجية دوليّاً تتلمّس طريقها وعلاقاتها بحذر، وبرغبة مستمرّة في أن تحقق معادلة الأمن والمصالح والانتماء. الاّ أن الحرب العربيّة ـ الاسرائيليّة واستخدام سلاح النفط ـ وقد سبقت الاشارة اليه ـ فرضت أوضاعاً جديدة وأخرجت المملكة من اطار علاقاتها السابق لتضعها في واجهة الأحداث ولتغدو مركز جذب في السياسة الدولية. لم تعد المملكة قادرة على أن تكون شريكاً جانبياً في علاقات المنطقة ولا في تعاملها مع المشكلات. صارت شريكاً حقيقياً، بل مركز سلطة اقليمية يتعامل معها العالم من موقع جديد، وبقدرات جديدة. واقتضى ارتفاع أسعار النفط الذي أعقب الحظر، والحاجة اليه، انشاء شبكة أوسع من العلاقات الدولية شملت دول أوروبا الغربيّة واليابان، ووضعت أسساً جديدة لعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد تأثرت السياسة الاقتصادية الأمريكية بهذا الحظر، وألقى ظلاله على العلاقات بما ترتب عليه من أزمات لاحقة. ومع أن الحظر قد أُنهي في ربيع ١٩٧٤ أي بعد خمسة شهور من فرضه، فقد خلق حالة نفسيّة متوتّرة وعانت العلاقات السعوديّة ـ الأمريكيّة من آثاره.

حتى تاريخ حظر النفط، كانت هذه العلاقات على وثوقها، تخدم على نحو أوضح الطرف الأمريكي وكانت السعودية طرفاً خاسراً على نحو ما في هذه العلاقة. وقد أدرك ذلك كل من الملك فيصل، والأمير فهد نائب رئيس مجلس الوزراء – يومذاك – فتقرر أن يسافر الأمير القوي الى الولايات المتحدة ليضع أسس علاقة جديدة تخدم طرفي العلاقة، وتفيد السعوديّة من التقدّم الأمريكي لتطوير مجتمعها، بقدر ما تفيد أمريكا من النفط السعودي ومن صادراتها وشبكة علاقاتها الاقتصاديّة الواسعة بالمملكة. كانت خطوة لا بدّ منها. وسافر فهد بن عبدالعزيز الى أمريكا في حزيران ـ يونيو ـ من عام ١٩٧٤، ليضع مع الادارة الأمريكية ما يمكن اعتباره أكثر البرامج المشتركة طموحاً لتطوير العلاقة الأمريكية ـ السعوديّة، وجعلها تصب في طرفي هذه

العلاقة ومصالحهما المشتركة، لا في طرف واحد فحسب.

في واشنطن نجح فهد بن عبد العزيز في تنظيم علاقة السعوديّة بأمريكا، وتم انشاء لجنتين للتعاون المشترك: اقتصادية وأمنيّة يرأسهما من الجانب السعودي الأمير فهد يومذاك، ومن الجانب الأمريكي وزير الخارجية، ويتفرّع عن اللجنة الاقتصاديّة أربع مجموعات عمل: مجموعة العمل للتصنيع، ومجموعة العمل للطاقة البشرية والتعليم، ومجموعة العمل للعلوم والتكنولوجيا، ومجموعة العمل للزراعة. أمّا لجنة التعاون المشترك للأمن فيرأسها نائبا وزير الدفاع في الجانبين والغرض منها تنظيم وترشيد طلبات التسلح السعودية، تلك التي تستهدف بناء القوة السعودية الذاتيّة وتطويرها، فالمملكة لا يمكن أن تظل الى ما لا نهاية خارج لعبة القوّة. أليست مملكة عبد العزيز، وحدها، ومن دون أيّ بلد عربي آخر، قد أقامتها القوّة وحققت وحدتها وصانت بقاءها واستمرارها..؟[1].

سيعود الأمير فهد ـ ولياً للعهد هذه المرّة ـ في عام ١٩٧٧ لزيارة أمريكا والالتقاء بالرئيس كارتر ونائبه. كان هدف الزيارة هو محاولة دفع الادارة الأمريكيّة في اتجاه أكثر اعتدالاً في المنطقة، وأقل انحيازاً لاسرائيل. وهدف آخر هو تصحيح العلاقات الثنائية وجعلها أكثر توازناً والافادة من القدرة الأمريكيّة والتطوّر الأمريكي للمساعدة في برامج المملكة الطموحة للتنمية. لقد أعطت زيادة واردات النفط المملكة فرصاً جديدة لاختصار الزمن في تطوير مجتمعها.

وكان فهد بن عبد العزيز يتطلع الى استخدام هذا العامل بأكثر ما تسمح به الظروف لتحقيق التقدّم. كان يحارب على أكثر من جبهة ويتعجّل تطوير مجتمعه، مدركاً أنه في صراع دائم مع المجهول ورهان لا خيار فيه على البقاء. ولأن ارادة المملكة في مواجهة الأحداث كانت بحجم التحدّي، فقد نجحت في بناء شكل أعلى من العلاقات الدوليّة، وفي الدخول الى مسرح الأحداث لاعباً جديداً ماهراً، ويملك القدرة على الفعل.

يعتقد البعض، أو يحلو له الاعتقاد، بأن علاقات المملكة الخارجيّة وسياستها الدوليّة تخضع لعامل النفط وحده، وتتأثر به، وتتحرص من خلاله، وعلى حساب استقلاليتها، على رسم سياستها

(١) راجع حول لجان التعاون تقرير الكونغرس الأمريكي ـ لجنة الشئون الخارجيّة عن الخليج العربي ١٩٧٤: التمويل والسياسة والأسلحة والسلطة. واشنطن، مطبوعات الحكومة الأمريكيّة. وكتاب: أمريكا والسعوديّة لأميل نخله ـ دار الكلمة للنشر ـ بيروت.

الخارجيّة دولياً.

نكون أغبياء اذا اعتقدنا أن ليس للنفط في حساب السياسة الخارجيّة للمملكة اعتباره الخاص، وأن سياسة المملكة لا تتأثر بحاجتها الى تسويقه، تماماً كما تتأثر سياسات الدول الأخرى بالحاجة الى استيراده. على أن النفط لا يرهن المملكة، ولا يدفعها الى التضحية باستقلالها وحرّيتها للمحافظة عليه. ولقد أكّد هذا المعنى فيصل من قبل، كما أكّده فهد بن عبد العزيز في حديث صريح له وجريء، في أواخر عام ١٩٨٠. فحين كثر الحديث عن امكان التدخل الأجنبي بذريعة حماية تدفق النفط، كان رد فهد بن عبد العزيز:

«إن القرار الأخير الذي ستأخذه الحكومة السعودية اذا ما واجهت خطر تدخّل أجنبي على أراضيها سيكون تدمير كل آبار النفط. واننا على استعداد، اذا ما اضطررنا لاتخاذ هذا القرار، لتحمّل كل تبعاته. عندئذ، ستجتاح القوّات الغازية مجرّد أرض صحراوية، ولن يتغيّر في حياتنا شيء. فنحن قبل النفط وبعده أولاد الصحراء»[١].

وفي تصريح سابق له أكّد على ما يشبه هذا المعنى، قال:

«إن المملكة العربيّة السعودية تعارض بشدّة كل تدخّل أجنبي في منطقة الخليج لأن هذه المنطقة يجب أن تبقى خارج صراعات الدول العظمى، وذلك لمصلحة أهلها ولمصلحة كل سكّان الأرض»[٢].

أن الخطأ الذي يقع فيه أيّ تقدير خارجي لمدى صلابة النظام السعودي وقدرته على البقاء والمواجهة، هو المقارنة ما بين السعوديّة وأي بلد آخر شرق أوسطي. فنظام السعوديّة هو نظام نابع من الطبيعة. من أرض الجزيرة العربيّة، وتاريخها، وتراثها. قد يخطىء هذا النظام وقد يختلف معه هذا الاجتهاد أو ذاك، الاّ أن ذلك شيء آخر. ان النظام السعودي يعني في أرض الجزيرة وحدتها وارادة شعبها المشتركة. وهو يدفع بقدر ما يستطيع أيّ تدخل أجنبي في شئونه. هذا لا يعني طبعاً أنه قادر على فرض ارادته في تغيير الأحداث ولا في صنعها المطلق، الاّ أنه قادر في الحساب الأخير على البقاء والاستمرار، كما هو قادر على التعامل مع مستجدّات المنطقة

(١) من تصريح لفهد بن عبد العزيز الى صحيفة «السفير» اللبنانية في ٢٩/١٢/١٩٨٠.

(٢) من مقابلة مع صحيفة «الرأي العام» الكويتيّة في ٢٤/٥/١٩٨٠.

وأحداثها وعلاقاتها والمصالح الدوليّة فيها دون أن يتجاوز خطوط الأمان، ودون أن يستسلم في وقت معاً.

فهد ـ أمريكا وآفاق الثمانينات:

تشكّل حقبة الثمانينات منعطفاً هاماً في حياة المنطقة، وفي العلاقات الأمريكيّة ـ السعوديّة، وفي تحديد أبعادها وآفاقها.

لقد أصبح فهد ملك العربيّة السعوديّة بعد وفاة الملك خالد. وقد رأينا أن فهد سبق له وقاد عمليّة تنظيم العلاقة الأمريكيّة ـ السعوديّة، وتوجيهها لتحقيق المصالح المشتركة، لا مصلحة فريق واحد. وربما اعتقد الملك فهد وصارح الرئيس الأمريكي في زيارتيه السابقتين لواشنطن ١٩٧٤ و١٩٧٧ أن ممّا يساعد على تحقيق هذه المصالح وتوثيق العلاقات واستقرارها هو أن تقود الولايات المتحدة، بحكم مسئوليّتها الدوليّة، عمليّة السلام العادل في الشرق الأوسط. الاّ أن الولايات المتحدة الأمريكيّة كانت تزداد التزاماً باسرائيل كلّما اتسعت مصالحها العربية! أيّ أنّها سارت دوماً في الاتجاه المعاكس لما تفرضه هذه المصالح... وقد أدّى ذلك الى تأجيل زيارة كان متوقعاً أن يقوم بها الملك فهد بن عبد العزيز الى أمريكا لاعادة بناء ما تهدّم من العلاقة الثنائيّة الخاصة بفعل هذا التناقض، فأجّلت الزيارة مرّتين: مرّة في عام ١٩٨١، وثانية في عام ١٩٨٣. وبالأسلوب السياسي السعودي الخاص، كان معنى ذلك أن السياسة السعوديّة تعترض وترفض اتجاهات السياسة الأمريكيّة وممارساتها. إن العلاقة الخاصة لا تبرّر التجاهل ولا المغامرة. وكما لا يَفسُد الود بالخلاف، كذلك لا يُعمي الودّ عن رؤية الحقائق.

لقد رأت السعوديّة في اتفاقات كامب ديفيد، خطأ بل خطيئة، لأنها عالجت جزءاً من المشكلة وليس المشكلة ذاتها. أيّ أنها عالجت مشكلة احتلال سيناء وأغفلت مشكلة الشعب الفلسطيني. وصحيح أن هذه الاتفاقات حققت الجلاء عن سيناء ، الاّ أنّها أخرجت مصر من العالم العربي وأفسحت المجال لأدوار أخرى ولاعبين آخرين ليقودوا المنطقة الى المجهول. ذلك ما تقوله السياسة السعودية علناً مرّة في السر كما في العلن. بل

ذلك ما تُحدد به موقفها القادم وما يلقي على علاقاتها الخارجيّة مع أمريكا كثيراً من الظلال، وكثيراً من الشكوك.

ولقد فهمت الادارة الأمريكية لا شك مغزى تأجيل زيارة فهد مرّتين لواشنطن، وقيامه في الوقت نفسه بأكثر من زيارة لبلد أوروبي، وبمحاولة لايجاد بديل غربي آخر وهامش أوسع في التعامل السياسي(١).

في دراسة لوليم كوانت، عضو مجلس الأمن القومي على عهد الرئيس كارتر، ووكيل وزارة الخارجيّة الأسبق، وأحد أبرز المحلّلين السياسيين في الادارات الأمريكيّة المتعاقبة، يعتقد كوانت أن العلاقة الأمريكية ـ السعودية تبدو من الجانب السعودي مضطربة، وأن ضعف الثقة بالعلاقة مع أمريكا يشكّل صلب هذه المشكلة. **«فالسعوديّون يعتقدون بأن الولايات المتحدة قويّة عسكرياً، ولكنّها ليست بالضرورة حكيمة أو متوازنة في استخدام قوّتها. والتواء السياسة الأمريكية منذ مطلع السبعينات يربك السعوديين ويدفعهم لأن يكونوا أقل اندفاعاً في تطوير علاقات مستقبليّة أكثر وثوقاً مع حليف أمريكي غامض».**

«وفي الوقت ذاته فقد اتبع السوفيات استراتيجيّة متماسكة وأكثر خطراً في آن واحد. وينعكس الهجوم السوفياتي الاقليمي في تنامي نفوذه في كل من أثيوبيا واليمن الجنوبي وأفغانستان وليبيا. ولا يحتاج السعوديون الى الهلع ليشعروا بأنّهم محاطون بقوى معادية».

«على أن الخوف من السوفيات لن يقود السعوديين الى المعسكر الأمريكي كلّياً. وذلك أن لديهم الكثير من الشكوك حول مصداقيّة الالتزام الأمريكي. ويدرك السعوديون أن موسكو تستطيع أن تمارس تأثيراً على الأنظمة والحركات الراديكاليّة المعادية للمملكة. هنالك اذن محاولة حذرة لمواجهة الخطط السوفياتيّة، وتجد الرياض نفسها في مواجهة خيارات صعبة في الوقت الذي يقترب فيه التنافس الدولي بشكل متزايد من قلب منطقة الخليج».

---

(١) قام فهد بن عبد العزيز بزيارتين رسميّتين لأوروبا في مطلع عام ١٩٨٤، احداهما لفرنسا وثانيتهما لاسبانيا، وقد حثّ في زيارتيه ومحادثاته مع كل من الرئيس فرانسوا ميتران والملك خوان كارلوس على دور أوروبي أكثر نشاطاً واستقلالاً لايجاد حل عادل لمشكلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

بهذه الصورة الواضحة يضع وليم كوانت العلاقات السعوديّة ـ الأمريكيّة، ويحدّد نقاط ضعفها بالرغم من خصوصيّة هذه العلاقة، ومن ضرورتها وارتباطها بالمصالح المشتركة، بل ارتباطها باستراتيجيّة الدفاع والوجود للعالم الحرّ.

ويمضي كوانت في تحليله المميّز والدقيق للعلاقة الأمريكيّة ـ السعوديّة في عرض نقاط الاختلاف ويحدّدها بنقطتين رئيسيّتين تتفرّع عنهما النقاط الأخرى.

النقطة الأولى هي قضيّة فلسطين . ويعتقد كوانت أن قضيّة الصراع العربي ـ الاسرائيلي هي أكثر القضايا التي أثارت العديد من الخلافات والاتهامات المتبادلة حول فقدان الثقة. **«ففي نظر عدد كبير من السعوديين، فان عدم حلّ القضيّة الفلسطينيّة يشكّل مصدراً كبيراً لعدم الاستقرار في العالم العربي، ويعتبر هؤلاء أن اسرائيل هي حليف مستتر للسوفيات في محاولاتهم لاضعاف العالم العربي واثارة التطرّف فيه».**

«إن حقيقة أن الولايات المتّحدة ملتزمة باسرائيل وتقدّم لها بلايين الدولارات كمساعدات اقتصاديّة وعسكريّة كل عام، يعتبر أمراً مستغرباً من السعوديين، وهم يميلون إلى تفسير هذا الموقف الغريب في الظاهر على أنّه نتيجة للنفوذ الصهيوني في أمريكا، أو هو بسبب وجود مخطط استراتيجي إسرائيلي غير معلن يهدف إلى جعل العالم العربي ضعيفاً وممزّقاً، الأمر الذي يمكّن اسرائيل من مساعدة الولايات المتحدة الأمريكيّة على المحافظة على مصالحها النفطيّة بسهولة».

«ويعتبر السعوديون أن الولايات المتّحدة هي القوة الوحيدة التي تستطيع أن تمارس تأثيراً مباشراً على اسرائيل. وهم يشعرون بالغضب لاحتلال اسرائيل الأراضي العربية: الضفة الغربيّة وقطاع غزة، التي يسكنها مليون فلسطيني، كما تحتل الأماكن الاسلاميّة المقدّسة في القدس. ولقد طالب السعوديون الادارات الأمريكيّة المتعاقبة بالعمل على إرغام اسرائيل على الانسحاب الى حدود عام ١٩٦٧، واعادة القدس الشرقيّة للسيادة العربية، وإرغامها على المرونة في التعامل مع الدول العربيّة المجاورة. ولقد أظهر السعوديون استعدادهم للعمل على قبول تسوية سلميّة اذا التزمت اسرائيل بهذه الشروط».

«وتتطلّع الرياض الى تسوية سلميّة تتضمّن انسحاباً اسرائيلياً وحلاً للبعد السياسي

للمشكلة الفلسطينيّة كخطوة هامّة لضمان استقرار الشرق الأوسط. إن مثل هذه التسوية تضمن الفلسطينيين ولن يجد السوفيات فرصاً كثيرة لتوسيع نفوذهم، وتخفف من الضغوط المطالبة باستخدام سلاح النفط ضد الولايات المتّحدة».

«إن العائلة المالكة السعودية لا تستطيع أن لا تكترث بالقضيّة الفلسطينيّة . ولئن تردد النظام السعودي كثيراً في استخدام سلاح النفط، الاّ أنّه لا يفصل تماماً بين النفط والسياسة. وترى الرياض أن على الولايات المتحدة أن تساعد في حلّ هذه المشكلة عبر استخدام نفوذها على اسرائيل لتحقيق تسوية شاملة. والى جانب الضغوط السياسية الناجمة عن القضية الفلسطينية، فان القيادة السعودية تنظر الى اسرائيل على أنّها التهديد الأكبر لأمن المملكة. وعندما سعت الرياض لشراء طائرات «اف ١٥» من الولايات المتحدة عام ١٩٧٨، عارضت اسرائيل الصفقة بشدّة. وحين وافقت أمريكا بالرغم من معارضة اسرائيل على بيع السعودية ٦٠ طائرة طالبت اسرائيل بعدم تزويد هذه الطائرات بأجهزة ومعدات متطوّرة، وبعدم تزويدها بقطع الغيار، وبأن لا ترابط هذه الطائرات في قاعدة تبوك العسكريّة على مقربة من اسرائيل. وقد أعاد الجدل الحاد الذي ثار حول صفقة طائرات الأواكس الى أذهان السعوديين مجدداً مخاطر اسرائيل على أمنهم وتهديدها لهم».

تلك هي النقطة الأولى من الخلاف السعودي ـ الأمريكي ، كما يعرضها وليم كوانت عضو مجلس الأمن القومي، والرجل الذي تؤهّله مراكزه ومناصبه ومسئوليّاته وقربه من مركز القرار أو مشاركته فيه، لتقييم العلاقة السعوديّة ـ الأمريكيّة وشرح عناصرها وأبعاد وجوانب السلب فيها. ولئن كانت السياسة السعودية تتجنّب، بحكم أسلوبها الخاص بها، عرض مواطن الخلاف ونقاطها في سياستها الدوليّة، فان ما كشفه وليم كوانت يضع العلاقة الأمريكيّة ـ السعوديّة في مكانها الصحيح، ويزيل الكثير من التشويش الذي يلحق بها، أو من سوء الفهم للصمت الذي تحيط به السعوديّة سياستها الخارجيّة عموماً.

أمّا نقطة الخلاف الثانية، الرئيسية أيضاً كما يراها كوانت، فهي موضوع التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج. وهو يعتقد بأن حساسية السعوديّة تجاه أمريكا تتضح أكثر في

موضوع التواجد العسكري. والموقف السعودي من هذا الموضوع هو أن على القوى العظمى أن تبقى خارج المنطقة عسكرياً، وأن لا يُسمح باقامة قواعد أجنبية فيها. ويقول كوانت أنه منذ عام ١٩٦٢ منع السعوديون السلاح الجوّي الأمريكي من استخدام المطارات الحربيّة في أراضيهم، وأنّهم يقبلون في أحسن الأحوال بتسهيلات بحريّة محدودة للاسطول الاميركي في الخليج. ان لهم شكوكهم حول أغراض السياسة الأمريكية من ذلك وهي السيطرة على حقول النفط وليس حماية العربيّة السعوديّة. وبالاضافة الى هذا، فان أي تواجد عسكري أمريكي سيقود بالحتم الى علاقات أوثق للسوفيات مع بلدان أخرى مما يجعل المنطقة أرض صراع لا تحتمله ويتهدد شعوبها وسلام العالم.

«إن أحد جوانب الموقف السعودي من الوجود العسكري الأمريكي يقوم على أساس الشك في أن الولايات المتحدة لم تعِ حقيقة أن بامكانها ترجمة قوّتها العسكرية الى نفوذ سياسي. إن تجربة فيتنام لهي شاهد على أن القوة الأمريكية محدودة. وفي الآونة الأخيرة فان تجنّب واشنطن مواجهة التهديد السوفياتي في القرن الأفريقي ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ وفي أفغانستان ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠ قد خلق انطباعاً سلبياً لدى السعوديين حول جدّية الموقف الأمريكي من السوفيات. كما أن المعاملة الأمريكية للحليف الباكستاني في عام ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩، وعلى الأخص فيما يتعلّق بموضوع التسلّح والدعم الاقتصادي، وكذلك عجز واشنطن ـ أو عدم رغبتها ـ عن تقديم العون لمحمّد رضا بهلوي شاه ايران ـ كل ذلك لم يشجّع السعوديين على البحث عن الحماية أو الوصاية الأمريكيّة».

ويضيف كوانت الى هاتين النقطتين الجوهريتين في الخلاف الأمريكي ـ السعودي الصامت، نقطة ثالثة هي سياسة النفط. فلقد تبلورت العلاقة السعودية ـ الأمريكيّة الخاصة من طبيعة المصالح المتبادلة في موضوع النفط. غير أن هنالك مشكلات تعترض هذه العلاقة اليوم ومن المتوقع أن تستمر. وذلك أن القرارات السعوديّة النفطيّة تؤثر عميقاً في الولايات المتحدة، ويطالب الأمريكيّون بسياسة نفطيّة تساعد على تثبيت الأسعار وبناء احتياطي استراتيجي. وما دام السعوديون يستجيبون لهذا الطلب فهم يشعرون بأنّهم يقدّمون خدمة لواشنطن، ويتوقعون موقفاً أميركياً مماثلاً.

أين يتوقع السعوديون هذا الموقف المماثل والمقابل؟ انه في موضوع الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وفي ممارسة ضغوط جدّية على اسرائيل لايجاد حلّ عادل وسلم دائم، وأخيراً في تحييد المنطقة. أي في النقطتين اللتين سبق كوانت في الاشارة اليهما[١].

عرضنا باسهاب لوجهة نظر وليم كوانت في نقاط الخلاف ما بين السياستين السعودية والأمريكيّة، لنستخلص منها نتيجة مؤكدة، وهي أن الحقيقة في هذه العلاقات هي أن شهر العسل الدائم والتحالف غير المحدود ، لم يكن هو الطابع الدائم لها وفي كل أحوالها: ما ظهر منها أوبطن. فللسعودية سياستها المستقلة، ووجهة نظرها، وهي تختلف في نقاط أساسية مع واشنطن، تماماً كما قد تلتقي معها في نقاط أساسية أخرى. ولأن السياسة السعودية تأخذ بأسلوب الصمت وضبط النفس ومعالجة المشكلات والخلافات بعيداً عن أجواء الدعاية، فانها تتجّنب الكشف عن كثير من مواقفها الايجابية. اننا نعتقد أن بعض هذا الاسلوب خطأ لأنه يعزل السياسة السعودية عن التأثير على الرأي العام العربي واكتساب موقع تؤهّلها له مواقفها وسياستها وثوابتها. ولئن أخذت هذه السياسة مؤخراً في الخروج ـ جزئياً ـ على أسلوبها التقليدي، الاّ أنها ما زالت دون ما نرى أنه مفيد لها لو كاشفت به الرأي العام. وليس ضرورياً أن يتم هذا بأسلوب الاستفزاز ولا الصراع، فالدول لا تختلف سياساتها لتتصارع دوماً، ولا مواقفها لتتحوّل الى معارك. وأمامنا مثل واضح في العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية. أنّها علاقات تحالف استراتيجي وتختلف كثيراً في العلن دون أن يؤدي ذلك الى القطيعة فيما بينها.

وحبذا لو اتبعت السعودية أسلوب نشر وثائقها السياسية بعد زمن معيّن ـ من عشرين الى ثلاثين عاماً ـ إذن، لأعانت في البحث عن الحقائق ولخدمت التاريخ، وليس في هذه الوثائق الا ما يؤكد سلامة اتجاهها الوطني والقومي والديني.

قد يجد القارىء في بعض تلك المواقف ما يختلف معه، الاّ أن ذلك لا ينتقص من سلامة

(١) راجع كتاب وليم كوانت بعنوان «السياسة الخارجية السعودية في الثمانينات». وقد نشرت مجلّة FOREIGN POLICY في عددها الصادر في خريف ١٩٨١ جزءاً من هذه الدراسة. ويعكس كوانت في دراسته ومواقفه وجهة نظر فريق نافذ في الادارة الأمريكية، ويعتبر واحداً من أخصائييها في الشئون العربيّة، وتتيح له مراكزه الاطلاع على الكثير مما قد نجهل من حقائق العلاقات الأمريكيّة ـ العربيّة.

الاتجاه العام، وليس ضرورياً أن تلتقي وجهات النظر وتتطابق في كل شئون السياسة، فذلك مطلب مستحيل في أيّ بلد وأيّ ظرف وأيّة قضيّة. إن السياسة هي فن الممكن، واجتهاد يخضع لظروف كثيرة ومعقدة. والقرار السياسي أو الموقف السياسي هو في النهاية محصّلة المعلومات المتوفرة وقد لا تكفي، والاجتهاد وقد يخطىء . ومن الأدلة على بلوغ الشعوب سن الرشد السياسي أن تُناقش بهدوء، وأن تتفهّم الظروف، وأن تعمل على تصحيح الأخطاء. وكذلك أمر الحاكمين وذوي السلطة.

ترى هل نشهد يوماً، مرحلة النضج في البحث والتقييم والنقاش؟

فهرس

موضوعات الفصول: — **رقم الصفحة:**

١ ـ المقدمة — ٥ ـ ١٣

٢ ـ عن الجغرافيا والتاريخ:
عن الجغرافيا ـ عن التاريخ ـ الحملة المصرية – التركية ونهاية الدولة السعودية الأولى ـ الدولة السعودية الثانية ـ الدولة السعودية الثالثة — ١٤ ـ ٢٧

٣ ـ السياسة الخارجية السعودية ـ عربياً:
عبد العزيز والثورة العربية ـ الاستقلال والاتحاد ورفض التدخل ـ حرب اليمن ـ السعودية والعراق ـ عبد العزيز وقضية فلسطين ـ لقاء روزفلت وعبد العزيز ـ الجامعة العربية ـ فلسطين من جديد ـ معاهدة الدفاع العربي المشترك ـ وفاة عبد العزيز ورياح التغيير ـ الوحدة السورية – المصرية تقلب الأوضاع ـ قضية البريمي ـ التغيير... والمواجهة ـ المرحلة الأولى (١٩٦٤ – ١٩٦٧) ـ الصمود ومواجهة التحدي ـ القضية العربية ـ المرحلة الثانية (١٩٦٧ – ١٩٧٠) ـ منظمة التحرير – العمل الفدائي ـ المرحلة الثالثة (١٩٧٣ – ١٩٧٥) ـ استخدام سلاح النفط ـ استخدام النفط يقلب المعادلات ـ النفط يفضح الحضارة ـ زيادة الأسعار ـ الفصام الأوروبي – الاميركي ـ مرحلة خالد – فهد ـ الحرب الأهلية اللبنانية ـ الشرعيات الثلاث ـ القضية الفلسطينية والعمل الفدائي ـ مشروع فهد ـ انشقاق «فتح» والقتال ونداء فهد ـ فهد اطفائي الحرائق العربية — ٢٩ ـ ١١٤

٤ ـ السعودية والخليج والتجربة الجديدة:
خلفية النظام الاقليمي الجديد ـ البيان. الأهداف. التنظيم — ١١٥ ـ ١٢٦

٥ ـ السياسة الخارجية السعودية اسلامياً:
توكيد على الخصوصية والتزاوج ـ الاطار التاريخي للدعوة ـ الصحوة العربية: جذورها وعناصرها ـ الصحوة الاسلامية: جذورها وتاريخها ـ الدعوة في مرحلة التنظيم ـ السياسة الاسلامية بعد فيصل — ١٢٧ ـ ١٧٩

٦ ـ السياسة الخارجية السعودية والمساعدات:
مصر وعدوان ١٩٥٦ ـ السعودية والثورة الجزائرية ـ مصر... من جديد ـ المساعدات الاسلامية ـ الصندوق السعودي للتنمية ـ السعودية والمساعدات الدولية — ١٨١ ـ ٢٠٣

٧ ـ السياسة الخارجية السعودية والدفاع:
الوضع الاستراتيجي ـ الوسائل والأساليب ـ ظروف وعوامل ـ مقارنة حيّة — ٢٠٥ ـ ٢٢٢

٨ ـ السياسة الخارجية السعودية دولياً:
السوفيات كانوا هناك ـ امريكا – السعودية ـ خارج المثالية ـ فهد – امريكا وآفاق الثمانينات — ٢٢٣ ـ ٢٥٣

جامعة الملك فيصل
عمادة شئون المكتبات
قسم التبادل والاهداء
KING FAISAL UNIVERSITY
Deanship Of Library Affairs
Gifts & Exchange Department

حقوق الطبع والنشر محفوظة

تصميم واخراج : عصمت شنبور - باريس
الخطوط : محمد ماجد - باريس

Composition - Maquette - Photogravure
G.Y.A. 41, rue d'Artois 75008 Paris

Printed in Italy - Poligrafici Editoriale spa - Officine Grafiche - Bologna

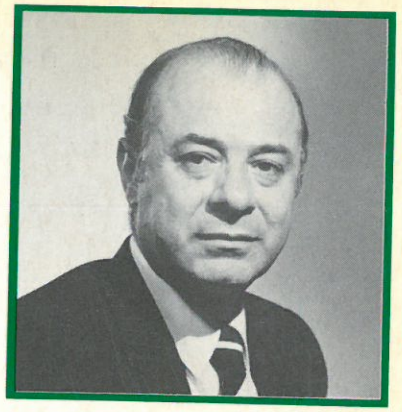

ولد المؤلف في مدينة حلب بسورية عام ١٩٢٩. بدأ حياته الأولى صحفياً، وتولى رئاسة تحرير عدد من الصحف السورية ومراسلة عدد من الصحف العربية والاذاعات. ساهم في تأسيس حزب العربي الاشتراكي بمدينة حلب عام ١٩٤٩ ثم تخلى عن العمل الحزبي ليحتفظ بحريته السياسية. عمل كبيراً للمعلقين السياسيين في اذاعة دمشق ما بين أعوام ١٩٥٧ ـ ١٩٦٠. اختلف مع نظام الرئيس عبد الناصر خلال مرحلة الوحدة، وتولى بعد الانفصال عضوية المكتب السياسي المشرف على أجهزة الاعلام. غادر سورية لاجئاً سياسياً في عام ١٩٦٣، وقد شملته اجراءات العزل السياسي والمصادرة، واستقرّ في لبنان. عمل في عام ١٩٦٤ مستشاراً في حكومة الملك فيصل واستمر الى عام ١٩٨٠. له عدد من الكتب والدراسات السياسية المنشورة منها: أحاديث أدبية. غواتيمالا مأساة جديدة للديموقراطية. الوحدة في عامها الأول. ضد الشيوعية. الوحدة في عامها الثاني. الوحدة في عامها الثالث. سورية الكبرى والهلال الخصيب مشروعان استعماريان. الانفصال: أسباب ووثائق. الكتاب الأسود في حقيقة عبد الناصر وموقفه من الوحدة والحرية وفلسطين. التحدي الكبير. حقائق الشيوعية. عبد الناصر وفلسطين. صيف التحالف المشبوه. الاشتراكية في التطبيق. عن اليمن والثورة. صفحات مجهولة من تاريخ العلاقات الشيوعية ـ الصهيونية. مؤتمر الذروة الاسلامي لماذا؟. دعوة التضامن الاسلامي: أفقها وأهدافها. أبعد من مخفر. ٢٣ أيلول يوم المملكة العربية السعودية الوطني. أرض الأقدار. مشكلة الاقليات في المشرق العربي... الخ.

ثمن النسخة
٢٠ دولاراً أو ما يعادلها